الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

UNIVERSITÉ

ECHAHID CHEIKH LARBI

TEBESSI – TEBESSA-

الثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية بالجزائر

دراسة ميدانية بولاية سطيف

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د في العلوم الاجتماعية

تخصص: علم الاجتماع والتنمية

إعداد الطالبة:

رشيدة لعمارة

إشراف الأستاذ الدكتور:

خالد حامد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الخبير	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
سلطان بلغيث	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ـ تبسة ـ	رئيسا
خالد حامد	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ـ تبسة ـ	مشرفا ومقررا
نور الدين جفال	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ـ تبسة ـ	ممتحنا
بلقاسم مزيوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي ـ تبسة ـ	ممتحنا
نور الدين بوالشرش	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار ـ عنابة ـ	ممتحنا
العيد وارم	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد البشير الإبراهيمي ـ برج بوعريريج ـ	ممتحنا

السنة الجامعية: **2023-2024**



شكر وعرفان

الحمد لله على ما منّ به من التوفيق على إتمام هذا العمل، وبعد:

أتقدم بالثناء الجميل والشكر الجزيل لكلّ الذين ساهموا معي في إخراج هذا العمل للوجود، فقد كانوا خير عون لي على إتمامه، بما بذلوه من معونة ومساعدة ونصيحة سديدة وتشجيع مفيد، فأسأل الله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء ويوفّيهم أجرهم بغير حساب

وأخص بالذكر أستاذي المشرف على البحث الأستاذ الدكتور الفاضل:

خالد حامد

على ما قدّمه لي من جميل العون وصالح التوجيه؛ إذ لولا إرشاداته القيمة وتقويماته السديدة لما كان لهذا العمل أن يُؤتي أكله ويصل إلى مرتبة أرجو أن تكون مرضية، فله جزيل الشكر وخالص الامتنان

كما أتوجه بالشكر لكل من ساعدني بكتاب أو مرجع أو مقال أو مادة علمية كنت بحاجة ماسة لها

رشيدة

سعت الجزائر تحت ضغط الأزمة الاقتصادية التي عرفتها –خاصة خلال الثمانينات– إلى التحول إلى اقتصاد السوق؛ انطلاقا من القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، والتخلي عن النظام الاشتراكي. وذلك بموجب دستور 1989 حيث تبنّت الجزائر إصلاحات اقتصادية وهيكلية وسياسات عديدة، بإطلاق مجموعة قوانين لتوفير الإطار التنافسي للمؤسسة، وتهيئة مناخ الأعمال وفتح المجال للقطاع الخاص وتوفير الحوافز التي تدفع باتجاه التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة؛ باعتبارها القاطرة الرئيسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي لما لها من مؤهلات وخصائص تميزها عن باقي القطاعات، وتأكيد دورها في مجال التنمية الشاملة لاسيما التنمية الريفية التي تعتبر من أهم مجالات التنمية؛ نظرا لمساهمتها في التوظيف وخلق مناصب العمل خاصة في الريف؛ وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة تشمل المجالات التنموية االمختلفة .

إلا أن نجاح هذا التوجه يبقى مرهونا بمدى تجسيد مفهوم اقتصاد السوق بأبعاده السياسية والاقتصادية كسيادة القانون وتوفير مناخ الأعمال الذي يقتضي الشفافية والفعالية، وذلك لأن إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستمرارها تهدده مخاطر عديدة، تجعل من المقاول الفاعل الرئيسي للتصدي لها ؛ وذلك لأنه من أهم عوامل نجاح المؤسسة، بسماته وخصائصه كالدافعية، وبما يتميز به من ثقافة مقاولاتية.

إن سياسية التنمية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق تهدف أساسا إلى حرية المبادرة والمنافسة وترقية المقاولاتية، والنهوض بالتنمية الريفية وغرس وتشجيع الثقافة المقاولاتية لدى الشباب؛ وذلك باستعمال مختلف الوسائل واستغلال الإمكانات المتاحة وتطبيق البرامج والسياسات، وتفعيل دور الهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع.

وقد تجسّد هذا المسعى في خلق أجهزة وهيئات لدعم التشغيل ومرافقة وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الثقافة والروح المقاولاتية لحاملي المشاريع. ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر لتنمية المناطق الريفية إلا أن هذا القطاع لا زال يواجه مشكلات ومعوقات تحد من فعاليته، ولتحقيق أهداف موضوع بحثنا الموسوم بـ: "الثقافة المقاولاتية و التنمية الريفية في الجزائر" تم تقسيمه إلى الفصول التالية:

- **الفصل الأول:** اشتمل على تحديد الإشكالية، صياغة فرضيات الدراسة، أهداف وأهمية الدراسة، مبررات اختيار الموضوع، تحديد المفاهيم، وعرض الدراسات السابقة.

- **الفصل الثاني:** خصص لخصائص ومميزات المقاول وأدواره وأهدافه، وعرض المقاربات النظرية للمقاولاتية وأهميتها، ومعوقات المقاولاتية، وتناول هذا الفصل الفاعلين في الثقافة المقاولاتية والعوامل المؤثرة فيها، كما تم عرض الأجهزة والآليات الداعمة للمقاولات في الجزائر، إضافة إلى التعرف على الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية والتحديات التي تواجهها، وأخيرا التطور التاريخي للمقاولات في الجزائر وخلاصة الفصل.
- **الفصل الثالث:** خصص للمقاربة النظرية للتنمية الريفية، وتضمن: المداخل النظرية للتنمية، سمات وخصائص المجتمع الريفي، القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي، التنمية الريفية: أهدافها، أسسها، أهميتها، مجالاتها، ومعوقات التنمية الريفية وأهم الحلول للتغلب على المشاكل و اخيرا خلاصة الفصل.
- **الفصل الرابع** خصص للتنمية الريفية في الجزائر وذلك بعرض سياسات التنمية الريفية في الجزائر.
- **الفصل الخامس** تم عرض التنمية الريفية في ولاية سطيف.
- **الفصل السادس:** خصص لمنهج ومجالات الدراسة حيث تم فيه عرض المجال المكاني والمجال الزماني، ومراحل الدراسة الميدانية والمجال البشري، ومجتمع الدراسة، وعينة الدراسة، ومنهج وأدوات الدراسة، وخلاصة الفصل.
- **الفصل السابع:** خصص لعرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية من خلال عرض وتحليل بيانات الفرضيات.
- **الفصل الثامن:** خصص لمناقشة نتائج الدراسة الميدانية؛ حيث تمت مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الفرضيات، ثم مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الدراسات السابقة وفي ضوء النظريات، وأخيرا عرض النتائج العامة للدراسة ثم الخاتمة.

الفصل الأول

الإطار التصوري والمفهمي للموضوع

أولا: إشكالية وموضوع الدراسة

1. ***الإشكالية***
2. **فرضيات الدراسة**
3. **أهداف الدراسة**
4. **أهمية الدراسة**
5. **مبررات اختيار الموضوع**

ثانيا: تحديد المفاهيم

ثالثا: الدراسات السابقة

أولا: إشكالية وموضوع الدراسة:

1. الإشكالية:

يشكّل البحث في موضوع المقاولاتية أهمية متزايدة في المجال التنموي، وهذا ما جعله يحتل أهمية خاصة؛ لدورها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومدى مساهمتها في التنمية؛ انطلاقا من التجارب الدولية في الدول المتقدمة التي أثبتت نجاح المقاولاتية في تنمية وتفعيل النشاط الاقتصادي وتحريك عجلة النمو.

وتشير الدراسات إلى أن المشروعات الريادية والمبادرات الفردية والمشروعات الخاصة تساهم في خلق عدد كبير من فرص العمل والتخفيض من معدلات البطالة، وخلق قيمة مضافة وتعزيز التنمية المحلية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة؛ حيث تساعد هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استقرار السكان ومنع النزوح الريفي، وضمان توفير اليد العاملة للقطاع الزراعي، ومنع انتشار الفقر، وحل مشكلة السكن الريفي والارتقاء بالمستوى المعيشي وبمستوى طموحات السكان في المناطق الريفية، وذلك من خلال إنشاء وتطوير مؤسساتهم الخاصة التي تساهم بشكل فعال في احداث تنمية ريفية شاملة.

وقد تزايدت أهمية القطاع الخاص بعد التحولات عن النظام الاشتراكي الذي فشل في تحقيق التنمية، ونتيجة لتلك التحولات لجأت الدولة إلى تشجيع المقاولاتية بجميع قطاعاتها الفلاحية، الصناعية، الخدماتية، والحرفية؛ عن طريق استحداث هيئات حكومية وبرامج لدعم المشاريع الفردية وترقية الشغل؛ وذلك بتقديم قروض وامتيازات جبائية وشبه جبائية لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ومرافقتها وتطويرها من أجل المساهمة في تنمية المجتمع المحلي مثل: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛ إذ تهدف هذه البرامج إلى تحسين الأمن الغذائي للبلاد والنهوض بالريف وخلق تنمية ريفية عن طريق دعم القطاع الفلاحي والاهتمام بالزراعة واستصلاح الأراضي والعناية بالثروة الحيوانية والاهتمام بالبيئة، وخلق توازن بين الريف وبين المدينة، كما تعمل هذه الهيئات والبرامج على تنمية ثقافة وروح المقاولة لدى الأفراد الراغبين في إنشاء وتطوير مؤسستهم، ومساعدتهم على تخطي المعوقات والمشاكل التي تواجههم.

ويعتبر الرأسمال البشري المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي وهذا ما يتطلب تحفيز الأفراد على الإبداع، وتطوير الكفاءات والمبادرة الذاتية لإنشاء مؤسسة بما يتوافق مع مؤهلات وقدرات المقاول. وقد ركزت العديد من الدراسات على خصائص المقاول باعتباره المحور الرئيسي في عملية النمو؛ فكلما كانت المعارف والخبرات والاتجاهات والقابلية للإبداع عالية كان دور المقاول فعالا في عملية التنمية. ومن هنا يتقاطع مفهوم التنمية مع الثقافة المقاولاتية في تركيزها على التجديد والابتكارية، والانفتاح على العالم والبيئة المحيطة، وهو ما يحفّز على بعث المقاولة التي تمتاز بقدرة كبيرة على التأقلم السريع مع هذه التغيرات التي يشهدها النشاط الاقتصادي.

مما يدعو إلى القول بأن نجاح هذه السياسة في تحقيق التنمية الريفية يتوقف بدرجة أساسية على الثقافة المقاولاتية التي يحملها الفرد؛ والمرتبطة بقيمة العمل والنجاح، وبمدى تقديره لقدراته الذاتية، كما أن هذه الثقافة هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع وما يسوده من قيم وممارسات، وما تحمله العائلة من معتقدات، ذلك أن إدراك الفرد لرغباته وقدرته على تجسيد مقاولته لا يتأتى إلا بأخذ العوامل الاجتماعية والثقافية للمجتمع بعين الاعتبار، كالبيئة المحيطة: من منافسين، موردين، زبائن، موارد الطبيعية، تيارات سياسية؛ عائلة، أصدقاء، فقد تكون هذه البيئة محفزة لما تتمتع به من حكامة وعقلانية، وقد تكون محبطة وكابحة في ظل انتشار مظاهر الفساد والاتكالية.

لذلك فالثقافة المقاولاتية هي تفاعل للمتغيرات الذاتية التي تميز الفرد؛ من دوافع ومؤهلات وقيم مع المتغيرات المجتمعية المرتبطة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، وتتمحور إشكالية هذا البحث في تساؤل مفاده: ما دور الثقافة المقاولاتية في التنمية الريفية؟ وتتولد من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ ما مدى ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول الريفي؟
- ✓ ما هي أهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية؟
- ✓ كيف تؤثر البيئة الخارجية على إنشاء مقاولات ريفية؟ (الجهات المرتبطة المباشرة ... بنك، وكالات، هيئات، السوق...)
- ✓ ماهي أهم الصعوبات التي تواجه المقاول في إنشاء مقاولة ريفية؟

2. فرضيات الدراسة:

- ✓ يساهم اختيار المقاولة الملائم لمؤهلات المقاول في نجاحها.
- ✓ تساهم دوافع المقاول في إنشاء مشروعه.
- ✓ تؤثر البيئة الخارجية على نجاح المشروع المقاولاتي الريفي.
- ✓ تواجه المقاولات الريفية صعوبات تعيق أداءها.

3. أهداف الدراسة:

يمكن رصد الأهداف التي يتوخى البحث تحقيقها باختصار فيما يلي:

- ✓ التعرف على قطاع من أهم القطاعات التي أصبحت تمثل أحد محركات التنمية الأساسية وهو قطاع المقاولات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التعرف على واقع التنمية الريفية وأهم المجالات التي يشملها نشاطها بولاية سطيف.
- ✓ التعرف على طبيعة الثقافة المقاولاتية لأصحاب المؤسسات بولاية سطيف.
- ✓ التعرف على مساهمة هياكل آليات الدعم في الجزائر في إنشاء ودعم ومرافقة المقاولات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ محاولة التعرف على تأثير المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة على المقاولة.
- ✓ محاولة الكشف عن أهم العوامل المؤثرة على الثقافة المقاولاتية في المجال الريفي.
- ✓ التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه المقاولين في مجال نشاط المؤسسة.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في محاولة رصد دور قطاع المقاولاتية في علاقته بالتنمية، وفي مدى تنمية المناطق الريفية اجتماعيا واقتصاديا، وأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال السعي إلى إبراز مكانة المقاولات وقدرتها على تحقيق التنمية الريفية ؛ باعتبار الأهمية البالغة التي تحتلها التنمية الريفية ودور المقاول الريفي كفاعل اجتماعي يرتبط بالثقافة المقاولاتية التي تمكنه من تطوير مشروعه وتنميته لمنطقته ومجتمعه؛ وذلك لأن المقاولة تلعب دورا أساسيا في توفير مناصب الشغل ومفتاح ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية... وللموضوع أهمية أخرى يمكن تلمّسها من خلال تنوع المجالات التي تتعلق بها المقاولاتية؛ حيث تمسّ الجانب الاجتماعي

بما تحققه المقاولات من تحسين وضعية الفرد من حيث الدخل ومستوى المعيشة.. والجانب الاقتصادي الذي يعود نجاح المقاولة فيه بالربح على المجتمع المحلي الريفي وبالتالي تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.. وكذا الجانب الثقافي من خلال إكساب الفرد جملة من الخصائص والسمات التي تجعله يعتمد على نفسه دون انتظار العمل المأجور أو التعرض للبطالة.

وتبعا لذلك فإن هذا البحث يسعى أيضا إلى محاولة تقديم حلول للمشاكل والمعوقات التي تواجه حاملي المشاريع من أجل ترقية وتشجيع الثقافة المقاولاتية لتحقيق التنمية الريفية.

5. أسباب اختيار الموضوع :

يعود اختيار أي موضوع للبحث والدراسة إلى عدة اعتبارات أهمها:

أ- **الأسباب الذاتية:** تتمثل في الاهتمام الشخصي بمجال المقاولاتية والرغبة في اكتساب معرفة معمقة به للاستفادة منها في الحياة العلمية والعملية.

ب- **أسباب موضوعية:** وجّهها الاهتمام الراهن بموضوع المقاولاتية من جهة وبالتنمية الريفية من جهة أخرى على المستوى المحلي والوطني، ومن أهم هذه الأسباب والدوافع:

- التوجّه المتزايد نحو قطاع المقاولاتية على مستوى الفرد والدولة، وتركيز الاهتمام عليه مما يستوجب توجيه جهود البحث العلمي إلى هذا المجال وتدعيمه بالدراسات اللازمة.
- محاولة ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى المقاولين في المناطق الريفية بتقديم دراسة تستخلص عوامل نجاح أو فشل المشاريع المنجزة للاستفادة من الخبرات الممكنة في هذا المجال.
- أهمية التنمية الريفية التي تبقى البحوث الأكاديمية قليلة فيها خاصة من الناحية السوسيولوجية إلى حد التهميش رغم أهميتها الكبرى للمجتمع ودورها في النهوض بالاقتصاد الوطني.
- وقد تم اختيار ولاية سطيف بالنظر إلى الطابع الريفي الذي تتميز به أغلب بلدياتها؛ سعيا إلى رصد واقع وآفاق التنمية الريفية بهذه الولاية في علاقته بمستوى الثقافة المقاولاتية لدى المقاولين.

ثانيا: المفاهيم الأساسية للبحث:

1. مفهوم الثقافة:

أ- **لغة:** جاء في المعجم الوسيط : « ثَقِفَ . ثَقَفًا: صار حَذِقًا فَطِنًا. فهو ثَقِفٌ... والثقافة: العلوم والمعارف والفنون التي يطلب الحذق فيها » [1]

ب- **اصطلاحا:** شهد مصطلح الثقافة مدلولات كثيرة، وتطور عبر السنوات آخذا عدة تعاريفات فقد أشار دنيس كوش في كتابه "مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية" إلى أن«مفهوم الثقافة هو من صلب تفكير العلوم الاجتماعية»[2].

وقد تطور مصطلح الثقافة من العصر الوسيط إلى القرن التاسع عشر، ونعرض باختصار لأهم مراحل تطوره: [3]

- ظهر في أواخر القرن الثالث عشر متحدرا من cultura اللاتينية التي تعني العناية الموكولة للحقل وللماشية، وذلك للإشارة إلى قسمة الأرض المحروثة.
- في بداية القرن السادس عشر أصبحت تدل على فعل فلاحة الأرض.
- في القرن الثامن عشر اتبعت أكثر حركة اللسان الطبيعية التي كانت تعتمد، من ناحية الكناية (منتقلة من الثقافة باعتبارها حالة إلى الثقافة باعتبارها فعلا. والاستعارة من ناحية أخرى (منتقلة من فلاحة الأرض إلى ثقافة الفكر).

وفي ذات القرن بدأت الكلمة تفرض نفسها في معناها المجازي في قاموس الأكاديمية الفرنسية (Dictionnaire de l'académie Française) الذي نشر عام 1718م، لكن متبوعة بمضاف يدل على موضوع الفعل مثل: "ثقافة الفنون"، "ثقافة الآداب"، "ثقافة العلوم".

- تحررت الكلمة تدريجيا وانتهى استعمالها منفردة للتدليل على " تكوين الفكر"، و"تربيته".
- تم المرور لاحقا من " ثقافة" بوصفها فعلا (فعل التعليم)، إلى " ثقافة" بوصفها حالا (حال الفكر).

---

1) المعجم الوسيط: مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2008م ، ص 101.

2) دنيس كوش: مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان الطبعة الأولى، مارس 2007 ، ص 9.

3) المرجع نفسه، ص ص (17_25).

– وقد كانت الثقافة وقتها قريبة من كلمة حضارة حيث تنتميان إلى ذات الحقل الدلالي ولكنهما ليستا مترادفتين تماما؛ اذ تستحضر الثقافة التقدم الفردي؛ وتستحضر الحضارة التقدم الجماعي.

– في القرن التاسع عشر تطورت حسب الألمان فارتبطت بمفهوم "الأمة" وتأثير القومية، فالثقافة تتصل بروح الشعب وعبقريته، والأمة الثقافية تسبق الأمة السياسية وتدعو إليها.إن الثقافة تبدو على أنها جملة من المنجزات الفنية والفكرية والأخلاقية التي تكوّن تراث أمة يعتبر مكتسبا بصورة نهائية، وتؤسس لوحدتها.

– كان تطور كلمة ثقافة في فرنسا إبان القرن التاسع عشر شديد الاختلاف فاغتنت الكلمة ببعد جماعي وكفت عن حصر الاهتمام في التطور العقلي للفرد. وقد أشارت إلى جملة من السمات الخاصة بجماعة غالبا في معنى واسع وفضفاض.

وقد دلّ المصطلح على مفاهيم عديدة نذكر منها:

– « يشتق هذا المصطلح من كلمة(cultura) اللاتينية (المشتقة بدورها من فعل colere)، وهو ينطوي على "أعلى مستوى من التعبير عن الإنسانية ". ولطالما كان ينافسه مصطلح "الحضارة"؛ الذي يتناقض في معناه الكلاسيكي وبالإحالة إلى "تحسين المواقف" و"تلطيف السلوكيات" مع مصطلح الهمجية.

– ينطوي مصطلح الثقافة على دلالات متعددة وينطبق على الأعمال الميدانية كما على الإنجازات التقنية، وعلى القدرات الفكرية كما على التمرين الجسدي... »[1].

يركّز هذا التعريف بشكل أكبر على المظاهر: من تحسين للمواقف وتلطيف للسلوكيات، والإنسان المثقف –حسبه– هو إنسان حضاري، وعكس ذلك فالإنسان غير المثقف هو إنسان همجي .

كما جاء في قاموس علم الاجتماع: « الثقافة تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول، عن طريق الرموز، فضلا عن الإنجازات المتميزة للجماعات الإنسانية، ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة. ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية، وكافة

1) عبد الغني عماد: منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات، التقنيات، المقاربات، دار الطليعة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 128.

القيم المتصلة بها، أما الأنساق الثقافية فتعتبر نتاج السلوك من ناحية، وتمثل الشروط الضرورية له من ناحية أخرى » [1].

في هذا التعريف ومحاولة لإيضاح المفهوم؛ تعتبر الثقافة سلوكا مكتسبا عن طريق الإنسان باعتباره الوحيد الذي يختص بالثقافة دون غيره من المخلوقات .

كما اشتهر تعريف تايلور الذي قال بإن « الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يتضمن المعرفة، والعقيدة، والفن، والأخلاق، والقانون، والعادة، وكل المقومات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع» [2]. وهذا التعريف يعطي دقة واضحة للمفهوم فهو يحدد معنى الثقافة بأنها كل ما يتعلق بالإنسان سواء من الناحية الدينية أم القانونية أم الاجتماعية...

أما مالينوفسكي فيعرف الثقافة بقوله: « الثقافة تشمل الحرف الموروثة والعمليات الفنية والأفكار والعادات والقيم» [3].

ويشير التعريف الماركسي للثقافة بأنها :« كل القيم المادية والروحية ووسائل خلقها واستخدامها ونقلها، التي يخلقها المجتمع من خلال سير التاريخ» [4]. وهذا التعريف يظهر بأن الثقافة ظاهرة تاريخية لها مكونات خاصة بمجتمع ما.

أما في المجال العربي فيذكر مالك بن نبي أنه: «لا أثر لكلمة ثقافة في لغة (ابن خلدون) الذي يعد على أية حال المرجع الأول لعلم الاجتماع العربي في العصر الوسيط. ولو زدنا في رجوعنا إلى ما قبل ذلك لم تكن الكلمة مستعملة في العصر الأموي والعباسي، إذ لا أثر لها في اللغة الأدبية أو في اللغة الرسمية والإدارية لذلك العصر... مع أن تاريخ هذه الحقبة يدل على أن الثقافة العربية كانت آنئذ في قمة ازدهارها » [5].

ويعرف مالك بن نبي من جهته الثقافة بأنها: « مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة

1) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، 2006م، ص 97.

2) المرجع نفسه، ص 97.

3) محمد السويدي: مفاهيم علم الثقافة ومصطلحاته، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1991، ص 48.

4) عبد الغني عماد : سوسيولوجيا الثقافة _المفاهيم والاشكاليات . من الحداثة إلى العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص 32.

5) مالك بن نبي: مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 2000، ص 20.

على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته» [1]. يشير هذا التعريف إلى أن الثقافة يجب أن تتوفر على محيط خاص يكتسب منه الفرد طباعه وشخصيته.

ويذكر حسين عبد الحميد أحمد رشوان: « أن الثقافة في جوهرها محصلة أو نتاج للسلوك الإنساني، أو شروط ضرورية لهذا السلوك. وهي بمثابة التراث الاجتماعي الذي ينتقل من جيل إلى جيل آخر عن طريق التعلم والتلقين...يضاف إلى ذلك الأشكال الأخرى للتفاعل الرمزي والصفات المكتسبة كالمعرفة والخبرة والمهارة والحقائق والفنون وأنواع التقدم العلمي والقيم والمعتقدات والانحراف في المؤسسات المختلفة خاصة التعليمية. وتكون هذه العناصر في مجملها وجهة النظر المشتركة فيما بين الأفراد، وتربطهم معا كوحدة اجتماعية كلية» [2]. فالثقافة –حسب هذا التعريف– ناتجة عن سلوك إنسان، وتنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التعلم والاكتساب.

كما يؤكد رشيد زرواتي في مؤلفه "إشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة" أن: «الثقافة هي ممارسة الفكر، أي: تجسيد الفكر في سلوك اجتماعي؛ فكلما كانت القيم الثقافية شاملة لجميع مناحي الحياة، وكاملة وواضحة، ودقيقة وبناءة، كلما كانت الثقافة طريقة في التفكير والشعور والسلوك أكثر فعالية...وتحتكم الثقافة إلى سنن تؤثر فيها وتوجهها وتضبطها وتسمى بها. منها الأخلاق، والسننية (السببية)، والفعالية. وهذه السنن هي التي تضفي على الثقافة إيجابيتها، وبها تصبح الثقافة ثقافة تنموية، فكلما كانت الثقافة تتضمن قيما كاملة وشاملة ودقيقة وفعالة، وكانت القيم الأخلاقية والسننية تصبغ القيم الثقافية؛ كلما كانت الثقافة تنموية» [3]. فالثقافة في هذا التعريف هي ممارسة الفكر؛ فحينما تمارس الأفكار تزال الحواجز بينها وبين الواقع ويحدث التغير والتطور، فالتنمية مرهونة بقدرتنا على ممارسة أفكار إيجابية مقرونة بقيم وأخلاق.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج خصائص الثقافة والمتمثلة في :

- إن الإنسان وحده من يختص بالثقافة.

---

1) مالك بن نبي: شروط النهضة، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1986، ص 83.

2) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الثقافة _دراسة في علم الاجتماع الثقافي_ ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 10.

3) رشيد زرواتي: إشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة، زاعياش، بوزريعة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011، ص59.

- إن الثقافة سلوك مكتسب عن طريق التنشئة الاجتماعية.
- إن الثقافة حقل معقد، فهي باختلاف مفاهيمها مادية، فردية، اجتماعية، محلية، عالمية، فهي كل شيء في حياة الفرد والمجتمع.
- إن الثقافة نظام عام، يضم تكنولوجيا الحياة ويؤكد على الابتكار والإبداع، فهي تجمع بين الفكرة والتطبيق مما يؤدي إلى إنتاج مزيد من الأفكار وتطوير مستمر للوسائل.
- إن الثقافة تتعلق بجميع الميادين: دينية، قانونية، اجتماعية ...
- إن الثقافة هي ممارسة الفكر.
- إن الثقافة هي العمليات الفنية والأفكار والعادات والقيم.

2. مفهوم المقاول:

أ- لغة: جاء في المعجم الوسيط: المقاول هو: « من يتعهد بالقيام بعمل معين مستكمل لشروط خاصة نظير مال معلوم، كبناء بيت أو إصلاح طريق . وتوضح التفصيلات له في عقد يوقعه المتعاقدان» [1].

ب- اصطلاحا: تعددت التعاريف الخاصة بالمقاول وذلك لاختلاف زوايا النظر والتخصصات، وكذلك لاختلاف الحقب الزمنية فقد:« تغيرت الترجمة لمصطلح" Entrepreneur" ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة، فقد كانت "منظم" ثم "مقاول" ثم تحولت في التسعينات إلى "ريادة"» [2].

وقد أرجعت سعاد نائف برنوطي تغير المصطلح للأسباب الآتية: [3]

- ترجم علماء الاقتصاد الأوائل المصطلح بـ : "المنظمون" لكونهم ركزوا على مهارة الريادي في "التنظيم" وفي "إقامة عمل وشركة".
- في السبعينات، وبعد تدفق عوائد النفط وتصاعد نشاطات إقامة المشاريع الكبرى، غير العلماء العرب الترجمة إلى "المقاول"، والسبب أن فئة المقاولين كانت الفئة التي أظهرت أعلى الاستعدادات الريادية...

---

1) المعجم الوسيط: مرجع سابق، ص 796.

2) سعاد نايف البرنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة- أبعاد للريادة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 28.

3) المرجع نفسه، ص ص (28_29).

- منذ التسعينات، أدرك العلماء بأن "الاستعدادات الريادية" غير محصورة في المقاولين بل إن الكثير من الشباب والشابات الذين أقاموا شركات لتقديم خدمات حاسوب أو تجارة الهواتف النقالة وخدمات الأنترنت أو متاجر ملابس وأغذية وغيرها... أقاموا شركات صغيرة حولوها خلال مدة قصيرة إلى شركات كبيرة وأحيانا عملاقة، لذلك تم تغيير الترجمة العربية مرة اخرى إلى "الريادة".

نجد مما سبق أن المصطلح ترجم تدريجيا من منظم إلى مقاول وقد كان يقصد به الذين يهتمون بمقاولات البناء ثم تحول إلى ريادي.

ومن خلال التتبع الزمني لمفهوم المقاول نجد أنه عرف بعدة تعريفات:

ففي: « العصر الوسيط عرف بأنه فرد يتحمل مهمة، ثم صار يقصد به فرد مقدام، يسلك مخاطر اقتصادية... وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر، عُرّف المقاول بأنه فرد خاضع للنشاط الضريبي... وفي سنة 1755 تم تعريفه من طرف Alambert et Diederot كما يأتي: المقاول هو فرد يكلف بعمل... وفي الثورة الصناعية عرف بأنه الوسيط بين العرض والطلب، ونادرا ما يكون منتجا، ينفرد بالمخاطرة، ينتج و يبدع مع استمراره في قبول المخاطر» [1].

وهكذا نجد – من خلال متابعة هذا التطور التاريخي– أن المقاول أخذ عدة معانٍ منها: المؤسس أو المنشئ، المنظم، المبدع، المُخاطر، وغيرها.. كما « اعتمدت أغلب الدراسات التي تطرقت لموضوع الريادي على أسلوبين لتعريف المقاول هما: الأسلوب الوظيفي: وهو يركز على أعمال المقاول وسلوكياته ووظائفه وهذا الأسلوب يعرف المقاول على حسب سلوكه وأفعاله حيث يصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تمييز المقاول عن غيره، والأسلوب الوصفي: وهو الذي يؤكد على خصائص المقاول» [2].

يظهر هذا التعريف اختلاف المصطلح بين الأسلوبين الوظيفي والوصفي، فالأول يصف وظائف المقاول وسلوكياته أما الثاني فيركز على صفات وخصائص المقاول.

1 Alain Fayolle: Le métier de créateur d'entreprise,Organisation,2003,P12_14.

2) عمر علي اسماعيل: «**خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني**»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد الرابع، المجلد 12، 2010، ص 72.

أما التعريف السوسيولوجي للمقاول فهو: «فاعل اجتماعي له مسؤوليات اتجاه مجموعة كبيرة من الفاعلين (الزبائن، الموردين، الشركاء المتعاونين)، وهو الذي يعرف ويحدد نظم وقوانين هذا النسق، من خلال إبداعه وابتكار لمسة خاصة به تجعله مختلفا عن الآخرين، هذا الاختلاف يحسسه بالحرية، جراء الخطوات التي يتم تنفيذها لتحقيق الهدف»[1].

فالمقاول –في هذا التعريف– فاعل اجتماعي حر يعمل لتحقيق أهدافه من خلال الإبداع والابتكار الذي يميزه.

وهناك من يشير إلى أن المقاول هو: «ذلك الذي يوظف نفسه(self_employed)؛ فهو المستخدم ذاته الذي لا يستخدمه أحد، فهو – بهذا المعنى – مستقل استقلالا تاما، ويمكنه أن يقوم بمبادرات، وهناك من عرفه بمبادراته أي بوظائفه، فقال إنه من ينظم عملا جديدا، ويشغله، ويتحمل المخاطر المترتبة على مشروعه الجديد» [2]. أي أن المقاول يكون مستقلا عن الآخرين ويكون هو السيد، كما أنه يمتلك صفات خاصة مثل المباردة والمخاطرة.

ويصف شومبيتر المقاول بأنه « السبب التغييري الباطني في النظام الرأسمالي، إنه المحور الذي حوله يدور كل شيء»[3]. ويضيف قائلا : « إن الذي يدفع المقاول ليس المال، وإنما الابتهاج بالخلق، والحلم بخلق إمبراطورية»[4]. وعرف شومبيتر المقاول أيضا بأنه « إنسان قادر على تحويل فكرة إلى إبداع ناجح» [5].

لقد ركز شومبيتر في تعريفه للمقاول على ما يلي:

---

1) جوزيف أ.شومبيتر : الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، مارس، 2011، ص 15.

2) المرجع نفسه، ص 20.

3) صندرة سايبي: « **المقاولية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر _دراسة مقارنة بين ولايات قسنطينة وميلة وجيجل _**»، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013_2014، ص ص (15_16).

4) المرجع نفسه ، ص 16.

5) Berreziga Amina, Meziane Amina: "la culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs algeriens "in ، colloque national sur les stratégies d'organisation et d'Accompagnement des PME en Algérie، universite kasdih ouargla, faculte des sciences economiques commerciales et sciences de gestion, dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream .22_01_2014, 11:35AM .p2.

- إن المقاول أولا وقبل كل شيء مبدع.
- إنه هو الذي يوظف نفسه .
- مستقل عن الآخرين.
- هو الذي يحول فكرة إلى إبداع.
- إن الإبداع و الاختراع هما المصدران الأساسيان لخلق الفرص بل هما مركز روح المقاولة، والمقاول هو من يقوم بنشاطه فلا يقتنص الفرص فقط وإنما يقوم بخلق فرص جديدة.

أما كارل ماركس الذي أهمل مفهوم المقاول في كتاباته فقد « تحدث عن الرأسمالي ولم يتحدث عن المقاول، كما أن تركيز ماركس على الجانب المادي جعله يتغاضى عن جوانب أخرى كالإبداع والابتكار والعقلانية... »[1]، إذ إن المقاول عند ماركس هو من يملك رأس مال، ولهذا فهو يصف المقاولين بـ «أرباب رأس المال»[2].

وانطلاقا من هذه الفكرة يركز ماركس على المنافسة بين المقاولين الفرديين وعلاقتها بتنمية المؤسسة وما يستتبع ذلك من سلبيات، فتحليل « ماركس يجعل من المقاول يجمع بين صفتي المسير وحامل رأس المال، فالمنافسة بين الرأسماليين تجعلهم يدخلون في دوامة منطق أن تنمية الإنتاج الرأسمالي تتطلب التوسيع المستمر في رأسمال المؤسسة، والمنافسة المفروضة من الإنتاج الرأسمالي مثل القانون القسري الخارجي لكل فرد رأسمالي لا يسمح له بالاحتفاظ برأسماله دون تنميته»[3].

فماركس من دعاة الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ومالك رأس المال –حسبه– هو المقاول؛ لأنه من يملك وسائل الإنتاج، لذلك فهو يدعو إلى فكرة المقاول الجماعي بدلا من المقاول الفرد.

---

1) الزهرة عباوي: « **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي_ دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة _ ولاية سطيف** »، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، 2014_2015، ص 9.

2) انتوني غندنز: علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ص 69.

3) صندرة سايبي: « **المقاولية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر _دراسة مقارنة بين ولايات قسنطينة وميلة وجيجل _**»، مرجع سابق، ص 51.

والمقاول عنده شخص مبادر، يسعى إلى اكتشاف الفرص واقتناصها، يمتلك روح الإبداع والابتكار، وله القدرة على التنبؤ والتعامل مع المشاكل العالقة لتطوير منتجاته ولتحقيق الربح والنمو.

أما بالنسبة لماكس فيبر فقد « سلط الضوء على أهمية نظام القيم، ودورها في إضفاء الشرعية وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي» [1].

ركز فيبر على القيم والأخلاق التي تكون الدافع لإنشاء مقاولات من طرف مجموعة من المقاولين تميزهم بخصائص كارزمية تنبثق عن الديانة البروتيستانتية .

إن المفاهيم المقدمة لتعريف المقاول يشيد جلها بشخصية المقاول الفريدة التي يمتلكها دون غيره، ونقصد بالمقاول في بحثنا كل من ينشئ ويسير مؤسسة مصغرة خاصة به، وغايته تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية .

3. مفهوم المقاولاتية:

أ- **لغة :** جاء في المعجم الوسيط « المقاولة : اتفاق بين طرفين يتعهد أحدهما بأن يقوم للأخر بعمل معين بأجر محدود في مدة معينة» [2].

ب- اصطلاحا: يكتنف مصطلح المقاولاتية بعض الغموض بسبب ما مرّ عليه من تغيّر خلال الحقب الزمنية الأخيرة. ومن خلال المراجع التي اطلعت عليها وجدت العديد من المفاهيم المرادفة لمصطلح المقاولاتية مثل: العمل الذاتي، الأعمال الحرة، الأعمال الريادية..

ويعتبر مصطلح المقاولاتية من المصطلحات الرائجة في مجالات الاقتصاد والقانون وقد انتقلت عن طريق الترجمة إلى اللغة العربية من اللغات الأجنبية، « فالمقاولة هي كلمة انجليزية الأصل "Entrepreneurship تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية "Entrepreneur" وقد ترجمت إلي الفرنسية بـ"Entrepreneuriat" » [3]

---

1) توفيق خذري، حسين بن الطاهر: « **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**»، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول « واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر»، جامعة البويرة، يومي: 05، 06 ماي، 2013، ص 4.

2) المعجم الوسيط: مرجع سابق، ص 796.

3 Pierre-André Julien , Michel Marchesnay, lentrepreneuriat, edition economica, paris,1996, p 08 .

ومن الواضح أن هذا المصطلح قد اختلف مفهومه بين المفكرين حسب اختلاف مجالاتهم، ويمكن أن نعرض لأهم تلك المفاهيم كالآتي:

- **المفهوم القانوني للمقاولة:**

يعد مفهوم المقاولة من المفاهيم الأكثر غموضا في المجال القانوني؛ على اعتبار أن هذا المفهوم خاضع لمقاربة اقتصادية أكثر منها قانونية، وقد جاء في المادة 549 من القانون المدني: « المقاولة عقد يتعهد أحد المتعاقدين أن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الأخر» [1]. فأهم ما ينص عليه هذا التعريف هو أنّ المقاولة خدمة مقابل أجر مادي.

- **المقاولة في علم الاقتصاد:**

عُرفت المقاولة بأنها: « ممارسة مختلف الأعمال والأنشطة الاقتصادية التي تحمل في طياتها روح المخاطرة والمغامرة مع ضمان النجاح من خلال الإدارة المتخصصة» [2].

يركز هذا التعريف على إبراز الهدف من إنشاء المقاولة، والذي يتمثل في تحقيق المكاسب المادية. وهناك تعريفات أخرى منها:

- تعريف جوزيف شومبيتر الذي عرفها بـ: « أنها تقود إلى تغييرات في الأسواق وقطاعات الاقتصاد لاستبدال منتوجات قديمة بأخرى جديدة» [3]، وقد أكد قوة الرابط بين المقاولة والإبداع. فالمقاول عند جوزيف شومبيتر يبحث دائما عن وسائل الإنتاج الجديدة. والمقاولة ترتكز بشكل أساسي على الابتكار على مستوى المؤسسة، وفي حالة غياب الإبداع والابتكار تعرف المؤسسة ركودا؛ فالمقاول يقوم باستخدام عوامل جديدة للإنتاج، باحثا عن أسواق ومصادر أخرى للمواد الأولية، وابتكار طرق مستحدثة للإنتاج .

1) الأمر رقم 58/75، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية العدد 78، 30 سبتمبر 1975.

2) مروة أحمد، نسيم برهم: الريادة وإدارة المشروعات، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007، ص 7.

3) berriziga amina: op.cit, p2

- المقاولاتية هي: « القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذي قيمة، وتخصيص الوقت والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطر المصاحبة، واستقبال الكفاءة الناتجة؛ بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية» [1]. كما تعرف المقاولة بأنها « مجموعة من الإجراءات التي يقوم بها شخص، أو مجموعة من الأشخاص أو شركة معينة أو قطاع معين، لإيجاد قيمة مضافة تضاف إلى المنتج أو الخدمة أو الطريقة أو الإجراءات وبشكل متميز» [2].

وتعرف أيضا « بأنها إجراءات إيجاد شيء مختلف ذي قيمة من خلال تكريس الوقت، والجهد اللازمين لذلك مع افتراض المخاطرة المصاحبة لذلك سواء أكانت مالية أم اجتماعية أم نفسية، والحصول على المكتسبات سواء أكانت مالية أم تحقيق الرضا الفردي»[3] . و«المقاولة مفهوم مرادف لعملية استحداث الأعمال والأنشطة الاقتصادية، ويعني ابتكار مشروع جديد مهما كان حجمه، ويعد ذلك _أي هذا المشروع الجديد_ أحد أشكال النشاط الاقتصادي، وأحد الأشكال الاجتماعية للعمل في آن واحد» [4].

كما يرتبط مفهوم المقاولة « بتعلق الفرد بخلق منظمة متطورة ومبدعة تساير التطور العلمي في المجال البيئي والمجال السوسيو_اقتصادي، كما تمس هوية الفرد وطاقاته ومدى تدخله في تغيير المجتمع من خلال مشروع المقاولة، ويتعلق نجاح ذلك عموما بثلاث وظائف(المعرف، الاختيار، والفعل)، وينبثق عن ذلك تطور القدرات والكفاءات التي تؤدي إلى النجاح وتحقيق الأهداف»[5].

---

1) فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي: الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار حامد، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2008 ، ص 7.

2) مزهر شعبان العاني وآخرون: إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 26.

3) المرجع نفسه، ص 26.

4) كريم شويمات: « **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال_تجربة المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب_**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2010_2011، ص 29.

5) Lassaad Mezghani et autre: culture entrepreneuriale، projet culture entrepreneuriale et creation d'entreprise a l'universite de sfax، 2008، p4.

وهي: « الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل إنشاء ثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص العمال، ومتابعتها وتجسيدها على أرض الواقع»[1].

ويرتبط مفهوم المقاولة بالمؤسسة، وخاصة الصغيرة والمتوسطة. ولقد تم تداول مفاهيم متقاربة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، لكن المفهوم الأكثر شهرة والذي اعتمدته الجزائر فقد ورد الجريدة الرسمية كما يأتي: « تُعرّف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي (200) مليون ومليارى (2) دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة (100) وخمسمائة (500) مليون دينار. وتعرّف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغّل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي(200) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة (100) مليون دينار. وتعرّف المؤسسة المصغّرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل (1) إلى (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين (20) مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة (10) ملايين دينار» [(2)].

فالمقاولة إذن هي: خدمة مقابل أجر مادي، ترتكز على الإبداع والابتكار، يقوم بها شخص أو مجموعة من الأشخاص تكون محفوفة بالمخاطر، كما يتم من خلالها الحصول على مكتسبات اقتصادية واجتماعية.

4. مفهوم الثقافة المقاولاتية:

جاء في معجم علم الاجتماع المعاصر – تعريفا لثقافة المشروع–: « هي ثقافة اجتماعية تؤكد على نوعية مبادرة الفرد وطاقته وثقته الذاتية. فالمجتمعات التي تمتلك مثل هذه الثقافات تهتم بإنجاز اقتصادي أفضل ومنح الأفراد حرية أكثر من المجتمعات مع درجة

1) مصطفى طويطي: «**استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية _التجربة الجزائرية انموذجا_**» مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص 13. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17037

2) المواد 5، 6، 7 من القانون رقم 01–18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، 12 ديسمبر 2001. ص 6.

عالية من التنظيم الحكومي، وتكون الملكية عامة مع وجود رفاهية اجتماعية مقترنة مع الادعاء بمبادرات الفرد»[1].

يوضح هذا التعريف أن ثقافة المقاولاتية هي ثقافة اجتماعية في المقام الأول تهتم بالفرد وتؤكد على مبادراته وطاقاته وثقته بنفسه، وهذه الأمور بدورها تؤدي إلى تقدم اقتصادي إذا ما استغلت استغلالا جيدا.

كما تعتبر« الثقافة المقاولاتية ذات قيمة خاصة قادرة على التأثير في طاقات الفرد فتجعل منه مبدعا في مجالات عدة: اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، رياضية، وتكون اجتماعية أكثر منها اقتصادية»[2].

وتعرف أيضا على أنها: « مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال بإيجاد أفكار مبتكرة (جديدة)، وإبداع في مجمل القطاعات الموجودة، إضافة إلى وجود هيكل تنظيمي»[3].

وهي أيضا مجمل المعلومات أو المعطيات المؤدية إلى إبراز القدرات في حسن تسيير مؤسسة ما، وذلك انطلاقا من [4]:

- وجود مبادئ ومعطيات لصانعي المؤسسة.
- ضرورة وجود استراتيجية لتسيير هذه المؤسسة.
- ضمان التأقلم مع كل من المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

كما أنها « هي التي تكون مكونة من صفات وتصرفات تدل على الإدارة في المبادرة والشروع في ما نريد عمله أو إنجازه بصفة جادة وقوية إلى النهاية وهنا تصبح ثقافة المشروع ثقافة خاصة لأنها تهدف إلى إنتاج الجديد والتغيير، وتكون أيضا ثقافة خلق وبناء»[5].

ومن أهم مظاهر هذه الثقافة[1]:

---

1) معن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 213.

2) Lassaad Mezghani et autre, op.cit، p34.

3) بلقاسم ماضي، عبير بوضياف: « **ثقافة المؤسسة والمقاولاتية**»، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول "المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال"، بسكرة، أيام17و18أفريل2010، ص 4.

4) المرجع نفسه، ص:7.

5) Berreziga Amina, opcit, p 8.

- التجديد والإبتكارية
- إسناد دور جديد لرواد ورائدات الأعمال لبناء المشروعات الجديدة.
- الانفتاحية على العالم والبيئة المحيطة .
- الطموح.

وتعرف الثقافة المقاولاتية أيضا بأنها « مجموعة القيم الخاصة بالمقاول، منها الاستقلالية، الإبداع، المسؤولية، والرغبة والأخذ بالمخاطر، كما أنها مجموعة من المبادئ والقيم التنظيمية التي تصبغ المسار المقاولاتي من الفكرة إلى التجسيد، إنها الروح المقاولاتية التي تنظم الممارسة التسييرية وتوجهها لتحقيق الأهداف» [2].

من خلال مجموعة المفاهيم المستعرضة للثقافة المقاولاتية أرى أن المفهوم الأخير هو الأجدر بالأخذ؛ لأن موضوع البحث يدور حول مجموعة القيم الخاصة بالمقاول كـ(الإبداع، المسؤولية والرغبة والأخذ بالمخاطر)، ودور هذه القيم في خلق وإنشاء مؤسسة من صفاتها الاستمرارية والتطوير وخلق القيمة المضافة وتنمية المجتمع المحلي.

5. مفهوم التنمية:

شاع مصطلح التنمية بالنسبة للدول المستقلة حديثا بعد الحرب العالمية الثانية، واستخدمه العديد من العلماء السياسيين، والاقتصاديين، والاجتماعيين، وسنورد تعريفا لغويا له ومجموعة من التعريفات الاصطلاحية:

أ- **لغة:** « نمّى الشيء أو الحديث تنمية :أنماه. ونمّى النار: أشبع وقودها» [3].

ب- **اصطلاحا:** أخذ مصطلح التنمية في التطور في مختلف العلوم فقد « برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد؛ حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده.....ثم

1) سامر جلدة : السلوك التنظيمي والنظريات الإدارية، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 203.

2) سفيان بدراوي :« **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول _دراسة ميدانية بولاية تلمسان_**» رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية جامعة أبي بكر بلقايد قسم العلوم الاجتماعية، 2014_2015.، ص 20.

3) المعجم الوسيط : مرجع سابق، ص 995.

انتقل المفهوم إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية...ولاحقا، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية. فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية » [1].

أي أن مصطلح التنمية ظهر بداية في علم الاقتصاد، ثم انتقل إلى مجال السياسة، لينتشر ويُتداول في الحقول المعرفية الأخرى.

وتمثل التنمية: « عملية النمو المعتمد على الذات، والذي يتحقق من خلال مشاركة أفراد المجتمع الذين عملوا طبقا لرغباتهم وميولهم كما يتراءى لهم، وتحت انضباط نابع منهم. والهدف الأول من التنمية هو القضاء على الفقر، وإتاحة الوظائف المنتجة، وتوفير الاحتياجات الأساسية لكل أفراد المجتمع، مع عدالة التوزيع في أي زيادة، وهذا يعني أن السلع الأساسية والخدمات مثل الغذاء والمسكن والتعليم والصحة، والمياه النظيفة لا بد من توافرها للجميع» [2].

يؤكد هذا التعريف على أن التنمية تعتمد على مشاركة الفرد الفعالة في مجتمعه من أجل القضاء على الفقر وعدالة التوزيع لإتاحة فرص الرفاهية لجميع المجتمع.

وجاء في الموسوعة العربية لعلم الاجتماع أن « التنمية الشاملة في حالة المجتمع العربي، يجب أن تكون حركة إحياء حضاري ترد للمجتمع العربي قدرته على التجدد ذاتيا وتفتح أمامه الإبداع ولا يتأتى هذا إلا بتحرير الإنسان العربي والموراد العربية: تحرير الإنسان العربي من الفقر والعوز والجهل، وتحرير العقل العربي من السلفية المتحجرة التي ترفض الاجتهاد والتجديد »[3].

1) أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد: التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان، المكتب الجامعي الحديث، أسوان، 2009، ص ص (13،14).

2) المرجع نفسه، ص ص (15،16).

3) مجموعة خبراء عرب في علم الاجتماع: الموسوعة العربية لعلم الاجتماع، الدار العربية للكتاب، تونس، 2010، ص 290.

يشير هذا التعريف إلى أنه ينبغي لكي تحدث تنمية أن يتحرر العقل العربي عن طريق إحياء حضاري .

6. مفهوم المجتمع الريفي:

أ- **لغة** : جاء في لسان العرب: « الريف: الخصب والسعة في المآكل، والجمع أرياف. والريف: ما قارب الماء من أرض العرب وغيرها، والجمع أرياف وريوف. قال أبو منصور: الريف حيث يكون الخضر والمياه. والريف أرض فيها زرع وخصب ورأفت الماشية أي رعت الريف»[1].

وجاء في المعجم الوسيط: « الريف أرض فيها زرع وخصب. ويطلق على ماعدا المدن والقرى والكفور والجمع أرياف وريوف» [2].

ب- **اصطلاحا:** اختلف العديد من العلماء في تحديد مفهوم المجتمع الريفي ويرجع ذلك لوجهات نظر كل منهم، وقد رصد بعض الباحثين [3] جملة من هذه التحديدات بدءا من ابن خلدون الذي أشار إلى مجتمع البدو قاصدا به مجتمع الريف، ثم الألماني فرديناند تونيز الذي أشار إلى طابعين من المجتمعات يتسم أحدهما بالجو العائلي (الريفي) ويتسم الآخر بالجو الرسمي العقدي الحضري، ثم إميل دوركهايم الذي اعتبر أن المجتمع الريفي يتسم بعلاقة تماسك ميكانيكية ويتعامل أفراد المجتمع تلقائيا ويستجيبون لبعضهم ميكانيكيا، إضافة إلى هوارد بيكر الذي تحدث عن المجتمعات المقدسة(الريفية) والمتحررة (الحضرية). ولعل تعدد التعريفات كما يشير الدارسون يرجع إلى الأهداف المتوخاة منها؛ إذ إن «كل تعريف يشير إلى الغرض المستخدم من أجله. فضلا على أن تعريف المجتمع المحلي الريفي يدخل فيه عدد من المتغيرات؛ حيث يمكن تقسيم المجتمع المحلي إلى ريفي وحضري طبقا لعدد السكان، وكثافتهم، والخصائص الأيكولوجية، والوضع الإداري، والخصائص الاجتماعية والثقافية، والنشاط الاقتصادي السائد» [4] .

---

1) جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور : لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، باب الراء، الجزء العشرون، ص 1794.

2) المعجم الوسيط، مرجع سابق، ص 387 .

3) علي فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981. ص ص (37،38).

4) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 65.

ويخلص حسين عبد الحميد أحمد رشوان إلى أن المجتمع الريفي: « هو ذلك الشطر من المجتمع الذي يقيم فيه السكان في منطقة جغرافية محددة، والتي تتحدد على أنها مناطق ريفية. وهؤلاء السكان نشأت بينهم علاقات اجتماعية، والتي من خلالها أقاموا جماعات ومنظمات ومؤسسات اجتماعية ريفية، ومرافق مختلفة، والتي عن طريقها يشبعون احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وقد أصبحت لهم بحكم الجيرة السكانية والمصالح والأماني ثقافة وحضارة ريفية» [1].

غير أنه من الضروري التركيز على أمر مهم وهو أن أغلب التعريفات تركز على الخصائص والسمات التي تميز المجتمع الريفي، فهو« إلى حد كبير: مجتمع تزداد فيه العلاقات الاجتماعية بين الأفراد إلى درجة كبيرة، وأن هناك رغبة من أفراده في التعامل مع بعضهم البعض، وأنه مجتمع متماسك ذو اهداف ونواحي اهتمام وقيم مشتركة، والاتصال بين أفراده مباشر ويغلب عليه طابع علاقة الوجه للوجه، والثقافة الريفية ثقافة من النوع المقدس بطيء التغيير المرتبط بقيم الناس وعقائدهم، وأنهم يهتمون بالسلوك التقليدي ويهتمون بالشكل السلوكي في تصرفاتهم، وأنهم يتأثرون بعواطفهم في علاقاتهم وسلوكهم، وأن السلطة تعتمد بشكل كبير على شخصية القائم بها، وأن بينهم مشاركة وتعاونا وشيوعا في المسؤولية والحقوق، وأن القرية تتطلب من أفرادها حسن التصرف سواء داخلها أو أثناء تصرفاتهم بعيدا عنها وتنتقدهم إذا لم يحسنوا التصرف خارجها» [2].

7. التنمية الريفية:

يشير تقرير التنمية الريفية لعام 2016 الصادر عن موظفي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى أن :« التنمية الريفية هي عملية تحسين الفرص والرفاه للسكان الريفيين. وهي عملية تغير يطرأ على خصائص المجتمعات الريفية. وبالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية وعلى أهداف اجتماعية وبيئية، ولا تقتصر على الأهداف الاقتصادية فقط. ولذلك، تشمل التنمية الريفية: الصحة و التعليم والخدمات الاجتماعية

1) المرجع نفسه، ص 69.

2) علي فؤاد أحمد: علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ص (37، 38).

الأخرى. كما أنها تستخدم نهجا متعدد القطاعات لتعزيز الزراعة، واستخراج المعادن والسياحة، والترفيه والصناعات التحويلية المتخصصة» [1].

يركز هذا التعريف على أن التنمية الريفية تعمل على تحسين المستوى المعيشي لسكان الريف. كما أنها عملية تغير تصيب المجتمع الريفي، ولا تركز التنمية الريفية في هذا التعريف على التنمية الزراعية فحسب، بل تشمل: التنمية البشرية، الصحة، التعليم، الخدمات الاجتماعية..

ويعرف البنك الدولي التنمية الريفية بأنها: « عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف. وذلك من خلال زيادة الانتاج الزراعي، وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة، وتحسن الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والإسكان» [2].

كما تتضمن التنمية الريفية: « كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي للريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية، وتصنيع الريف، ونشر التعليم، ومد مضلة الخدمات الصحية والإسكان، وكل ما يرتبط بذلك من خدمات. كما تشمل أيضا على محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل، وتقليل التفاوت والدخل بين الريف والحضر. بالإضافة إلى ضمان استمرارية التحسن المحقق في القطاع الريفي (تكامل الأهداف الإنمائية)»[3].

من خلال ما تم تقديمه يمكن تعريف التنمية الريفية بأنها عملية منظمة، ومخططة تسعى لتطوير الحياة الريفية، وتحسينها بالشكل الذي يحقق التقدم الاجتماعي والتقدم الاقتصادي للسكان الذين يعيشون في المناطق الريفية. ويقصد بالتنمية الريفية حسن استثمار الأراضي والمساحات الزراعية وكافة الموارد من أجل اشباع الحاجات الأساسية لسكان المناطق الريفية، وهي عملية تسعى لبناء ونمو المجتمع الريفي وتحقيق ازدهاره في مجموعة متنوعة من المجالات سواء التعليمية أو الصحية، أو غير ذلك.

---

1) تقرير التنمية الريفية لعام 2016، متوفر على الموقع:www.ifad.org ، يوم 29/ 09/ 2017، على الساعة18:30 pm، ص 17.

2) عبد القادر محمد عطية: اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 83.

3) ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ ، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2009 ، ص 440.

ثالثا: الدراسات السابقة:

1. دراسة فاطمة الزهراء مكلاتي: [1] بعنوان: **دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة_ دراسة ميدانية على عينة من مقاولي ولاية الجزائر العاصمة"** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل 2017.

وتمثلت فرضيات الدراسة في:

- الفرضية الأولى: للخبرة الصناعية العمومية السابقة دور في إنشاء المقاولة الحالية.
- الفرضية الثانية: لشبكة العلاقات المهنية والشخصية السابقة المكتسبة من القطاع العمومي، دور في إنشاء المقاولة الحالية.
- الفرضية الثالثة: هناك ارتباط للقدرة التنظيمية والتسييرية والإلمام بالقوانين الإدارية السابقة المكتسبة من القطاع العمومي، والنشاط الحالي للمقاولة.

وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة اجتماعية، ويتم من خلاله تحليل ما تم جمعه من بيانات بغية الوصول إلى لهدف المرجو من البحث، أما التقنيات المستعملة فقد استخدمت الباحثة تقنية الاستمارة بالمقابلة. وقدرت العينة ب 201 مقاول عن طريق عينة الكرة الثلجية.

تمحورت إشكالية الباحثة حول الخبرة والتجارب السابقة للعمال الأجراء في القطاع العمومي والدور الذي تلعبه في تحفيز وخلق المشاريع الخاصة بهم؛ حيث انطلقت الباحثة من أسئلة تمثلت في:

- هل للخبرة الصناعية العمومية السابقة دور في إنشاء المقاولة الحالية؟

---

1) فاطمة الزهراء مكلاتي: « **دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة_ دراسة ميدانية على عينة من مقاولي ولاية الجزائر العاصمة**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل، ، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله_ الجزائر2، 2016_2017.

- هل لشبكة العلاقات المهنية والشخصية السابقة المكتسبة من القطاع العمومي، دور في إنشاء المقاولة الحالية؟

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

– يلعب المستوى التأهيلي السابق للمقاول والذي كان سابقا عامل أجير دورا أساسيا في إنشاء المقاولة الحالية، وهذا يعود للخبرة المكتسبة من القطاع العمومي.

– يلعب النشاط السابق للمقاول دورا في إنشاء مقاولته الحالية؛ فكثير من المقاولين أنشأوا مقاولاتهم على ضوء نفس نشاط المؤسسة السابقة التي كانوا يعملون بها؛ لأن لهم خبرة ودراية بنشاط المؤسسة وكيفية التعامل مع كل التوقعات؛ فهم يعتمدون على الموروث العملي السابق المكتسب في اتخاذ القرارات التي تناسب مقاولاتهم .

– يمتاز المقاولون بعدة خصائص منها التحدي، والصبر، والجودة، وتنظيم الوقت، رغم اختلاف مستوياتهم التأهيلية السابقة وأعمارهم ومستوياتهم التعليمية.

– تلعب شبكة العلاقات العائلية والمهنية والاجتماعية السابقة التي كونها هذا المقاول دورا في إنشاء مقاولته، وقد ظهرت هذه الشبكة العلائقية بصورة أكبر لدى كل من الأقارب، الأصدقاء، ورفقاء العمل السابقين.

2. دراسة كريم شويمات: [1] بعنوان: "**دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال –تجربة المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب–**".

تمحورت الإشكالية حول الدور الذي تلعبه المؤسسات المصغرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد سلط الباحث الضوء على دوافع وظروف نشأة المؤسسة المصغرة، مع تحديد خصوصيات وسمات الشاب المقاول، ومحاولة اكتشاف الأوساط والأقطاب الاجتماعية الفاعلة لها، وضبط تبلور وتشكل طبقة المقاولين الشباب، وعلى ضوء ما تحقق في أرض الواقع من تجسيد لمشاريع استثمارية لصالح الشباب، جاءت أسئلة الباحث على النحو الآتي:

- ما هي خصائص وسمات هؤلاء المقاولين الشباب وما هي دوافع فعل المقاولة لديهم؟

---

1) كريم شويمات: « **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال" _تجربة المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب_**»، مرجع سابق.

- هل فعل المقاولة ترجمة لمواقف سلبية أو إيجابية تعرض لها الشاب البطال؟
- هل للأوساط الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الشباب دور في بلورة وتجسيد المشروع؟

وتمثلت فرضيات الدراسة في:

- الفرضية الأولى: عدم جدوى طرق التوظيف دفع الشباب البطال إلى تبني مشروع المؤسسة المصغرة.
- الفرضية الثانية: فكرة إنشاء المؤسسة المصغرة تعد نتيجة توفيق بين التبني الفردي للمشروع من طرف الشباب والدعم الفعال والضمني من طرف العائلة.
- الفرضية الثالثة :يعتمد الشاب المقاول في تسيير مؤسسته على رأسماله الاجتماعي؛ بحيث تعمل الشبكات العلائقية للأوساط الاجتماعية التي ينتمي إليها كعوامل إنتاجية لموارد تسمح بتخطي وتجاوز الصعوبات التي تواجه تجسيد واستمرارية المشروع.

وقد استخدم الباحث المنهج الكمي لأن الأمر يتعلق باستخدام المؤشرات، المعدلات والمتوسطات، أي عموما الأدوات الإحصائية، كما استعان الباحث بالمنهج الكيفي لترجمة وتفسير المعطيات الإحصائية.

واستعان الباحث بتقنية الاستبيان إضافة إلى تقنية المقابلة التي أجريت مع العديد من الفاعلين في عملية إنشاء المؤسسة المصغرة.

كما اعتمد الباحث على طريقة العينة التراكمية (الكرة الثلجية) لتحديد وحدات العينة، ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب عندما يكون الوسط غير معروف كليا، أو أن هذا الوسط منغلق على نفسه نسبيا. وبلغت العينة 138 مبحوثا.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

– إن شبكة العلاقات الاجتماعية تلعب دورا رئيسيا ومركزيا في بناء النسق الاجتماعي للمؤسسة المصغرة؛ حيث يتمظهر هذا البناء في تكوّن الهيكلة البشرية ونوعية العلاقات التي تؤسسها، أين يظهر تفعيل للروابط القوية (العائلة والقرابة) والروابط الضعيفة (الأصدقاء والمعارف) في هذا البناء.

– هناك وعي مقاولاتي ينتج عن الظروف الاجتماعية الصعبة التي تجعل الفرد يبحث عن فرصة عمل لتحقيق هويته ، كذلك الخبرة والكفاءة المهنية السابقة لها دور في ذلك، كما أن للشبكات الاجتماعية الشخصية والمهنية للفرد دور في بلورة وتجسيد فكرة المشروع.

3. دراسة زاهية حساين: [1] بعنوان: "**عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية ـ بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ ـ مساهمة في فهم صيرورة إنشاء المؤسسات الجزائرية وأصل تكونها**".

تمحورت إشكالية البحث في الاهتمام بصيرورة إنشاء المؤسسات، وقد اهتمت الباحثة بالبحث عن الأصول والعوامل المؤثرة في ميلاد وتنمية "اليقظة المقاولاتية" ،وميلاد فاعلين اجتماعيين واقتصاديين جدد يتمثلون في "المنشئين الذين لم يكونوا مقاولين منشئين في السابق، ولم يكونوا بعد اكتسبوا مثل هذه المكانة"، وأيضا ميلاد كيانات جديدة اقتصادية واجتماعية لم تكن موجودة في السابق، من خلال مسارات متعددة قادتهم إلى الفعل الإنشائي. وقد سعت الباحثة إلى الكشف عن العوامل المحددة والمنمية لمثل هذه اليقظة والمساهمة في ميلاد هذه الكيانات السوسيو اقتصادية. من أجل ذلك كان السؤال الرئيسي للدراسة حول "ماهية العوامل الاجتماعية المحددة لميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية المرتبطة بمرحلة ما قبل الإنشاء في صيرورة فعل إنشاء مؤسسة جديدة؟".

من هذه الإشكالية استوحت الباحثة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: الوسط العائلي يمكن أن تكون بعض مكوناته العناصر المحددة لميلاد وتنمية اليقظه المقاولاتية.
- الفرضية الثانية: الحركية بمختلف أشكالها (الجبلية، التربوية، المهنية، الجغرافية، الجمعوية...إلخ) تمثل عوامل انفتاح نحو ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية.
- الفرضية الثالثة: الطبيعة الجماعية للفعل الإنشائي للمؤسسات ودرجة التعقيد والتراكب والتداخل للعوامل المؤدية إلى ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية .

1) زاهية حساين: « **عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية . بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ . مساهمة في فهم صيرورة إنشاء المؤسسات الجزائرية وأصل تكونها**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه –علم اجتماع التنمية–، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2012_2013.

وكان الهدف من هذه الدراسة الكشف عن العوامل المولدة والمنمية لليقظة المقاولاتية المرتبطة بمرحلة مبكرة من حياة المبحوث يدرك فيها نيته في إنشاء مشروعه الخاص، ثم محاولة الكشف على ما تنطوي عليه من عوامل قد حددت أو ساهمت في ميلادها وتنميتها.

ويجمع حجم العينة بين طريقتين أو تقنيتين" الاختيار العقلاني" و"كرة الثلج " . وقد استقر على خمس(05)حالات واقعية من المقاولين المنشئين الخواص بمدينة وهران بأرزيو.

استخدمت الباحثة عددا من التقنيات يتلاءم وطبيعة البحث أهمها: المقابلة المقننة كأداة أساسية، المقابلة النصف موجهة كأداة مكملة، مع الاستعانة بتقنيات أخرى مثل: الملاحظة واستعمال المصادر الرسمية كالوثائق والاحصائيات الرسمية، والاطلاع على البحوث والدراسات العلمية السابقة الموجودة على مستوى الطروحات والكتب والمجلات المتخصصة وحتى على مستوى الجرائد اليومية.

واعتمدت الباحثة منهج دراسة الحالة مع الاستعانة بالمنهج التاريخي بالإضافة إلى الوصف وتحليل المضمون.

وارتبطت نتائج البحث بمحورين: يتعلق أحدهما بنتائج التحقيق الميداني، ويختصر الآخر الحدود النظرية التي ميزت الدراسة. وأفضت النتائج الميدانية إلى وجود عدة عوامل ساهمت في فعل الإنشاء منها ما هو خارجي مرتبط بمختلف الأوساط التي عايشها المبحوث، ومنها ماهو داخلي نابع من ذاته.

ومن أبرز ما تحقق من فرضيات:

- ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية: هي مرحلة سابقة عن فعل إنشاء المؤسسة الذي يتم على نمط الصيرورة حيث يتضمن مراحل زمنية، ويخضع لمبدأ التعاقب الزمني: أولها مرحلة ما قبل الإنشاء تتكون من ميلاد وتنمية اليقظة نحو هذا الفعل، ثانيها مرحلة الإنشاء، وثالثها ما بعد الإنشاء.

- بروز الطابع الجماعي لفعل الإنشاء بالنسبة لجميع الحالات، مما يجعل هذا الفعل جماعيا بامتياز وليس فرديا: فالإقدام كان جماعيا بمشاركة فاعلين أغلبهم لا يخرج عن نطاق الوسط العائلي ممثلا في الوالد، الأبناء، الأخ، والزوجة، وعندما يتعذر ذلك يتم اللجوء للأصدقاء. كذلك الدعم الذي يتلقاه المبحوث من مختلف الأوساط التي عايشها مثل الوسط

المهني، والدراسي. ويبقى الوسط العائلي الداعم المادي والمعنوي الأكبر في توليد اليقظة المقاولاتية.

- ساهم الوسط العائلي في بروز اليقظة المقاولاتية لما وفره من مكونات أساسية منها:
- وجود رابط بين محتويات البرامج الدراسية واعتناق روح المؤسسة والتوجه المقاولاتي.
- ارتباط الحركية المهنية بكل مكوناتها بالوسط المهني: وقد شكّل مؤهلا قويا للانفتاح نحو بروز سلوكيات قادت المبحوثين فعلا إلى إنشاء مؤسساتهم.
- وجود رابط قوي بين النشاط المهني أو الوظيفي المهيمن قبل فعل الإنشاء والتوجه المقاولاتي.
- بروز كم متعدد ومتنوع للحوافز المساهمة في توليد وتنمية التوجه المقاولاتي. مثل: الحاجة إلى تأمين حياة مريحة، تأمين دخل عائلي، تأمين حياة مستقلة، النجاح الاجتماعي، الوصول إلى مكانة المقاول، خلق المنصب الشخصي، تأمين فرص عمل للأقارب، الحاجة إلى التغيير، التحدي الشخصي.
- يعتبر السن المتقدم من العوامل التي تسمح بخوض فعل الإنشاء للمؤسسات.
- تمثل المناطق الصناعية دوافع توطين قوي باتجاه فعل إنشاء المؤسسات .

4. دراسة سفيان بدراوي: [1] بعنوان: "**ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول – دراسة ميدانية بولاية تلمسان**- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د تخصص علم الاجتماع"

تمحورت الإشكالية حول ماهية عناصر التفاعل بين ثقافة المقاولة والثقافة المجتمعية لدى الشباب الجزائري المقاول؟ وبأي منطق يسير المقاول الشاب مقاولته الصغيرة؟

انطلق الباحث من فرضية عامة مفادها أن السلوك التسييري للمقاول الشاب يرتبط بما تمليه عليه المرجعيات الثقافية المجتمعية من خلال هيمنة المنطق المجتمعاتي على المنطق المقاولاتي، فكلما اتجه المقاول الشاب نحو القيم المجتمعية (الاجتماعية والرمزية) كلما ابتعد عن القيم المقاولاتية (العقلانية)، وتمثلت الفرضيات الفرعية في :

1) سفيان بدراوي :« **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول _دراسة ميدانية بولاية تلمسان_**» مرجع سابق.

- الفرضية الأولى: تلعب الشبكات الاجتماعية خاصة العائلة دورا مهما في مختلف القرارات بداية من قرار إنشاء المؤسسة، وبالتالي فهذا الأخير هو استجابة للعائلة وواقع تحت تبعيتها.
- الفرضية الثانية: يهيمن الاتجاه الذكوري على الأعمال؛ حيث إن تصورات الشباب لممارسة المرأة للأعمال مرتبطة بالتقسيم المجتمعي للأدوار الاجتماعية على أساس الجنس.
- الفرضية الثالثة: تؤثر مختلف التصورات الدينية التي يحملها المقاول الشاب على ممارسته التسييرية، كما أن النجاح الاجتماعي مرتبط بها بدرجة كبيرة.

وتفرض طبيعة الموضوع –حسب الباحث– المزج بين المقاربة الكيفية والمقاربة النوعية؛ حيث إنّ ذلك يخدم دراسته الاستكشافية والوصفية التي تحتاج إلى توليفة أكثر كفاءة في كشف حقيقة الظاهرة وإبراز خصائصها، ووصفها والتعبير عنها تعبيرا كميا وكيفيا.

وكانت الاستمارة بالمقابلة التقنية ضرورية للبحث باعتبارها تساعد على جمع معلومات دقيقة وصريحة، كما اعتمد الباحث المقابلات الحرة كونها تساعد على جمع مادة علمية هامة، حيث تكونت أسئلة الاستمارة من 93 سؤالا يعالج الأبعاد السوسيو_ديموغرافية، والسوسيو_ثقافية، والسوسيو_اقتصادية للمقاولة لدى الشاب وكذلك الدوافع والاتجاهات.

واستخدم عينة كرة الثلج، وهذا النوع من العينات يحسب ضمن المعاينات غير الاحتمالية، ويتناسب ونوع المنهج. وتكونت العينة من 172 مفردة تتوزع من حيث الجنس إلى 74 بالمئة من الذكور و26 بالمئة من الإناث . وقد كانت الدراسة بولاية تلمسان 24 بالمئة ودوائرها (مغنية 17 بالمئة، أكثر من 15 بالمئة بدائرة الرمشي، 13بالمئة بمنطقة سبدو والجنوب الغربي، حوالي 11.5بالمئة بدائرة الغزوات، حوالي 7بالمئة بدائرة الحناية، 06 بالمئة بدائرة سيدي العبدلي، و6.5 بالمئة بدائرة أولاد ميمون وضواحيها).

وقد توصل الباحث إلى نتائج أهمها:

- استنتج الباحث بالنسبة للممارسة التسييرية للمقاول الشاب الجزائري أن الفعالية الاجتماعية من خلال تفعيل دور الشبكة الجماعاتية والشخصية في ممارسة تسيير الموارد البشرية تطغى أو تلغي أي ممارسة قائمة على الفعالية الاقتصادية والإجراءات والقوانين المنتمية للاقتصاد العقلاني. ويمكن نمذجة المقاولين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمصغرة المدروسة ضمن نموذج "أعمال تقليدي"، ذلك أن الخيارات التسييرية للمقاول –بصفة عامة–

وما تعلق بتشكيل الموارد البشرية –بصفة خاصة– يتميز بهيمنة العلاقات الشخصية، وتوظيف العلاقات الجماعية، وتفضيل الولاءات على الكفاءة الاقتصادية.

- أبرزت الدراسة الميدانية أن العائلة أو الأب لا يتم اللجوء إليهما إلا في حالة الصعوبات المادية أو الاقتصادية. وبالرغم من ذلك تبقى العائلة السند الأساسي للمقاول بل هي الرأسمال الأساسي لسير أعماله.

- أبرزت الدراسة الميدانية أهمية الشبكات الاجتماعية في العملية المقاولاتية .

- فيما يتعلق بالعلاقة بين بعد النوع الاجتماعي وثقافة المقاولة أظهرت نتائج الدراسة مجموعة من الاختلافات بين المقاول الأنثى والمقاول الذكر في مؤشرات مثل: الوقت؛ فالمرأة المقاولة تميل إلى المشاريع التي تمنحها سيطرة على العمل وتتيح لها إمكانية إحداث توازن مع متطلبات المنزل، وهذه الخيارات تؤثر على طبيعة ونوع العمل الذي تتجه أو تُوجّه إليه المرأة، كتلك التي تتعلق بالخياطة، الحلويات، وبعض الحرف...الخ. الدخل والربح؛ حيث تبين أن المرأة المقاولة هي أقل سعيا إلى الربح الكبير مقارنة بالمقاول الذكر؛ لذا تتجه نحو أساليب أكثر وضوحا في العمل وأقل تسرعا، والملاحظ أيضا أن المرأة المقاولة ليس لديها الميل للمغامرة والأخذ بالمخاطرة مقارنة مع المقاولين الرجال . أما بخصوص شبكة العلاقات والاتصالات فهي بسيطة مقارنة بتلك التي لدى الذكور فعلاقات المرأة المقاولة تعتمد على المواجهة المباشرة لتدعيم علاقتها المهنية والتجارية .

- بخصوص تأثير المعتقد الديني على تصورات وسلوكات المقاول الجزائري الشاب: يؤدي الدين دورا مهما في توجيه السلوك البشري، ومن بين مظاهر التصورات الدينية تجنب الشاب للقروض البنكية. كما أن الشباب وإلى حد ما يرون النجاح سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي مظهرا من مظاهر البركة. كما توصل الباحث إلى أن المقاول الجزائري لديه اتجاهات قوية نحو الاعتقاد بالقدر، ولاحظ أن هناك ارتباطا بين درجة الإيمان بالقدر وطبيعة الدوافع؛ فكلما كانت درجة القدر كبيرة كانت الدوافع آتية من المصادر الخارجية المجتمعية. والمقاول يسعى للربح الاقتصادي من خلال طموحه لتحقيق الثروة وربح اجتماعي رمزي؛ حيث يتكفل بالعائلة –خاصة الوالدين– ويتصدق ويزكي ابتغاء أجر وثواب رباني .

5. دراسة توفيق تمار:[1] بعنوان:" **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000_ 2014**" ، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير.

حاول الباحث صياغة معالم إشكالية بحثه كالآتي: ماهي أبعاد ومعوقات التنمية الريفية المستدامة في الجزائر؟ ثم صاغ أسئلة دراسته كما يلي:

- ماهي أهم البرامج والسياسات التي سطرتها السلطات العمومية لتنمية الريف؟
- ما هي الآفاق المستقبلية للسياسة الحكومية في مجال التنمية الريفية المستدامة؟

قدم الباحث مجموعة من الفرضيات هي:

- الفرضية الأولى: تحقيق التنمية بكل أبعادها يؤدي إلى ترقية المناطق الريفية من أجل تنمية القطاع الفلاحي كرافد للتنمية الوطنية الشاملة.
- الفرضية الثانية: يؤدي تداخل البرامج و السياسات المرتبطة بالتنمية الريفية المستدامة إلى نقص الكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافها.
- الفرضية الثالثة: عدم تحقيق التنمية الريفية المستدامة مرده إلى جملة من المعوقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية.
- الفرضية الرابعة: تصطدم الآفاق المستقبلية لتجسيد السياسة الحكومية في مجال التنمية الريفية المستدامة بضعف المخصصات المالية المرصودة في ظل انهيار أسعار المحروقات.

تمت الدراسة على مستوى ولاية المسيلة، واعتمد الباحث على مجموعة من المناهج بغرض الإلمام بمختلف جوانب البحث وتحليل أبعاده، منها: المنهج التاريخي: وذلك لتتبع مراحل وأطوار مختلف البرامج التي تم تسطيرها في الجزائر لتحقيق التنمية الريفية. المنهج الوصفي التحليلي: وهو منهج ملائم لتقرير الحقائق وتحليل الوقائع وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج:

1) توفيق تمار: «**التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000_ 2014** »، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محمد بوضياف بالمسيلة، 2016.

- إن تحقيق التنمية الريفية بكل أبعادها يؤدي إلى ترقية المناطق الريفية، مما يساعد على استقرار السكان في المناطق الريفية، والذي يوفر بدوره عمالة للقطاع الزراعي.
- يؤدي تداخل البرامج والسياسات المرتبطة بالتنمية الريفية إلى نقص الكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافها.
- عدم تحقيق التنمية الريفية مرده إلى جملة من المعوقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية منها:
- ضعف وغياب التنسيق بين الأطراف المعنية ببرامج التنمية الريفية.
- ضعف مشاركة سكان المناطق الريفية.
- التكوين الضعيف وقلة الخبرة والمعرفة حول قضايا وديناميكية المجتمع الريفي للفاعلين في مجال التنمية الريفية، خصوصا على مستوى مندوبي المجالس الشعبية البلدية.
- تعقيد الإجراءات القانونية يعيق تمويل البنوك لحاملي المشاريع على مستوى المناطق الريفية.
- سوء توزيع المخصصات المالية.
- اصطدام الآفاق المستقبلية لتجسيد السياسة الحكومية في مجال التنمية الريفية بضعف المخصصات المالية المرصودة في ظل انهيار أسعار المحروقات.

6. دراسة منال محمد نمر قشوع: [1] بعنوان: «**استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية_ حالة دراسة منطقة الشعراوية محافظة طولكرم**_»، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي.

تركزت إشكالية البحث في الأسئلة التالية:

- ما هي الاحتياجات الخاصة لمنطقة الشعراوية؟.
- ما هي المعيقات التي تحد من تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في منطقة الشعراوية؟.

1) منال محمد نمر قشوع: «**استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية_ حالة دراسة منطقة الشعراوية محافظة طولكرم**_»، أطروحة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2009.

- ما هو دور المؤسسات المحلية الرسمية والمؤسسات الأهلية في التنمية المتكاملة في منطقة الشعراوية؟

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الباحثة مجموعة من أدوات المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الدراسة.

وقد أظهرت النتائج مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشعراوية، وكذلك خصائصها الطبيعية والديموغرافية من حيث موقعها الجغرافي، وتوفرها على أكبر حوض مائي. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة.

❖ **أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة:**

تنوعت الدراسات السابقة بتنوع جوانب دراستها سواء لظاهرة الثقافة المقاولاتية أو لظاهرة التنمية الريفية، وقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال الموروث النظري بفضل ما وفرته من معلومات نظرية إضافة إلى الاستفادة منها في بناء فرضيات الدراسة واستثمار نتائج الدراسات السابقة في التحليل بتوظيفها في عملية الاستشهاد والتفسير.

- **من حيث الهدف:**

تقاطعت أهداف الدراسات السابقة مع دراستنا في عدة نقاط نوضحها فيما يلي:

- هدفت دراسة مكلاتي فاطمة الزهراء : «دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة» إلى إبراز أهمية ودور الخبرة في إنشاء المقاولات، وإلى إظهار خصائص هؤلاء المقاولين، وإبراز الديناميكية التي يحدثها المقاولون في التنمية. في حين هدفت دراستنا إلى إبراز مدى امتلاك المقاول لخصائص ومؤهلات تؤهله لإنشاء مقاولة.

- هدفت دراسة شويمات كريم: « دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال» إلى إبراز جملة الدوافع التي يتميز بها المقاولون وتمكنهم من إنشاء مؤسسة، وهي تتشابه مع دراستنا من حيث الدوافع والظروف والحوافز التي تشكل وعيا مقاولاتيا أو ثقافة مقاولاتية؛ فقد

أكد الباحث وجود ثقافة مقاولاتية لدى أفراد العينة من خلال تركيزه على القيم الخاصة بالمقاول والقيم التنظيمة التي تمكنه من إنشاء مقاولته الخاصة ، إضافة إلى الخبرات التي تساعد على حسن التسيير والتنظيم، وكل ذلك يمثل ثقافة مقاولاتية.

- هدفت دراسة حساين زاهية: « عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية: بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ... ، مساهمة في فهم صيرورة إنشاء المؤسسات الجزائرية وأصل تكونها» إلى الكشف عن العوامل المولدة والمنمية لليقظة المقاولاتية المرتبطة بمرحلة مبكرة من حياة المبحوث؛ يدرك فيها نيته إنشاءَ مشروعه الخاص، ثم محاولة الكشف عمّا تنطوي عليه من عوامل قد حددت أو ساهمت في ميلادها وتنميتها. وحاولت دراستنا – بالهدف نفسه أيضا– الكشف عن أهم العوامل المؤثرة على الثقافة المقاولاتية.

- هدفت دراسة بدراوي سفيان « ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول "_دراسة ميدانية بولاية تلمسان»_ إلى معالجة ظاهرة المقاولاتية لدى الشباب كظاهرة سوسيولوجية محاولا معرفة الأبعاد الثقافية والاجتماعية للظاهرة، وكذلك طبيعة الممارسة السائدة والمهيمنة. كما هدفت دراستنا إلى معرفة تأثير المحيط الداخلي والخارجي على إنشاء مؤسسة.

- هدفت دراسة تمار توفيق: «التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات2000 _2014 » إلى التركيز على واقع التنمية الريفية في الجزائر، وكشف الأسباب والمعوقات التي تحول دون تنمية هذا القطاع الهام. كما هدفت دراستنا إلى تسليط الضوء التنمية الريفية في ولاية سطيف والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه المقاولين في مجال التنمية الريفية .

- هدفت دراسة منال محمد نمر قشوع: «استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية_» إلى دراسة وتقييم الواقع الحالي لمنطقة الشعراوية من حيث خصائصها والأنشطة الموجودة فيها، واكتشاف الواقع التنموي، وإلى أي مدى تحقق واقع التنمية كنوع من التكامل من خلال مشاركة المجتمع المحلي، وتحديد الاحتياجات والمشاكل التي تعاني منها كافة القطاعات في هذه المنطقة، والبحث في إمكانية تحقيق التنمية الريفية المتكاملة في جميع الجوانب(الاقتصادية والاجتماعية والسكانية....). وسعت دراستنا إلى

اكتشاف الواقع التنموي في ريف سطيف، والتعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه المقاول في مجال التنمية الريفية.

إذن، فقد تشابهت –من خلال ما سبق– أهداف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة.

- **من حيث العينة:**

– قدرت العينة في دراسة مكلاتي فاطمة الزهراء: "دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة" بـ 201 مقاول عن طريق عينة الكرة الثلجية.

– اعتمد كريم شويمات في دراسته: "دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال" على طريقة العينة التراكمية (الكرة الثلجية) لتحديد وحدات العينة. ويلجأ الباحث لهذا الأسلوب عندما يكون الوسط غير معروف كليا، أو أن هذا الوسط منغلق على نفسه نسبيا. وبلغت العينة 138 مبحوثا.

– استقر حجم العينة في دراسة حساين زاهية: "عوامل ميلاد وتنمية اليقضة المقاولاتية: بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ..."، على خمس(05) حالات واقعية من المقاولين المنشئين الخواص بمدينة وهران تنطبق عليهم صفة إنشاء مقاولة.

– اعتمد بدراوي سفيان في دراسته: "ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول "_دراسة ميدانية بولاية تلمسان" عينة كرة الثلج؛ بسبب رفض مسؤولي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تزويد الباحث بإحصائيات حول الخصائص السوسيو_ديموغرافية لأصحاب المشاريع، وهذا النوع من العينات يحسب ضمن المعاينات غير الاحتمالية، ويتناسب ونوع المنهج، ولو أنه يستخدم حين يكون مجتمع البحث من الصعب الوصول إليه، وتكونت العينة من 172 مفردة.

أما العينة في دراستنا فقد بلغت 100 من أفراد المجتمع وتم اختيارها عن طريق عينة كرة الثلج كما في معظم الدراسات السابقة.

- **من حيث المنهج وأدوات الدراسة:**

– اعتمدت مكلاتي فاطمة الزهراء في دراستها: "دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة" على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى جمع بيانات

كافية ودقيقة عن ظاهرة اجتماعية ،ويتم من خلاله تحليل ما تم جمعه من بينات بغية الوصول للهدف المرجو من البحث، واستخدمت الباحثة تقنية الاستمارة بالمقابلة.

- استخدم شويمات كريم في دراسته: "دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال" المنهج الكمي؛ لأن الأمر يتعلق باستخدام المؤشرات، المعدلات والمتوسطات، أي الأدوات الإحصائية عموما، كما استعان الباحث بالمنهج الكيفي لترجمة وتفسير المعطيات الإحصائية، واستخدم الباحث تقنية الاستبيان بالإضافة إلى تقنية المقابلة التي أجريت مع العديد من الفاعلين في عملية إنشاء المؤسسة المصغرة.

- استخدمت حساين زاهية في دراستها: "عوامل ميلاد وتنمية اليقضة المقاولاتية: بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ... ، مساهمة في فهم صيرورة إنشاء المؤسسات الجزائرية وأصل تكونها" منهج دراسة الحالة، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي بالإضافة إلى الوصف، وتحليل المضمون ،كما استخدمت الباحثة عدد من التقنيات يتلاءم وطبيعة البحث أهمها: المقابلة المقننة كأداة أساسية، المقابلة النصف موجهة كأداة مكملة. مع الاستعانة بتقنيات أخرى مثل الملاحظة.

- مزج بدراوي سفيان في دراسته: " ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول –دراسة ميدانية بولاية تلمسان–"، المزج بين المقاربة الكيفية والمقاربة النوعية؛ وحسب الباحث فإن طبيعة الموضوع تفرض عليه ذلك، وتخدم دراسته الاستكشافية والوصفية التي تحتاج إلى توليفة أكثر كفاءة في كشف حقيقة الظاهرة وإبراز خصائصها، ووصفها والتعبير عنها تعبيرا كميا وكيفيا، كما استخدم الاستمارة بالمقابلة التقنية الأساسية للبحث، واعتمد على المقابلات الحرة.

- اعتمد تمار توفيق في دراسته: "التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000_ 2014 " على مجموعة من المناهج، مثل: المنهج التاريخي: لتتبع مراحل وأطوار مختلف البرامج التي تم تسطيرها في الجزائر لتحقيق التنمية الريفية، المنهج الوصفي التحليلي: وهو منهج ملائم لتقرير الحقائق وتحليل الوقائع وفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة.

- اعتمدت منال محمد نمر قشوع في دراستها: "استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية على المنهج الوصفي التحليلي، و استخدمت مجموعة من أدوات

المسح الميداني والمقابلات الشخصية مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في منطقة الدراسة.

وهكذا، فقد تنوعت المناهج وطرق وتقنيات الدراسة في الدراسات السابقة فمنها ما اتفق مع دراستنا ومنها ما اختار منهجا آخر وتقنيات أخرى للدراسة حسب ما يقتضيه كل بحث.

ومن نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف نتوصل إلى أن دراستنا الحالية تتفق مع هذه الدراسات في عدة جوانب خاصة ما يتعلق بالمنهج المتبع والتقنيات المستخدمة والهدف.. ومتغيرات الدراسة الخاصة بالثقافة المقاولاتية، والخاصة بالتنمية الريفية، وتختلف عنها في أن دراستنا ارتبطت بكلا المتغيرين أي: الثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية.

الفصل الثاني

المقاول والثقافة المقاولاتية

تمهيد:

أولا : خصائص ومميزات المقاول

ثانيا: المقاربة النظرية للمقاولاتية

ثالثا: الفاعلون في نشر الثقافة المقاولاتية والعوامل المؤثرة فيها

رابعا: الأجهزة والآليات الداعمة للمقاولات في الجزائر

خامسا: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية والتحديات

سادسا: التطور التاريخي للمقاولات في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

لدراسة وتحليل المقاولاتية تجدر الإشارة إلى أصولها النظرية والفكرية، وتوضيح خصائص المقاول ومميزاته، وتحديد المؤثرات الفاعلة في الثقافة المقاولاتية، ومختلف الأجهزة والهيئات المساهمة والداعمة للمقاولات؛ للوقوف على الدور الذي تؤديه المقاولاتية في تحقيق التنمية اقتصاديا واجتماعيا، مع تسليط الضوء على التطور التاريخي للمقاولات في الجزائر.

أولا: خصائص ومميزات المقاول:

يُعد المقاول حجر الزاوية في المجال المقاولاتي والمحرك الرئيسي الذي يترتب عليه نجاح أو فشل المشروع المراد إنجازه، وذلك راجع إلى درجة امتلاكه لخصائص وتوفره على مميزات تؤهله لتحقيق مشروعه وتجسيده، إضافة إلى وعيه بالأدوار المنوطة به، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وفيما يأتي تفصيل لهذه الخصائص والأدوار والأهداف:

1. خصائص المقاول:

تتطلب المقاولاتية من حامل المشروع أن يتوفر على مجموعة من السمات والخصائص والمهارات التي تضمن له نجاح مشروعه وتميزه عن غيره، وهي تتنوع إلى خصائص شخصية وإدارية وسلوكية، ويمكن تصنيفها كما يأتي:

أ. الخصائص الشخصية:

وهي السمات التي يتصف بها الفرد، وتتمثل في جملة من الظروف والمتغيرات البيئية والعائلية والنفسية والاجتماعية والشخصية، وتتجسد من خلال السلوك لإشباع دوافع معينة، وتشتمل هذه الخصائص على الصفات الآتية:[1]

- الحاجة إلى الإنجاز: أي تقديم أفضل أداء، والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والقدرة على التميز.
- الرغبة في الاستقلالية: ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف.

1) فلاح حسن الحسيني: إدارة المشروعات الصغيرة –مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز–، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص ص (47، 48).

- الثقة بالنفس: من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية، والقدرة على التفكير والإدارة، واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية.
- الرؤية المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية، وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة.
- التضحية والمثابرة: الضمانة الأكيدة لتحقيق النجاحات إنما تتبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء الدائم وتحمل الصعاب.

ب- الخصائص الإدارية :

وتشتمل على:[1]

- المهارات الإنسانية: وتتمثل فيالمهارات الخاصة بالتعامل الإنساني والتركيز على إنسانية العاملين وظروفهم الإنسانية والاجتماعية، وتهيئة الأجواء الخاصة بتقدير واحترام الذات، فضلا عن احترام المشاعر الإنسانية، والكيفية التي يتم فيها استثمار الطاقات من خلال بناء بيئة عمل تركز على الجانب السلوكي والإنساني، وانعكاس ذلك على الأداء التميز.
- المهارات الفكرية: يُتطّلب من الريادي اكتساب مجموعة من المهارات الفكرية الخاصة، وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية والرؤية في إدارة المشروع الصغير، وكيفية ارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية، والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أساس العقلانية.
- المهارات التحليلية: ترتبط المهارات التحليلية مع المهارات الفكرية، وتهتم المهارات التحليلية بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة على أداء المشروع، كما تهتم هذه المهارات بتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، وتركز على تحديد السلوكيات الخاصة بالمنافسين وتصوراتهم المستقبلية.
- المهارات الفنية: وتتمثل في المهارات الأدائية، ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية، والمهارات التصميمية للسلع، ومعرفة كيفية أداء الأعمال الفنية؛ خاصة فيما يتعلق

1) عمر علي اسماعيل: « **خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني**»، مرجع سابق، ص75.

بتصميم المنتج وكيفية تحسين أدائه، وكل ما يرتبط بالجوانب الفنية والتشغيلية، وهذه المهارات تكون ذات تأثير كبير في بعض المشاريع ذات الطابع الفني كالنجارة وصناعة الأثاث وغيرها.

ت. الخصائص التقنية:

وتتمثل فيما يأتي:[1]

- الكتابة.
- القدرة على الإتصال.
- مراقبة البيئة.
- إدارة الأعمال التقنية.
- الإصغاء.
- القدرة على التنظيم.
- بناء العلاقات والشبكات.
- العمل ضمن فريق.

من خلال ما تم عرضه ندرك أن للمقاول خصائص معينة تميزه عن غيره كما أشار إليها كل من D.C.Mc.CLLELAND ، Schmpeter، وM.WEBER ، ومنها:

- القدرة على تحمل المخاطر.
- المبادرة واقتناص الفرص.
- الثقة بالنفس.
- الإبداع والابتكار.
- القدرة على التحليل والتفسير.
- مراعاة العلاقات الإنسانية في التعامل.
- الرؤية المستقبلية.

إن لهذه الخصائص أهمية ودورا كبيرين في إنجاح المشاريع وتطويرها مما يمهد الطريق إلى مساهمتها في التنمية.

1) بلال خلف السكارنة: الريادة وإدارة منظمات العمال، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 31.

2. أدوار المقاول:

من أهم أدوار المقاول:[1]

أ- **تنظيم العلاقة بالمحيط الخارجي:**

يستطيع أصحاب المؤسسات الكبيرة أو المتوسطة إقامة دوائر للاهتمام بالكثير من القضايا اليومية، تتعلق بدوائر الشؤون المالية والمحاسبية، الشؤون القانونية، الدراسات والأبحاث، القضايا الفنية وغيرها، وتسند مسؤولية إدارة هذه الدوائر إلى مختصين في الوظيفة المعنية. أما المقاول الصغير فلا يستطيع إقامة هذه الدوائر لكل تلك الأمور، بل عليه الحصول على هذه الخدمات بشكل مجاني إن أمكن أو بأقل تكلفة حسب الحاجة، هذا يتطلب أن يعرف ما هو متوفر وما خصائصه وكيف يحصل عليها.

ومن جهة أخرى يعاني صاحب العمل الصغير من متطلبات مفروضة من المجتمع قد لا يستطيع التعامل معها في إطار قانوني كما تفعل المؤسسات الكبرى، فيتحتم عليه تهيئة نفسه لمعالجة هذه المواقف بطريقة تحفظ له علاقته مع الغير.

ب- **تطوير الذات والعاملين:**

يقوم المقاول بالبحث –بنفسه– عن الكفاءات والمهارات لتطوير ذاته والعاملين لديه، فما يُتطلب في البيئة الاقتصادية الحالية إنما هو التجديد والإبداع؛ وهما من أهم خصائص المقاول الناجح؛ الذي يدرك أن تنظيم وقته هو من ضمن المهارات التي يجب عليه أن يتصف عليها في ظل الاهتمامات الكبيرة التي تشغله في سير عمله، لذلك يحتاج إلى برنامج لتنظيم وقته وتوزيعه على كل الأمور حسب أهميتها، بما في ذلك تخصيص وقت للحياة الشخصية، وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة.

ت- **تنظيم الموارد البشرية**

نجد في المؤسسات الكبيرة والمتوسطة أن إدارة الموارد البشرية هي من تقوم بهذه الوظيفة، أما المؤسسات الصغيرة فقد يضطرّ صاحب العمل إلى القيام بهذه الوظيفة بنفسه، في تنسيق العاملين لديه بما في ذلك تهيئة شخص ذا ثقة يخلفه. ويمكن لصاحب العمل

1) سعاد نائف البرنوطي: إدارة الإعمال الصغيرة أبعاد للريادة، مرجع سابق، ص 60.

الصغير أن يركز على القضايا الأساسية ويختصرها ضمن أربع وظائف أساسية تستوعب كل ما هو مهم، كما يلي: التمويل، التسويق، العمليات والإنتاج، الإدارة والصرف.

كما أن المقاول يقوم بـ:[1]

- ملكية المنظمة: يمتلك العديد من المقاولين منظمات خاصة بهم، وتتصف المنظمات الحديثة بأنها تفرق بين ملكية المنظمة وبين تشغيلها وإدارتها، وإذا كان المقاول يملك المشروع، فإنه يمارس دور المدير ودور مالك المشروع.
- إيجاد منظمة جديدة: يعتقد معظم الباحثين والأكاديميين بأن إيجاد منظمة جديدة هو ما يميز الشخص المقاول عن غيره، لأنه يأخذ على عاتقه مهمة إيجاد وتشغيل جميع العناصر المختلفة المكونة للمنظمة، والتي تشمل: (الأفراد، الممتلكات، مصادر الإنتاج)، وإعطائها مسمى قانونيا.
- تقديم ابتكار إلى السوق: الابتكار ليس محصورا فقط في تطوير منتج أو تكنولوجيا جديدة، ولكنه يتعدى ذلك إلى ابتكار أو إدخال طريقة جديدة في توزيع الخدمة، أو إنتاج المنتج بطريقة أقل تكلفة أو أكثر ملائمة، من أجل إضافة قيمة جديدة إلى المستهلك.

3. أهداف المقاول:

تتجسد أهداف المقاول في:[2]

أ- **الدافع الاقتصادي:** ينشئ الفرد مؤسسة عادة من أجل تحقيق الربح المادي، والذي يعتبر الهدف الأول للعديد من المنشئين، ذلك أنه السبيل لتحقيق المكانة الاجتماعية والوضعية المالية المريحة.

ب- **الدافع الاجتماعي:** يمكن أن يكون الهدف هو إدراك حاجة المجتمع الضيق إلى سلعة غير موجودة، أو إدخال منتج في مناطق أخرى إلى مجتمعه بدافع الانتماء لهذا المجتمع.

- رفع مستوى معيشة الفرد.
- تحقيق الأمن الوظيفي.

---

1) مزهر شعبان العاني وآخرون : إدارة المشروعات الصغيرة، مرجع سابق، ص 26.

2) طلبة صبرينة: «**هيئات وأدوات مرافقة إنشاء مؤسسة**» كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009_2010، ص ص (8_9).

- خلق مناصب شغل جديدة.
- الحفاظ على اسم العائلة ومكانتها.

ت- **الدافع الشخصي:**

- تحقيق الذات: فإنشاء مؤسسة يكون الفرد مالكها أو أحد المساهمين فيها يسمح له بإبراز طاقاته، وهذا ما يعتمد عليه استمرار ونجاح المؤسسة، وبالتالي لن يكون العائد الاقتصادي فقط هو سبب الاستمرارية؛ بل كذلك تحقيق طموح الشخص وثقته بقدراته.
- الاستقلالية: حيث يطمح أصحاب المؤسسة للانتقال من مرؤوسين إلى رؤساء ومالكين، وبالتالي التحرر من القيود واللوائح التي تحكم سلوكهم، والمرتبطة بالوظائف التي كانوا يشغلونها، وذلك ما يمكنهم من برمجة وتخطيط وقتهم وفق مصالحهم، وبما يخدم المؤسسة.
- محاولة إشباع حاجات، وإبراز طاقات لم يتمكن من تحقيقها مسبقا.
- الحصول على خبرة وطاقات خاصة.
- الحصول على عمل بعد استكمال الدراسة.

إلى جانب بعض الأهداف والدوافع الأخرى؛ مثل: الرغبة في الانتماء إلى الغرفة التجارية، اتحاد المستثمرين، الفئة الغنية من المجتمع...

ثانيا: المقاربة النظرية للمقاولاتية

أصبح موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات موضوعا يحظى بدراسات عديدة وباهتمام كبير من طرف الباحثين والحكومات؛ حيث ثبت أن المقاولات تشكل العنصر اللازم للتكامل والتنوع الاقتصادي، كما أنها تعتبر المصدر الأساسي للتشغيل وتحقيق الثروة.

وقد تعددت المقاربات التي تناولت الفكر المقاولاتي، وسنعرض لتلك التي نراها تتناسب مع موضوع البحث:

1. المقاربة الوظيفية:

جاءت هذه المقاربة بمفهوم جديد يبرز الوظيفة الاقتصادية للمقاول؛ فـ « لم يصبح المقاول عنصرا محوريا في التطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية J.A.Schumpeter سنة 1935؛ حيث يعتبر هذا الباحث أول من تفطن لأهمية

عامل التغيير؛ وذلك عن طريق الاستعمال المختلف للموارد والإمكانات المتاحة للمؤسسة، وضرورة العمل على اكتشاف واستغلال الفرص الجديدة، وإدخال تنظيمات جديدة؛ حيث تتمثل وظيفة المقاول في البحث عن التغيير والتصرف بما يوافقه واستغلاله كأنه فرصة»[1].

فهذه المقاربة تركز على وظيفة المقاول ودوره، وهو دور أساسي في عملية التنمية لما يتميز به من قدرة على ابتكار طرق الإنتاج الجديدة وخلق الفرص، ولذلك « أشار رواد هذا الاتجاه إلى الدور المركزي للمقاول بصفته محرك التنمية الاقتصادية، القادر على تحمل الأخطار... فجوزيف شومبيتر SCHUMPETER –وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نظريته: " التطور الاقتصادي"– اعتبر أنّ المقاول هو الشخصية المحورية في التنمية الاقتصادية، إنه من يتحمل المخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة»[2].

ومن هذا المنطلق؛ فإن الابتكار والإبداع النابعين من شخصية المقاول من أهم ما يركز عليه رواد هذه النظرية، ولذلك « يدرج SCHUMPETER مصطلح خلق القيمة، كمبدأ أساسي للمقاولة، والذي تحدث عن درجة الإبداع، أو القيمة المخلوقة عن طريق المنظمة وبدفع من الفرد، الذي يدخل في حركية التغيير على المستوى الشخصي»[3].

ركّزت هذه المقاربة –إذن– على المقاول واعتبرته من أهم عناصر النمو، لقيامه بالابتكار والإبداع، ومن صور ونماذج هاتين الميزتين: تقديم سلع جديدة للسوق، استخدام طرق جديدة للإنتاج. كما اهتمت بالدور الذي يقوم به المقاول من خلال الابتكار والإبداع، وأسقطت الخصائص والصفات الشخصية و الثقافية، وتأثير العائلة والمحيط.

1) نادية دباح: «**واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها_2000_2009**»، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2021_2022، ص 17 .

2) سفيان بدراوي: « **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول** »، مرجع سابق، ص29 .

3) منيرة سلامي: « **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة**"»، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول " استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " يومي 18، 19 أفريل 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 2 .

2. المقاربة النفسية:

اهتمت هذه المقاربة بالجانب النفسي –على عكس المقاربة الوظيفية التي أهملت الخصائص الشخصية والثقافية وتأثير العائلة–، وركزت على الخصائص النفسية للمقاول وما يميزه من صفات ودوافع وسلوك، وبالتالي فإن« العلم الذي تأسست عليه هذه المقاربة هو علم النفس، وذلك من خلال أعمال D.C.Mc.CLLELAND في بداية عشرية الستينات من القرن العشرين، وهو من أوائل الباحثين الذين اهتموا بالروابط الموجودة بين نشاطات الأفراد (المقاولين) ومحيطهم (القيم، العادات، والمحفزات) »[1].

وقد حاول ماكليلاند تفسير سلوك المقاول من خلال نظريته التي تعتمد على الإنجاز والحاجة إليه وعلى الحاجة إلى القوة أو السلطة؛ حيث « يُرجع D.C.Mc.CLLELAND بروز التنمية الاقتصادية في مجتمع ما إلى وجود الحاجة للإنجاز؛ مرتفعة عند أفراد المجتمع، وهذه الحالة تولد عددا كبيرا من المقاولين الدينامكيين، وتتميز الحاجة للإنجاز عند D.C.Mc.CLLELAND بـ:

- الرغبة في تحمل المسؤولية شخصيا في اتخاذ القرارات.
- اعتبار تحمل أخطار خفيفة عند القيام بتفضيلٍ لقرارات دون الأخرى.
- الرغبة في رؤية نتائج قراراتهم مجسدة.

حدّد هذا المفكر العلاقة بين دور السمات البسيكولوجية والنمو الاقتصادي انطلاقا من نشاط التقاول، فهناك عناصر داخلية وعلى وجه الخصوص قيم إنسانية، ومحفزات تدفع الأشخاص لاستغلال فرص اقتصادية، فالحاجة للإنجاز حسبه تظهر كأمّ التحفيز لنشاط التقاول، هذه الحاجة تعرف على أنها التصرف الأحسن، لا بهدف الشهرة أو الحصول على

1) منيرة سلامي: « **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**»، مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006_2007، ص9.

أموال، ولكن لتحقيق الذات (حاجة فطرية)، فالمقاول حسب المفكر يملك تحفيزا سيكولوجيا للإنجاز وتحقيق ابتكاراته»[1].

حسب هذه المقاربة فإنّ المقاول لا يكون مقاولا إلا إذا كانت لديه حوافز واستعدادات ومواقف تدفع بالأفراد لاستغلال الفرص. وقد توصل D.C.Mc.CLLELAND من خلال تجاربه إلى أن هناك أفرادا لهم ميل ورغبة إلى لإتمام العمل (تحقيق الذات) بصورة جيدة خلافا للأفراد العاديين، فهو يرى « بأن المقاول شخص غير تقليدي يقوم بأعمال بطريقة مميزة ومبتكرة، والأهم من ذلك قدرته على اتخاذ القرار في ظروف غامضة ترتفع فيها نسبة المخاطرة»[2].

3. المقاربة الثقافية:

ركزت هذه المقاربة على العوامل الثقافية ونظام القيم ودوره في تشجيع العمل المقاولاتي، و«ترتكز على افتراض أن الثقافة السائدة التي تشجع على المقاولاتية في أي مجتمع تؤدي إلى إفراز العديد من الأنشطة المقاولاتية، وبروز السلوك المقاول لدى العديد من الأفراد الذين يعيشون في ذلك المجتمع»[3].

كما ركزت هذه المقاربة على المحيط الثقافي وعلى الثقافة السائدة في المجتمع، باعتبار ذلك محفّزا وموجها للمقاول، وبالتالي الأهمية الكبرى للظروف الثقافية في تشجيع المسار المقاولاتي من أجل الوصول للتطور الاقتصادي، وحسب ماكس فيبر فإن الازدهار الاقتصادي في الرأسمالية يجسده المقاول المتشبع بالمبادئ والقيم البروتستانتية. «إن M.WEBER يفسر لنا الازدهار الاقتصادي لإنجلترا في بداية الرأسمالية في القرن التاسع عشر بأنه مرتبط بالدور الاقتصادي الذي لعبته القيم الأخلاقية (الدينية) في الثورة الصناعية.

---

1) بختة حداد: « **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، 2008_2009، ص55 .

2) عثمان رشدي: الريادة والعمل التطوعي، دار الراية، عمان، الأردن، 2012، ص29.

3) مجدي عوض مبارك الريادة في الأعمال . المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية . ، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009، ص 76.

والمقاول هو ذلك الفرد الذي جسّد إلى أقصى حد ممكن مستوى القيم البروتستانتية كالتراكم، وتحقيق الذات (الحاجة للإنجاز)، والاستقلالية، والنجاح....، اهتم M.WEBER بنظام القيم، فمقاربته ساهمت في تقديم تأثير الثقافة على نشاط المقاول وتطوير الفكر التقاولي «L'esprit d'entreprise»[1].

ثالثا: الفاعلون في نشر الثقافة المقاولاتية والعوامل المؤثرة فيها

1. الفاعلون في نشر الثقافة المقاولاتية:

هناك عدة فاعلين يساهمون في نشر الثقافة المقاولاتية نذكر منهم:

- «صناع القرار (السياسيون): من خلال إعطاء تعليمات واضحة وصريحة لوضع المقاولاتية كخيار استراتيجي للتنمية المستدامة.
- منظومة التعليم والتكوين: مرافقة، دعم وتطوير القيم والمواقف المقاولاتية...
- الفاعلون السوسيو اقتصاديين: المرافقة، الدعم ومساعدة الشباب على إنشاء المؤسسات PME وتطوير الثقافة المقاولاتية.
- وسائل الإعلام: تسليط الضوء على أهمية المقاولاتية، عرض أهم إنجازات المقاولين في كافة المجالات، وكذلك تقديم المعلومات حول الآليات المساعدة في إنشاء المؤسسة»[2].

بالاضافة إلى:[3]

- **الأسرة:** فللأسرة القدرة على نشر ثقافة المقاولة، وتنمية القدرات لأبنائها، ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني –خاصة إذا كان الأولياء يمتلكون مشاريع خاصة– عن

---

1) بختة حداد: « **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري**»، مرجع سابق، ص ص (53 ، 54) .

2) عبد العزيز بن قيراط، غنية بركات: « **التكوين في المقاولاتية كأداة لتعزيز الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين**»، مداخلة ضمن الملتقى الأول " المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر"، 22_23 أفريل2014، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 4.

3) أشواق بن قدور، محمد بالخير: « **أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي** في الجامعة» ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنغاست، الجزائر، العدد 11، جانفي 2017، ص 352. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9148

طريق تشجيع أبنائهم منذ الصغر على بعض النشاطات؛ وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة.

ففي منظومة التعليم مثلا يمكن الإشارة إلى دور الأستاذ الجامعي في نشر الثقافة المقاولاتية؛ من خلال تثقيف الطالب وإعطائه نظرة حول ما يدور في السوق من النشاطات والتغيرات، وغاية ذلك تنمية الإرادة الفردية والاستعداد الفكري لدى الطالب في إنشاء مشروعه الخاص أو مؤسسته الخاصة.

أما بالنسبة لصناع القرار السياسيين فيكون نشرهم للثقافة المقاولاتية من خلال إعطاء تعليمات وإصدار قرارات تدعم مجال المقاولاتية، ووضع برامج وهياكل تهتم بهذا القطاع سواء من خلال الدعم المالي أو المعنوي.

ويكون نشر الثقافة المقاولاتية بالنسبة لمنظومة التعليم والتكوين من خلال تطوير القيم والمواقف المقاولاتية؛ وذلك بإدراج مقياس للمقاولاتية في المراحل الدراسية لتنمية روح المقاولة لدى الطلاب، وتوجيههم إلى عدم انتظار العمل المأجور. بالإضافة إلى تكثيف النشاطات والدورات التكوينية والتدريبية لغرس هذه الثقافة.

وأما الفاعلون السوسيو اقتصاديين فيتم نشرهم لثقافة المقاولة وتطويرها من خلال المرافقة التي تعمل على ترسيخ هذه الثقافة عن طريق التوجيه والتكوين، ما يساعد على دعم ومساعدة الشباب في إنشاء مؤسسة خاصة بهم.

كما أن لوسائل الإعلام دورا كبيرا في نشر هذه الثقافة من خلال تسليط الضوء على أهمية المقاولاتية، بتنظيم أيام إعلامية تركز على أهمية المقاولة كأداة للتنمية، وعرض أهم إنجازات المقاولين في كافة المجالات؛ مما يحفز الشباب على الإقدام على المقاولة. ولذلك يُلقى على عاتق وسائل الاعلام مسؤولية التغطية الإعلامية وتقديم المعلومات حول الآليات المساعدة في إنشاء المؤسسة.

وللأسرة دور أيضا في نشر وترسيخ هذه الثقافة خاصة إذا كانت تمتلك الإمكانات اللازمة وتقوم بتشجيع الأبناء على إكمال المسار المهني للعائلة.

وذلك لأهمية المجال المقاولاتي التي تكمن في:[1]

1) berriziga amina: op.cit، p 3.

- المقاولاتية والنهوض بالاقتصاد: المقاولاتية –في حقيقة الأمر– ليس لها تأثير مباشر على الاقتصاد، وإنما تتدخل في تسريعه وتحفيزه بفضل وجود مجتمع هائل من الأفراد المقاولين.
- المقاولاتية وخلق مناصب الشغل: تعتبر المقاولاتية وعاء يستوعب البطالة؛ فهي مصدر لخلق مناصب عمل، لذلك أصبحت المقاولاتية ضرورة للاندماج الاجتماعي للمقاول وأفراد عائلته.
- المقاولاتية وتجديد حظيرة المقاولات: المقاولاتية تسمح بتجديد وإعادة بناء النسيج الاقتصادي؛ وذلك من خلال إنشاء المقاولات واستحداث النشاطات، وإعادة تشغيل المؤسسات النائمة، وأكثر من ذلك إعادة الإنعاش والإحياء بإعادة إطلاق وتهيئة المقاولات.
- التجديد والابتكار: هذه النقطة أساسية وذات أهمية بالغة نظرا لكون المقاولين هم قلب ومحرك الإبداع واستحداث النشاطات، وذلك بالوقوف على ما هو متاح من نقاط قوة تخفى عن الفاعلين الآخرين، مع خاصية تطوير التكنولوجيا الحديثة واستغلالها، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار مختلف التطورات التي تؤدي إلى خلق نشاطات اقتصادية جديدة.

غير أن هناك الكثير من العوائق التي تقف أمام المقاول وإنشاء مشروعه، ونذكر من بين هذه المشاكل:[1]

- ضعف ثقافة الريادة (ثقافة المقاولة): أي عدم تقدير ثقافة الريادة (المقاولة) داخل المجتمع...وهي الثقافة التي يحترم المجتمع فيها الإقدام ويكافئ أخذ المغامرة عبر الإتاحة للأفراد لتحقيق أرباح من خلال أنشطة شرعية، كذلك تكافئ المبادرات والابتكارات الفردية والجماعية لكل مواطنيها على حد سواء، وهي الثقافة التي لا يكون فيها الفشل وصمة، وتبقى تكاليف الفشل عند مستويات متدنية...وهذه النقطة ذات أهمية خاصة، فتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (المشاريع المقاولية) لا يتم في الفراغ، وإذا ما افتقدت ثقافة الدولة والمؤسسات التعليمية، والهيئات التشريعية، والمصارف سيكون من الصعب على الرياديين (المقاولين) إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة..

1) ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي: المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الحامد، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص ص (107_109).

- الأطر التشريعية والقانونية: مازال تعقيد الإجراءات –بالرغم من التطور الجوهري في تطبيق الإصلاحات عبر السنوات الماضية– سمة بارزة تعاني منها أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطالب بتحسين السياسات والإجراءات الحالية.
- تسجيل المؤسسات: لاتزال إجراءات تسجيل الأعمال وإعادة التسجيل والترخيص بطيئة جدا وغير شفافة، وتخضع لقرارات خارجية من المسؤولين، وكذا الوقت الذي يستغرقه تسجيل أو إعادة تسجيل عمل أو الحصول على الترخيص يؤثر بشكل كبير في الكلف التشغيلية على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- النظام الضريبي والجمارك: يعتبر من المشاكل الرئيسية، ويحتاج إلى برنامج إصلاح فوري؛ حيث يعاني أصحاب المشاريع من ناحية الوقت الذي يمضونه في النقاش مع السلطات الضريبية حول دفعات ضريبة الدخل، وفي تقييمات ضريبة الدخل، وتلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات في كثير من الدول –خاصة في مرحلة الانطلاق– لا يساعد بأية حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي والمنتشر بكثرة في الدول النامية.

ومن أهم العراقيل التي تقف عائقا أمام إنشاء وتطوير المشاريع:[1]

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب ارتفاع أسعار الأراضي والمباني أو عدم ملائمتها.
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول المشروع –زيادة على التباطؤ الاداري– .
- صعوبة الحصول على المعلومة الاقتصادية أو انعدامها في أحيان كثيرة مما ينعكس سلبا على تجسيد فرص الاستثمار.
- ضعف دراسات السوق أو غيابها عن حجم ونوعية المؤسسات المصغرة المناسبة والمطلوبة.
- نقص التمويل طويل وقصير الأجل بسبب الشروط المفروضة على القروض.

---

1) تفاحة هرقون: « **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل _دراسة حالة ولاية تيارت_**»، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011– 2012، ص ص 107، 108 .

- عدم اعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات المصغرة كمكملة لأنشطتها.
- ضعف التنسيق بين الجهات المهتمة وغير المتخصصة بالمؤسسات المصغرة ونقص الخبراء المتخصصين في المؤسسات المصغرة.
- نقص المساعدة التقنية والخدمات الداعمة للمؤسسات المصغرة.
- عدم توفير فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد أفراد تدير هذه المؤسسات بسبب قصور البرامج التكميلية في هذا المجال.
- تأخر دراسة الملفات وأحيانا عدم متابعتها.
- عدم المرافقة ومتابعة الشباب أثناء استغلال المشاريع.
- و هناك عراقيل هيكلية تتمثل في :

- عدم توفر أجهزة تدخل (عمومية أو خاصة) لحل كل مشكل يواجه المستثمر أثناء فترة الاستغلال.

- غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات نظرا لعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة وغياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع وهو ما يستوجب تشخيصا دقيقا للمؤسسات المصغرة.

2. العوامل المؤثرة في الثقافة المقاولاتية:

تتضمن الثقافة المقاولاتية الفروع الآتية: (التصرفات- التحفيز- ردود أفعال المقاولين)، هذه الفروع أو العوامل تكون عبر مجموعة من المراحل تتمثل في:(التخطيط- اتخاذ القرارات- التنظيم- المراقبة).

وهناك خمس حالات تتضمن أو تكون ضمن الثقافة المقاولاتية: [1]

- إبداع وتسيير مؤسسة.
- إبداع الإطار أو(العامل) في المؤسسة وكيفية تطويرها.
- البحث الدائم والفعال لشخص معين من أجل وجود عمل .
- التدخل الاجتماعي الفعال والمبدع.

أي أن الإبداع عامل ضروري للثقافة المقاولاتية.

1) بلقاسم ماضي وعبير بوضياف: « **ثقافة المؤسسة والمقاولاتية**»، مرجع سابق، ص ص(7، 8).

وتقوم ثقافة المقاولة على: [1]

أ- **تثمين نشاطات الأعمال:** فالثقافة هي التي تمنح لنشاطات الأعمال مكانة هامة، فيما ندعوه تدرج القيم في المؤسسة، كمثال لذلك: المؤسسة التي تثمن المقاول سوف تمنح لرجال الأعمال المال لإنشاء المؤسسات، وتمنحهم مكانة هامة من بين القيم الأولية في هذه المؤسسة، كنتيجة لذلك سيكونون مقدمين كنماذج اجتماعية مقبولة ومرغوبة.

ب- **تثمين المثابرة والتصميم:** تؤكّد الدراسات أن المقاولين هم أشخاص يثابرون، يواظبون باستمرار ويقبلون باستثمار كل الطاقة من أجل النجاح؛ حيث يستغلون كل الوقت وكل الموارد المتاحة لهم. وفي بعض الحالات يستعملون حتى موارد الآخرين للوصول إلى تحقيق مشروعهم.

هذا النوع من التصرفات يشير إلى أن المشاريع التي نجحت كانت من طرف مقاولين يمتلكون صفات الحوار، والترويج، والوساطة التجارية.

ت- **التوازن بين الأمن والمخاطرة:** يقوم إنشاء المؤسسة عادة على بعض المخاطر؛ لأنّ إنشاءها هو خطوة ترتكز على رأي معتدل(مناسب)؛ يعتمد على المعلومات المعروفة في الفترة التي تنشأ فيها المؤسسة.

إن إنشاء المؤسسة لا يكون في حالة التأكيد، وإنما في حالة احتمالية النجاح؛ وذلك لقيامها على أساس المعلومات المتاحة، وعندما نقول إن إنشاء المؤسسات مرهون بالمخاطرة، فذلك لأن النتائج متوقعة جزئيا، وبعبارة أخرى فإن إنشاء المؤسسة يعتمد على تسيير المخاطر، والتوازن بين المخاطرة والأمان هو الذي يجعل للمقاول مكانة، ويسمح له أكثر فأكثر بالتموضع كرائد. وبالمقابل فعدم التوازن بالاتجاه نحو الأمان يؤدي في المدى القصير إلى الزوال. كما أن عدم التوازن بالاتجاه نحو المخاطرة يؤدي إلى عدم استقرار كبير ومصاعب عميقة والعيش في توترات وضغوطات. فثقافة المقاولة تقتضي ضرورة الموازنة والتوفيق بين الأمان والمخاطر.

ث- **التوتر بين الاستقرار والتغير:** المقاول مرتكز في مفهوم التغير، والنظر من هذه الزاوية إلى المقاولين كأعوان تغير، فالمقاول سيصبح مشاركا أساسيا في التغير الاجتماعي،

1) Jean marie, la culture entrepreneurlale, colloque du 10eme anniversaire de la fondation de l'entrepreneurssique, ecole de hautes études commerciales de montéréal, 24-25 janvier 2009, p 1-7.

وهذا يعني أن أنشطة المقاولة تخلق التوتر الذي نستطيع أن ندعوه الثبات والتغير، وتسيير المقاول يقترح حلولا بين الاستقرار والتغير، ويتم ذلك عن طريق خلق منتجات جديدة.

رابعا: الأجهزة والآليات الداعمة للمقاولات في الجزائر:

قامت السلطات الجزائرية –إدراكا منها لأهمية المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتشجيع على العمل الحر– بإنشاء العديد من الوكالات والصناديق والبرامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها التشجيع على ابتكار المشاريع والتحفيز على إنشاء المؤسسات ومرافقتها؛ سواء أكان ذلك في القطاع الصناعي أم الزراعي أم الخدماتي، كما أن هذه الاجراءات تحدّ من العراقيل التي تعترض حاملي المشاريع، فنجد أنه قد تم من البدء إنشاء وزارة خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تم استحداث هياكل وآليات الدعم، وتفصيل ذلك فيما يأتي:

1. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار:

أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993، وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتم دمج وزارة الصناعة بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2010، وكان من مهامها [1]:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- تقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة، وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

1) المرسوم التنفيذي رقم 2000/ 190 ، المؤرخ في 11 جويلية 2000 ، يحدد صلاحية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 16 جويلية 2000، ص ص (6_8).

- تبنّي سياسة ترقية للقطاع، وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور، ومنها: المشاتل وحاضنات الأعمال، ومراكز التسهيل، والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ- **المشاتل وحاضنات الأعمال:** وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1]، مكلفة بمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاثة أشكال هي:

- **المحضنة** : وتتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.
- **الورشة:** وهي هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات** : ويتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

ب- **مراكز التسهيل:** وهي « مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقدم إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم، وأنشئت طبقا للمادة 13 من القانون 18/01 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحُددت الطبيعة القانونية لهذه المراكز ومهامها بالمرسوم التنفيذي رقم79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003» [2]. ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

- **أهداف مراكز التسهيل** : وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها:[3]

1) المرسوم التنفيذي رقم 03-78 ، المؤرخ في 25 فيفري 2003 ، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات ، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003، ص ص(13_15).

2) المرسوم التنفيذي رقم 03-79 ، المؤرخ في 25فيفري2003 ، المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية، العدد 13 ، الصادر في 26 فيفري 2003 ، ص ص(18 _19).

3) المرجع نفسه، ص 14 .

- وضع شبّاك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين، وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة، وتثمين البحث والكفاءات.
- تطوير النسيج الاقتصادي المحلي، ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

- **وظائف ومهام مراكز التسهيل :** تتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها[1] :

- دراسة الملفات والإشراف على متابعتها، وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير، ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- دعم تطوير القدرات التنافسية، ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار.

ج- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتها المهنية من جهة؛ والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه[2]:

- ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية، وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

---

1) المرجع نفسه، ص 20.

2) مرسوم تنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد13 ، الصادر في 26 فيفري 2003، ص ص (21_23).

2. الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تعتبر أجهزة الدعم الحكومية للمقاولات من أهم الأجهزة التي خصصتها الجزائر لترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتشكّل أحد الحلول ضمن سلسلة من التدابير الموجهة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج الفئات الشابة في الحياة العملية، كما تتمثل أهميتها في إنشاء المؤسسات المصغرة التي تؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها: استحداث فرص عمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، المحافظة على الصناعات التقليدية والحرفية، والمحافظة على التوازن بين المناطق على المستوى الوطني.

وفيما يأتي عرض لأهم الهياكل الداعمة للمقاولات:

أ- الصندوق الوطني للتامين على البطالة :

أُسّس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94_188، المؤرخ في 6 جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94، المؤرخ في 11ماي 1994، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يُستند إليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأسباب اقتصادية، ويعمل الصندوق على تقديم مساعدات تتجسد في:[1]

- دعم البطالين وذلك بضمان الدخل لمدة ثلاث سنوات للرد على الاحتياج بطريقة مباشرة واضحة، والمساعدة في تغطية الحاجات الاجتماعية والطبية.
- في حالة حصول المؤمن على هذا الامتياز يمكن للعامل الذي يعاني من البطالة أن يساعده الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في البحث عن شغل في سوق العمل.
- الاستفادة من التكوين من أجل زيادة قدراته ومؤهلاته والرفع من المستوى المهني.
- يقوم هذا الجهاز بتمويل المشروعات المصغرة التي ينوي أصحابها إنشاءها وفق لشروط محددة.

1) المرسوم التنفيذي رقم 94_188، المؤرخ في 6 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94- 1 ، المؤرخ في 11ماي 1994 ، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر في 7جويلية 1994، ص 5.

ب- **الوكالة الوطـنية لدعـم وتنمـية المقاولاتية:**

استحدثت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سنة 1996، وعُرفت بأنها هيئة ذات طابع خاص، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة؛ يتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها فروع جهوية ومحلية(1).

وحسب ما جاء في نص المرسوم رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 فقد تم تغيير اسم الوكالة من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية(2).

وتكلف هذه الوكالة بالمهام الآتية:(3)

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد .
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع -الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية- بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوو المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

---

1) المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية ، العدد 52، 11 سبتمبر 1996،ص ص(12_20).

2) المرسوم التنفيذي رقم 20-329، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها، الجريدة الرسمية، العدد 70، 25 نوفمبر 2020، ص 8.

3) المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص ص (6، 7).

– تشجع كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

ت- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وقد حُدد الإطار العام والأسس المنظّمة لهذه الوكالة من خلال الأمر التشريعي رقم 01_03 في 22 أوت 2001 ، وتضطلع بمهام أهمها [1]:

- ضمان ترقية الاستثمارات ومتابعتها.
- تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات وتحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي (GUI).
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
- الإعفاء من الرسوم، ونقل الملكية العقارية اللازمة لإنجاز مشروع استثماري.

ث- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئ الصندوق الوطني لضمان قروض المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر في 11 نوفمبر 2002، ويحدد هذا المرسوم هياكل صندوق الضمان، وهو تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ومدعم بشخصية معنوية واستقلالية مالية. ومن بين أهدافه ضمان القروض الأساسية للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وفقا لما حدده القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 الخاص بالقانون التوجيهي حول ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة المادة 14. وأما الهدف الأساسي لصندوق ضمان القروض فهو تسهيل الحصول على تمويل بنكي على المدى الطويل؛ لتحمل إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا بمنح ضمانات للبنوك على القروض التجارية لاستكمال التركيب المالي

1) الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 22أوت 2001، ص ص (4_9).

لمشروع المؤسسة: سواء أتعلق الأمر بإنشاء أم تطوير المؤسسة. ومن مهام الصندوق: التدخل في منح القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة للاستثمارات[1]، وذلك في مجال:

- خلق المؤسسة، تجديد التجهيزات، توسعة المؤسسة.
- التسيير –وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول– للموارد الموضوعة تحت تصرفه.
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.
- التكفل بعملية الاقتراض محل النزاع ومتابعتها.
- متابعة الأخطار التي تنجرّ عن منح الضمانات من قبل الصندوق.
- الحصول دوريا على بيانات التزام البنوك والمؤسسات المالية المعنية بالضمانات.

وفي هذا الإطار يمكنه طلب كل الوثائق التي يعتبرها مهمة، وأخذ كل القرارات التي تصب في منفعة الصندوق.

- ضمان متابعة البرامج الموضوعة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الدولية.
- ضمان المرافقة والمساعدة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من ضمان الصندوق.
- ترقية الاتفاقيات الخاصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات، البنوك والمؤسسات المالية.
- الإشراف على كل مشروع شراكة بين الهيئات التي تنشط في إطار ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضمان ومتابعة الأخطار الناجمة عن ضمان الصندوق، ومنح شهادات الضمان لكل عمليات التمويل.
- اتخاذ كل التدابير أو فتح تحقيقات حول تقييم أنظمة الضمان المعمول بها.
- إبرام اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.

1) المرسوم التنفيذي رقم 02–373، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي. الجريدة الرسمية، العدد74، الصادر في 13نوفمبر2002، ص ص (13 _16).

- العمل على بذل الجهود في كل ما يتعلق بترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار ضمان الاستثمارات.

ج- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_14، المؤرخ في 22جانفي2004، وتتمثل مهامها الأساسية في :[1]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم ومرافقتهم في تنفيذ أنشطتهم.
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تقدمها لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة.
- مساعدة المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل.

ح- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تأسست بموجب المرسوم تنفيذي رقم 05-165 الصادر في 3 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع باستقلالية مالية تحت وصاية الوزارة المكلفة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي أداة لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولذا فإن للوكالة مهاما تتمثل في: [2]

- تنفيذ الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان المتابعة.
- ترقية الخبرة والمجلس المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

1) المرسوم التنفيذي رقم 04_14، المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 25جانفي 2004، ص 8.

2) المرسوم التنفيذي رقم 05-165، المؤرخ في 3 ماي 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية، العدد32، الصادر في 4ماي 2005، ص 28.

- متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص إنشاء وإنهاء وتغيير نشاط المؤسسات.
- إنجاز دراسات وملاحظات دورية.
- جمع واستغلال ونشر المعلومات الخاصة بكل مجال نشاط.

من خلال ما تم عرضه حول الآليات الحكومية نلاحظ أن أول هيئة أنجزت لهذا الغرض هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي من أدوارها تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، وتقديم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكنها لا ترافق المشاريع؛ لذلك تم إنشاء الوكالات الأخرى التي تعمل على مرافقة المشاريع من الفكرة وحتى اكتمالها على أرض الواقع.

من شأن هذه الهياكل والآليات تشجيع الشباب على الإقدام على إنشاء مقاولات صغيرة، ومرافقتهم طيلة إنجاز المشاريع للوقوف على مدى تقدم هذه المشاريع، كما تساعد في الحد أو التقليل من الصعوبات التي تواجههم خاصة المادية منها، وتهدف هذه الآليات جميعها إلى ترقية وتطوير المؤسسات.

خامسا: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية والتحديات:

1. **الدور الاقتصادي:**

يتمثل الدور الاقتصادي للمقاولاتية بصفة عامة في:[1]

أ- **رفع مستوى الانتاجية في جميع الأعمال والأنشطة:**

ويتحقق ذلك بتوظيف الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.

ب- **خلق فرص عمل جديدة:**

يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة: صناعية، تجارية، وخدمية وغيرها.. وبأحجام مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه؛ حيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين، وخلق فرص عمل حقيقية لهم.

1) مجدي عوض مبارك: الريادة في الأعمال، مرجع سابق، ص 41.

ت- الإسهام في تنويع الإنتاج:

وذلك لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أو المنتجات أو الخدمات الكاملة أو المنتجات الوسيطية والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الابداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل التسويق أو التوزيع أو الترويج أو التنظيم أو التسيير أو من خلال مدخل جديد للأعمال، أو طريقة جديدة في أداء العمل.

ث- زيادة القدرة على المنافسة:

وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية بالبيئة المحلية والبيئة الخارجية، وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية، كما أن من المبادرات الحديثة في المقاولاتية: إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة لتحفيز الإنتاجية، وهي كلها عوامل تنمي التنافسية عن طريق إجبار المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وبرغبة أكبر في الابتكار؛ مما يؤدي إلى رفع مستوى الأداء والابتكار في المؤسسات مهما كان مستوى التنظيم، العمليات، المنتجات، الخدمات أو الأسواق، وتدعيم التنافسية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما يستفيد منه المستهلكون من خلال تنوع الخيارات والأسعار.

ج- نقل التكنولوجيا:

يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع؛ تكون مطابقة لاحتياجاتهم عن طريق ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخيل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها...

ح- **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها:**

ويكون ذلك بإحداث تغييرات هامة في المؤسسات الاقتصادية القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الاقتصادية القائمة. ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات بجعلها أكثر ابتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت، بالإضافة إلى ثقافة المنظمة وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.

خ- **إيجاد أسواق جديدة:**

ويتحقق ذلك من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

كما يمكن أن تساهم المقاولاتية في المجال الاقتصادي بـ:[1]

- **زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع:** تعمل المقاولة على زيادة متوسط دخل الفرد، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوبا بنمو وزيادة في المخرجات؛ تسمح بتشكيل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع هذه المكاسب.
- **الزيادة في جانبي العرض والطلب:** إن تأمين رأس مال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع يؤدي إلى نمو في جانب الطلب؛ وبالتالي تتوفر زيادة مهمة في كلا الجانبين.
- **توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة:** تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولاتي في أعمال معينة مثل: الأعمال التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة، وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.
- **تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة:** تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من الإنتاج المباشر أو غير المباشر، من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها؛ حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة واستمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.
- **المساهمة في النمو السليم للاقتصاد:** تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر، كما أنها ضرورية بشكل حاسم؛ فهي مصدر مهم لاستمرار المنافسة

1) فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي: الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، مرجع سابق، ص (24_25).

وتمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم، وهي ضرورية أيضا لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات يصعب التنبؤ بها؛ إذ تسمح بالمغامرة، وبتكاليف محدودة، كما تظهر ضرورتها في تطوير القدرات الإدارية الفردية وتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية، والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم.

2. **الدور الاجتماعي:**

يبرز الدور الاجتماعي للمقاولاتية في ما يأتي:[1]

- **عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:** تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية (صناعة، تجارة، خدمات)، وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل.
- **المساهمة في تشغيل المرأة:** تشغل المقاولة والأعمال الصغيرة دورا مهما في الاهتمام بالمرأة العاملة؛ من خلال تأكيد دورها في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عملها.. كما تساعد المقاولاتية المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها، لتساهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.
- **الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن:** يعتبر وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الأسباب الأساسية لتثبيت السكان، والحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن التي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة، لذا لا بد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة، وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلا من الهجرة إلى المدن حيث التلوث والضغط على خدمات البنية التحتية.

يضاف إلى هذه الأدوار الاجتماعية:[2]

- **زيادة التشغيل:** فالاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولاتية راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب

1) بلال خلف السكارنة: الريادة وإدارة منظمات الأعمال، مرجع سابق، ص 93.

2) إيمان حيولة، وردة موساوي : « **مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية** »، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، جامعة محمد اسطمبولي، معسكر، المجلد 05، العدد 02، 2020، ص 23. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/150337

الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوى العاملة؛ خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال؛ لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.

كذلك نجد الدور الاجتماعي للمقاولاتية يتجسد في :[1]

- ترقية روح المبادرة.
- مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية.
- محاربة الآفات الاجتماعية.

3. **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يأتي: [2]

أ. **ثورة المعلومات:** يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه اسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا، فقد أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه.

ب. **التطور التكنولوجي:** لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول، والسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أم المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات.

ت. **عالمية الاتصال:** لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات، هذا ما جعل العالم قرية صغيرة

---

1) حميد حملاوي، شهرة شرايطية: «**المقاولاتية كآلية لتشغيل خريجي الجامعات في الوطن العربي**» ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 19، العدد 2، 2019، ص 416. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104062

2) نعيمة برودي: «**التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية** ، ص 117_118 ، الملتقى الدولي : متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17و18 أفريل 2006 ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر متوفر على الموقع :https://ia903409.us.archive.org/20/items/economy_0002/economy1491-.pdf

تلاشت فيها الحدود جغرافيا وحضاريا و أصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة تنافسية شديدة التنافس.

ث. **عالمية التجارة:** سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية، وهي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية، وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية، وكذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية والاستثمار.

ج. **عالمية الجودة:** ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ما يعرف بمتطلبات الجودة، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية.

ح. **الخصخصة:** وتعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرون هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب.

خ. **زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ:** تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية، وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول؛ فالسوق الأوروبية الموحدة أغرت العديد من الدول بالدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

سادسا: التطور التاريخي للمقاولات في الجزائر

تبنّت الجزائر عقب الاستعمار نظاما اشتراكيا هدفت من خلاله إلى الحد من الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع بتوفير السلع والخدمات، لكن هذا النهج سرعان ما لاقى فشلا وانهار نهاية الثمانينات، ما استوجب على الدولة انتهاج نظام آخر يتماشى وآليات اقتصاد السوق الذي يعتبر قطاع المقاولات فيه بمثابة المحور الأساسي الذي تقوم عليه تنمية الاقتصاد الوطني. ولقد تدعمت مكانة المقاولات ودورها في الاقتصاد الجزائري بسياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الجزائر في تطبيقها؛ حيث أولت أهمية بالغة لدعم هذا النوع من القطاعات وترقيته وتشجيعه من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، على اعتبار أن المقاولاتية من أهم المجالات القادرة على خلق الاستثمارات. وفيما يأتي عرض كرونولوجي لتطور المقاولات في الجزائر من 1962إلى غاية يومنا هذا .

1. **المرحلة الأولى (1963 – 1982):** لم تكن لهذه المرحلة سياسة واضحة، لكن أقل ما يقال عنها هو التهميش الواضح لقطاع المقاولات الصغيرة؛ فقد « انحصرت دائرة المؤسسات المصغرة في بعض الحرف التقليدية الموروثة عن العهد الاستعماري وبعض الأنشطة التجارية الرسمية وغير الرسمية (مواد غذائية، تجارة، ميكانيك، حدادة ومواد البناء وغيرها....) ولم يكن وزنها الاقتصادي والاجتماعي مؤثرا فعدد عمالها كان محدودا، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ضعيف...»[1]، فقد تبنّت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي القائم على نظام الحزب الواحد؛ الذي يجعل سلطة القرار والمبادرة في يد الدولة، ويمنع المبادرات الخاصة من تكوين أي منظمة أو جمعية مستقلة، كما يمنع إنشاء المؤسسات الاقتصادية الخاصة، فـ « بقي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهمشا تماما خلال هذه الفترة؛ وتشكل في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، وقد أدمجت منذ سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية، وفي عام 1963 صدر أول قانون خاص بالاستثمار لإضفاء الاستقرار على البيئة العامة بعد الاستقلال، لكن لم يكن له أثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعبئة رأس المال الوطني الأجنبي، رغم ما منح من مزايا وضمانات هامة، ثم اتخذ خيار واضح لتدعيم اقتصاد موجه ذي طابع عمومي، ليتبع بقانون الاستثمارات الجديدة سنة 1966، الذي كان يصبو لتحديد الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية، وقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد، وإلزام اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية، متضمنا لتدابير هامة لجلب المستثمرين الذين طلبوا الاعتماد، إلا أن الشروط القاسية والمعقدة أدت إلى فقدان مصداقية اللجنة وتوقفها عن النشاط سنة 1991، ولم تكن هناك أي سياسة واضحة

1) الشريف بقة وآخرون: « **تحليل وتقييم المؤسسات في الجزائر_حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف_**»، الملتقى الدولي حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 25_26 ماي 2003، ص 45.

إزاء القطاع الخاص طيلة هذه الفترة لنبذ الملكية الخاصة المستغلة، الأمر الذي جعل هذا القطاع يركز على الاستثمار في قطاعات التجارة والخدمات وبعض الصناعات البسيطة»[1].

وفي هذا المجال تضيف صندرة سايبي أنه : « كان ينظر للمقاول في هذه المرحلة بنظرة سيئة منذ سنة 1962إلى غاية 1989، وكان ينظر إليه على أنه شخص انتهازي، وأنه ينتمي للطبقة البرجوازية الاستغلالية (الميثاق الوطني 1976)، إذ لم يتعد عدد المقاولين سنة 1962 الأربعين (40) مقاولا. لذا، ومن أجل محاربة الاستغلال قامت الدولة الجزائرية بحصر حقل المقاولية الخاصة؛ حيث لم يحق للمقاولين الاستثمار إلا في الأنشطة المكملة لأنشطة المؤسسات الكبيرة التابعة للدولة، وكان يشترط أن لا يتعدى حجمها عتبة مؤسسة متوسطة الحجم (قانون الاستثمار لسنة 1963_1966_1982)؛ حيث كان يبلغ الحد الأقصى للاستثمار ثلاثين(30) مليون دينار جزائري، واتسمت صورة المقاول في هذه الفترة بالضبابية؛ إذ كان الاهتمام موجها نحو المؤسسات العمومية الكبيرة التي تهدف إلى نشر الاشتراكية من خلال تجسيد عدة أهداف مثل: امتصاص البطالة، تكوين العمال في مجال التسيير.. الأمر الذي يساعد على إدارة المؤسسات (ميثاق قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات 1971)، وكذا خلق طبقة متوسطة على مستوى المجتمع بهدف الحد من سيطرة الطبقة البرجوازية المستغلة على الاقتصاد الوطني»[2].

أهم ما ميز هذه المرحلة هامشية الدور الذي لعبته المقاولات الخاصة، والاقتصار على المؤسسات الكبرى، وهذا ما أملاه النهج الاشتراكي الذي لاقى بعد ذلك فشلا ذريعا أدى بالدولة إلى تغيير المسار، وبداية التحضير لسياسات أخرى؛ يتم بها فتح المجال أمام المقاولاتية.

1) شهلة قدري، حليمة السعدية قريشي: « **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر**»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 15_16_2011، ص ص (9، 10).

2) صندرة سايبي: «**المقاولية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**»، مرجع سابق، ص 209.

2. **المرحلة الثانية(1982 – 1988)**: عملت الدولة –خلال هذه المرحلة– على توجيه وتأطير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث منح القانون رقم 82_11 المؤرخ في 21أوت 1982 بعض التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تتمثل فيما يأتي:[1]

- حق تحويل العملة الصعبة للخارج من أجل شراء وسائل الإنتاج والمواد الأولية.
- إمكانية الحصول على تراخيص الاستيراد.

وفي سنة 1983 تم تأسيس الديوان الوطني لتوجيه وتتبع وتنسيق الاستثمارات الخاصة (OSCIP) والذي يهدف إلى ما يأتي:

- توجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات والمناطق ذات الأولوية، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.
- ضمان فعالية أكثر للقطاع الخاص ضمن الخطة الاقتصادية الوطنية.

ورغم الإجراءات السابقة فإن أعمال المقاولة لم تشهد أي توسع، وذلك لعدم فعالية تلك الإجراءات، ووجود بعض العراقيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنها:

- طريقة الاعتماد المسبق التي عممت على كل الاستثمارات الخاصة.
- التمويل البنكي حدد سقفه بـ30 بالمائة من الاستثمارات المرخص بها.
- المشاريع الاستثمارية ذات سقف 30 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو المؤسسات المساهمة، و10 مليون دينار للمؤسسات الجديدة الأحادية.
- عدم مشروعية الاستثمار في أكثر من شركة واحدة.

وتميزت السنوات 1987، 1988 بـ: [2]

- 1987: فتح الغرفة الوطنية للتجارة الخاصة بأصحاب المؤسسات الخاصة.
- 1988: الإصلاح الاقتصادي والدخول في اقتصاد السوق.

---

1) مراد ناصر: « **دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر**»، مداخلة ضمن ملتقى "المقاولة والإبداع في الدول النامية"، المركز الجامعي خميس مليانة، 13 _14 نوفمبر 2007، ص 219 .

2) فارس طراد: « **مناجمنت الإبداع وتأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، فرع تسيير المنظمات، قسم قانون العلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2006_2007، ص 92.

ما ميز هذه المرحلة هو وجود قوانين الاستثمار العديدة، والتي اقتصرت على توجيه المقاولين إلى الاستثمار الخاص نحو القطاعات والمناطق ذات الأولوية، والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، ورغم الإجراءات السابقة فإن أعمال المقاولة لم تشهد أي توسع، وذلك لعدم فعالية تلك الإجراءات، ووجود بعض العراقيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المذكورة سابقا.

3. **المرحلة الثالثة (ما بعد 1988):** أمام تفاقم الأزمة البترولية، وفشل السياسة الاقتصادية وأحداث أكتوبر 1988، وما نتج عنها من تغيير للدستور والتخلي عن الخيار الاشتراكي في التسيير، والتقليص من هيمنة الدولة ومركزيتها؛ قررت الجزائر التوجه نحو اقتصاد السوق؛ لذا تم وضع إطار تشريعي جديد وشُرع في إصلاحات هيكلية؛ حيث« قامت بإعادة الهيكلة، وقبلت الحكومة برنامجين للتصحيح الهيكلي الموضوع من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، مما أنتج تحولا هيكليا ومؤسساتيا تجسد في قوانين تحفز الاستثمار بصفة عامة، والاستثمار الخاص بصفة خاصة، وتحرير الأسعار، وتحرير التجارة الخارجية، وقانون النقد والقرض* »[1]. هذا ومع « بداية سنة 1990، برز مبدأ جديد قائم على الحرية والمساواة في المعاملة بين المؤسسات الجزائرية العمومية ونظيراتها المؤسسات الخاصة، والذي نتج عنه إلغاء كل الاحتكارات وتحرير التجارة، وكل ذلك بهدف تحقيق التنمية»[2].

* جاء قانون النقد والقرض في سنة 1990 في مادته رقم 183 بمبدأ حرية الاستثمار الأجنبي؛ حيث سمح بفتح المجال لكل أشكال مساهمة الرأسمال الأجنبي، وتشجيع كل أشكال الشراكة دون أي استثناء ، (القانون رقم 90_10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر في 18 أفريل 1990).

1) آسيا شيبان: « **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية_حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر_**»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008_2009، ص ص (45_46).

2) صندرة سايبي: « **المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**»، مرجع سابق، ص 218.

كما تم تدعيم الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار الوطني من خلال المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار، والذي منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنصه على مجموعة من المبادئ هي: [1]

- الحق في الاستثمار بحرية .
- عدم التمييز بين القطاع الخاص الوطني والأجنبي في الحقوق والواجبات.
- تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدني حد، مع ضرورة التخفيف من الضرائب والرسوم لتشجيع الاستثمار.
- إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار ودعمه ومتابعته.
- دراسة الملفات المتعلقة بالاستثمار في أجل أقصاه 60 يوما.

بالإضافة إلى قوانين أخرى منها: قانون جديد للاستثمار في جوان 2001، الذي يمنح الحرية في اختيار المشاريع الاستثمارية، ويقر المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب. وفي 12ديسمبر 2001 أصدر القانون رقم 01_18 المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكان من أهدافه[2]:

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.
- الرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- تشجيع الإبداع والابتكار.
- تشجيع عملية التصدير.
- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر هذه الفترة بمثابة قفزة نوعية نحو إقامة قطاع حقيقي للمقاولات في الجزائر، ومن أهم ما ميز هذه المرحلة تهيئة المناخ الاستثماري الاقتصادي الذي يساعد على نمو وتطوير هذه المقاولات، وقد عرفت المرحلة زيادة مطردة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1) المرسوم التشريعي رقم 93 . 12 ، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص 3.

2) القانون رقم 01 . 18، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77، 15 ديسمبر 2001، ص4.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل التعرف على خصائص ومميزات المقاول التي تميزه عن غيره كما أشار إليها كل من ماكليلاند، شومبيتر وماكس فيبر، كالقدرة على تحمل المخاطر، المبادرة واقتناص الفرص، الثقة بالنفس، الإبداع والابتكار، القدرة على التحليل والتفسير، مراعاة العلاقات الإنسانية في التعامل، الرؤية المستقبلية؛ حيث إن لهذه الخصائص أهمية ودورا كبيرين في إنجاح المشاريع وتطويرها مما يمهد الطريق إلى مساهمتها في التنمية.

كما تم التعرف على أدوار المقاول من تنظيم لعلاقته بالمحيط الخارجي، وتنظيم الموارد البشرية،..إلخ، وقد تعرفنا على أهداف المقاول سواء الاقتصادية أم الاجتماعية كتحقيق الربح المادي، ورفع مستوى المعيشة، والحفاظ على المكانة الاجتماعية، والاستقلالية وتحقيق الذات. ثم تطرقنا إلى أهم مقاربات المقاولاتية الوظيفية والنفسية والثقافية، بالإضافة إلى أهمية المقاولاتية المتمثلة في خلق مناصب عمل، وبالرغم من أهمية المقاولاتية فإنها تعاني من مشاكل أهمها: ضعف ثقافة المقاولة، وتعقيد الاجراءات الإدارية وصعوبة التمويل وصعوبات أخرى. وقد لجانا إلى حاولنا تحديد الفاعلين في الثقافة المقاولاتية كمنظومة التعليم والتكوين، والمرافقة، والأسرة.. ثم ذكرنا أهم الأجهزة والآليات الداعمة للمقاولات في الجزائر، وهي: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تطرقنا إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية والعوامل المؤثرة فيها، والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرضنا في الأخير التطور التاريخي للمقاولات في الجزائر من مرحلة(1962) إلى مرحلة تبني الاقتصاد الموجه و ما بعد 1988.

الفصل الثالث

التنمية الريفية أهميتها ومجالاتها

تمهيد

أولا: المداخل النظرية للتنمية

ثانيا: المجتمع الريفي والتنمية الريفية

ثالثا: التنمية الريفية: أهدافها، أسسها، أهميتها، مجالاتها

رابعا: معوقات التنمية الريفية وسياسة مواجهتها

خلاصة الفصل

تمهيد:

استأثرت قضية التنمية عموما والتنمية الريفية خصوصا باهتمام الباحثين والمنظرين في مجالات عديدة، وقد تباينت أفكارهم وتحليلاتهم بتباين زوايا النظر إليها، ومن الضروري التعرف على أهم المداخل النظرية التي وجّهت اهتمامها إلى التنمية، ورصد المقاربات التي حاولت تأطيرها، ثم التعرف على مفاهيم المجتمع الريفي والتنمية الريفية، وتفصيل الحديث عن أسسها وأهدافها وأهميتها ومجالاتها، وأخيرا معوقاتها والحلول المقترحة والممكنة لتجاوز هذه المعوقات.

أولا: المداخل النظرية للتنمية:

1. الاتجاه الماركسي _ كارل ماركس:

قدم "ماركس" نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية، وقد حدد خمس مراحل لتطور ونمو هذه المجتمعات: [1]

- **المرحلة الأولى: مرحلة الإنتاج البدائي**

كانت ملكية الإنتاج جماعية؛ حيث كان الإنتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر، وهو عمل مشترك بين أفراد المجتمع الذي يخلو من الطبقات الاجتماعية.

- **المرحلة الثانية: مرحلة العبودية أو الرق**

حيث بدأ الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء، وفي هذه المرحلة يبدأ الأغنياء بملكية وسائل الإنتاج وأدواته.

- **المرحلة الثالثة : مرحلة الإقطاع**

نجد الإقطاعي يمتلك الوسائل وخاصة الأرض، أما الأقنان فيعملون في الأرض مقابل مبلغ معين يدفعه لهم الإقطاعيون، وقد وضعت طبقة الإقطاعيين من النظم والأجهزة ما كفل لها حماية مصالحها. إلا أن التقدم العلمي والصناعي أدى إلى ظهور المصانع في المدن غير الخاضعة لسيطرة حكام الإقطاع، وقد اجتذبت الفلاحين الهاربين من أراضي الإقطاعيين، وبذلك ظهر في الأفق نظام إنتاجي حر هو الرأسمالية الصناعية.

---

1) أحمد عبد الرؤوف درويش: قضايا التنمية في الدول النامية_ مقدمة في سوسيولوجيا التنمية_، دار الوفاء، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2013، ص ص (37، 38).

- **المرحلة الرابعة: مرحلة الرأسمالية**

حلّت البرجوازية محل الإقطاع، لتظهر في المجتمع لأول مرة طبقتان أساسيتان: هما الطبقة البرجوازية، وطبقة البروليتاليا. والبرجوازي في هذا النظام يمتلك وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع.

ويعتقد كارل ماركس أن هناك قوانين ثلاثة تؤدي إلى تدهور النظام الرأسمالي هي: قانون فائض القيمة، قانون تراكم رأس المال، وقانون الإفقار المطلق، وتعمل هذه القوانين على إظهار التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي مؤدية بذلك إلى تذمر العمال، ثم انفجار ثورة عليه تهزم فيها البرجوازية ويسيطر فيها العمال، وتنتهي هذه المرحلة بظهور المرحلة الخامسة والأخيرة.

- **المرحلة الخامسة: مرحلة الاشتراكية:**

يصبح فيها المجتمع مالكا لوسائل الإنتاج ويخلو بالتالي من الطبقات، وبذلك تنمو وسائل الإنتاج نموا حرا.

إن الفكر الماركسي في التنمية يعزو استمرارية التنمية الاقتصادية في العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية؛ فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدما)؛ فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

2. الاتجاه المثالي _ماكس فيبر: [1]

اهتم فيبر بمعالجة الظاهرة نفسها التي اهتم ماركس بمعالجتها، وهي نشأة النظام الرأسمالي الغربي بوصفه أسلوبا للتنمية، وقد انطلقا من وجهتي نظر متعارضتين في تفسير نشأة هذا النظام. وكان فيبر معنيا بدراسة العلاقة بين الدين والاقتصاد، وبعبارة أخرى دراسة

1) محمد محمود الجوهري: علم اجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص ص(226_228).

العلاقة بين الأفكار الدينية من ناحية، والاتجاه نحو النشاط والتنظيم الاقتصادي من ناحية أخرى، بهدف فهم المظاهر الأساسية للنظام الاجتماعي والاقتصادي للعالم الغربي الحديث، والواقع أن فيبر لم يكن يهتم فقط بإثبات وجود علاقة بين الدين والاقتصاد، ولكنه كان يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الظاهرتين.

وقد أوضح فيبر أن هناك تأثيرا متبادلا بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، ويترتب عن ذلك أن أي تفسير يتحيز لإحداها، إنما هو تفسير خاطئ من أساسه.. والملاحظ أن فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية، بل اكتفى بدراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين (الأخلاقيات الاقتصادية لستة ديانات عالمية هي: الكونفوشية، والهندوسية، والبوذية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام)، ثم درس طبيعة الأخلاقيات الاقتصادية في كل منها، وآثارها على التنظيم الاقتصادي والحياة الاجتماعية للشعوب التي تنتمي إلى هذه الديانات. غير أن ما يعنينا هو تحليل فيبر للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية الحديثة؛ حيت يقرر منذ البداية أنه على الرغم من وجود عناصر متعددة لما يطلق عليه بالاقتصاد الرأسمالي في الماضي في كثير من المجتمعات غير الأوروبية فإن الرأسمالية الغربية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة.

ويذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الغربية تستند إلى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد، والذي تتم إدارته وفقا للمبادئ العلمية، والثروات والإنتاج من أجل السوق، والإنتاج من أجل المال، والحماس المتزايد، والروح المعنوية العالية، والكفاءة في العمل.. فالرأسمالية تستند إلى عناصر معينة منها: العمل الشاق والاقتصاد في الإنفاق، وضبط النفس، وتجميع رؤوس الأموال، والإبداع (الابتكار) والترشيد. تلك هي الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التي ظهرت في مجتمعات غير عربية خلال مراحل تاريخية سابقة.

ويذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الحديثة تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة، وسلوك معين، وظروف اجتماعية معينة؛ ذلك لأن التنظيم الرأسمالي– كما يقول– لا يتحقق في مجتمع يتسم أفراده بالكسل، ويتمسكون بمعتقدات خرافية، ويتميزون بعدم الكفاءة. وحاول فيبر بعد ذلك تفسير التحولات التي طرأت على الخصائص السيكولوجية لشعوب الدول الرأسمالية الغربية؛ فذهب إلى أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من

خلال العقيدة البروتستانتية(وأخلاقياتها الاقتصادية)، فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية، لقد وجدت الأخلاق الاقتصادية في نطاق الديانة البروتستانتية قبل أن تظهر الرأسمالية الحديثة، فروح الرأسمالية ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها.

3. الاتجاه السيكلوجي_ ماكليلاند:

اهتم هذا المدخل «بدراسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنميات الأخرى في ضوء الخصائص السيكلوحية للأفراد، ويعتبر هذا الاتجاه أن التنمية الاقتصادية تستند إلى الواقعية الفردية والحاجة إلى الإنجاز. ومن رواد هذا الاتجاه ماكليلاند؛ فقد أعلن أن القيم والدوافع أو القوى السيكلوجية هي التي تحدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية»[1].

إن ضمان التنمية يتحقق –حسب ماكليلاند– بالحاجة إلى الإنجاز؛ « ففي رأيه تصبح التنمية عبارة عن قضية لضمان أن الأفراد الذين يتوفرون على دافع عال من الحاجة للإنجاز، والذي في قوته وصفته الفطرية يشبه دافع الجوع، يساهم بفعالية كبيرة في الأدوار التي يساهم بها المقاولون (المنظمون). وعندما يمكن توفير هذا الدافع، فإنه بالإمكان ضمان نمو اقتصادي. ولا يقف عند هذا الحد بل يتجاوزه ليفترض في بعض الحالات، وجود علاقة سببية بين التصرف الفردي كأخلاقية دينية مسيطرة والتدريب المستقل المبكر والحاجة العالية للإنجاز »[2]. ويعتقد ماكليلاند بأن «الأمم التي تتوفر على درجات عالية من مقياس الحاجة للإنجاز تتطور وتتقدم بشكل أسرع، ويصبح رفع مستوى الحاجة للإنجاز أحد المطالب الأساسية لتحقيق التنمية »[3].

الملاحظ أن أصحاب هذا الاتجاه يؤكدون على الدور الإيجابي لعناصر الاجتهاد والابتكار والإنجاز في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويرون أن من يملك هذه الصفات

1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: التنمية:اجتماعيا–اقتصاديا–سياسيا– إداريا–بشريا، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص: 31.

2) رابح كعباش: سوسيولوجيا التنمية، مخبر اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009، ص 100.

3) المرجع نفسه، ص 101.

(الاجتهاد–الإبتكار– الإنجاز–الإبداع) هم أفراد ذوو تركيبة نفسية خاصة، وذلك ما يدفعهم للمخاطرة والاجتهاد والابتكار في سبيل تحقيق وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

4. الاتجاه التطوري المحدث_ والت روستو:

يقوم نموذج والت روستو على افتراض أن التنمية تتحقق عبر خطوات، وأن كل مجتمع يمر بمراحل لكي يتطور؛ ابتداء من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الاستهلاكي الوفير كما يأتي: [1]

أ. **مرحلة المجتمع التقليدي:** يرى أن المجتمع التقليدي –في هذه المرحلة– يتميز بإنتاج محدود؛ فوسائل الإنتاج ترتكز على تكنولوجيا بدائية. وبالرغم من ذلك فإنه يستثني إمكانية الزيادات في الإنتاج، والمساحة المزروعة يمكن أن تتوسع، وتنشأ بذلك بعض الابتكارات في الميدان الصناعي والزراعي والتجاري. ولكن الحقيقة الأساسية في المجتمع التقليدي هي وجود حد لا يمكن أن يبلغه إنتاج الفرد الواحد، ولقد وجد أيضا أن للعلاقات القبلية والعائلية دورا كبيرا في التنظيم الاجتماعي، فالقوة السياسية ترتكز في أيدي الذين يمتلكون الأرض، أي أن المجتمع التقليدي يضم ثلاث تركيبات اجتماعية اقتصادية: المشاعر البدائية، العبودية، الإقطاع.

ب. **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** تشمل هذه المرحلة مجتمعات تمر في عملية انتقالية إلى مرحلة الانطلاق؛ لأن التحول من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث يتطلب وقتا؛ ولقد ساعدت الظروف المهيأة على الانطلاق في دول أوروبا الغربية في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن العشرين؛ عندما بدأت هذه الدول في استخدام العلوم الحديثة، وزيادة التوسع في الأسواق العالمية واشتداد التنافس من أجلها؛ أي إن المرحلة الانتقالية تتطلب تحوّلا جذريا في مواقف المجتمع الفاعلة تجاه العلم الأساسي والتطبيقي، وتجاه إدخال التغيرات إلى أساليب الإنتاج.

ت. **مرحلة الإنطلاق الفعلي:** هذه المرحلة تنهزم فيها التكتلات القديمة المناوئة للنمو المطرد، والتي يبدأ عندها ناتج الفرد المتوسط في الازدياد حاملا معه تغيرات جذرية في الفنون الإنتاجية، وعند ذلك تصبح ظاهرة النمو المتصل هي الوضع الطبيعي للأشياء، وفي

1) محمد ياسر خواجة: علم اجتماع التنمية_ المفاهيم والقضايا_، دار الفكر العربي، مصر، 2014، ص ص (71_73).

مرحلة الانطلاق يتركز الاستثمار في القطاعات الصناعية ذات المردود السريع، ومن هنا فإن الظاهرة العامة في حدوث توسع سريع في الصناعات التي تعطي أرباحا مضمونة، على أن يعاد استثمار جزء من هذه الأرباح في إنشاء مصانع جديدة تدر دخلا كبيرا وتتزايد فرص العمل والإنجازات.

ث. **مرحلة الاتجاه نحو النضج:** [1] تتميز هذه المرحلة بانتشار طرق ووسائل الإنتاج الحديثة في جميع فروع النشاط الاقتصادي، ويبدأ المجتمع في توجيه نسبة من دخله الوطني للاستثمار، ويتمكن الاقتصاد الوطني من تثبيت أقدامه في المجال الدولي، ومن ثم تظهر الحاجة إلى تصدير الفائض من الإنتاج الصناعي؛ فهي المرحلة التي يثبت فيها المجتمع أنه قد وصل إلى درجة من الفن الإنتاجي؛ تمكنه من إنتاج أي شيء يقرر نتاجه. ويقول روستو أنه عندما يقترب النضج من نهايته تحدث في المجتمع تغيرات ثلاثة هي: تغير القوى العاملة من حيث تكوينها ومن حيث مستوى الأجر. وتغير طبيعة القيادة؛ حيث تنتقل القيادة من أيدي الذين كونوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصانع إلى أيدي المديرين الأكفاء. وتغير أفكار الأفراد وتطلعاتهم ونظرتهم إلى الأمور.

ج. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تنتقل القيادة –في هذه المرحلة– إلى القطاعات المشتغلة بالخدمات وإنتاج السلع المعمرة. والمجتمعات التي وصلت إلى هذه المرحلة في القرن العشرين عاصرت أمرين: ارتفاع متوسط دخل الفرد، وزيادة نسبة سكان المناطق الحضرية. وتعمل هذه المجتمعات على تخصيص قدر من مواردها لأغراض الرفاهية والضمان الاجتماعي.

ومن أهم الدروس التي يتضمنها ويوحي بها نموذج روستو: « إمكانية استفادة الدول النامية من خبرة الدول المتقدمة، والتنبؤ بمستقبل الدول المتخلفة وفقا لهذه المراحل. وبالتالي فإن نموذج روستو يميل إلى المفهوم الغربي للتنمية وهو تقليد ومحاكاة المجتمعات الغربية، واتباع المراحل التاريخية لتطويرها من مجتمعات متخلفة إلى أخرى متقدمة جدا. ومن أهم

1) فؤاد بن غضبان: علم اجتماع التنمية، دار الرضوان، عمان، الأردن، 2013، ص 106.

وسائل التنمية الغربية: العلم، التكنولوجيا، والأبحاث في مختلف المجالات المجتمعية وخصوصا الاقتصادية والصناعية»[1].

ثانيا: المجتمع الريفي والتنمية الريفية:

للتنمية الريفية أهمية كبيرة في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي، وقد اهتم الباحثون وصناع القرار بالمجتمع الريفي والتنمية الريفية لما لهما من دور في تحقيق الرفاه للمجتمع المحلي الريفي، ولتجسيد ذلك وضعت الهيئات المختصة مجموعة من الاستراتيجيات من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة.

1. سمات وخصائص المجتمع الريفي:

تتصف المجتمعات الريفية عموما بسمات وخصائص حاول العلماء والباحثون تحديدها بالنظر إلى ما يقابلها من خصائص تميز المجتمعات الحضرية؛ فقد، « بات علماء الاجتماع الريفي–عند تحديدهم لسمات وخصائص المجتمع الريفي– يربطون بين تلك السمات وما يقابلها من سمات وخصائص تميز المجتمعات الحضرية. وقد بدا ذلك واضحا من خلال المحاولات التي خاضها العلماء في سبيل التفرقة بين الريف والحضر، بدءا من فكرة الثنائيات التي يعتبر ابن خلدون أول من لفت الأنظار إليها، عندما فرق بين البدو والحضر على أساس سبل العيش ومصادر الإنتاج والمهنة، وربطه بين الزراعة والبدو، وبين الصناعة والحضر. كما ميز دوركايم بين المجتمعات الأكثر تطورا بناء على وجود شكل معين من أشكال التضامن؛ حيث يسود التضامن الآلي المجتمع التقليدي، في حين يسود التضامن العضوي المجتمع المتحضر. في حين اعتمد تشارلز كولي في التفرقة بين الريف والحضر على أساس طبيعة العلاقات الاجتماعية؛ حيث رأى أن العلاقات الأولية تغلب في المجتمعات الريفية، في حين تغلب العلاقات الثانوية في المجتمعات الحضرية . وتوالت بعد فكرة الثنائيات في وضع سمات ريفية في مقابل أخرى حضرية فكرة المحك الواحد؛ حيث الاعتماد على محك الحجم أو المهنة أو شكل القوة والسلطة، وقد كان محك الحجم هو الأكثر شيوعا واستخداما. ثم ظهرت بعد ذلك فكرة المحكات المتعددة التي اعتمد أصحابها

1) نائل عبد الحافظ العوالمة: إدارة التنمية : الأسس، النظريات والتطبيقات العملية، دار زهران، عمان، الأردن، 2009، ص 42.

على أكثر من محك للتفرقة بين الريف والحضر، ومنها المهنة، وحجم السكان، ودرجة التفاوت الاجتماعي، والحراك الاجتماعي، وأشكال التفاعل الاجتماعي وغيرها...»[1].

وقد حاول "محمود عودة" في الفصل الثاني من كتابه "دراسات في علم الاجتماع الريفي"، تحديد خصائص المجتمع الريفي أو مجتمع القرية مقابل مجتمع المدينة؛ حيث رصد أشهر التصنيفات النظرية للحياة الريفية والحضرية، وقد تمثلت في:[2]

- تصنيف "فردناند تونيز"* toennies الكلاسيكي الشهير والذي يمثل أحد قطبية المجتمع الأولى الذي تسوده العلاقات الأولية والقرابية، بينما يمثل القطب الآخر المجتمع الذي تشيع فيه العلاقات الثانوية والتعاقدية.
- مقابلة إيميل دوركايم الشهيرة بين نوعين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي، أولهما يقوم على التضامن الآلي، بينما يقوم الآخر على التضامن العضوي.
- تفريق ماكس فيبر max Weber بين النماذج التقليدية والنماذج العقلية.
- وضع سوركين sorkin لنموذجه المشهور الذي يقابل بين العائلية و التعاقدية .
- تمييز هوارد بيكر Becker بين النموذج المقدس والنموذج العلماني.
- تمييز روبرت ردفيلد Redfield بين المجتمع الشعبي والمجتمع الحضاري، ويرتكز مفهوم المجتمع الشعبي عنده على المشاعر الجمعية الأولية التي تميز الثقافة الشعبية في مقابل المشاعر الفردية التي تسم المجتمع الحضاري أو المدينة.

وقد حدد أحمد كمال أحمد الخصائص العامة للمجتمع الريفي مقارنة بالمجتمع الحضري كما يأتي:[3]

- حجم المجتمع: يعتبر المجتمع الريفي صغيرا نسبيا إذا ما قورن بالمجتمع الحضري، فالقرية في مساحتها أصغر من المدينة كما أن مبانيها ومنشآتها العامة أقل عددا وأصغر حجما من مثيلاتها بالمناطق الحضرية.

1) عالية حبيب وآخرون: علم الاجتماع الريفي، دار المسيرة، عمان،الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص ص (79_80).
2) محمود عودة: دراسات في علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992، ص 67.

3) أحمد كمال أحمد: قراءات في علم الاجتماع، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977، ص ص (58_62).

- البيئة الطبيعية: تتصف المباني والمنشآت بالقرى الريفية بالبساطة وعدم التعقيد وقلة تكاليف الإنشاء، بينما العكس في المناطق الحضرية.
- السكان: عدد السكان في المجتمع الريفي أقل من عدد سكان المدينة.
- المهنة: المهنة السائدة في المجتمعات الريفية هي الزراعة؛ والتي تشمل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني وتربية النحل..
- العمل والبطالة: تعتبر ظاهرة العمل الموسمية من أهم ظواهر تكييف الطبيعة للنشاط الاقتصادي الزراعي، فإنتاج أنواع مختلفة من المحاصيل وتتبّعها في الدورة الزراعية يحدده ضرورة زراعتها في مواسم محددة، لذا كان الطلب على العمل متغيرا وموسميا حسب توقيت القيام بكل عملية من العمليات الزراعية في المواسم المحددة. ويؤثر تقلب الطلب في مستوى الأجور الزراعية على مدى مواسم السنة الزراعية، وبذلك تتحدد كثير من القدرات الاقتصادية والاجتماعية للعمال الزراعيين بموسمية الإنتاج الزراعي. وعلى العكس من ذلك في نواحي النشاط الاقتصادي غير زراعي؛ فإن الإنتاج فيها يستمر غالبا بمعدل ثابت طوال العام، وبالتالي يستمر الطلب على العمال، وتستقر أجورهم إلى حد كبير بالنسبة لأجور العمال الزراعيين...
- مستوى المعيشة: مستوى المعيشة في المدينة أعلى منه في الريف؛ لأن مستوى الأجور في العمل غير الزراعي أعلى من مستواه في العمل الزراعي. كما أن مكسب رأس المال المستغل في نواحي النشاط غير الزراعي بالمدن أعلى منه في الزراعة بالمناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك؛ فإن المدينة يتوفر فيها ألوان من الرفاهية والخدمات العامة بصورة أحسن من الريف، فهناك وسائل المواصلات الكثيرة والطرق المعبدة والمستشفيات وعيادات الأطباء الأخصائيين والنوادي والكهرباء والمؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها.
- البيئة الاجتماعية: يتميز المجتمع الريفي بالعلاقة الشخصية القوية بين الأفراد؛ لأن عددهم محدود، وتسود بينهم علاقة الوجه للوجه، وتربطهم صلات القربى والنسب أو الصداقة. بينما تضعف الروابط العائلية والعلاقات الاجتماعية في المدينة؛ حيث تسود العلاقات الرسمية وغير الشخصية بين الأفراد، وتغلب الفردية على الحياة العائلية؛ وبذلك

يعتبر التماسك الاجتماعي في المجتمع الحضري تماسكا عضويا بينما يكون التماسك الاجتماعي ميكانيكيا في المجتمعات الريفية.

- العادات والتقاليد: تعتبر العادات الشعبية والأعراف هي القوانين السلوكية السائدة في الريف؛ والتي يعمل بمقتضاها أهلها...بينما العكس في المدينة؛ حيث تحل عناصر الحضارة الحديثة والقوانين الرسمية محل العرف والتقاليد الشعبية ..
- الدين: إن المجتمع الريفي أكثر تديّنا من المجتمع الحضري ...
- الفوارق الاجتماعية: تعتبر الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في الريف كبيرة؛ وخصوصا بين الطبقة العليا الغنية والدنيا الفقيرة؛ ويرجع ذلك أساسا إلى عدم انتظام توزيع موارد الإنتاج (الأرض) بين السكان الريفيين... وعلى ذلك تكون الطبقات الاجتماعية في المناطق الريفية غير متداخلة، وتوجد بينها فوارق اجتماعية كبيرة. بعكس الحال في المناطق الحضرية؛ حيث يصعب تمييز الطبقات الاجتماعية بوضوح لقلة الفوارق بينها؛ وتحتكم درجة الفوارق لعدد السكان والاهتمام بالمكانات الاجتماعية المكتسبة.

بالإضافة إلى ذلك توجد مرونة اجتماعية أكبر في الطبقات الاجتماعية في المدن إذا ما قورنت بالمناطق الريفية؛ لتوفر الفرص بين السكان الحضريين في زيادة مكانتهم الاجتماعية المكتسبة، وعلى العموم يقلل من حدة الفوراق الاجتماعية في الريف شعور الأفراد بالانتماء إلى مجتمعهم والانتساب إليه بدرجة قوية، كما يساهم في ذلك استمرار المساعدات المتبادلة التي تتطلبها طبيعة العمل الزراعي بين الأقارب والجيران.

- التعاون المتبادل: يعتمد التنظيم الزراعي في معظم أنحاء العالم على الأسرة الريفية؛ لذلك نجد أن الحياة العائلية سائدة في المجتمع الريفي. وتتميز العلاقات الاجتماعية بأنها قوية ومتينة بين الأفراد؛ لأنها تقوم على أساس صلات القرابة والنسب أو الصداقة والمعرفة الوثيقة ... أما العلاقات الاجتماعية في المدينة فهي أضعف مقارنة بالريف لطغيان المنفعة الشخصية؛ إذ إن تحقيق الأهداف الذاتية هو أساس قيام العلاقة بين الأفراد في أغلب الأحوال؛ وبذلك تكون المساعدات المتبادلة والتعاون ولا تتعدى دائرة ضيقة من الأقارب والجيران والأصدقاء.
- التغير الاجتماعي: يعتبر التغير الاجتماعي في المناطق الريفية بطيئا نسبيا إذا ما قورن بالتغير الاجتماعي في الحضر؛ لأن سكان الريف محافظون بطبيعتهم ولا يقبلون الجديد من

أساليب الحياة بسهولة؛ بينما لا يتمسك الأفراد الحضريون بعناصر الثقافة القديمة السائدة بينهم، بل يقدمون بسهولة أكبر على اتباع العناصر الجديدة؛ وبذلك يكون التغير الاجتماعي في المدينة سريعا نسبيا، وذلك دليل على اندماج وتكيف العناصر الثقافية التي تنتشر من الثقافات الأجنبية بسهولة أكبر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية.

وبناء على هذه الخصائص الفارقة بين المجتمعين يمكن تقديم توصيف للمجتمع الريفي، «وقد انتهى العلماء في تحديدهم لخصائص المجتمع الريفي إلى أن المجتمع الريفي مجتمع جامد، ومتناسق ومتناغم... وبتصف بشبكات اجتماعية وأسرية قائمة على أسس قرابية، كما أنه يتصف بالإجماع بدلا من الصراع، وبالمكانات الموروثة بدلا من المكتسبة..» [1].

يتضح لنا مما تقدم أن من أهم الظواهر التي يتسم بها المجتمع الريفي: التخلف؛ وذلك نتيجة التهميش للريف، وإعطاء الأولوية في المشاريع الإصلاحية للحضر من طرف الدولة. ويمكن تفسير هذا التهميش بحجم المجتمع الذي يتسم بالصغر في المناطق الريفية، وانخفاض مستوى المعيشة، والبيئة الطبيعية الي تتميز بالبساطة؛ وهو ما يفاقم من ظاهرة النزوح نحو المدينة من أجل العيش الكريم والحصول على العمل المأجور. يضاف إلى ذلك أن العلاقات الاجتماعية في المجتمع الريفي تتميز بالقوة والتضامن الميكانيكي عكس المجتمع الحضري الذي يتميز بالتضامن العضوي كما أشار إلى ذلك دوركايم، وهي محكومة بسلطة العادات والتقاليد، ورسوخ التدين والمحافظة على الموروث الثقافي، وهو ما يفسر بطء التغير في الريف مقارنة مع المدينة.

2. القواعد الرئيسية لتنمية المجتمع الريفي:

تخضع تنمية المجتمع الريفي لقواعد أساسية ضرورية يمكن تحديد أهمها فيما يأتي:[2]

– يجب أن تتلاءم أنواع الأنشطة المختلفة مع الاحتياجات الرئيسية لسكان المجتمع الريفي المحلي؛ ويجب أن تهدف المشاريع الأولى من برامج تنمية المجتمعات المحلية حقا

1) عالية حبيب وآخرون: علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص 80.

2) محمد نبيل جامع: علم المجتمع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010، ص ص (140،141).

إلى إشباع الاحتياجات التي يعبر عنها سكان هذه المجتمعات؛ والنابعة من واقع إحساسهم وغير مملاة عليهم.

– التنمية الكاملة والمتزنة تتطلب عملا جماعيا مترابطا، كما تتطلب برامج متعددة الأهداف. وهذا يعني أن برامج التنمية الاجتماعية يجب أن تشتمل على تحسينات في كل من مجال الصحة العامة، والإرشاد الزراعي، والتعاونيات، والاقتصاد المنزلي، والخدمة الاجتماعية، والإصلاح البيئي.

– يجب أن نضع في الاعتبار أن تغير اتجاهات سكان المجتمعات الريفية المحلية، وتغير نظرتهم إلى المشاريع المختلفة لبرامج التنمية الاجتماعية؛ يعادل تلك الأهمية الخاصة بتحقيق الأهداف والمشاريع المادية خلال الخطوات الأولى من برامج التنمية، ومن ثم فيمثل تغيير الاتجاهات الخطوة الأولى والضرورية لتغيير العمل الظاهر أو السلوك؛ فإذا أردنا أن نخلق عملا أو سلوكا اجتماعيا جديدا يقوم به سكان المجتمعات الريفية المحلية ويمثل تنفيذا لمشاريع التنمية الاجتماعية؛ فلابد من إيجاد اتجاه يتناسب مع هذا العمل التنموي الاجتماعي الجديد.

– يجب أن تهدف عملية تنمية المجتمعات الريفية المحلية إلى زيادة اشتراك سكان هذه المجتمعات في برامج وأعمال التنمية، وكذلك استهداف زيادة فاعلية الأشكال الموجودة من النظم السياسية وإيجاد نظام أو إدارة محلية ذات كفاءة عالية.

– الاعتماد المتزايد على اشراك النساء والشباب في برامج التنمية .

ثالثا: التنمية الريفية: أهدافها– أسسها– أهميتها . ومجالاتها

1. أهداف التنمية الريفية:

يمكن تقسيم أهداف التنمية إلى: [1]

أ– **هدف استراتيجي** (بعيد المدى): يتضمن شقين يجب أن يتحققا معا في زمن واحد وهما:

– التقدم المستمر في جودة الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي.

1) أسماء محمد أمين عبد الله ربيع: «**التنمية الريفية في مركز مشتول _محافظة الشرقية** _»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب، كلية البنات، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة ، 2013، ص ص (12_13).

- الارتقاء المتوالي بمستوى مشاركتهم الفعالة في إحداث هذا التقدم.

ب- أهداف عامة: تتمثل في:

❖ التنمية البيئية المحلية: وذلك من خلال:

- التحسين المستمر لمستوى البيئة المعيشية للمواطنين عن طريق تعديل شامل وعادل لمكونات هذه البيئة.
- استمرارية قدرة الموارد البيئية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

❖ التنمية الاقتصادية المحلية: وذلك من خلال :

- زيادة فرص العمل المستقر والمنتج.
- تنويع مصادر الدخل المحلي اعتمادا على تصنيف الريف.
- زيادة الدخل الحقيقي للمواطنين، وتقليص الفوارق الداخلية فيما بينهم.

❖ التنمية البشرية المحلية: من خلال:

- رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطنين، وخاصة الصحية والتعليمية والمهارية وغيرها، عن طريق كمي ونوعي، وعدالة توفر خدمات التنمية البشرية.

❖ الأهداف المحددة على المستوى المحلي: تغطي هذه الأهداف مختلف جوانب التنمية الريفية فيما يتعلق بـ:

- ترشيد استخدام وصيانة الموارد الطبيعية.
- الإسكان الريفي، والطرق، والمواصلات، والاتصالات.
- الدفاع المدني، ومحو الأمية، وخدمات التعليم النظامي، الخدمات الصحية.
- خدمات الإدارة والأمن والعدالة.
- مشاركة المرأة، والخدمات الشبابية.

وتتحقق أهداف التنمية الريفية عن طريق استراتيجيات عديدة تُنفذ من خلالها البرامج الرامية إلى تحقيق التنمية، ومن هذه الاستراتيجيات: [1]

1) محمد نبيل سعد: تنمية المجتمعات المحلية بين الواقع والمأمول، الدار العلمية، دمنهور، مصر، 2009، ص ص (88، 89).

- المساواة في الخدمات العامة والمرافق والخدمات الاجتماعية؛ مما يؤثر على إعادة توزيع الدخل، ويشجع حرية الفرد في الإنفاق والادخار.
- منح معونات مالية حكومية كبيرة لمشروعات التنمية الريفية؛ إذ تكون تلك المنح جزءا ملموسا من برامج زيادة دخل تلك المناطق.
- تعزيز الديمقراطية في الريف.
- إسناد سلطة مسؤولية برامج المجتمع الريفي إلى المجالس القروية.
- تسهيل إدخال التغيير؛ حيث إن استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة يجلب معه تغيرات اجتماعية ذات آثار يجب السيطرة عليها وتسهيل تقبّل المواطنين لها.

ومن الأهداف التي تسعى التنمية الريفية إلى تحقيقها: [1]

❖ العمل على إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية، وذلك بهدف تغيير العلاقات البنائية في المجتمع القروي، ومن أهمها: العلاقات القائمة على طبيعة الإنتاج الزراعي والعمل، وما يقوم عليها من علاقات وظيفية تشمل النظام الاجتماعي كله.

❖ توفير فرص العمل بصورة أوسع في القطاع الريفي؛ وذلك عن طريق تكثيف العمل وليس تكثيف رأس المال، وإقامة الصناعات المبنية أساسا على المنتجات الزراعية والحيوانية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتوسيع قطاع الخدمات بصورة متوازنة مع القطاع الحضري؛ حتى لا تنتشر ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية بصورة مستمرة.

❖ العمل على إحداث تطوير في نسق القيم؛ بحيث يتيح الفرصة للتكيف مع الظروف الجديدة، وتغيير القيم والعادات والتقاليد البالية التي تعوق المشروعات الجديدة، والعمل على تطوير القيم الريفية الأصيلة والإيجابية التي تساعد على نجاح البرامج التنموية.

❖ العمل على إحداث تغير في الإنسان الريفي ذاته؛ وذلك بتغيير أفكاره ومعتقداته وقيمه السلبية التي تعوق العمل التنموي.

❖ يجب أن تهتم التنمية الريفية برقي الإنسان الريفي وتحرره؛ وهذا يتحقق فقط من خلال مشاركة هذا الإنسان بشكل ديمقراطي في صياغة حياته الكريمة، ومشاركة المرأة إلى الدرجة

1) محمد ياسر الخواجة: علم اجتماع التنمية _المفاهيم والقضايا_، مرجع سابق، ص ص (115، 116).

المرجوة من الوعي والفهم، وهذا أمر لا يحدث إلا من خلال ممارستها الفعلية لدورها في التنمية.

❖ يجب أن تستفيد التنمية الريفية من التقدم التكنولوجي ومن مختلف التخصصات حتى يتسنى لهذه البرامج ملاحقة ومسايرة الركب العلمي والحضاري، ولذلك يجب العمل على إحداث تكامل بين مختلف التخصصات.

2. أسس التنمية الريفية:

ينبغي أن تقوم التنمية الريفية على العديد من الأسس لكي تحقق أهدافها، ويمكن حصر هذه الأسس في ما يأتي: [1]

أ- يؤكد المسؤولون عن تصميم وتنفيذ برامج التنمية الريفية على أن تأتي المبادرة من جانب القرويين أنفسهم، وأن ينبع الواقع الأساسي للنمو من داخل عقولهم؛ فالقرويون يشعرون بالاحتياجات بشكل عام داخل قراهم، وما يحتاجون إليه هو دفع هذه الاحتياجات إلى السطح وجعلها ذات تأثير فعال ونشط.

هذه الاحتياجات تكون من خلال برنامج إنمائي ملموس، يوجه مسار الحوافز الكامنة في نفوس القرويين؛ ذلك لأن استعداد أفراد المجتمع للتطوير يعد من الركائز الأساسية في التنمية الريفية والقومية.

ب- إيقاظ الوعي الاجتماعي لدى القرويين: ويعد من المتطلبات الأساسية في مجال التنمية الريفية.

ت- ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية في التنمية الريفية، فهي التي تحرك سكان الريف وتحمّسهم، وهي مصدر القوة والحركة في تطوير المجتمع الريفي.

ث- وضع خطط تنموية من طرف أخصائيين مدربين؛ بما يكفل مشاركة غالبية الناس. والاستخدام الأمثل لرأس المال وللقوى البشرية ذات المستوى العالي من الكفاية والتدريب، وإدخال نظم جديدة لاستغلال الأرض وطرق مستحدثة في الزراعة، وفرض القوانين المحلية التي تمنع تجريف التربة الزراعية. كما ينبغي العمل على تحسين الثروة الحيوانية بإدخال

1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ص (234_241).

سلالات جديدة. وكل هذا بما يتفق والحاجات الأساسية لأهالي المجتمع المحلي، وبما يحقق الأهداف القومية من ناحية أخرى.

ج- تدريب القادة المحليين والقرويين في المجتمعات الريفية على المشاركة السياسية والممارسة الديموقراطية...وذلك من خلال اشتراك الأهالي في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون مجتمعهم....فالممارسة الديموقراطية تساعد على تفجير الطاقات الكامنة في نفوس الأفراد، وتجعلهم قادرين على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس.

ح- دعم الحركة التعاونية وتشجيعها من خلال إقامة مشروعات تعاونية، وذلك لما تلعبه من دور هام في تدعيم موقف الفلاح ومساندته في مختلف المواقف الحياتية.

خ- النهوض بالمرأة الريفية لكي تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع ...ويجب على كافة الوسائل الإعلامية أن تهتم بتطوير وتثقيف المرأة الريفية، كما ينبغي نشر البرامج النسائية، وتدريب المرأة على العديد من المهارات التي تفيدها في مجال حياتها الأسرية، ولتحقيق هذا الهدف ينبغي تعميق فكرة التآخي بين الذكور والإناث في المجتمع القروي من خلال تحقيق فكرة المساواة بين الولد والبنت، والتخلص من القيم التقليدية البالية التي ميزت بين الذكر والأنثى، مما نتج عنه تخلف المرأة وعدم قدرتها على مواجهة الحياة الحديثة؛ بسبب الأمية التي حالت بينها وبين إدراك كل متغيرات العصر.

د- يجب أن تسير التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على المستوى المحلي في خطوط متوازية مع المستوى القومي.

ذ- الشمول: ينبغي أن تكون الخطة متكاملة وشاملة لكافة المجالات في المجتمع (تعليمية، صحية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وأسرية...). ويتطلب ذلك التعاون والتفاعل الإيجابي بين الأجهزة العاملة في مجالات التنمية حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا.

ر- التوازن: ينبغي أن يغطي كل مجال القدر الملائم بالنسبة إلى غيره من المجالات الأخرى.

ز- يجب أن توضع الصراعات الاجتماعية القائمة في الاعتبار عند تصميم برامج التنمية الريفية...

س- ضرورة الاهتمام بالمشروعات الإنمائية الأكثر أهمية، والتي يمكن أن تحقق نتائج سريعة وملوسة لأهالي القرية...

ش- ضرورة توافر الموارد الطبيعية والمادية والبشرية اللازمة لتحقيق التنمية الريفية..

ص- ضرورة أن تكون التنمية الريفية ثورية في طبيعتها؛ وذلك بتحقيق أكبر قدر من التغيرات البنائية والوظيفية في مختلف مناحي الحياة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية....، تلك التغيرات التي يتغير من خلالها وجه الحياة الاجتماعية والثقافية تغيرا جذريا.

ض- ضرورة التعمق في فهم تاريخ المجتمعات الريفية المراد تنميتها، إلى جانب الدراسة الآنية لظروف هذه المجتمعات؛ حيث ينبغي ألا تقتصر على الدراسة الإستاتيكية لظروف المجتمع الراهنة، بل لا بد أن تتجاوز هذه الدراسة الحاضر وتتعمق في سبر أغوار ماضي وتاريخ هذا المجتمع وحاضره .

من خلال ما تقدم نستنتج أهمية الدوافع الإنسانية في التنمية الريفية، ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار القيم الدينية التي تعتبر من الدوافع الانسانية المحركة لتطوير المجتمع، كما أن المشاركة الشعبية لأهالي القرى تكون فعالة في إحداث تنمية ريفية وفق خطط وبرامج يضعها مختصون بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة.

3. أهمية التنمية الريفية:

تستمد التنمية الريفية أهميتها مما يأتي: [1]

- ارتفاع نسبة سكان الريف في العالم الثالث.
- قصور الإنتاج الزراعي وعدم قدرته على إشباع احتياجات المجتمع الكبير...(القمح مثلا).
- انخفاض العائد من الزراعة مقارنة التجارة والصناعة؛ مما يؤدي إلى انخفاض دخل سكان الريف مقارنة بسكان المدن.
- انخفاض مستويات المعيشة في الريف عنها في المدن: تعليم _صحة_ إسكان....الخ وتفاقم مشكلات الريف وتداخلها وتسارع معدلات نموها.
- تزايد العبء المادي-لتمويل التنمية القومية- على كاهل أهل الريف.

1) عبد المنعم شوقي: الخدمة الاجتماعية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989، ص ص (212، 213).

- استمرار هجرة الكفاءات البشرية من القرية –وخاصة المتعلمين– هروبا من سوء الحال فيها.
- نجاح أهل المدن في استقطاب كل أنواع الاستثمارات دون أهل القرى؛ لما لهؤلاء من وزن كبير في بناء القوة على المستويين الإقليمي والقومي .
- اقتناع المتعلمين –وهم من سكان المدن عادة– بأحقيتهم في مستوى معيشة متميزة لمجرد أنهم من المتعلمين... ويؤدي هذا إلى اهتمام الحكومة برفع مستوى المعيشة في المدن على حساب القرى.

4. مجالات التنمية الريفية:

تتوزع التنمية الريفية على أربعة مجالات هي:

أ- **مجال التنمية الزراعية:** تعرف التنمية الزراعية بأنها « عملية إدارة معدلات النمو؛ حيث إن الهدف هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية؛ من خلال زيادة رقعة الأرض المزروعة(التنمية الأفقية)، أو من خلال التكثيف الرأس المالي وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية)، والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي؛ بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة، والمحافظة على التربة، وترشيد استغلال مياه الري، وزيادة الإنتاجية، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الرأسية»[1].

ويقصد بالتنمية الزراعية أيضا: «العمل على زيادة الإنتاج الزراعي؛ عن طريق زيادة الأرض الصالحة للزراعة عن طريق عمليات الاستصلاح، أو عن طريق الزيادة في إنتاجية الأرض المستخدمة في الزراعة، نتيجة تحسين ظروف زراعتها؛ من حيث المدخلات الفلاحية المختلفة، من انتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض، واختيار البذور، ومكافحة الآفات الزراعية، واستخدام الآلات الزراعية الحديثة، وكذا تنمية الثروة الحيوانية بكل أشكالها، وبكل الطرق الحديثة المستخدمة في هذا المجال . فالتنمية الزراعية هي عملية مستمرة من التغير في مختلف الهياكل الخاصة بالقطاع الزراعي؛ تهدف إلى تحريك كل

1) رفعت لقوشة : التنمية الزراعية _قراءة في مفهوم متطور_، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1998، ص 11.

الإمكانيات الإنتاجية وتهيئة الخدمات؛ التي تساعد سكان الريف خاصة من الوصول إلى مستوى أفضل من المستوى المعيشي»[1].

و للزراعة أهمية بالغة حيث إنها:[2]

- مصدر الغذاء للسكان، وتحقيق الأمن الغذائي.
- توفير المواد الأولية للصناعة بشقيها الغذائية وغير الغذائية.
- خلق الثروة وتنويع مصادر الدخل وتوفير العملة الصعبة.
- المساهمة في الناتج الداخلي واستيعاب نسبة عالية من قوة العمل.

ب- **مجال التنمية الصناعية:** من أهم المجالات التي أصبحت ضرورية للمناطق الريفية مجال التنمية الصناعية؛ إذ إن «هناك حاجة لتصنيع المناطق الريفية في البلدان النامية على غرار مثيلاتها في البلدان المتقدمة، وتتبع هذه الحاجة إلى التصنيع من الحقيقة القائلة أن القطاع الزراعي يعجز لوحده عن تقديم فرص الاستخدام الكافية لسكان المناطق الريفية، ويأتي التصنيع كعامل أساسي من عوامل تطوير المناطق الريفية وتنميتها؛ إذ إنه يستطيع أن يوفر كثيرا من فرص العمل التي يبحث عنها القادرون على العمل من أبناء الريف، فيخفف الضغط السكاني الواقع على الموارد الزراعية، ويخفف من وطأة مشكلة البطالة بأنواعها الحقيقية المقنعة والموسمية، ويوفر منتجات صناعية متنوعة وضرورية؛ تلبي حاجة الريف ويصدر الفائض منها إلى المدن، ويزيد الدخل الفردي، ويحسن مستويات المعيشة؛ فينكمش الفقر ويصمد السكان في قراهم مرتبطين بأراضيهم بالحد من تيار الهجرة الريفية إلى المدن»[3].

ت- **مجال تنمية الموارد البشرية والإدارية:** تعرف تنمية الموارد البشرية بأنها: «إعداد للعنصر البشري إعدادا صحيحا؛ بما يتفق واحتياجات المجتمع؛ بهدف زيادة معرفة وقدرة

---

1) محمد بويهي: «**استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة**»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 26، 2012، ص 195. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54508

2) محمد قرينات : «**التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي**»، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد التاسع، 2003، ص 69 . متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59834

3) حسن عبد القادر صالح : مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق، عمان، الأردن، 1985، ص 255.

الانسان على ممارسة نشاط معين بقدرة أدائية أعلى من السابق؛ نتيجة التغيرات المحدثة في المكتسبات المعرفية والذهنية»[1].

وحتى تتحقق تنمية الموارد البشرية؛ «فإن هذا يتطلب تحليل الفرص والخطط المستقبيلة؛ لتنمية مهارات الموارد البشرية، وبما أن تنمية الموارد البشرية تعتبر عملية لتدعيم فعالية المستقبل الوظيفي للمورد البشري؛ فإن الهدف الأساسي منها هو تحقيق أربعة مخرجات تقيس فعالية المستقبل الوظيفي وهي: الأداء، الاتجاهات، الهوية الذاتية، والتكيف؛ فالأداء والاتجاهات يهتمان بالحاضر(تحقيق أهداف العمل الحالية ومشاعر الموارد البشرية عن المستقبل الوظيفي مثل المشاركة، الالتزام والصراع...)، والتكيف يعبر عن استعداد المورد البشري لمقابلة متطلبات المستقبل الوظيفي، أما الهوية الذاتية فتعني رؤية المورد البشري لمكونات مستقبله الوظيفي، وبالتالي فإن أي نشاط يعزز واحدا أو أكثر من تلك الأهداف الأربعة يدخل ضمن إطار تنمية الموارد البشرية، وتكون قوة عمل ذات جودة عالية ومستقرة، منتجة ملتزمة وقادرة على اكتساب مهارات واتجاهات ومعرفة جديدة وبطريقة سريعة» [2].

ث- مجال التنمية العمرانية: يقصد بالتنمية العمرانية: « الارتقاء بالبيئة، وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية؛ وذلك في إطار محددات المكان، وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية، والموارد المحدودة، دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها. وترجع أهمية ومكانة التنمية العمرانية إلى كونها تحتل المرتبة الأولى في حجم الاستثمارات، إضافة إلى أنها تستحوذ على اهتمام كبير داخل المجتمع، كما تأتي أهميتها أيضا من كونها المحرك الرئيسي لكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران »[3].

1) مليكة عرعور: «**أساليب تنمية الموارد البشرية**»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 23، نوفمبر، 2011، ص 160. متوفر على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49507

2) محمد سمير أحمد: الادارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 84.

3) شفق العوضي الوكيل: التخطيط العمراني، القاهرة، أكتوبر، الطبعة الأولى، 2006 ، الجزء الأول، ص 11.

رابعا- معوقات التنمية الريفية وسياسات مواجهتها:

1) **معوقات التنمية الريفية:** نجد من بين مشاكل التنمية الريفية: [1]

أ- **المشكلات المتصلة بظاهرة التحضر:** يصاحب النهضة الصناعية وارتفاع مستوى الحياة الحضرية عن الحياة الريفية ظاهرة هجرة سكان الريف إلى الحضر؛ سعيا وراء فرص عمل أحسن وأجر أعلى وحياة اجتماعية أكثر جاذبية. هذه الهجرة الريفية الحضرية ينتج عنها عادة عدة مشكلات في المجتمع الريفي، يأتي في مقدمتها :

- نقص الأيدي العاملة في العمل الزراعي؛ مما قد يؤثر على كفاءة العمل الزراعي.
- هجرة القيادات المتعلمة لمجتمعاتها الريفية؛ مما يفقد هذه المجتمعات عناصرها الأكثر صلاحية ومقدرة على الارتقاء بمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
- انتشار الجريمة والأمراض الجسمية والبيئية.

ب- **نقص التقنية الحديثة في الزراعة:**[2] انصبّ كل الاهتمام منصبا على المدن التي كانت تسمع صوتها لصناع السياسة بين الحين والآخر في شكل مظاهرات احتجاج ونحوها، بينما ظل صوت الريف مكتوما، ولم يحظ بما حظي به قطاع الحضر من اهتمام تلك الخطط التنموية الطموحة التي أدت إلى تطور ملحوظ في المناطق الحضرية؛ وبقي المجتمع الريفي على تخلفه؛ وذلك بسبب العزلة المكانية بالدرجة الأولى؛ والتي أدت إلى ترسيخ القيم التقليدية فيه؛ حيث عمل الكثير منها على عرقلة حركة تطور المجتمع الريفي، وبالتالي حافظ الريف على تقنية الزراعة المتخلفة. ولعل أبرز المشكلات التي تستحق الاهتمام: نقص العمالة في مجالي الزراعة وتربية المواشي ذات الطبيعة الشاقة والتي يتأثر مردودها بالعوامل الطبيعية والمناخية في ظل غياب التقنيات الحديثة، فالعامل يستهويه العمل في المصانع حيث الأجور عالية وساعات العمل محددة. وقد أدى ذلك إلى تدهور القطاع الزراعي، وخاصة إذا تعلق الأمر بالقيادات المتعلمة التي يفتقر إليها الريف؛ لأنهم يعتبرونها أماكن طرد للسكان والكوادر؛ لعدم قدرتها على استيعاب جميع العناصر المؤهلة.

---

1) علي فؤاد أحمد : مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص ص (43، 44).

2) لوجلي صالح الزوي: علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1990، ص 115.

إن الحديث عن التخلف في الإنتاج الزراعي بشكل عام، تؤدي إليه جملة أسباب ومعوقات منها: [1]

- انخفاض قدرة الفلاح في الريف من حيث قدرته المالية ومستواه العلمي والثقافي والذي ينعكس على إنتاجيته.
- عدم استغلال مياه الري والتقنيات المبتكرة في مجال التقطير والرش المحوري.
- إشباع نظام التبوير؛ فمعظم المساحات الزراعية الموجودة في المناطق الجبلية والتي هجرها سكانها هي أرض بور لم تعد صالحة للزراعة، واستصلاحها يتطلب أموالا باهظة.

ج- **المشكلات الناجمة عن تعارض العادات والسمات الاجتماعية السائدة في المجتمع:**

نجد من أهم المعوقات التي تقف في طريق التنمية الريفية :[2]

- التواكل والسلبية.
- الشعور بالنقص والعجز.
- احتقار العمل اليدوي.
- انتشار الأمية.
- تخلف الأوضاع الإدارية.

ومن الباحثين من قسّم المعوقات التي تواجه التنمية الريفية إلى: [3]

د- **المعوقات الطبيعية المؤثرة في التنمية الريفية:** يمكن إدراجها فيما يأتي:

- تدهور الغطاء النباتي الطبيعي (الغابات).
- تدهور التربة الصالحة للزراعة.
- استنزاف المياه.
- استنزاف الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة التوسع العمراني؛ مما أدى إلى التوسع العمراني على حساب مساحات الأراضي الزراعية.
- تدهور المراعي الطبيعية.

---

1) عدي قصور: مشكلات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 51.

2) علي فؤاد أحمد : مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي، مرجع سابق، ص ص (49_54).

3) خالد وليو: «**التنمية الريفية في منطقة عفرين _حاضرها وآفاقها المستقبلية_**»، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا الاعلامية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2009، ص ص (31، 32).

- انجراف التربة.

هـ- **المعوقات البشرية المؤثرة في التنمية الريفية:** وتقوم على أساس تأثير العوامل السكانية على التنمية الريفية من خلال ما يأتي:

- **المعوقات الديموغرافية:** وهي:

- ارتفاع معدل النمو السكاني.
- تباين مستوى كثافة السكان.

- **المعوقات الاجتماعية:** وتتمثل في:

- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم.
- انخفاض مستوى الصحة.
- شيوع ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.
- عدم مشاركة المرأة في العمليات الإنتاجية بسبب العادات الاجتماعية.
- انتشار البطالة.

- **المعوقات السياسية:** تتمثل في :

- انخفاض مستوى الأداء الإداري وضعفه واتصافه بالجمود وقلة النشاط.
- تعقد الإجراءات الروتينية في المؤسسات الحكومية.

و- **المعوقات الاقتصادية المؤثرة في التنمية الريفية:** وهي تتجسد من خلال حجم الاستثمار، والمدخرات، واستخدام الأساليب التكنولوجية، ومستويات المعيشة في المناطق الريفية، وهي كما يلي:

- انتشار الفقر.
- تفتت الحيازات الزراعية.
- ضعف استخدام التكنولوجيا.
- عدم توفر الخدمات العامة.

هذا فضلا عن المشاكل الخاصة بالزراعة؛ والتي تنعكس آثارها على التنمية الريفية ومنها:[1]

1) رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع المحلي، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 324.

- زحف المباني على الأراضي الزراعية.
- تجريف الأرض الزراعية.
- تفتيت ملكية الأرض الزراعية.
- الاستصلاح غير الاقتصادي للأراضي.
- سوء تخزين المحاصيل الزراعية.
- عدم ميكنة الزراعة.
- ضعف الحركة التعاونية الزراعية.

2) سياسات مواجهة معوقات التنمية ريفية :

لكي تجسد التنمية الريفية أهدافها، وتحقق غاياتها، لا بد من توفُّر الحلول اللازمة لهذه المعوقات، وهي رهينة بمراعاة مجموعة من القواعد والسياسات؛ التي يتفق أغلب العاملين في مجال التنمية على وجوب مراعاتها عند التصدي لعمليات تطوير المجتمع الريفي وتنميته، وتشتمل هذه القواعد على ما يأتي: [1]

✓ **وجوب اتباع المنهج العلمي:** لكي يمكن تحديد مدى النجاح ومدى الفشل، والتعرف على أسباب هذا وذاك؛ إذ لا بد من إجراء مسوح قبلية وبعدية وبعض الأبحاث الميدانية، كما لا بد من تسجيل وتحليل ما تم اتّخاذه من إجراءات وما حصل من نتائج؛ لاكتساب الخبرة من الجهد المبذول.

✓ **وجوب العمل في إطار خطة عامة متكاملة لتنمية الريف والحضر:** أي في ضوء تكامل المجتمع؛ فلا يمكن تناول جزء منه بالإصلاح إلا في إطار خطة شاملة لإصلاح المجتمع الأكبر الذي يشتمل على الريف والحضر والصحراء.

✓ **وجوب تكامل الخطة وتوازن محتوياتها:** لتفادي ظهور مشكلات قد تنجم عادة عن التفاوت في سرعة التغيير في مختلف القطاعات، فلا بد من إعداد خطط تفصيلية تعالج مختلف المشكلات، وتتناول كل القطاعات بشكل منسق ومتكامل.

1) محمد علاء الدين عبد القادر: علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003، ص ص (83_85).

✓ **وجوب إشراك المواطنين في برامج التنمية الريفية:** فلابد من إشراك المواطنين إشراكا كاملا وفعليا في كل مرحلة من مراحل العمل، سواء أكانت تخطيطية أم تنفيذية أم تقويمية.

✓ **وجوب الاهتمام بأنشطة الصناعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية:** لا بد من الاهتمام بأنشطة الصناعات الصغيرة لكي تقابل مشروعات التنمية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وإعطاء مشروعات التنمية الاقتصادية الزراعية والتجارية والصناعية أولوية على باقي المشروعات لخلق فرص ومجالات عمل جديدة، وتحسين المستوى المعيشي لسكان المجتمع الريفي.

✓ **وجوب إشراك المختصين في مختلف المشروعات:** لا بد من إشتراك جميع المختصين في كافة مجالات التنمية (الزراعة والصحة والتعليم وغيرها من المجالات) في مشروعات التنمية لكي تتم عمليات التنمية الريفية بما يعود بالنفع الحقيقي على سكان المجتمع الريفي .

✓ **ضرورة التنسيق بين المجهودات المبذولة:** لا بد من تدعيم أجهزة التنسيق على مختلف المستويات وعلى رأسها المجالس القروية لكي يتم التعاون بين مختلف الهيئات العاملة في مجال تطوير القرية، ولكي يقل تداخل البرامج وتكرارها.

✓ **ضرورة وجود اهتمام شعبي باستراتيجية العمل في الريف:** لا بد من إذكاء الوعي بحقوق الريف، وإقناع أهل الحضر بالدور الذي تقوم به القرية في بناء المجتمع. وأن يقوم المسؤولين وعلى كافة المستويات بتوفير التمويل اللازم لدعم برامج التنمية الريفية، ووضع استراتيجيات وخطط العمل المستقبلية لمقابلة المشاكل والاحتياجات الملحة لكي يحتل العمل في الريف المكانة التي يستحقها، ولكي تحصل القرية على بعض حقوقها.

وبالإضافة إلى ذلك كله يجب: [1]

✓ **الاعتماد على الشباب وتفعيل دور المرأة:** فالشباب هم أكثر فئات المجتمع الريفي استعدادا لقبول التغيير والمساهمة في إحداثه، وهم الأداة الفاعلة في تحمل المسؤولية

1) رشاد أحمد عبد اللطيف: تنمية المجتمع المحلي، مرجع سابق، ص ص (253، 254).

والتحرك الواعي نحو إحداث التعديل أو التغيير الدائم والمناسب للمجتمع في مراحله المختلفة.

كما تعد المرأة نصف المجتمع، وما تقوم به من جهد خلال عمليات التنشئة؛ له انعكاسه الإيجابي على معدلات التنمية.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل استعراض أهم المداخل النظرية للتنمية، بعرض الاتجاه الماركسي الذي قدم نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية؛ يتم عبر خمس مراحل من مرحلة الإنتاج البدائي إلى مرحلة الاشتراكية مرورا بمراحل الرق والإقطاع والرأسمالية، أين يخلو المجتمع في المرحلة الاشتراكية من الطبقات ويصبح مالكا لوسائل الانتاج. أما الاتجاه المثالي لماكس فيبر فقد اهتم بدراسة الدين وأثره على النمو الاقتصادي، وتوصل إلى أن الأخلاق البروتيستانتية تمثل روح الرأسمالية. أما الاتجاه السيكولوجي لماكليلاند فاعتبر أن التنمية تكون عبر حاجة للإنجاز ضمن قيم ودوافع سيكلوجية يتمتع بها الفرد،. وقدم الاتجاه التطوري المحدث لوالت روستو نموذجا يفترض فيه أن التنمية تتحقق عبر خطوات، وأن كل مجتمع يمر بمراحل لكي يتطور ابتداء من المجتمع التقليدي ثم مرحلة التهيؤ والانطلاق، ثم مرحلة الانطلاق الفعلي، فمرحلة الاتجاه نحو النضج، إلى مرحلة المجتمع الاستهلاك الوفير.

وقد اهتم الباحثون وصناع القرار بالتنمية الريفية والمجتمع الريفي؛ حيث يتميز المجتمع الريفي بمجموعة من الخصائص والسمات؛ تشمل حجم المجتمع الذي يتسم بالصغر في المناطق الريفية، ويعزى ذلك للنزوح نحو المدينة للعيش الكريم والعمل المأجور، وهروبا من التهميش. وقد تبين أن من خصائص المجتمع الريفي: التهميش وبساطة البيئة وقوة العلاقات الاجتماعية، وشيوع العادات والتقاليد، وارتفاع مستوى التدين والحفاظ على الموروث الثقافي والتغير البطيء .

كما تم تحديد أهم أهداف للتنمية الريفية في: ترقية الانسان الريفي وتحريره ودعم مشاركة المرأة، وذلك عبر الاهتمام بالعديد من الأسس، ومنها: تفعيل الوعي الاجتماعي لدى القرويين، ووضع خطط تنموية من طرف أخصائيين مدربين، والنهوض بالمرأة الريفية لكي

تضطلع بمسؤولياتها في المجتمع. وأخيرا تم عرض أهم المعوقات التي تواجه التنمية الريفية كنقص التقنية الحديثة في الزراعة، إضافة إلى معوقات طبيعية وبشرية وسياسية واقتصادية. ولتفادي هذه المعوقات هناك حلول ضرورية، منها: وجوب اتباع منهج علمي في إعداد خطة عامة متكاملة لتنمية الريف والحضر، كما يجب إشراك المواطنين في برامج التنمية الريفية، إضافة إلى الاعتماد على الشباب وتفعيل دور المرأة.

الفصل الرابع

التنمية الريفية في الجزائر

تمهيد

أولا: سياسات التنمية الريفية في الجزائر

ثانيا: الصناديق المخصصة لدعم التنمية الريفية في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

مرت التنمية الريفية بالجزائر بمراحل عديدة سعت من خلالها الجزائر إلى وضع العديد من البرامج والسياسات للخروج من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المناطق الريفية، ومن أجل تحقيق أهدافها خصصت صناديق لدعم التنمية الريفية، وسيتم في هذا الفصل عرض موجز لواقع التنمية الريفية للولاية من خلال استعراض المعالم الديموغرافية، لولاية سطيف من تعداد للسكان، وهرم العمر، والسكن ، وتقديم عرض للقطاع الفلاحي للولاية (الإنتاج الفلاحي والإنتاج النباتي)، وعرض برامج التنمية الريفية خلال سنة 2020 التي شهدت استثمارات مادية ومعنوية، وكذا عرض واقع قطاع التربية والتعليم بأطواره الثلاثة بالولاية وبالبلديات الريفية المدروسة، وأخيرا عرض لقطاع التشغيل والصناعة والنقل.

أولا: سياسات التنمية الريفية في الجزائر:

عرفت التنمية الريفية في الجزائر مرحلتين ارتبطتا بالنظام السياسي المتبع في الجزائر: كانت المرحلة الأولى مرحلة النظام الاشتراكي، والمرحلة الثانية هي المرحلة التي تميزت بتبني النظام الرأسمالي، وكان لكل مرحلة خصوصياتها التي طبعت توجه الدولة الجزائرية؛ فاختلفت بذلك سياسات التنمية الريفية في ظل النظام الاشتراكي عن السياسات المتبعة في ظل النظام الرأسمالي، وبيان ذلك فيما يأتي:

1. سياسات التنمية الريفية خلال الفترة 1962_1980 :

في هذه المرحلة ساد تطبيق النظام المركزي أو ما يعرف بالنظام الاشتراكي القائم على الملكية العمومية؛ حيث كان الاهتمام بتنمية القطاع الفلاحي وتطويره عن طريق جملة خطط وسياسات يمكن رصدها فيما يأتي:

أ- **سياسة التسيير الذاتي:** جاءت فكرة التسيير الذاتي تلقائية من طرف الفلاحين؛ لسد فراغ المعمرين الذين غادروا المزارع والمؤسسات منذ 1962؛ ما أدى بالدولة إلى تركيز اهتمامها على المستثمرات الأكثر غنى في البلاد، فـ «بمجرد الإعلان عن الاستقلال بدأ المعمرون يغادرون البلاد تاركين مزارعهم، وذلك لجعل البلاد في أزمة؛ نتيجة ضياع المحصول الزراعي لتلك السنة، ولكن وعي العمال والفلاحين الجزائريين بصفة خاصة جعلهم يقومون بجمع المحصول الفلاحي لتلك السنة وأنقذوه من التلف والضياع، وذلك بدافع منهم؛

حيث قاموا بالاشتغال في تلك المزارع، ومن هنا تولد التسيير الذاتي؛ الذي صودق عليه وأصبح كمنهاج سائر المفعول بموجب قرار 22 مارس 1963» [1]. وكان من دوافع هذا القرار «تفادي الفوضى التي تنجم عن التصارع على ملكية هذه الأراضي؛ نتيجة الشغور القانوني المفاجئ الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، مما استوجب إصدار مرسوم رقم 62_2، المؤرخ في 22-01-1962، القاضي بحماية ومنع الممتلكات الشاغرة، مع إلغاء العقود التي أبرمت بعد اتفاقية إيفيان بين بعض الأوروبيين والجزائريين، التي تم بموجبها بيع ممتلكات عقارية. ومن خلال هذا المرسوم تم فرض سيطرة الدولة على الأراضي الشاغرة التي تركها المعمرون والتي بلغت مساحتها 250,000 هكتار» [2]. وقد عرفت سياسة التسيير الذاتي في القطاع الفلاحي ثلاث مراحل: [3]

✓ المرحلة الأولى: وقد بدأت بظهور الأملاك الشاغرة بعد رحيل المعمرين خلال صيف سنة 1962؛ حيث بدأ الإشراف الفردي والجماعي على المزارع الشاغرة من طرف منظمات وطنية تمثلت في وحدات جيش التحرير بناحية وهران، والإتحاد العام للعمال الجزائرين بمنطقة الشلف. وقد أدت هذه الوضعية بالسلطات المسؤولة إلى حماية هذه المزارع باسم "المصلحة العامة"، وذلك عندما أصدرت مرسوما بتاريخ 24 أغسطس 1962 يمس الأملاك الشاغرة- ويمنع تهريب الآلات الزراعية، ثم تلته قرارات (22 أكتوبر 1962) التي تم بمقتضاها تأسيس لجان للتسيير في هذه المزارع، كما اهتمت السلطات المسؤولة بالمحافظة على الوحدات الزراعية الكبيرة دون توزيعها نهائيا. وبحلول سنة 1963 أصبح القطاع الزراعي المسير ذاتيا يمثل تقريبا نصف مزارع المعمرين التي توزعت كالآتي: (782.000) هكتار، من الأراضي الزراعية موزعة على وحدات إنتاجية تبلغ مساحة الواحدة منها أكثر

---

1) حسن بهلول : القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص 302.

2) محمد غردي ، نصر الدين بن نير: «**تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**»، مجلة " الإدراك والتنمية للبحوث والدراسات"، العدد 10، جامعة البليدة02، 2016، ص 195. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20929

3) محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري . تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 123.

من (100) هكتار. و(300.000) هكتار من الأراضي المستريحة، وحوالي (200.000) هكتار تمثل وحدات إنتاجية تقل مساحة الواحدة منها عن (100) هكتار.

✓ المرحلة الثانية: وهي مرحلة التأميم الجزئي؛ والتي امتدت من شهر مارس إلى شهر جوان من سنة 1963، وقد شملت الوحدات الزراعية لكبار المعمرين الفرنسيين، حيث بلغ عددها (127) مزرعة تضم حوالي (200.000) هكتار.

✓ المرحلة الثالثة: وتتمثل في مرحلة التأميم الكامل للأراضي الزراعية التابعة للمعمرين، و ذلك في أكتوبر 1963؛ بحيث أصبحت الأراضي المسيرة ذاتيا تمتد على مساحة (2632000) هكتارا من الأراضي الخصبة التي كانت قبل الاستقلال ملكا لحوالي (22000) معمر فرنسي.

❖ **أسس التسيير الذاتي في الجزائر** : قام التسيير الذاتي في الجزائر على الأسس الآتية:[1]

– الاستقلال الاقتصادي للوحدات في إطار أهداف المخطط العام.

– الاستقلال الإداري للوحدات الإنتاجية ضمن إطار اللوائح والمقررات الرسمية للإدارة المركزية.

– حصول العمال على أرباحهم من عوائد الوحدات الإنتاجية، مع خصم الحصة المقررة للمجموعة الوطنية.

وعليه فقد مثّلت سياسة التسيير الذاتي أهمية بالغة كونها حررت العامل الجزائري وحولته من مجرد أجير إلى مالك للأرض، وقد حقق عائدا إنتاجيا هاما ساهم في رفع مردودية الاقتصاد الوطني.

❖ **أهداف التسيير الذاتي:**

حددت بما يلي: [1]

1) إسماعيل ميهوبي: مقدمة في دراسة المجتمع الريفي المحلي تحليلي سوسيولوجي للتنشئة الاجتماعية للتلميذ المراهق الريفي . دار جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، ص ص (330 . 331).

- ✓ حماية الأملاك الشاغرة.
- ✓ مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات.
- ✓ وضع حد للأملاك الكبيرة والملاك الكبار.
- ✓ تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية.
- ✓ توفير الحاجيات الغذائية.
- ✓ تحدي المعمرين الذين رحّلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي، وتركوا الوسائل غير الصالحة.

لم يكن لسياسة التسيير الذاتي موجب الأثر، ولم تصل إلى المبتغى المرجو في رفع الإنتاج؛ نتيجة التوزيع المختل والعشوائي للأراضي، وقلة اليد المؤهلة العاملة؛ ما أدى بالدولة إلى إعادة النظر في هذا الأمر، ورسم سياسة إصلاحية جديدة تمكنها من القيام بتغيير شامل للقطاع الزراعي.

ب- سياسة الثورة الزراعية:

عرف القطاع الفلاحي تحولات نتجت عن الثورة الزراعية؛ « حيث كانت تهدف أساسا إلى إنشاء وحدات زراعية إنتاجية تستعمل أحسن التقنيات الزراعية، وتساهم في إزالة التخلف في الأرياف الجزائرية، كما كان هذا التنظيم يهدف بالضرورة إلى تنمية القطاع الزراعي حتى يستطيع تزويد الصناعة بما تحتاجه من المواد الأولية الفلاحية» [2].

وقد مرت سياسة الثورة الزراعية بمراحل؛ يمكن توضيحها في ما يأتي: [3]

---

1) محمد الأمين نور: «**دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات_ دراسة حالة _ ولاية تيارت**»، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص 113.

2) خديجة عياش: « **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر _دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000_2007** » ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010_2011، ص 43.

3) إسماعيل ميهوبي: مقدمة في دراسة المجتمع المحلي الريفي ، مرجع سابق ص 331.

✓ المرحلة الأولى: بدأت في 17 جوان 1972، وشملت إعادة الأراضي التابعة للبلديات، والمؤسسات الدينية، وتسجيل قائمة الفلاحين الفقراء الذين تتوفر فيهم شروط الاستفادة.

✓ المرحلة الثانية: بدأت في 17 جوان 1973، وكانت تهدف إلى تأميم الأراضي الزراعية من كبار الملاك وتوزيعها على الفلاحين، وقد بلغت المساحة في ذلك الوقت وضمن إطار حملة التأميم 557.618 ألف هكتار صالحة للزراعة، وفي مجموع هذه المساحة المؤممة تم توزيع 456.902 هكتار على الفلاحين، ثم أنشئت فوقها 3.092 تعاونية زراعية استفاد منها 1669 فلاحا.

✓ المرحلة الثالثة: تركزت مهام هذه المرحلة على تحرير أكثر من 100.000 من الرعاة الذين يعيشون في وضعية استغلالية من جشع مالكي المواشي الكبار. وبذلك كانت الثورة الزراعية تهدف إلى إجراء تحويل جذري شامل لعلاقات الإنتاج وأوضاع استعمال المراعي، وظروف معيشة المربين. وقد حققت سياسة الثورة الزراعية عدة نتائج أبرزها: إنشاء تعاونيات فلاحية في مختلف البلديات، وإنشاء القرى الفلاحية؛ حيث تم إنشاء 210 قرية فلاحية إلى غاية 31 ديسمبر 1980؛ مرفوقة بهياكل عصرية كالمدرسة، الصحة، الكهرباء، والطرق.

قامت الثورة الزراعية كما نص على ذلك الميثاق الصادر في نوفمبر 1971 «بتخصيص الأراضي للفلاحين الذين لا يملكون الأرض، ولا يقتصر عملها على ذلك فحسب، بل إنها تجهزهم كذلك بوسائل الإنتاج اللازمة للزراعة» [1].

وقد كان مضمون الثورة الزراعية وهدفها –كما جاء في الميثاق السابق ذكره– هو: «القيام بتوزيع عادل وفعال لوسائل الإنتاج الزراعي، وأولى هذه الوسائل الهامة هي الأرض؛ وذلك لكي يمكن التحويل الجذري لظروف المعيشة والعمل للفلاحين؛ بواسطة مساعدة الدولة...وتستهدف في الحقيقة إدماج الفلاحين في مجهود تنمية البلاد، وذلك بضمانها لهم

1) ميثاق الثورة الزراعية، الجريدة الرسمية، العدد 97، الصادر في 30 نوفمبر 1971، ص 1626.

الاستفادة من ثمرات عملهم، وإزالة العراقيل التي تحول دون تغيير العادات المألوفة في الزراعة» [1].

كما كانت أن الثورة الزراعية تهدف إلى « تحسين ظروف المعيشة لأكبر عدد ممكن، كما أنها تضمن استمرار وسائل المعيشة لمن يتعذر عليهم استغلال الأرض لسبب ما، ثم تدفع التعويض للملاكين الذين أممت أراضيهم» [2].

- **مبادئ الثورة الزراعية:**

حددت القوانين والأوامر الصادرة في الجريدة الرسمية مبادئ الثورة الزراعية كما يأتي:[3]

– المادة 1: الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا لمن يفلحها ويستثمرها.

– المادة 2 : لا حق في الأرض للملاكين الزراعيين الذين لا يساهمون فعليا في الإنتاج، ويسقط حق كل مستغل سواء أكان مالكا أم غير مالك يهمل فلاحة أرضه.

– المادة 3: تلغى جميع أشكال التجارة الاستغلالية المتعلقة بموارد المياه المعدة للزراعة؛ والتي ينظم استعمالها لحاجات كل مزرعة.

– المادة 4: تؤمن حقوق الفلاحين على الأرض التي يحرثونها بأنفسهم وعلى نتائج عملهم.

– المادة 5: تمنح الدولة الأراضي المتوفرة للفلاحين الذين لا يملكون الأرض، وتساعدهم على تأمين استغلالها للحصول على إنتاج يلبي احتياجاتهم واحتياجات الأمة.

– المادة 6: إن الثورة الزراعية تؤمن تنظيم وتطبيق الوسائل، وإنجاز الأشغال التي يمكن أن توفر الإنتاج الأفضل للأراضي.

---

1) المرجع نفسه، ص 1929.

2) المرجع نفسه، ص 1929.

3) أمر رقم 71 _73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971، المتعلق بالثورة الزراعية، الجريدة الرسمية، العدد 97، 30 نوفمبر 1971، ص 1642.

– المادة 7: إن الدولة تعمل على إنشاء الهيئات الضرورية لتموين الفلاحين وللقيام بالخزن والتسويق، وتحويل إنتاج الفلاحين، وتزويدهم بالقروض والخدمات الضرورية لنشاطاتهم.

– المادة 8: تحمي الدولة الفلاحين من آثار الاستغلال الخاص بوسائل الإنتاج أو المنتجات الفلاحية.

– المادة 9: تسهم الدولة في تأطير الفلاحين وتكوينهم المتقن.

– المادة 10: تحدد الدولة وتطبق سياسة ينظم بموجبها الإنتاج والتسويق الزراعي.

– المادة 11: تهيئ الدولة تطوير المزارع الصغيرة، وتشجع زيادة الاستخدام في النواحي الريفية.

– المادة 12: تحدث الدولة القواعد الآيلة لتحسين شروط المعيشة في الأرياف، ولا سيما في ميادين السكن و الصحة و الثقافة.

نلاحظ أن الثورة الزراعية واضحة المبادئ؛ فهي تستهدف القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والاستغلال المباشر للإنسان، وتحسين أوضاع العمل في الريف.

ت– سياسة القرى الاشتراكية1972_1982:

تم تأسيس هذه القرى لتشجيع الفلاحين؛ حيث تم إمدادهم بكل المستلزمات. وقد شيدت هذه القرى في مناطق نائية، وصدر المرسوم التنفيذي رقم 81_164، المؤرخ في 23 رمضان 1401 الموافق لـ 25 يوليو سنة 1981، يتضمن القانون الأساسي للقرية الفلاحية الاشتراكية [1] .

وقد جاءت هذه المبادرة « كنتيجة حتمية للجهود التي ما انفكت تبذلها القيادة السياسية؛ كضرورة ملحة للقضاء على ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وضمان توفير اليد العاملة للقطاع الزراعي الذي تضرر كثيرا من نقص الإمكانيات البشرية، وأكثر من ذلك، فإن المشروع جاء لحل أزمة السكن في الريف، والقضاء على الاختلال الموجود بين الإنتاج الجماعي في التعاونيات والسكن الفردي؛ الذي يؤثر كثيرا على العمل، ولا يساعد

1) مرسوم رقم 81_ 164 مؤرخ في 25 يوليو 1981، يتضمن القانون الأساسي للقرية الاشتراكية الفلاحية، الجريدة الرسمية، العدد الصادر في 28 جويلية 1981، العدد 30، ص 1018.

على نضج الوعي السياسي بسرعة لدى الفلاحين؛ لذا فإن القرى الاشتراكية جاءت لتسهم بدرجة كبيرة في تقوية الروابط الاجتماعية والثقافية بين الفلاحين، وتطوير الريف الجزائري على النحو الذي يسمح بتدعيم الاقتصاد الوطني، وضمان ربح معركة الإنتاج والإنتاجية في الزراعة، وقد اختلفت درجة إنجاز القرى الفلاحية الاشتراكية من ولاية إلى أخرى حسب إرادة المسؤولين، وإلحاح الفلاحين.. » [1].

❖ **أسباب التخلي عن إتمام مشروع القرية الفلاحية الاشتراكية:**

لم يستكمل مشروع القرية الفلاحية الاشتراكية وتم التخلي عن إتمامه لعدة أسباب منها: [2]

- ضعف ميزانية الدولة بسبب انخفاض سعر البترول.
- تحول النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحر.
- حل نظام تعاونيات الثورة الزراعية وإرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها الأصليين.

2. سياسات التنمية الريفية خلال الفترة (1981_1990)

تميزت سياسات التنمية الريفية في هذه الفترة بإعادة هيكلة القطاع الزراعي العمومي حيث تم –خلال هذه المرحلة– «إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17-03-1981 ، والتي تهدف إلى إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة، والتي يمكن التحكم فيها من حيث التسيير، وقد شمل ذلك كل أشكال الملكية الزراعية سواء تعاونيات الثورة الزراعية أو مزارع التسيير الذاتي أو تعاونيات القطاع الخاص»[3]. ومع بداية الثمانينات شرعت الحكومة « في ما يسمى بإعادة هيكلة مزارع

---

1) أحمد الصغير تشقال: «**القرى الفلاحية الاشتراكية والتنمية الريفية _حالة دائرة الخضرية_** »، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا والتهيئة العمرانية، تخصص تعمير وتخطيط إقليمي، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، 2013، الجزائر، ص ص (99، 100).

2) المرجع نفسه، ص 100.

3) ابتسام حاوشين: «**السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**»، مجلة "الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات"، العدد السادس، ص104. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18998

القطاع العام؛ نتيجة لما آلت إليه السياسات والبرامج السابقة من فشل ومشاكل عديدة، أهمها انخفاض المردودية وبالتالي الانتاج الزراعي عموما، بالإضافة إلى ذلك الزيادة المعتبرة في عدد السكان نتيجة لتحسن المستوى المعيشي، والناتجة أساسا من ارتفاع دخل الجزائر من بيع المحروقات، واحتواء الصناعة لعدد معتبر من اليد العاملة المهاجرة من الريف إلى المدينة؛ لارتفاع الدخل بها واستقراره عكس الزراعة » [1].

أ- **أهداف إعادة الهيكلة:** من أهم الأهداف المتوخاة من إعادة الهيكلة[2]:

- استقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية والمزارع وتطهيرها.
- جعل القطاع الريفي قطاعا أكثر انسجاما وتهيئة للقطاع الاشتراكي.
- ضم الأراضي الزراعية بعضها لبعض، وتكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمومي.
- تحرير وتشجيع صادرات الفلاحين، وتصحيح التعاونيات الانتاجية للثورة الزراعية.
- التسوية النهائية للنزاعات المتعلقة بالملكية والاحتلال غير الشرعي للأراضي.
- التدرج نحو تحقيق الاستقلال المالي.

ب- **مراحل إعادة الهيكلة:** مرت إعادة الهيكلة بمرحلتين: [3]

- المرحلة الأولى: تمت فيها الدراسات التقنية والاقتصادية المالية للمزارع والتعاونيات وتحديد إمكانياتها، ووضع الهياكل والكيفيات والقرارات التي يتم بها إعادة الهيكلة.
- المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي للعملية التي انتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983، أسفرت عن تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية .

---

1) الطيب هاشمي: «**تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000_2006، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2006_2007، ص58.

2) المرجع نفسه، ص 59.

3) رابح الزبيري: «**الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره**» ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996_ 1997، ص 26.

ج- **نتائج إعادة الهيكلة:** نتج عن برنامج إعادة الهيكلة « تكوين 3429 مزرعة فلاحية اشتراكية، بمعدل يفوق 800 هكتار للمزرعة، وبمساحة إجمالية قدرها 2.830.518 هكتار، كما وزعت أراضي تعاونيات على الفلاحين لاستغلالها بشكل فردي بحجة صغر مساحتها، أي هي عبارة عن قطع مبعثرة لا يمكن جمعها بحيث لا يمكن إنشاء جمعية تعاونية بها. الشيء الذي أدى إلى تشجيع القطاع الخاص والاهتمام به بدل الاهتمام بالقطاع الزراعي الاشتراكي. ومع ذلك عجز هذا الإصلاح عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي، فرغم إلغاء الديون المترتبة على القطاع المسير ذاتيا فإن ظاهرة العجز المالي بقيت مستمرة بالقطاع الزراعي العام؛ ما أدى إلى إصدار قانون يتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية» [1].

3. **سياسات التنمية الريفية في الفترة 1990_ 2000:** تم التخلي عن النظام الاشتراكي والأحادية الحزبية في الجزائر، ليحل نظام اقتصاد السوق محل النظام القديم، ويتم تبني التعددية الحزبية؛ وقد عاشت الجزائر تدهورا في جميع الجوانب مع تردي الوضع الأمني؛ فجاءت محاولات الاصلاحات لسنة 1990 ، وهدفت قوانينها إلى بعث النشاط الفلاحي عبر إجراءات التعديل الهيكلي. وأطلق على هذه المرحلة اسم: « مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق؛ حيث جاءت إصلاحات 1990 لوضع سياسة تنقل الاقتصاد الجزائري من التخطيط الاشتراكي إلى سياسة الاقتصاد الحر، فعمدت الجزائر إلى إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وهذا من خلال قانون 1990، الذي يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي، ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك لحماية الأراضي الفلاحية، وضمان الاستقلال الشامل، ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، وكذلك فتح المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال وتسيير وتمويل القطاع الفلاحي»[2]، وهكذا فقد شهدت هذه المرحلة تميّزا

---

1) الطيب هاشمي: «**تقييم برناج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000_2006**»، مرجع سابق، ص ص (59_60).

2) أحمد التيجاني هيشر: « **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974_2012**» ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015_2016، ص 55.

على مستوى الإصلاحات المتبعة؛ حيث «عملت الحكومات المتعاقبة على تعميق الاصلاحات الاقتصادية؛ التي بدأت الدولة في تنفيذها منذ 1987، وتبني برنامج إعادة هيكلة الاقتصاد المدعوم من طرف المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد العالمي). وقد تضمنت برامج الإصلاح الهيكلي الزراعي تدابير لإعادة توجيه الإنتاج؛ بما سمح بدعم أفضل للصادرات والإسهام في إعادة التوازن للحسابات الخارجية للبلدان» [1].

وتم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي. ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في : [2]

- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي.
- استرجاع الأراضي المؤممة من قبل أصحابها.
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية التي استمرت إلى غاية 1994.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة إلى الزراعات الاستراتيجية.
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة إلى المواد الأساسية كالخبز والحليب.
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها تدريجيا وجزئيا.

4. سياسات التنمية الريفية خلال (2000_2010)

أ. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000_2005:

سميت هذه المرحلة بمرحلة إنعاش الأنشطة الفلاحية؛ حيث كان السعي من وراء ذلك إلى بعث الحياة؛ خاصة في المناطق الريفية المهمشة، وكان البرنامج يطمح إلى الرفع من

---

1) فاروق أوشن: «**تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة**» ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2014_2015، ص 59.

2) السياسات الزراعية في عقد التسعينات، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 2000، ص 36.

الإنتاج وتنويعه، والعمل على تصدير المنتوجات حسب تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية. [1]

- **أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:** تتركز استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين؛ من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي، وذلك بالتركيز على تحقيق الأهداف الآتية:[2]

– استعمال أحسن للقدرات الطبيعية وتثمينها، (التربة، المياه)، والوسائل الأخرى(المالية، البشرية)، والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد.

– الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة.

– تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها؛ سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي.

– تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو المتروكة بورا)؛ بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي، وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.

– ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع تنوع المناخ.

– العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلة للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية.

– ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.

– توسيع المساحة الصالحة للزراعة؛ من خلال عملية استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الامتياز، وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية.

---

1) وزير الفلاحة والتنمية الريفية (عبد القادر بوعزقي) يوضح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الموقعhttps://www.youtube.com/watcht?v يوم 2020/03/18. على الساعة AM11:35

2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، سنة 2000، ص 72.

– توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

- **برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

تتمحور برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تنفيذ مجموعة من المشاريع الفلاحية المترابطة فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف المبرمجة؛ وهذا من خلال القيام بعمليات الدعم والتحفيز والتأطير لهذه المشاريع المتمثلة فيما يأتي: [1]

❖ **دعم تكييف أنظمة الإنتاج:** يُعتمد في هذا البرنامج على نظام دعم خاص وملائم، وعلى مشاركة الفلاحين؛ باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين؛ حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط، ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع.

❖ **دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:** في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع؛ خصص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية؛ تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات، الأمهات والفحول الحيوانية)، للمحافظة على الموارد الوراثية، والتي ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات، وتولي عناية خاصة للمنتجات ذات المزايا التفضيلية التي يمكن أن تكون محل تصدير، كما أعطى بعدا استراتيجيا للتنمية الفلاحية من خلال تكييف أنظمة الإنتاج عن طريق توجيه الزراعات حسب المناطق وحسب المناخ المناسب لكل منتوج. وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسين، وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمن مداخيل آنية، وعلى المدى المتوسط للفلاحين من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن الحالات الظرفية بسبب إنجاز برامج إعادة تحويل الأنظمة الزراعية.

---

1) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، ص ص (75_77).

❖ **دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** يهدف هذا البرنامج أساسا إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة؛ عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، المحدد لكيفيات منح قطع أراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية، السهبية والجبلية؛ بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق، والعمل على وقف الجفاف، وانجراف التربة واسترجاع التوازن البيئي، كما يهدف إلى تحسين مستويات المعيشة لهذه المناطق، ومكافحة النزوح الريفي، وذلك بخلق مناصب شغل، وامتصاص البطالة.

❖ **دعم البرنامج الوطني للتشجير:** يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء أولوية للتشجير المفيد والاقتصادي؛ بغرس أصناف الأشجار المثمرة الملائمة (الزيتون، النخيل، التين، اللوز، الكرز، الفستق..)؛ من أجل حماية متجانسة للتربة، وضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال هذه المناطق الغابية.

❖ **دعم استصلاح الأراضي بالجنوب:** جاء هذا البرنامج لوضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وإدماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية. وقد وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الشروط والكيفيات اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج؛ عن طريق دعم تهيئة الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة-إلى جانب التقنيات الحديثة والمتطورة- فيفسح فيها المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة؛ المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم والظروف البيئية.

- **الأجهزة المنفذة لبرامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

❖ **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحي**(FNRDA) : أنشئ بوجب قانون المالية لسنة 2000، بدمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية(FNDA)، وصندوق ضمان أسعار الإنتاج الفلاحي(FGPPA)، وذلك بهدف تقديم الدعم المباشر لتنمية القطاع الزراعي وحماية وتحسين مداخيل الفلاحين، من خلال تمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، وتوسيع مجال الدعم ليشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بالإنعاش الفلاحي، وتكييف القطاع وتأهيله للمساهمة بفعالية في العملية الإنتاجية لمواجهة التأثيرات الناتجة عن اقتصاد السوق،

والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302_067 كما تم تحديد قائمة مصادر إيرادات الصندوق، ومجالات النفقات المرتبطة به. [1]

ويتولى الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية دعم النشاطات الفلاحية الآتية:

– فروع الإنتاج النباتي: يدعم الصندوق الفروع النباتية الآتية: زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة البطاطا، الزراعة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الأعلاف، غرس الأشجار المثمرة (الكروم، الزيتون، الحمضيات، النخيل)، الزراعة الصناعية (الطماطم، التبغ)، شتائل الكروم والأشجار المثمرة.

– فروع الإنتاج الحيواني: يدعم الصندوق الفروع الحيوانية الآتية: إنتاج الحليب، تربية المواشي (الأغنام، الأبقار، الماعز، الإبل، الخيل)، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، حيوانات التكاثر، التلقيح الاصطناعي.

❖ **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب:** أنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون رقم 99_11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، وبدأ العمل به وفق المرسوم التنفيذي رقم 02_284 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المحدد لإيراداته ونفقاته وإدارته ومهامه، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 302_109 ، الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر، وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وهو مؤهل لتقديم الإعانات للنشاطات الآتية: [2]

– الإعانات الموجهة لمكافحة التصحر(حظر الرعي، غرس مصدات الرياح، غرس الأحزمة الخضراء والأشرطة الغابية، أشغال المحافظة على التربة والمياه).

---

1) مرسوم تنفيذي رقم118_2000، مؤرخ في 30 ماي 2000، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302_067 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الجريدة الرسمية ، العدد 31، الصادر في 04 جوان 2000، ص8.

2) القانون رقم 99_11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الجريدة الرسمية ، العدد 67، الصادر في 17 أكتوبر 2002، ص ص(33_34).

– الإعانات لتنمية المنتوجات الحيوانية في المناطق السهبية والزراعة الرعوية (المحافظة على السلالات وتحسينها، دعم وحدات تسمين الأغنام، إنشاء حظائر الماعز الحلوب، تحسين بنية القطعان).

– الإعانات الموجهة لتثمين منتجات تربية الحيوانات(إعانات إنجاز مذابح ومخازن التبريد، تصدير لحوم الأغنام والماعز، ورشات جمع وتحويل الصوف والجلود، إنتاج وجمع وتحويل حليب النعاج).

– إعانات لاقتناء تجهيزات متخصصة لجمع حليب النعاج، وإنشاء وحدات تحويل حليب النعاج إلى جبن مزرعة).

– الإعانات الموجهة لحماية مداخيل المربين والمربين المزارعين (إعانات تغذية القطعان في حالة فقدان المراعي نتيجة حظر الرعي أو تكييف أنظمة الإنتاج).

– الإعانات الموجهة لتنظيم الاقتصاد الرعوي (إعانات إنجاز ينابيع مياه في المناطق الرعوية، حفر الآبار الرعوية والجب والبرك المائية والسدود الصغيرة، وتهيئة منابع المياه والسواقي وقنوات الري وإعادة تأهيل ينابيع المياه).

– الإعانات الموجهة لأعمال الحفاظ على المراعي (إعانات القيام بالأغراس الرعوية المقاومة للجفاف، الأغراس الرعوية في منطقة تفتقر إلى المياه، إعانات إنشاء مشاتل إنتاج بذور النباتات الرعوية والأشجار والشجيرات العلفية والغابية والأشجار المثمرة المقاومة للجفاف، إعانات لجمع بذور النباتات الرعوية العلفية المحلية، إعانات لصيانة الأغطية الحلفاوية وتجديدها، جلب الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، فتح مسالك زراعية وتهيئتها).

– تقديم المصاريف المتصلة بدراسة إمكانية الإنجاز والتكوين المهني للمربين، وتعميم التقنيات، ومتابعة تنفيذ المشاريع ذات العلاقة بهذا الموضوع (إعانات للقيام بدراسة الجدوى، التكوين المهني للمربين، إرشاد التقنيات وتحسيس المربين، متابعة تقييم تنفيذ المشاريع).

❖ **صندوق التنمية الريفية وإعادة الاعتبار للأراضي عن طريق الامتياز(FMVC):**

أنشئ هذا الصندوق بمقتضى القانون 02_11 المؤرخ في 2002/12/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، وفتح له حساب التخصيص الخاص بالخزينة رقم 111_302 الذي عنوانه صندوق التنمية الريفية واستصلاح الراضي عن طريق الامتياز، ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وبدأ العمل به بمقتضى المرسوم التنفيذي

رقم 03_145 المؤرخ في29 مارس 2003 المحدد لإيراداته ونفقاته وكيفية تسيير حسابه. ويهدف إلى تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي، واستغلال الأرضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز، واللامركزية في تحقيق التنمية الريفية، وإدماج نشاطات التنمية ضمن مشروع الإقليم، والتكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة، والإشراك المسؤول للسكان المحليين في تنمية الإقليم، والتكامل بين جميع برامج تسيير الفضاءات الطبيعية، حماية وتنمية الثروة الغابية، ومكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب. وهو مؤهل لدعم وتقديم الإعانات للنشاطات التالية: [1]

– الإعانات الموجهة لعمليات التنمية الريفية المتمثلة في التهيئات الخاصة بالري، وأشغال المحافظة على التربة، وتحسين أنظمة الإنتاج الفلاحي، وتحسين الإنتاج الحيواني وتثمين المنتوجات الفلاحية.

– الإعانات الموجهة لعمليات استصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة المياه، والتزويد بالطاقة الكهربائية، والممرات للدخول إلى محيط الأراضي، وإنجاز مجموعة العمليات الضرورية للاستعمال العقلاني والأفضل للأملاك العقارية المعدة للاستصلاح.

– تقديم المصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط.

– تقديم كل النفقات الأخرى الضرورية لإنجاز المشاريع ذات العلاقة مع أهداف الصندوق، ومنها: إنشاء المطاحن التقليدية، معاصر الزيتون التقليدية، الحدادة التقليدية، مذابح تقليدية، تصليح العتاد الفلاحي، توضيب الفواكه والخضر وتحويلها، تأدية خدمات تقنية (البيطرة، الصحة النباتية، تحليل التربة، الأشغال الفلاحية).

❖ **صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية:** أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وتسري عليه أحكام المرسوم التنفيذي رقم119_2000، المؤرخ في 30 ماي2000، المتضمن تحديد إيراداته، نفقاته، وإدارته وتنظيمه وعمله، وفتح له

1) القانون 02_11 المؤرخ في 24 ديسمبر2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003، الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادر في 08 يونيو 2003، ص ص (22، 23).

حساب التخصيص الخاص بالميزانية رقم 071_302، والذي عنوانه صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية ليعوض صندوق الحماية الصحية الحيوانية ويهدف إلى:[1]

– تحسين تدخل المستخدمين البيطريين؛ للتمكن من التدخل السريع ضد تغلغل الأمراض الدخيلة.

– التحكم في النظام الصحي والمراقبة الصحية، والتكفل بتكاليف السير المرتبطة بالحملات التلقيحية.

– تحسين المعارف التقنية والعلمية للمربين ومؤطري الصحة الحيوانية والصحة العمومية البيطرية.

– تعزيز التحكم في المراكز التي تستوجب أقصى درجة من الأمن الصحي للتقليص من الأخطار ذات الطبيعة البيولوجية أو الكيميائية التي لها صلة بالمراكز المحتملة لبث العناصر المسببة للأمراض والمواد المضرة بالصحة الحيوانية أو الصحة العمومية البيطرية.

– تعويض ملاك الحيوانات المذبوحة في إطار برامج العلاج الوقائي أو الجهوي.

– التكفل بالمصاريف المرتبطة بإتلاف أو حرق جثث الحيوانات المذبوحة أو الهالكة نتيجة مرض يدخل في إطار برامج العلاج الوقائي الوطني.

– دعم الأنشطة المرتبطة بحماية الصحة النباتية (عمليات التحاليل والتشخيصات الصحية النباتية والتقنية والمبيدات لصالح السلطة الصحية النباتية، الحملات الإعلامية التحسيسية في مجال حماية الصحة النباتية وإنتاج البذور والشتلات).

– تمويل اقتناء اللقاحات والمواد البيولوجية وكل المواد الأخرى الضرورية للوقاية من الأسقام ومكافحتها .

– التعويضات عن عمليات إتلاف أو اقتلاع المزروعات والأعمال المنجزة في إطار المكافحة.

– المساعدة المخصصة للإتلاف المقررة من طرف سلطة الصحة النباتية ضد الجيوب الأولى للإصابة والعدوى، والتي قد تهدد الإنتاج الوطني.

---

1) المرسوم التنفيذي رقم119_2000، المؤرخ في 30 ماي2000 ، يتضمن إنشاء الصندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر في 27 أوت 2000، ص ص (26_27).

– المساعدة لوضع وتسيير الشبكة الوطنية لمراقبة الصحة النباتية عن طريق وضع شبكة المعلومات.

– المساعدة لحملات المكافحة ضد الآفات الزراعية المحددة بالنصوص التنظيمية.

يتضح مما سبق أن هذا لهذا المخطط أبعادا اجتماعية واقتصادية إيجابية تتمثل في منح القروض الفلاحية، مسح الديون ودمج الشباب في ميدان الشغل، تكثيف الإنتاج وتطوير الإنتاج الفلاحي، ولكن الأمر لم ينعكس على أرض الواقع لوجود عراقيل.

ب . البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2006_2010: ثمّنت الجزائر –بهذا البرنامج التكميلي لدعم النمو– الإعانة والتحفيز لتنمية الفلاحة، وذلك بالتركيز على كما يأتي: [1]

– تحسين نتائج المستثمرات؛ من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والارشاد.

– تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، ولا سيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني.

– الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط، وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.

– تحسين محيط المستثمرات؛ بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات، وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها.

– ترقية الصادرات الفلاحية؛ ولاسيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية (البيولوجية)، وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع.

– تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي؛ من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات، وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية.

– تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها؛ بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجهوي.

---

1) كريم زرمان: «**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي2001_2009** »، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 7، جوان 2010، ص 209. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38950

كما تقرر أيضا مرافقة إنعاش الفلاحة بمواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية عن طريق:

– دعم النشاطات المدرّة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن للعائلات.
– مواكبة التنمية؛ بالحصول على وسائل التقنية وعلى القروض.
– برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
– تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء، والغاز) وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي.

ويمكن تلخيص **أهدافه** في ما يأتي: [1]

– تحسين مستوى معيشة الأفراد؛ وذلك بتحسين خدمات الصحة والتعليم وتوفير الأمن.
– توسيع وتحديث الخدمات العامة، من أجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار.
– تطوير الموارد البشرية عن طريق الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة.
– تطوير البنية التحتية والتي تمثل في العصر الحديث أهم مورد اقتصادي.
– رفع مستوى النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي للبرنامج.

5. سياسة التجديد الريفي والفلاحي بعد 2010: هي سياسة مكملة للسياسة السابقة لسنة 2006، و« ترتكز سياسة التجديد الزراعي والريفي على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر عام 2008، يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة"» [2].

فسياسة التجديد الفلاحي والريفي « هي عبارة عن محاولة الوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني، والمتمثلة في استراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة؛ حيث في

---

1) أحمد ضيف: «**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989_ 2012**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 254.

2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي والريفي، على الموقع:.www.aoad.org/algeria-Inv : يوم 2020/03/02، على الساعة PM17:55

المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي، وتؤسس شراكة بين القطاع العام و الخاص بتأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة و الأقاليم الريفية» [1].

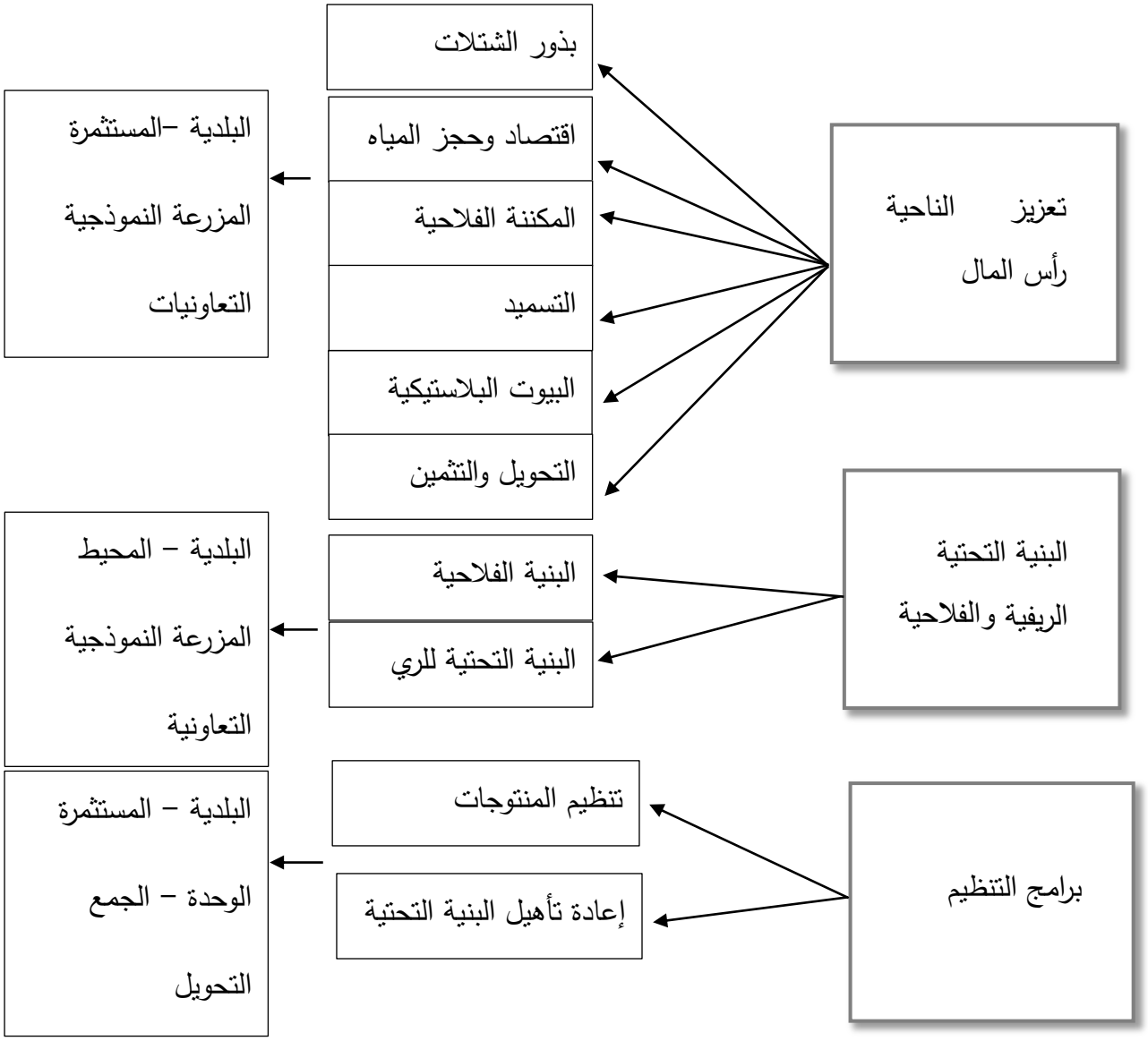
ففي المخطط الخماسي(2010_2014) تم « وضع برنامج لتجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، يضم أسسا وتدابير من شأنها ترسيخ بعض النشاطات الفلاحية؛ من خلال تكاتف جميع الفاعلين في المجال. ومن الأهداف التي ترمي إليها هذه السياسة: تعزيز الاستشارة والتشاور مع كل الفاعلين في المجال الفلاحي والزراعات الصناعية؛ مما يؤدي إلى حماية وتثمين الموارد الطبيعية، وإيلاء العناية الخاصة للاستعمال العقلاني للمياه؛ باستخدام تقنيات الري التقني. كما تواصل هذه السياسة جهود التوجيه العقاري والفلاحي؛ بمنح استغلال الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة عن طريق الامتياز؛ بعلاقة تعاقدية على المدى الطويل»[2]. وتتشكل هذه السياسة من محورين:

أ . **المحور الأول _ المحور الزراعي:** ويهدف إلى: تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، وتعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع. ويعتمد على ثلاثة برامج رئيسية، تنفذ عن طريق أدوات ووسائل كوحدات الاستبيان الحقلية. مراكز الامتياز المتكاملة(المستثمرات الفلاحية الرائدة). المهارات والبنيات التحتية، التكوين. ويوضح الرسم الآتي برنامج المحور الزراعي:

---

1) رياض طالبي، عبد الرحمان القري: « **استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة "،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011م، ص ص (8،9).

2) فتيحة بوزيان ، مليكة شبايكي حفيظ: « **تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**»، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 5، العدد1، جوان 2018، ص123. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54598



شكل (1): يوضح برنامج المحور الزراعي

إن برنامج التجديد الفلاحي (الزراعي) قد «جاء لمكننة وعصرنة القطاع الزراعي، وتطبيق سياسة الاقتصاد في مياه السقي، بالاعتماد على الوسائل الحديثة الخاصة بالري، مثل الري بالتنقيط، وتطبيق قانون 1003 الصادر في 15 أوت 2010 ، الذي يحدد كيفيات تطبيق عقد الامتياز؛ بحيث يتم تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمولا به في القانون 19/87 إلى حق الامتياز لمدة 48 سنة قابلة للتجديد» [1].

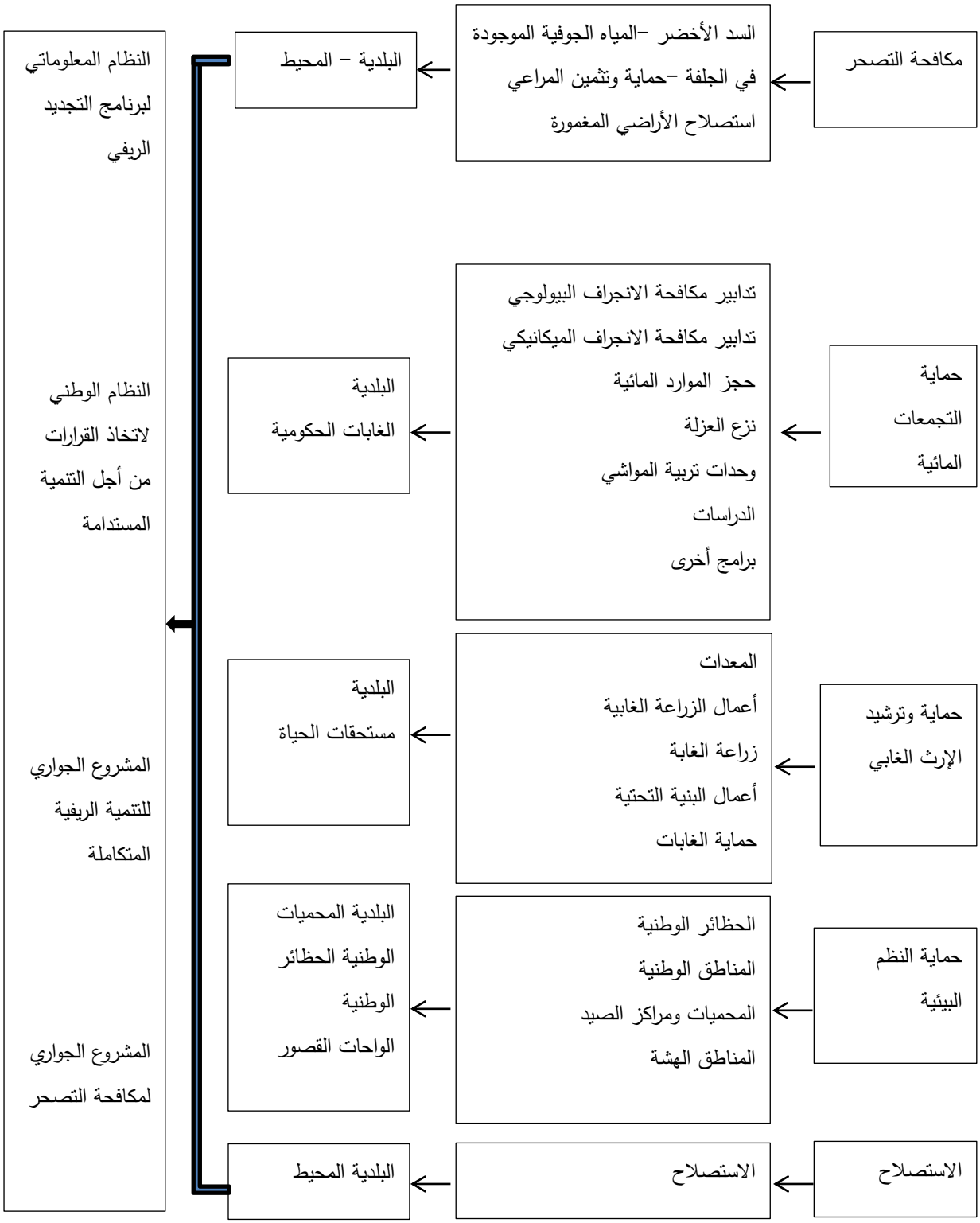
ب . المحور الثاني _المحور الريفي: يهدف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربعة برامج تستند إلى الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي؛ من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة؛ لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق. ويتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، وتوجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها من جهة، واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى، وقد أسفرت هذه السياسة عن التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن (48).
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا؛ استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. ويتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدلات الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

والشكل الآتي يوضح برنامج التجديد الريفي:

---

1) وردة سعادة: « **المنظمة العالمية للتجارة والسياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000_2016**»، "مجلة الدراسات المالية والمحاسبية"، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، 2017، ص 688. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93421



الشكل (2) يوضح برنامج التجديد الريفي

ولا بد من التأكيد على أن هناك فرقا بين التجديد الريفي والفلاحي؛ إذ « يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي في أهدافه وفي مداه؛ فهو يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي، وخاصة الذين يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشة والإنتاج فيها بصعوبة أكثر(الجبال_ السهوب_ الصحراء)». [1]

بالإضافة إلى محوري التجديد الفلاحي والريفي هناك برنامج آخر هو:

ت . برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني: حيث يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق العناصر التالية: [2]

- عصرنة مناهج الإدارة.
- الاستثمار في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي؛ من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.
- تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

وأوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة، والمقدرة بنحو 13 معهدا متخصصا؛ حيث يتم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات؛ بهدف تقوية معارفهم، ورفع مستوى الأداء والممارسات؛ وذلك بالموازاة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي.

---

1) ناصر بوعزيز: « **سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد43، مارس 2016، ص 420.متوفر على الموقع:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4636

2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي والريفي _عرض وآفاق_ 2012، ص6

ثانيا- الصناديق المخصصة لدعم التنمية الريفية في الجزائر:

قامت الدولة -بالإضافة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية- بإنشاء صناديق تساعد المستثمرين في القطاع الفلاحي منها: صندوق الضمان الفلاحي، صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية.

1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية:(BADR):

تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 82-206 المؤرخ في 12-05-1982، وقد تولد عن إعادة تنظيم البنك الوطني الجزائري؛ حيث أسندت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بتنوع أنشطته لإزالة كل العراقيل التي أوقفت تطور ونمو هذا القطاع، خاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي. و تتمثل مهامه في :

- تمويل جميع الاستغلالات الزراعية بما فيها التابعة للدولة أو الخاصة، وتقديم مساعدات لجميع الأنشطة الأخرى التي تساهم في تطوير القطاع الفلاحي، البياطرة، الصيادلة...
- يمنح قروض طويلة المدى لشراء الآلات والأسمدة والمواد الكيماوية.

2. صندوق الضمان الفلاحي(FGA): [1]

تم تأسيس هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87_82 المؤرخ 14 أفريل 1987، يتضمن إحداث صندوق للضمان الفلاحي، بهدف ضمان وكفالة القروض الممنوحة للفلاحين المنخرطين، ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحظى باستمرارية منح القروض، وفي حالة العجز عن التسديد يجد الفلاح المقترض ديونه قد أعيدت جدولتها تلقائيا، فالصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق. والامتياز الثاني يتمثل في إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العادية للبنك (تأمينات حقيقية أو شخصية)؛ إذ يتكفل الصندوق بذلك، وموارده تتكون من: حقوق الانخراط (200دج)، ومساهمات الأعضاء من 0.25% إلى 0.75% على استحقاق القرض، ومن مساهمات بنك الفلاحة بـ 10% من الأرباح الناتجة عن القروض الممنوحة

1) المرسوم التنفيذي رقم 87_82 المؤرخ في 14- أفريل-1987، يتضمن إحداث صندوق للضمان الفلاحي. الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر في 15 أفريل 1987، ص 578.

للقطاع الفلاحي، وصندوق التعاون الفلاحي بـ20% من أقساط التأسيس المكتتبة من الفلاحين.

3 . الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: [1]

جاء في المادة 6 من الأمر رقم 72_ 64، المؤرخ في 2 ديسمبر 1972، المتضمن إحداث التعاون الفلاحي، تحديد أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي كما يأتي:

- إعادة تأمين الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي بسعر الكلفة وتأمينها من الخسائر وجمعها في اتحاد فيدرالي.
- تشجيع تقدم التعاون الفلاحي، ولا سيما عن طريق الدفع والقبول في إطار إعادة التأمين خارج البلاد.
- القيام بالمهام الآيلة إليه بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية، وذلك سواء أتعلق الأمر بالتأمينات الفلاحية أم بالنظم التكميلية للتقاعد والاحتياط.
- تطبيق سياسة التأمين التعاوني الفلاحي.
- وبوجه عام تنمية عمل صحي واجتماعي اقتصادي بفائض موارد التعاون.

4 . الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي: [2]

يهدف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي المنصوص عليه في المادة 2 من الأمر السابق إلى القيام في إطار أحكام المادة الأولى بما يلي:

- تسليم وثائق التأمين الفردية أو الجماعية إلى كل شخص أو شركة أو جمعية لتغطية الأخطار الفلاحية.
- القيام بالمهام التي تؤول إليه بمقتضى النصوص التشريعية والتنظيمية، فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعي الفلاحي وبالنظام التكميلي للتقاعد والاحتياط في المهن الفلاحية.
- القيام بإحداث وتسيير جميع المصالح الاجتماعية والمؤسسات المهنية للاحتياط لفائدة الأشخاص المستفيدين.

---

1) المادة 6 من الأمر رقم 72_ 64، المؤرخ في 2 ديسمبر 1972، يتضمن إحداث التعاون الفلاحي الجريدة الرسمية: العدد 98،، الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1972، ص 1593.

2) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5 . صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية FGCA: [1] أنشئ هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90_158 المؤرخ في 26 ماي 1990، المتضمن تنظيم صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية وعمله؛ حيث تتمثل أهداف الصندوق فيما يأتي:

- يعوض حسب الشروط المحددة في هذا المرسوم الأضرار المادية التي تلحقها الكوارث الفلاحية بالمستثمرات الزراعية.
- يشجع توسيع التأمين من الأخطار الفلاحية.

وتتكون موارد الصندوق من:

- تخصيص مبلغ في ميزانية الدولة، أو إعانة تسجل في ميزانية وزارة الفلاحة.
- رسوم جبائية أو شبه جبائية تنشأ لفائدة الصندوق.
- اشتراك قدره 10% يضاف إلى اشتراكات التأمين التي تغطي الأضرار اللاحقة بالمزروعات والمحاصيل والمباني والمعدات والمواشي الحية المخصصة للمستثمرة الفلاحية.
- اقتطاع من النتائج الفائضة التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية يحدد نسبته المجلس الإداري لهذه الهيئة.
- الإعانات والهبات.
- عوائد توظيف رؤوس الأموال.
- عوائد الطعون التي تمارس على الأطراف الأخرى.
- أي مورد آخر قانوني.

6 . الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي: [2] أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05_413 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302_067، وعنوانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، يقيد هذا الحساب في:

---

1) المرسوم التنفيذي رقم 90_158 المؤرخ في 26 ماي 1990، يتضمن تنظيم صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية وعمله. الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادر في 30 ماي 1990، ص 744.

2) المرسوم التنفيذي رقم 05_413 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302_067 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادر في 02 نوفمبر 2005، ص ص (11_13)،

- باب النفقات:

– الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، وكذا تثمينه وتخزينه وتوضيبه وحتى تصديره.

– الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي، وحماية أشكال الثروة الجينية الحيوانية والنباتية وتنميتها.

– الإعانات بعنوان دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.

– تخفيض نسب الفوائد على القروض الفلاحية والصناعة الغذائية الزراعية على المدى القصير والمتوسط والطويل؛ بما فيها تلك الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناؤه في إطار صيغة البيع بالإيجار.

- يستفيد من دعم الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:

– الفلاحون والمربون بصفة فردية أو المنظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات.

– المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في نشاطات الإنتاج الفلاحي، وتثمين المنتوجات الفلاحية والصناعية الغذائية وتصديرها.

7. **الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:** [1] أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05_415 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 الذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 121_302، وعنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.

يقيد هذا الحساب في :

- باب النفقات:

– الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف المترتبة على تحديد الأسعار المرجعية.

– الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية.

- يستفيد من دعم الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:

---

1) المرسوم التنفيذي رقم 05_415 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 ، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 121_ 302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي. الجريدة الرسمية: العدد 72، الصادر في 2 نوفمبر 2005، ص ص (14_15).

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو المنظمون في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات.
- المؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الفلاحية.

8. **. الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:** [1] أنشئ بموجب الرسوم التنفيذي رقم 13_280 المؤرخ في 1 أوت 2013، والذي يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139_302 وعنوانه الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية. ويتضمن هذا الصندوق تطوير الاستثمار الفلاحي وترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية، وضبط الإنتاج الفلاحي.

ويؤهل من الاستفادة من الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية:

أ . بعنوان تطوير الاستمثار الفلاحي:

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات .
- المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في نشاطات الإنتاج الفلاحي، وتثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية وتصديرها.

ب . بعنوان ضبط الإنتاج الفلاحي:

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات أو تجمعات أو جمعيات.
- المؤسسات الاقتصادية التي تتدخل في النشاطات المرتبطة بتثمين وضبط المنتجات الفلاحية.
- المزارع النموذجية.

خلاصة الفصل الرابع:

مرت التنمية الريفية في الجزائر بعدة مراحل؛ كان أولها مرحلة التسيير الذاتي التي اتسمت بالعجز وضعف الإنتاج؛ نتيجة غياب سياسة واضحة في التسيير، ونتيجة لما آلت إليه الأوضاع، مما أدى إلى ظهور قانون الثورة الزراعية 14-07-1971؛ الذي شرع في

1) المرسوم التنفيذي رقم 13_280 مؤرخ في 1 أوت 2013، يحدد كيفيات نسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139_302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الريفية. الجريدة الرسمية ، العدد 41، الصادر في 18 أوت 2013، ص ص (4_6).

تطبيقه في جوان 1972؛ وقد عرفت هذه المرحلة بعض الإيجابيات؛ كارتفاع إنتاج الحبوب والأغنام، إلا أنها لم تحقق أهدافها المرجوة. ثم جاءت سياسة القرى الاشتراكية بهدف القضاء على ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وضمان توفير اليد العاملة للقطاع الزراعي، وحل مشكلة السكن الريفي، لكن الدولة تخلت عن إتمام المشروع لأسباب تعلقت بضعف الميزانية، وتحول النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي. لأجل هذه الأسباب لجأت الدولة إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي ككل؛ بموجب التعليمة الرئاسية رقم 14 المؤرخة في 17-03-1981، والذي جاء بهدف إنشاء وحدات إنتاجية قوية ومتماسكة؛ عن طريق تجنب السلبيات المسجلة في القطاع، وضم الأراضي الزراعية بعضها إلى بعض، وتكوين مزارع ذات طابع اشتراكي عمومي.

وقد نتج عن برنامج إعادة الهيكلة استقلالية أكثر في ميدان تسيير المؤسسات الفلاحية، جعل القطاع الريفي قطاعا أكثر انسجاما وتهيئة للقطاع الاشتراكي، ومع ذلك عجز هذا الإصلاح عن حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي؛ بسبب تدهور أسعار النفط ، وتراكم حجم المديونية؛ ما أثر سلبا على تمويل القطاع الفلاحي؛ حيث عاشت الجزائر تدهورا في جميع الجوانب وخاصة مع تردي الوضع الأمني، فجاءت الإصلاحات لسنة 1990؛ حيث هدفت قوانينها إلى بعث النشاط الفلاحي عبر مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق، والذي سعت الجزائر فيها إلى إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة، وهذا من خلال قانون 1990، الذي كان هدفه بعث النشاط الفلاحي، وإنعاش المناطق الريفية بعد معاناة التهميش. وفي سنوات 2000_2010 تم الشروع في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و تتركز استراتيجيته في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين؛ من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي من خلال برامج: دعم تكييف أنظمة الإنتاج، دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع، دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، دعم البرنامج الوطني للتشجير، دعم استصلاح الأراضي بالجنوب، وذلك بواسطة أجهزة مخصصة لتنفيذ برامج المخطط؛ حيث نتج عن هذا المخطط أبعاد إيجابية اجتماعية واقتصادية، تتمثل في منح القروض الفلاحية، مسح الديون، دمج الشباب في ميدان الشغل، تكثيف وتطوير الإنتاج الفلاحي. ولكن الأمر لم ينعكس على أرض الواقع لوجود

معوقات وعراقيل. ثم جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2006_2010)، بهدف دعم النشاطات المدرّة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن للعائلات، وبرامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب، وتعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء، والغاز)، وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي. ثم جاءت سياسية التجديد الفلاحي والريفي(2008_2014) بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد: وتحقيق التنمية المستدامة، وتتشكل هذه السياسة من محورين: المحور الأول هو المحور الزراعي والذي يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، والمحور الثاني هو المحور الريفي الهادف إلى حماية وصون وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية.

ولتجسيد أهداف التنمية تم إنشاء صناديق من أجل مساعدة المستثمرين في القطاع الفلاحي منها: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، صندوق الضمان الفلاحي، صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية، الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، والصندوق الوطني للتنمية الفلاحية.

الفصل الخامس

التنمية الريفية في ولاية سطيف

تمهيد

أولا: تقديم ولاية سطيف

ثانيا :السكان _ السكن

ثالثا: التربية والتعليم

رابعا: التكوين المهني

خامسا: قطاع التشغيل

سادسا: القطاع الصناعي لولاية سطيف والبلديات مجال الدراسة

سابعا : القطاع الفلاحي لولاية سطيف والبلديات مجال الدراسة

ثامنا: برامج التنمية الريفية خلال سنة 2020 في ولاية سطيف

تمهيد:

سنعرض في هذا الفصل واقع التنمية الريفية في ولاية سطيف، والبلديات التي أجريت فيها الدراسة؛ حيث سيتم التطرق إلى التعريف بالولاية ومعالمها الديموغرافية؛ والتعرف على احصائيات السكن و السكان، كما سيتم التطرق إلى التربية والتعليم، التكوين المهني، ، والتعرف على قطاع الفلاحة بالولاية والامكانيات الي تتوفر عليها الولاية لاستحداث مشاريع تنموية من أجل تحقيق التنمية الريفية بالولاية .

أولا: تقديم ولاية سطيف:

1. الموقع والمساحة :[1] تقع ولاية سطيف فلكيا بين خطي طول 5,04 و6,26 شرق خط غرينتش، وبين دائرتي عرض 34,76 و 36,26 شمال خط الاستواء. وهي تقع جغرافيا جنوب شرق العاصمة تتبعد عنها بـ 330 كلم. تحدها من الشمال ولاية جيجل وولاية بجاية، ومن الشرق ولاية ميلة من الغرب ولاية برج بوعريريج، و من الجنوب ولاية باتنة وولاية المسيلة.

تتربع على مساحة قدرها 6.549,64 كلم2 أي ما يمثل 1,7 % من مساحة الهضاب الشرقية و 0,27 % من المساحة الإجمالية، وبموجب القانون 84- 09 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المتعلق بإعادة التنظيم الإقليمي للوطن حددت المساحة بـ: 6.549,64 كلم^2، وحددت حدودها الإدارية، وسميت بلدياتها الستون(60)، ودوائرها الإدارية العشرون(20).

2. التضاريس:[2] تنقسم التضاريس بولاية سطيف بصفة عامة إلى ثلاث مناطق متباينة:

أ- **المنطقة الجبلية** : تقع شمال الولاية، وتتمثل في سلسلة جبال بابور التي تمتد على مسافة مائة كلم، وتغطي الجزء الأكبر من شمال الولاية، ونجد بها أهم القمم العالية وهي:

- جبل بابور : 2.004 م (بابور) (تبابورت).

1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف، 2020.

2) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف، 2020

- جبل تاليوين : 1.698 م (ايت تيزي).
- جبل سيدي ميمون : 1.646 م (بني عزيز) (ولبان).

و تضم هذه المنطقة 32 بلدية .

ب- **منطقة الهضاب العليا** : تنحصر الارتفاعات في هذه المنطقة بين 800 م 1300 م، و تبرز بها التلال و بعض الجبال و أهمها :

- في الشمال جبل مقرس : 1.737 م (عين عباسة).
- في الشرق نجد جبل ابراو : 1.263 م (بازر سكرة)
- في الجنوب جبل بوطالب : قمة أفرحان : 1.886 م (بوطالب)
- في الوسط جبل يوسف : 1.442 يمتد على جزء من بلديتي بئر حدادة قجال .

ت- **الشريط الجنوبي والجنوب الشرقي** : تتميز هذه المنطقة باحتوائها على منخفضات، حيث توجد بها الشطوط، ومن أهمها: شط البيضة بحمام السخنة، وشط الفرين بعين لحجر.

3. **المناخ** : تتميز ولاية سطيف بمناخ قاري شبه جاف: حار صيفا وبارد شتاء، تكون فيه أمطار الشتاء غزيرة؛ تساعد على تعرية الأرض، وانجراف التربة. أما في فصل الصيف فتكاد تنعدم الأمطار، ترتفع الحرارة بشدة مما يؤدي أحيانا إلى اندلاع حرائق الغابات .

وتختلف كمية الأمطار المتساقطة عبر الولاية من منطقة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى؛ فنجد معدل الأمطار في المنطقة الجبلية حوالي 700 ملم سنويا، و حوالي 400 ملم سنويا في منطقة الهضاب العليا، بينما لا يزيد في منطقة الشريط الجنوبي والجنوبي الشرقي معدل الأمطار السنوي على 300 ملم .

ويكون تساقط الثلوج أثناء فصل الشتاء، وكثرة هبوب الرياح الغربية والرياح الشمالية الغربية أما في فصل الصيف فتهب رياح متغيرة مع رياح جنوبية حارة (السيروكو) مما يؤثر على استصلاح الهضاب العليا. كما يتساقط الجليد أثناء فصل الربيع خاصة في منطقة الهضاب العليا؛ حيث يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج الفلاحي.

وترتفع الحرارة أثناء فصل الصيف، وتشتد في شهري جويلية وأوت، ثم تنخفض بشدة في فصل الشتاء خاصة في شهري ديسمبر وجانفي .

ثانيا :السكان _ االسكن

1. **تعداد السكان:**

بلغ عدد سكان ولاية سطيف –حسب نتائج الإحصاء العام سنة 1966 للسكان والسكن– 490.658 نسمة، وفاق في سنة 1977 عددهم 686.000 نسمة بمعدل نمو 2.85 %، أما بالنسبة لسنة 1987 فقد بلغ أكثر من 1.000.694 نسمة بمعدل نمو 3.1%، وعرفت الولاية تطورا كبيرا في عدد السكان وليبلغ إلى غاية 31 ديسمبر 2020 أكثر من 1.987.357 نسمة، يتوزعون على بلديات الولاية بنسب مختلفة؛ ويبرز الجدول الآتي التوزيع حسب الحضر والريف.

جدول رقم (1) يبين توزيع سكان ولاية سطيف بين الحضر والريف:

	سكان الريف	**السكان الحضريين**	**المجموع/نسمة**
مجموع السكان	1.066.917	920.440	1.987.357
النسبة	53.69	46.31	%100

المصدر: إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بولاية سطيف

بلغ سكان ولاية سطيف في 31ديسمبر2020 أكثر من: 1.987.357 نسمة، موزعين على الريف بتعداد: 1.066.917 نسمة، بنسبة 53.69%، مقابل سكان الحضر بتعداد سكان قدره 920.440 نسمة، أي بنسبة 46.31%. والملاحظ ارتفاع نسبة السكان الريفيين على الحضريين، ويعود ذلك إلى أن أغلب بلديات ولاية سطيف ريفية، إضافة إلى أن المجتمع الريفي تكون فيه نسبة الولادات مرتفعة مقارنة مع المجتمع الحضري الذي تقل فيه نسبة الولادات لعدة عوامل منها تحديد النسل وعمل المرأة.

2. **السكن:** [1] رغم الجهود المبذولة والأموال الطائلة التي ضختها الدولة في مجال السكن تبقى الانجازات قليلة والمردودية غير كافية، والاحتياجات الملحة متزايدة، والتحديات قائمة؛ نظرا للكم الهائل للنزوح الريفي العشوائي الذي يتزايد بشكل خطير خاصة في المراكز الكبرى، وهذا ما بينته النتائج النهائية للإحصاءات السكانية؛ حيث قدرت نسبة نمو الحظيرة السكنية للولاية سنة 2008 بـ 2,49% مقارنة بإحصاء سنة 1998، منها ما نسبته 23,25 % غير مسكونة أكثرها بالبلديات الشمالية والجنوبية التي شهدت ظروفا خاصة ونزوحا جماعيا قسريا، يصعب إعادة أصحابه إلى بلداتهم بعدما تأقلموا مع نمط العيش في المدنية. كما تجدر الإشارة إلى وجود ما نسبته 8,21% من المساكن المكوّنة من غرفة واحدة، و17,5% من المساكن من غرفتين، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن متوسط الأشخاص في الأسرة الواحدة خمسة (5) أفراد، نقرأ من هذه النسب الاكتظاظ الذي تعيشه فئة واسعة من المجتمع، ونقدر الطلب الهائل على السكن .

❖ **تطور استلام السكنات في الولاية خلال سنوات 2017_2018_2019 :**

تم في سنة 2017 استلام 3850 سكن ريفي، مقابل 5939 سكن حضري، وفي سنة 2018 تم استلام 2177 مسكن ريفي مقابل 2996 مسكن حضري، اما في سنة 2019 فتم استلام 2816 مسكن ريفي مقابل 4250 مسكن حضري.

هذا بالنسبة للولاية أما بالنسبة للبلديات التي أجريت فيها الدراسة فكانت كالتالي:

❖ **تطور استلام السكنات في البلديات خلال سنة 2017_2018_2019:** تم استلام حصيلة السكن الريفي للبلديات مجال الدراسة كما يأتي:[2]

- بني ورتيلان: (199) سكن ريفي.
- عين لقراج: (273) سكن ريفي.
- حمام قرقور: كان ب (194) سكن ريفي.
- ماوكلان ب (186) سكن ريفي.
- بير العرش (76) سكن ريفي.

1) مديرية البناء والتعمير، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ، ومديرية السكن (ولاية سطيف).

2) احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومديرية السكن لولاية سطيف.

- بازر سكرة (506) سكن ريفي .
- تاشودة (66) سكن ريفي
- التلة (13) سكن ريفي.
- أوريسيا (172) سكن ريفي.

ويظهر هنا اهتمام الدولة بالمناطق الريفية بتزايد وتيرة منح السكن الريفي لتثبيت السكان في مناطقهم ومنع النزوح الريفي، لكن رغم الجهود المبذولة والتحديات المرفوعة في مجال السكن تبقى الإنجازات قليلة، والمردودية غير كافية، والاحتياجات الملحة متزايدة، ووجود التباين بين البلديات الريفية في عدد السكنات مرتبط بالكثافة السكانية فكل ما كانت الكثافة السكانية كبيرة كانت السكنات الريفية أكثر.

ثالثا: التربية والتعليم:

تتنوع المؤسسات التعليمية الابتدائية والمتوسطة والثانوية في ولاية سطيف بين الحكومية والخاصة؛ حيث نجد أن الحكومية أعلى في العدد والمقاعد البيداغوجية وعدد المتمدرسين مقارنة بالمدارس والمتوسطات والثانويات الخاصة، ويرجع ذلك لثقافة المجتمع الذي لا يلجأ أفراده إلى تعليم أبنائهم في المدارس الخاصة، أما البلديات التي أجريت بها الدراسة الميدانية فمؤسسات التعليم الخاصة منعدمة فيها.

- **عدد الابتدائيات بالبلديات التي أجريت بها الدراسة:**[1] هناك تباين في عدد مؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي في البلديات؛ حيث يرجع عدد المؤسسات التعليمية للكثافة السكانية لكل بلدية، وتتوزع هذه المؤسسات حسب إحصائيات مديرية البرمجة لولاية سطيف على البلديات كالآتي:
  - بلدية بني ورتيلان 11 إبتداية
  - بلدية عين لقراج 12 ابتدائية
  - بلدية حمام قرقور 13 ابتدائية
  - بلدية موكلان: 15 ابتدائية

1) احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف

- بلدية بير العرش 10 ابتدائيات
- بلدية بازر سكرة 17 ابتدائية
- بلدية تاشودة 6 ابتدائيات
- بلدية التلة 6 ابتدائيات
- بلدية أوريسيا 12 ابتدائية

- **عدد المؤسسات المتوسطة بالبلديات التي أجريت بها الدراسة:**[1]
  - بلدية بني ورتيلان 2 متوسطة
  - بلدية عين لقراج 04 متوسطات
  - بلدية حمام قرقور 02 متوسطة
  - بلدية موكلان: 04 متوسطات
  - بلدية بير العرش 03 متوسطات
  - بلدية بازر سكرة 03 متوسطات
  - بلدية تاشودة 01 متوسطة
  - بلدية التلة01 متوسطة
  - بلدية أوريسيا بـ 03 متوسطات

- أما عدد المؤسسات الثانوية بالبلديات التي تمت الدراسة بها فتراوحت في بلدية بني ورتيلان ب 02 مؤسسة ثانوية ومؤسسة ثانوية واحدة في البلديات الباقية، في حين لا تحتوي بلدية التلة على مؤسسة ثانوية.

- **رابعا: التكوين المهني:**[2] يُعتبر التكوين المهني أهم وسيلة لإكساب الفرد المعارف المختلفة لمزاولة نشاطات وأعمال حرة في شتى المجالات، ونظرا للأهمية الكبرى التي يحققها قطاع التكوين في سوق العمل؛ اهتمت الدولة بتوفير مختلف الوسائل المادية والبشرية

[1]) احصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف المرجع نفسه

[2]) https://takwindz.com/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84-%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%81/

لزيادة فعالية هذا القطاع، وتمتلك ولاية سطيف 38 مؤسسة تكوين مهني موزعة عبر مختلف دوائرها وبلدياتها.

خامسا: قطاع التشغيل:

بلغ عدد سكان الولاية الذين هم في سن العمل 1.213.981 ، أي بنسبة 62,04% من مجموع سكان الولاية، وتم رصد 524.888 نسمة كسكان ناشطين، وهذا يمثل 24, 43 % كمعدل نشاط.

جدول رقم (2) يبين توزيع اليد العاملة حسب القطاعات2019:

القطاع	المشتغلين	النسبة%
التجارة	124877	%25,61
الإدارة	76008	%15,59
الخدمات	38502	%7,90
البناء والأشغال العمومية	40790	%8,36
الصناعة	73036	%14,98
الزراعة	134437	%27,57
المجموع	487649	%100

المصدر : إحصائيات مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف

نلاحظ من المعطيات أعلاه لسنة 2019 أن نسبة السكان المشتغلين بالقطاع الزراعي بلغت (27.57%) بـ(134437) مشتغلا، ثم يأتي بعد ذلك قطاع التجارة الذي كانت نسبته(25.61%)، بـ (124877) مشتغلا، أما القطاع الإداري فقد بلغت نسبة السكان المشتغلين به (15.59%) بـ (76008) مشتغلا، في حين بلغت نسبة المشتغلين من السكان بالقطاع الصناعي(14.98%) بـ (73036) مشتغلا، أما قطاع البناء والأشغال

العمومية فقد كانت نسبة السكان المشتغلين به (8.36%) بـ(40790) مشتغلا، في حين سُجّلت أدنى نسبة بقطاع الخدمات؛ حيث كانت نسبة السكان المشتغلين به (7.90%) بـ (38502) مشتغلا، ونستنتج من ذلك أن القطاع الفلاحي تصدر اهتمام اليد العاملة في إحصائيات 2019.

جدول رقم(3) يبين مجال نشاط المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية سنة 2019

قطاع النشاط	عدد الملفات المودعة	النسبة المئوية	مناصب الشغل المحتملة	النسبة المئوية
الفلاحة	133	%23.37	399	%17.40
الخدمات	91	%15.99	273	%11.90
الصناعات الحرفية	55	%9.66	220	%9.59
البناء والأشغال العمومية	78	%13.70	468	%20.41
الري	3	%0.52	18	%0.78
الصناعة	144	%25.30	720	%31.40
الصيانة	11	%1.93	33	%1.44
مهن حرة	54	%9.49	162	%7.06
نقل المحروقات	0	%0	0	%0
نقل البضائع على البارد	0	%0	0	%0
نقل البضائع	0	%0	0	%0
نقل المسافرين	0	%0	0	%0
المجموع	569	%100	2293	100%

المصدر : إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا) – ولاية سطيف –

يتبين من خلال الجدول أن عدد الملفات المودعة في قطاع الصناعة يتصدر بقية القطاعات؛ بنسبة 25.30%، تقابلها نسبة 13.40% من مناصب الشغل المحتملة ، بينما بلغ عدد الملفات المودعة في قطاع الفلاحة نسبة 23.37% يقابله نسبة 17.40% من مناصب الشغل المحتملة ، أما الخدمات فيقدر بنسبة 15.99% يقابله نسبة 11.90% من

مناصب الشغل المحتملة. والصناعة الحرفية بنسبة 9.66%. يقابله نسبة 9.59% من مناصب الشغل المحتملة.

جدول رقم (4) يبين مجال نشاط المؤسسات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 2019

المجال	عدد الملفا ت المودعة	النسبة المئوية%	مناصب الشغل المحتملة	النسبة المئوية%
الفلاحة	367	%78.25	921	%77.92
الخدمات	31	%6.61	75	%6.34
الصناعات الحرفية	25	%5.33	72	%6.10
البناء والاشغال العمومية	6	%1.28	0	%0
الري	0	%0	0	%0
الصناعة	28	%5.97	82	%6.94
الصيانة	1	%0.21	3	%0.25
مهن حرة	11	%2.34	29	%2.45
نقل المحروقات	0	%0	%0	%0
نقل البضائع على البارد	0	%0	%0	%0
نقل البضائع	0	%0	%0	%0
نقل المسافرين	0	%0	%0	%0
المجموع	469	%100	1182	%100

المصدر : إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية سطيف

نلاحظ –بالنظر إلى معطيات الجدول– أن الفلاحة تتصدر أعلى النسب في عدد الملفات المودعة بـ نسبة 78.25% وبعدد مناصب الشغل المحتملة بنسبة 77.92% ما يوضح أهمية الفلاحة بالولاية، في مقابل نسب ضئيلة للقطاعات الأخرى في الإقبال على الصندوق لإيداع ملفات من أجل العمل وإنشاء مؤسسة.

جدول رقم (5) يبين توزيع مشاريع الاستثمارات المصرح بها من الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بها حسب قطاع النشاط الاقتصادي من2019/01/01 الى 2019/12/31 لولاية سطيف

المجال	عدد المشاريع	النسبة المئوية%	مناصب الشغل	النسبة المئوية%	مبالغ الاستثمار 10^6
الفلاحة	1	%0.41	5	%0.072	33
اشغال عمومية	22	%8.98	269	%3.29	4454
صناعة	194	%79.18	5392	%77.52	48701
الصحة	8	%3.3	539	%7.75	3400
النقل	0	%0	0	%0	0
السياحة	2	%0.82	45	%0.65	450
الاتصالات	0	%0	0	%0	0
الخدمات	18	%7.35	706	%10.15	1985
المجموع	**245**	%100	**6956**	100%	**59023**

المصدر : إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار لولاية سطيف

نلاحظ أن القطاع الصناعي احتل الصدارة من حيث عدد المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بنسبة 79.18%، عكس الصندوق الوطني للتأمين على البطالة فقد تصدرت الفلاحة الصدارة من حيث عدد الملفات المودعة (الجدول السابق)، مقابل نسب متدنية في عدد المشاريع بالقطاعات الأخرى.

سادسا: القطاع الصناعي لولاية سطيف والبلديات مجال الدراسة:

جدول رقم (6) يبين وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الكبرى إلى غاية 2019

القطاعات الكبرى	عدد المؤسسات حسب التصنيف المعتمد								عدد العمال	النسبة المئوية %
	م- مصغرة (9_1)	النسبة المئوية %	م - صغيرة (49-10)	النسبة المئوية%	م -متوسطة (250-50)	النسبة المئوية%	المجموع	النسبة المئوية%		
الفلاحة	427	%7.90	19	%2.3	8	%4.44	454	%1.91	1276	%1.8
المحروقات .الطاقة .المناجم والخدمات المتصلة	86	%0.40	57	%6.8	8	%4.44	151	%0.64	1883	2.65 %
مؤسسات الأشغال العمومية و البناء	4219	18.54 %	252	%30.14	39	%21.7	4510	%19	17800	24.8 %
الصناعات التحويلية	4160	%18.3	204	%24.31	74	%41.11	4438	%18.7	19164	26.7 %
مؤسسات ذات الطابع الخدماتي	13823	60.75 %	307	%36.6	51	28.33	14181	%59.7	31646	44.1 %
المجموع	22751	%100	839	%100	180	%100	23734	%100	71769	100 %

المصدر: إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2019

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قطاع الخدمات يأتي في مقدمة القطاعات بنسبة 60.75% مؤسسة مصغرة و نسبة 36.6% مؤسسة صغيرة، ونسبة 28.33 مؤسسة متوسطة ومجموع بنسبة 59.7% مؤسسة مصغرة وصغيرة ومتوسطة .

أما من حيث التصنيف فتتصدرها المؤسسات المصغرة بمجموع 227551 مؤسسة **موزعة على القطاعات كالآتي :**

- الفلاحة : بنسبة 7.90%.

- المحروقات –الطاقة –المناجم والخدمات المتصلة بنسبة 0.40% مؤسسة مصغرة.
- مؤسسات الأشغال العمومية و البناء بنسبة 18.5% مؤسسة مصغرة.
- الصناعات التحويلية بـ نسبة 18.3% مؤسسة مصغرة
- مؤسسات ذات الطابع الخدماتي بـ 60.7% مؤسسة مصغرة.

- **المؤسسات الصغيرة : بنسبة مؤسسة موزعة على القطاعات كالتالي:**

- الفلاحة : بـ نسبة 2.3% مؤسسة صغيرة
- المحروقات –الطاقة –المناجم والخدمات المتصلة بنسبة 6.8% مؤسسة صغيرة.
- مؤسسات الأشغال العمومية و البناء بـ نسبة 30.14% مؤسسة صغيرة.
- الصناعات التحويلية بنسبة 24.31% مؤسسات صغيرة.
- مؤسسات ذات الطابع الخدمات بنسبة 36.6% مؤسسة صغيرة.

- **المؤسسات المتوسطة : وعددها 180 مؤسسة موزعة على القطاعات كالتالي:**

- الفلاحة : بنسبة 4.44% مؤسسة متوسطة.
- المحروقات .الطاقة .المناجم والخدمات المتصلة بنسبة 4.44% مؤسسة متوسطة
- مؤسسات الأشغال العمومية و البناء بنسبة 21.7% مؤسسة متوسطة.
- الصناعات التحويلية بنسبة 41.11% مؤسسة متوسطة
- مؤسسات ذات الطابع الخدمات بنسبة 28.33% مؤسسة متوسطة.

و يبلغ إجمالي عدد العمال في جميع القطاعات والمؤسسات 71769 ، وهو عدد لا بأس به للمساعدة في التقليل من البطالة.

نستنتج مما سبق وجود حركية تنموية في ولاية سطيف؛ من حيث انشاء المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، حيث تزدهر فيها الصناعة خاصة في المؤسسات ذات الطابع الخدماتي بـ 14181 مؤسسة مصغرة وصغيرة ومتوسطة بنسبة 59.7% و31646 يد عاملة بنسبة 44.1% حسب إحصائيات مديرية البرمجة لولاية سطيف لسنة 2019.

سابعا: القطاع الفلاحي في ولاية سطيف والبلديات مجال الدراسة:

شهد قطاع الفلاحي والزراعي استثمارات هامة عبر مختلف برامجه التنموية المتمثلة أساسا في صناديق الدعم للتنمية الفلاحية والريفية؛ من أجل إنعاش وتطوير الفلاحية والمساهمة في تحديث طرق ووسائل الإنتاج.

وتبلغ المساحة الزراعية الإجمالية لولاية سطيف ما يقارب 459848 هكتارا، وتمثل المساحة الزراعية المستعملة حوالي 365137 هكتارا، أي نسبة 79% من المساحة الزراعية الإجمالية، وتقدر المساحة الفلاحية المسقية بحوالي 35182 هكتارا، أي نسبة 11% من المساحة الفلاحية المستعملة.

1. **الإنتاج الفلاحي للولاية:**

أ- **الانتاج خلال المواسم الفلاحية (2020/2019/2018)**

جدول رقم (7) يبين حصيلة الانتاج خلال المواسم الفلاحية (2020/2019/2018)

الشعبة		الانتاج						المجموع
	لوحدة	2018	%	2019	%	2020	%	
الحبوب	نطار	3695400	**38.7**	3564673	**37.4**	2282045	**23.91**	9542118
الأعلاف	نطار	1925120	**37.24**	1623086	**31.4**	1620223	**31.35**	5168429
البقول الجافة	نطار	9423	**33.6**	11024	**39.34**	7572	**27.02**	28019
الزيتون	نطار	300368.6	**26.4**	340219	**29.85**	498950	**43.78**	1139537.6
يت الزيتون	لتر	5864000	**31.5**	664200	**35.63**	6138000	**32.92**	1864000
اللحوم حمراء	نطار	214324	**35.21**	203929	**33.5**	190527	**31.3**	608780
اللحوم البيضاء	نطار	323565	**31.7**	333407	**32.63**	364508	**35.68**	1021480
الحليب	لتر	284754680	**34.34**	281865000	**34**	262562000	**31.66**	829181680
البيض	وحدة	88416797(	**32.73**	941237000	**34.84**	875842000	**32.42**	270124697(
العسل	نطار	2722.23	**16.5**	2868	**17.37**	10922	**66.15**	16512.23

المصدر: إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية سطيف 2020

يبين الجدول حصيلة الإنتاج الفلاحي لسنوات 2018_2019_2020 لولاية سطيف ويتوزع الإنتاج كما يلي:

❖ **الحبوب:**

تميز إنتاج الحبوب لسنة 2020 بالانخفاض، حيث قدر ب 23.91% مقارنة ب سنة 2018 بنسبة(38.7%) وسنة 2019 بنسبة(37.4%) ويرجع ذلك إلى العائق الطبيعي أولا، والخصوصية المناخية بالمناطق مجال الدراسة ، فالحبوب تعتمد على الأمطار وخصوبة الأرض، وكما ذكر سابقا فإن المردود الزراعي مرتبط بنسب تساقط الأمطار في فصلي الشتاء والربيع، إذ إن الزراعة تعتمد كليا على مياه الأمطار، ولأن المواسم الأخيرة شهدت تراجعا في نسبة هطول الأمطار مما أدى إلى انخفاض في الإنتاج. يضاف إلى ذلك عدم استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة؛ والتي لا تتطلب الكثير من المياه، كتقنية استنبات الشعير. كما يرتبط الانخفاض بما شهدته الجزائر وغيرها من الدول من أزمة صحية تمثلت في جائحة كوفيد 19 التي أغلقت وجمدت جميع الأعمال، وانعكس ذلك على كل المؤسسات الاقتصادية في جميع المجالات.

❖ **الأعلاف :**

نلاحظ انخفاضا في إنتاج الأعلاف لسنتي 2019_2020 حيث قدر بنسبة و31.4% و نسبة 31.35 مقارنة بسنة 2018 حيث قدر بنسبة 37.24% ويعود ذلك الى اعتماد زراعة الأعلاف على الأمطار بشكل كبير، وقد سبب غيابها جفافا أدى الى انخفاض الإنتاج كما هو الأمر في زراعة الحبوب. فقد تميزت سنة 2019 وسنة2020 بالجفاف النسبي كما يعود السبب أيضا كما ذكرنا سابق إلى ازمة كوفيد 19.

❖ **البقول الجافة:** عرف تذبذبا وتراوحَ بين الارتفاع والانخفاض؛ في الانتاج حيت تصدرت سنة 2018 أعلى النسب من حيث انتاج البقول الجافة بنسبة 39.34%،

وتميزت سنة 2020 بانخفاض في انتاجها حيث قدرت بنسبة 27.02% ويرجع لعدة أسباب منها: تقلب المناخ، تذبذب سقوط الأمطار، ارتفاع أسعار الأسمدة، نقص العتاد الفلاحي، هروب الفلاحين من زراعة البقوليات وتوجههم إلى زراعة الخضر والفواكه...

❖ **الزيتون** : مقارنة بالحبوب والأعلاف والبقول الجافة؛ فإن إنتاج الزيتون عرف ارتفاعا ملحوظا في السنوات 2018_2019_2020 ، حيث :

عرف انتاج الزيتون ارتفاع ملحوظ لسنة 2020 حيث قدر بنسبة 43.78% مقارنة بالسنوات 2018و2019 حيث قدر ب 26.4% و 29.85%.

حيث تميز الإنتاج بالارتفاع التدريجي مما يوحي بتوسيعه وزيادة الطلب عليه. كما يمكن القول بتوفر المناخ المناسب لزراعة أشجار الزيتون ساهم في ذلك؛ حيث تحتاج هذه الأشجار إلى الحرارة كما تحتاج إلى البرودة لضمان إنتاج منتظم، وتحتمل أشجار الزيتون الجفاف بخلاف أنواع أخرى من الأشجار؛ لذلك يمكن زراعتها في المناطق ذات الكميات المحدودة من الأمطار، كما أنها تنمو في تربة مستوى الرطوبة بها منخفض، وتتوفر ولاية سطيف على هذا المناخ؛ حيث تتميز بمناخ قاري شبه جاف، حار صيفا و بارد شتاء، أما في فصل الصيف فتكاد تنعدم الأمطار، وترتفع الحرارة بشدة. وهذا يفسر الارتفاع الملحوظ في إنتاج الزيتون.

❖ **زيت الزيتون:** تبعا لارتفاع في إنتاج الزيتون زاد إنتاج زيت الزيتون؛ فقد سجل ارتفاعا خلال السنوات 2018_2019_2020، كما يلي:

- انخفض الإنتاج سنة 2019، وسجل نسبة 31.5. ويرجع هذا الانخفاض لنقص إمكانيات الحفظ؛ إذ لا يمكن أن يتجاوز حجم التخزين حدا معينا، إضافة إلى شيخوخة أشجار الزيتون وضعف ميكنة الجني .

❖ **اللحوم الحمراء:** تميّز بتدني الإنتاجية المحلية، فمن نسبة 35.21% سنة 2018 إلى 33.5% سنة 2019 إلى نسبة 31.3% سنة 2020 ويرجع ذلك إلى غلاء أسعار العلف، واتباع طرق تقليدية في تربية المواشي ..

❖ **اللحوم البيضاء:** شهد بالمقابل إنتاج اللحوم البيضاء (المنتج الغذائي الواسع الاستهلاك) تطورات إيجابية خلال السنوات 2018_2019_2020؛ إذ سجل سنة سنة

2020 أعلى نسبة حيث قدرت ب 35.68% مقارنة بسنة 2018 حيث كانت نسبته 31.% وسنة 2019 بنسبة 32.63%.

ويعود ذلك إلى استحواذ القطاع الخاص على هذا الإنتاج مدعوما من طرف الدولة؛ إضافة إلى تحسين طرق تربية الدواجن، ومن النتائج التي انعكست على ذلك أن الجزائر لم تستورد اللحوم البيضاء منذ 2020.

❖ **إنتاج الحليب** : يلاحظ فيما يتعلق بإنتاج الحليب أنه سجّل ضعفا واضحا؛ حيث بلغ: سنة 2018 نسبة 34.34% ثم انخفض سنة 2019 حيث قدر بنسبة 34%، أما في سنة 2020 فانخفض بشكل أكبر حيث سجل نسبة 31.66%.

ويرجع ذلك إلى الاعتماد شبه الكامل على مسحوق الحليب المستورد، بعد عزوف المقاول الفلاح عن إنتاج الحليب الطازج نظرا للتكلفة الغالية مقارنة بالمسحوق والذي يدر أرباحا أكثر، غير أن اللجوء إلى استعمال مسحوق الحليب لم يحقق ارتفاعا ملموسا؛ بسبب تقليص حصة المصانع أو المؤسسات من مسحوق الحليب المدعم.

❖ **البيض:** عرف إنتاجه تذبذبا في سنوات: 2018_2019_ 2020؛ إذ قدر

سنة 2019 بنسبة 34.84% وعرف انخفاض سنة 2020 حيث قدرت نسبته ب 32.42%، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: نقص التنظيم والهيكلة، الأمراض التي تصيب الدجاج البيوض، عدم توفر الظروف المناسبة للإنتاج؛ والتي تتمثل في المدجنات الواسعة والمتوفرة على شروط جيدة، نقص المياه والشمس.

❖ **العسل:** وعرف إنتاج العسل تطورا ملحوظا فقد سجل:

سنة 2020 فقد سجل ارتفاعا بنسبة 66.15% ويرجع ذلك إلى اهتمام الدولة ودعمها للمنتجين والنحّالين.

2. انتاج الحبوب للبلديات:

جدول رقم (8) يبين حصيلة الانتاج خلال الموسم الفلاحي 2020/2019(الوحدة قنطار)

البلدية	قمح صلب	النسبة المئوية	قمح لين	النسبة المئوية	شعير	النسبة المئوية
بني ورثيلان	160	%0.06	0	%0	300	%0.72
عين لقراج	600	%0.22	0	%0	500	%1,21
حمام القرقور	23400	%8.68	0	%0	4600	%11.1
ماوكلان	37050	%13.74	0	%0	5160	%12,4
بئر العرش	37125	13.76	7400	%18.5	7100	%17.14
بازر صخرة	36600	13.57	26550	%66.6	8917,5	%21.5
تاشودة	27072	%10.04	20	%0.05	560	%1.35
التلة	27200	%2.7	4800	%12	10800	%26.1
الأوريسيا	100470	%37.3	1300	%2.24	3500	%8.45
المجموع	269677	%100	40070	%100	41437.5	%100

المصدر إحصائيات مديرية الفلاحة لولاية سطيف

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج الحبوب كان متباين بين البلديات كما يأتي:

- **إنتاج القمح الصلب:** حيث احتلت بلدية اوريسيا الصدارة في انتاج القمح الصلب بنسبة 37.3% وتعتبر البلديات أوريسيا، وبير العرش وماوكلان وبازر صخرة زراعية بامتياز لذلك نجد زيادة بها في كمية الإنتاج .
- **القمح اللين:** كان الإنتاج بنسبة 66.6 % حيث تتصدر بلدية بازر صخرة الإنتاج،
- **الشعير:** تصدرت فيه بلدية بازر صخرة قائمة البلديات المنتجة بنسبة 21.5%.

3. تطور إنتاج اللحوم البيضاء عبر البلديات :

جدول رقم (9) يبين حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017

البلدية	انتاج اللحوم البيضاء (قنطار)			المجموع	النسبة المئوية%
	2017	2018	2019		
عين لقراج	3572	799	3790	8161	%8.71
بني ورثيلان	4251,9	940	4551	9742.9	%10.40
تاشودة	3262,5	1210	4050	8522.5	%9.10
حمام القرقور	2936	1732,5	3629	8297.5	%8.86
ماوكلان	4406	1134	7906	13446	%14.4
الاوريسيا	6029	1513	5373	12915	%13.8
بئر العرش	5697	1750	8217	15664	%16.73
التلة	4663	1641	1915	8219	%8.78
بازر صخرة	1779	406	6480	8665	%9.25
المجموع	36596.4	11125.5	45911	93632.9	%100

المصدر : احصائيات مديرية الفلاحة لولاية سطيف

تصدرت بلدية بير العرش في إنتاج اللحوم البيضاء بالبلديات للمواسم 2017-2018-2019، بنسبة 16.73% بمجموع 15664 قنطارا. ويتوزع إنتاج اللحوم البيضاء بالبلديات كما يأتي:

- **ماوكلان:** قدرت حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 14.4%
- **أوريسيا :** وقد تصدرت لسنة 2017 أعلى مستوى من الإنتاج مقارنة بالبلديات الأخرى مجال الدراسة ؛ فقد بلغ إنتاجها للحوم البيضاء 6029 قنطارا. وقد كانت حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 13.8%.

- **بني ورتيلان:** قدرت حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 10.40%.
- **بازر صخرة:** كانت حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 9.25%.
- **تاشودة :** قدرت حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 9.10%.
- **حمام قرقور:** قدرت حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 8.86%.
- **التلة :** وقد كانت حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 8.78%.
- **عين لقراج:** قدرت حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 8.71%.

ومن الجدول أعلاه لاحظنا تباين بين زيادة وتراجع في انتاج اللحوم البيضاء للسنوات 2017_2018_2019، ويرجع ارتفاع إنتاج اللحوم البيضاء لسنة 2017 بسبب زيادة استحداث المؤسسات الصغيرة، وبفضل سياسة الدولة في دعم وتشجيع هذه المؤسسات لتحقيق الأمن الغذائي، بينما كان التراجع لسنة 2018 راجعا لارتفاع أغذية الدواجن والمكملات الغذائية، و إفلاس العديد من المؤسسات التي تنتج هذه اللحوم؛ وعادت وتيرة الإنتاج للارتفاع في سنة 2019 إلى تدخل الدولة بإجراءات حكومية تم من خلالها إلغاء الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية بالنسبة للمدخلات الأساسية لأغذية الدواجن.

4. تطور انتاج اللحوم الحمراء في البلديات مجال الدراسة:

جدول رقم (10) يبين حصيلة انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 :

البلدية	انتاج اللحوم حمراء (قنطار)			المجموع	النسبة المئوية%
	2017	2018	2019		
عين لقراج	194,5	38	260	492.5	%0.70
بني ورثيلان	1443,86	350,78	734,67	2529.31	%3.54
تاشودة	1600	385	1766	3751	%5.25
حمام القرقور	1905	424	1965	4294	%6
ماوكلان	2580	560	3030	6170	%8.63
الاوريسيا	3682	935	3708	8325	%11.64
بئر العرش	4395	1134	4850	10379	%1.45
التلة	5039	1297	5390	11726	%16.4
بازر صخرة	6280	1570	15990	23840	%33.34
المجموع	27119.36	6693.78	37693.67	71506.81	%100

المصدر : احصائيات مديرية الفلاحة لولاية سطيف

كان تطور إنتاج اللحوم البيضاء بالبلديات للمواسم 2017-2018-2019، متباينا بمجموع 71506.81 قنطارا وقد توزعت النسب على البلديات مجال الدراسة كما يأتي:

حيث تصدرت بلدية **بازر صخرة** انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 33.34%.

- **التلة:** كان انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 16.4%.
- **أوريسيا:** وقد كانت حصيلة انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة **11.64%**.

- **ماوكلان:** وقد كان انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 8.63%.
- **حمام قرقور:** كانت نسبة انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 تقدر ب 6%.
- **تاشودة:** كانت حصيلة الانتاج انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 5.25%
- **بني ورتيلان** وقد كانت انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسبة 3.54%.
- عين لقراج: كان انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017 بنسب ضئيلة مثلت 0.70%.

نلاحظ أن هناك تباينا في إنتاج اللحوم بين البلديات، ويرجع ذلك إلى خصوصية كل منطقة؛ فهناك مناطق رعوية تصلح للاستثمار في تربية الأبقار والمواشي، بينما هناك مناطق زراعية يكون فيها الإنتاج الزراعي أعلى من الفلاحي، ومن أسباب الانخفاض في إنتاج اللحوم الحمراء ما شهدته سنة 2018 من مرض الحمى القلاعية التي فتكت بالمواشي، وقد تداركت الحكومة ذلك من خلال وضع إعلانات من طرف وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، ومنها الإعلان الذي جاء فيه: «على إثر ظهور بؤرة مرض للحمى القلاعية "sérotype O" عند الأبقار في الجزائر، والإعلان عنها من طرف المصالح الرسمية الجزائرية لمنظمة العالمية للصحة الحيوانية يوم 29 جوان 2018، تدعو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري مربي الأبقار الذين لم يشاركوا في حملة التلقيح ضد مرض الحمى القلاعية الوطنية المنظمة لفائدتهم من فيفري إلى ماي 2018 للاتصال بدوائر الإنتاج الحيواني بالمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية في إطار حملات التدارك التي ستنظم في الغرض خلال شهر جويلية وبصفة مجانية » [1].

ويرجع الارتفاع في إنتاج اللحوم الحمراء سنة 2019 – ليسجل أكبر إنتاج في البلديات مجال الدراسة – إلى اهتمام الدولة وزيادة عدد المؤسسات المنشأة بالقطاع الفلاحي

1) متوفر على الموقع http://www.agriculture.tn/?p=7314.

لتربية المواشي والأبقار، بالإضافة إلى الإجراءات الحكومية التي ألغت الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية بالنسبة للمدخلات الأساسية لأغذية المواشي.

ثامنا: برامج التنمية الريفية خلال سنة 2020 في ولاية سطيف:

يتم فيما يلي تقديم حصيلة البرامج المنجزة خلال سنة 2020 في الولاية؛ حيث سجل القطاع الفلاحي عدة مشاريع تنموية من خلال دعم ومرافقة الفلاحين لتجسيد السياسة الوطنية لتطوير دعم الإنتاج الفلاحي؛ وذلك بتجسيد مختلف البرامج التنموية كما يلي:

أ- **برنامج التنمية الريفية الخاص بالمناطق الجبلية لشمال الولاية على حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"؛** حيث يهدف هذا البرنامج إلى دعم المربين وصغار المستثمرين الفلاحيين بإنشاء وحدات صغيرة لتربية الحيوانات، وترقية شعبة الأشجار المثمرة والزيتون، وقد كانت حصيلة البرنامج كما يأتي:

جدول رقم(11) برنامج التنمية الريفية الخاص بالمناطق الجبلية لشمال الولاية على حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية".

العملية	الكمية المقترحة	الكمية المنجزة	المبلغ المستهلك (دج)
اقتناء أشجار الزيتون	1000 هكتار	1000 هكتار	18 843 119 ,24
اقتناء الأشجار المثمرة	280 هكتار	280 هكتار	6 846 344,07
اقتناء خلايا النحل و العتاد المخصص	4000 وحدة	4000 وحدة	38 000 000,00
المجموع			63 689 763,31

المصدر : إحصائيات مديرية الفلاحة لولاية سطيف

مست عملية التشجير 154 هكتارا، و100 صندوق نحل موجه لمناطق الظل في الولاية.

ب- **برنامج التنمية الريفية الخاص بالمناطق الجبلية** لشمال الولاية على حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "**مكافحة التصحر و تنمية المناطق الرعوية و السهبية**" ، وهو برنامج يهدف إلى فك العزلة عن المستثمرات الفلاحية وتحسين ظروف الحياة للفلاحين من أجل ممارسة نشاطهم الفلاحي خاصة في مناطق الظل.

جدول رقم (12) يبين برنامج التنمية الريفية الخاص بالمناطق الجبلية لشمال الولاية على حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "مكافحة التصحر و تنمية المناطق الرعوية والسهبية:

العملية	الكمية المقترحة	الكمية المنجزة	المبلغ المستهلك (دج)
فتح و تهيئة المسالك الفلاحية	110 كلم	74,1 كلم	64 874 341,07

المصدر : إحصائيات مديرية الفلاحة لولاية سطيف

ت- **برنامج تزويد الفلاحين بالكهرباء الفلاحية:** تبعا لتوصيات الاجتماع الذي جمع الحكومة مع الولاة، في اطار تطبيق تعليمات السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية تم:

- إحصاء حوالي 777 مستثمرة فلاحية بحاجة للربط بالكهرباء الريفية على مساحة تقدر بـ: 20260هكتار.
- تحديد مسافة الربط بالكهرباء وتقدر بحوالي: **1140** كلم.
- الانطلاق في عملية الدراسة من طرف شركة سونلغاز لـ **122** فلاح كقائمة مستعجلة و العملية مستمرة.

❖ **الصعوبات و العراقيل المسجلة خلال تجسيد مختلف برامج القطاع الفلاحي في الولاية:** [1]

- ضعف المساحة المسقية؛ حيث تمثل نسبة 11% من المساحة الزراعية المستعملة.
- تواجد نسبة 60% من المساحة الزراعية المستعملة على مستوى الجهة الجنوبية للولاية؛ والتي تتميز بضعف تساقط الأمطار مع توزيعها غير المنتظم على الموسم الفلاحي.
- نقص تنظيم الفلاحين في شكل تعاونيات فلاحية وجمعيات مهنية لمختلف الشعب.
- التعدي المفرط على الأراضي الفلاحية بالتوسع العمراني.

❖ **آفاق التنمية الفلاحية لسنة 2021:** [2]

- زيادة المساحة المسقية من خلال مشروع التحويلات الكبرى.

1) مديرية الفلاحة لولاية سطيف.

2) مديرية الفلاحة لولاية سطيف.

- تحويل نمط الزراعة من المحاصيل الكبرى إلى نمط التشجير؛ مثل: الأشجار المثمرة والمقاومة للجفاف؛ خاصة في المناطق الجنوبية للولاية.
- تشجيع الفلاحين على التهيكل في شكل تعاونيات فلاحية، ومرافقتهم في تجسيد المشاريع الجماعية للدفع بالتنمية الفلاحية.

خاتمة الفصل:

تم في هذا الفصل عرض واقع التنمية الريفية في ولاية سطيف، بداية بتقديم الولاية وما تتميز به في قطاعات السكان _ السكن، والتربية والتعليم، والتكوين المهني، والتشغيل، والصناعة والفلاحة؛ بما تتضمنه من إنتاج فلاحي ونباتي، إضافة إلى برامج التنمية الفلاحية، والصعوبات المسجلة بهذا القطاع، ثم آفاق التنمية الفلاحية لسنة 2021، ونستنتج من كل ذلك أن ولاية سطيف تمتلك إمكانيات وموارد عديدة تؤهلها لفتح باب الاستثمار أمام الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في جميع مجالات التنمية، فقد لاحظنا توفر ولاية سطيف على المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر في المجال الصناعي، لتبقى بحاجة إلى تفعيل ثقافة التقاول بين الشباب لإنشاء مؤسسات ريادية في المجالات الأخرى خاصة الفلاحي.

الفصل السادس

منهج ومجالات الدراسة

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

1. **المجال المكاني**
2. **المجال الزماني**

أ- الدراسة الاستطلاعية

ب- الدراسة الميدانية

3. **المجال البشري:**

أ- مجتمع الدراسة

ب- عينة الدراسة

ثانيا- منهج وأدوات الدراسة

1. **منهج الدراسة**
2. **أدوات جمع البيانات**

خلاصة الفصل

تمهيد:

سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الجانب الميداني للدراسة، وهو من المراحل المهمة في البحث السوسيولوجي؛ حيث يتم من خلاله جمع البيانات الخاصة بالظاهرة المراد دراستها والبحث فيها وتحليلها وتفسيرها؛ للكشف عن صدق الفرضيات من عدمها؛ بغرض الوصول إلى نتائج الدراسة والاستفادة منها.

أولا: مجالات الدراسة

1. **المجال المكاني:**

تعتبر ولاية سطيف إحدى أهم ولايات الجزائر؛ فهي تتربع على مساحة قدرها 6.549,64 كلم2، أي ما يمثل نسبة 1,7 % من مساحة الهضاب الشرقية ونسبة 0,27 % من المساحة الإجمالية ، وبموجب القانون 09/84 المؤرخ في 4 فيفري 1984 المتعلق بإعادة التنظيم الإقليمي للوطن حددت المساحة ب: 6.549,64 كلم^2 وحددت حدودها الإدارية وسميت بلدياتها الستون (60) ودوائرها الإدارية العشرون(20)، وهي تقع جغرافيا جنوب شرق العاصمة وتبعد عنها ب 330 كلم. يحدها من الشمال ولاية جيجل وولاية بجاية ومن الشرق ولاية ميلة، ومن الغرب ولاية برج بوعريريج، ومن الجنوب ولايتي باتنة والمسيلة.

أما **مجال الدراسة؛** فقد أجريت الدراسة الميدانية بالبلديات الريفية لولاية سطيف وتتعلق بالمقاولين (أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وتم التواصل مع الهيئات الداعمة للمقاولاتية للحصول على معلومات عن المقاولين ومحل إقاماتهم، وكانت هناك صعوبات في الحصول على المعلومات كاملة، وتمت الدراسة في البلديات الريفية حيث تم اختيار تسع (9) بلديات، وهي: بير العرش، عين لقراج، بني ورتيلان، بازر صخرة، أوريسيا، تاشودة، حمام قرقور، ماوكلان ،والتلة .

وقد كان الغرض من الدراسة:

- الكشف عن وجود ثقافة مقاولاتية لدى الريفين أصحاب المشاريع.
- معرفة أهم مجالات التنمية الريفية التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الكشف عن العراقيل التي يواجهها المقاول الريفي.
- محاولة إيجاد حلول واقتراحات.

2. المجال الزماني:

أ. الدراسة الاستطلاعية:

تم الشروع في الدراسة الاستطلاعية بداية من شهر أوت 2018؛ حيث تم التوجه نحو الوكالات الداعمة للمشاريع: (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مديرية الفلاحة ..)، وكانت البداية بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية سطيف، (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا)؛ حيث تم مقابلة المدير للحصول على المعلومات عن المقاولين المتواجدين في البلديات مجال الدراسة ، وكان ذلك في **18 أوت 2018**، ثم حاولنا الاتصال بأصحاب المشاريع الذين تحصلنا على عناوينهم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، لكن أغلب الاتصالات باءت بالفشل، وذلك لأسباب عدة راجعة إما لتغيير الرقم من طرف المقاول، أو أن المقاول يجيب بأن مؤسسته تعرضت للسرقة أو الإفلاس ولم يتجاوب إلا عدد قليل منهم، لذلك توجهنا إلى الوكالة الثانية، وهي الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك يوم **01 أفريل 2019** إلا أن المستثمرين كان عددهم قليلا في البلديات مجال الدراسة، لذلك توجهنا نحو مديرية الفلاحة بولاية سطيف في **03 جويلية 2019**، ولم يتم التعاون معنا من طرف هذه المديرية، فتوجهنا نحو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يوم **29 جويلية 2019**، ومنه تحصلنا على المعلومات اللازمة عن المقاولين في تلك البلديات الريفية، وحاولنا الاتصال بأرقام هواتفهم إلا أن المشكلة كانت دائما إما تغيير الرقم من المقاول أو أن الرقم خاطئ، أو تكون هناك صعوبة في التواصل مع المقاول حول الموضوع، لذلك توجهنا نحو البلديات المقرر دراستها بلدية بلدية للحصول على معلومات من المقاولين مباشرة، ولم نركز على القائمة التي تحصلنا عليها من الوكالة، بل كان بحثنا عشوائيا (نصل إلى مقاول فيدلنا على آخر وهكذا)، وكان النزول إلى الميدان في كل مرة على فترات مقسمة على البلديات، وارتبط طول وقصر كل فترة بالعوائق والصعوبات التي

تواجهنا حسب كل منطقة وحسب ثقافة كل مقاول؛ حيث يتم كل فترة زيارة عدد معين من المقاولين، وعمل استمارة بالمقابلة مع كل مبحوث.

كانت مدة هذه الفترة موزعة على عدة شهور من نهاية سنة 2019 إلى سنة2020 على فترات متباعدة، لذلك تركزت الدراسة الاستطلاعية الأولى على الوصول إلى عناوين المقاولين في البلديات الريفية مجال الدراسة، وتحديد مجالات نشاط مؤسساتهم؛ لمعرفة خصائص موضوع الدراسة ومحاولة الإحاطة به من كل جانب.

وبناء على ذلك، انطلقت الدراسة الميدانية نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 وخصصنا العطل السنوية (عطلة الشتاء وعطلة الربيع وعطلة الصيف) للنزول إلى الميدان. وأخذت كل بلدية وقتا كبيرا منا في البحث عن المقاولين، كما كان النزول إلى بلدية واحدة والانتقال منها إلى أخرى يستغرق وقتا طويلا بحكم بعض الصعوبات التي تتمثل في بعد البلديات عن بعضها، وعدم استجابة بعض المقاولين لنا، وصعوبة إيجاد مقر المؤسسة، وأهم مشكل واجهنا هو مستجدات مشكل كوفيد 19 ، حيث صعوبة التنقل والتواصل لذلك استغرق النزول للميدان تقريبا من نهاية 2019 إلى منتصف 2022 .

ب- الدراسة الميدانية:

- **المرحلة الأولى:** تصميم الاستبيان وعرضه على المشرف للتصحيح، وبعض الأساتذة للتحكيم كان ذلك خلال سنة 2018.
- **المرحلة الثانية:** النزول للميدان وتطبيق استمارة الاستبيان على عينة الدراسة بالبلديات الريفية مجال الدراسة منذ شهر ديسمبر 2019 وبداية سنة 2020 إلى شهر ماي 2022، وخلال هذه الدراسة الميدانية تحصلنا على بيانات من المبحوثين ليتم تفريغها وتحليلها وتفسيرها.
- **المرحلة الثالثة:** تم استخلاص النتائج في شهر أوت 2023 بعد تعديل التحليلات وفق تصحيحات الأستاذ المشرف.

3. المجال البشري:

أ_ مجتمع البحث:

يهدف الباحث إلى دراسة دور الثقافة المقاولاتية في تحقيق التنمية الريفية، والثقافة المقاولاتية يمتلكلها الأفراد (المقاووين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الذين يمثلون مجتمع البحث، وبما أن مجتمع البحث يقتصر على المقاولين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلديات الريفية في ولاية سطيف، قام الباحث في مرحلة أولى بتحديد البلديات الريفية التي سيتم اختيار مجتمع البحث منها، واختار تسع بلديات، بتحديد نسبة 20%، وسحب البلديات على عدة مراحل: حيث تم في المرحلة الأولى اختيار ولاية سطيف كمجتمع بحث، ثم القيام –في مرحلة ثانية– بتحديد البلديات الريفية، ثم في المرحلة ثالثة اختيار مجموعة من المستثمرين أو المقاولين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مجتمع البحث). (سطيف توجد فيها 45 بلدية ريفية ، قمنا باختيار نسبة 20 %) وقد تمثلت في 9 بلديات كالآتي:

45 بلدية ريفية ⟵ 100%

س بلدية ⟵ 20%

س= $\frac{45\times20}{100}$ =9 بلديات

وبعد تحديد المجال المكاني للدراسة اختار الباحث مجموعة من المستثمرين والمقاولين من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل بلدية من البلديات التي تم اختيارها لدراسة دور ثقافة المقاولة في تحقيق التنمية الريفية وتمثلت البلديات في : بير العرش بـ (10 مقاولين)، عين لقراج بـ(5 مقاولين)، بني ورتيلان بـ(12 مقاولا)، بازر صخرة بـ(16 مقاولا)، أوريسيا بـ(15 مقاولا)، تاشودة بـ(3 مقاولين)، حمام قرقور بـ (17 مقاولا)، موكلان بـ (4 مقاولين)، التلة بـ (18 مقاولا).

كما تم التوجه ومقابلة مدراء الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف مثل : (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مديرية الفلاحة ..)، على الترتيب الآتي:

- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية سطيف (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب سابقا)؛ حيث تم مقابلة المدير للحصول على المعلومات عن المقاولين المتواجدين في البلديات قيد الدراسة، ثم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة ، وتوجهنا نحو مديرية الفلاحة بولاية سطيف، ثم توجهنا نحو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وتحصلنا على المعلومات اللازمة عن المقاولين في تلك البلديات الريفية، وحاولنا الاتصال بهم عن طريق أرقام هواتفهم.
- ثم توجهنا نحو البلديات مجال الدراسة –كل بلدية على حدة– للحصول على معلومات من المقاولين، ولم نلتزم بالقائمة المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بل مع كل زيارة لمقاول في بلدية معينة يدلنا على مقاول آخر، مستخدمين أسلوب كرة الثلج وهكذا تم جمع المعلومات عن مجتمع البحث.

ب _عينة البحث:

نظرا لاستحالة دراسة جميع عناصر مجتمع البحث يتحتم على الباحث استخدام العينة، والتي تعرف بأنها: « مجموعة العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث، ويجرى عليها الاختبار أو التحقق» [1].

وتعرف أيضا بأنها « مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية. وهي تعتبر جزءا من الكل، بمعنى أنه تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع

1) سعيد سبعون، حفصة جرادي: الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة، الجزائر، 2012، ص 135.

لتجرى عليها الدراسة، فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي. ووحدات العينة قد تكون أشخاصا، كما قد تكون أحياء أو شوارع أو مدنا، أو غير ذلك»[1].

وقد تمثلت عينة البحث في مجموع المقاولين المؤسسين لمقاولات صغيرة ومتوسطة في البلديات التي تم اختيارها وحدد عددهم بـ 100 مقاول؛ تم اختيارهم بطريقة كرة الثلج لاستحالة الحصول على العدد الكلي للمقاولين في هذه البلديات.

وتستخدم عينة كرة الثلج « عندما لا يكون هناك إطار للعينة، فيقوم الباحث بالتعرف على فرد ممن تنطبق عليه معايير الدراسة وبعد إجراء الدراسة معه واطمئنانه للأمر يطلب منه الباحث مساعدته في الوصول لأفراد من جماعته يحملون نفس الخصائص وتستخدم عادة في بحث الموضوعات الحساسة. »[2] ،

وقد تم الاتصال بالمقاولين و تحديد موعد معهم و القيام بعمل استمارة بالمقابلة مع عدد منهم، وهو ما تطلب الكثير من الوقت والجهد لبعد البلديات المعنية عن بعضها البعض بمسافات طويلة، كما تم الاتصال ببعض المقاولين إلا أننا واجهنا صعوبات في فهم الموضوع بالنسبة للمقاولين الفلاحين ما تطلب الانتقال إلى عين المكان. وقد تم تقديم 100 استمارة واسترجاع 100 .

وكانت العينة من جنس الذكور فقط بحكم أن المناطق مجال الدراسة كلها ريفية فأغلب المؤسسات الريفية يملكها مقاول رجل نظرا للثقافة الريفية السائدة في تلك المناطق والرافضة لعمل المرأة.

والجدول الآتي يبين عدد أصحاب المؤسسات التي اختيرت للدراسة حسب كل بلدية:

1) رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار زاعياش، بوزريعة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012 ، ص ص (246_247).

2) محمد عثمان النوري: تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية، خوارزم العلمية للنشر، جدة 2011، ص 269.

جدول رقم (13) يبين توزيع أصحاب المؤسسات مجال الدراسة حسب البلديات

البلديات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة المئوية
بير العرش	10	%10
عين لقراج	5	%5
بني ورتيلان	12	%12
بازر سكرة	16	%16
أوريسيا	15	%15
تاشودة	3	%3
حمام قرقور	17	%17
موكلان	4	%4
التلة	18	%18
المجموع	100	%100

المصدر: من إعداد الباحثة

نلاحظ من الجدول أن توزيع المؤسسات على البلديات كان كالآتي:

- بلدية التلة: بلغ نسبة المقاولين بها 18% أي ما يعادل 18 من أفراد العينة، وقد مثلت أكثر المؤسسات مجال الدراسة في الفلاحة كالزراعة، وتربية المواشي، والدواجن، فهي فلاحية 100 بالمئة، ويبلغ تعداد سكانها حسب احصائيات 2019 حوالي(953 8) نسمة)[1] و تبلغ مساحتها115.82 كلم². وهي تقع جنوب شرق ولاية سطيف، وتبعد عن مقر الولاية بـ 42 كلم.
- بلدية حمام قرقور: مثلت نسبة 17% أي ما يعادل 17 مقاولا، وتتميز بممارسة الزراعة والفلاحة كتربية الأغنام والدواجن والأبقار، فهي معروفة بتسمين الأبقار. يقدر عدد سكانها بـ 19281 نسمة حسب احصائيات 2019 وتقدر مساحتها بـ 76.45 كلم ² ، وتقع شمال غرب ولاية سطيف وتبعد عن مقر ولاية سطيف بـ 52 كلم.

1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف.

- بلدية بازر صخرة: مثلت نسبة 16% أي ما يعادل 16 مقاولا، وكانت أغلب أصحاب المؤسسات التي درسناها بهذه البلدية يمارسون نشاطا خدماتيا تتمثل في: كهربائي متنقل، حرفي بلاط، حرفي بناء، تجليد السيارات وخياطة الباش، فن الرخامة، حرفي كهرباء العمارات، مدرسة تعليم السياقة، غسل وتشحيم المركبات ، وذلك لأن البلدية تعتبر بوابة الصحراء كما تحتوي على منطقة صناعية، ولا ينفي ذلك أنها بلدية ريفية تنشط في المجال الفلاحي والزراعي أيضا. ويبلغ عدد سكان البلدية 34321 نسمة حسب إحصائيات 2019 وتقدر مساحتها ب157.18 كلم². و هي تقع شرق ولاية سطيف في الجهة الشرقية من إقليم الهضاب وتبعد عن مقر الولاية بـ35 كلم.
- بلدية أوريسيا: مثلت نسبة 15%، أي ما يعادل 15 مقاولا، ويقدر عدد سكان الولاية بـ 25267 نسمة حسب إحصائيات 2019، وتقدر مساحتها بـ117.87 كلم² . تقع شمال ولاية سطيف على بعد 12 كلم من مدينة سطيف.
- بلدية بني ورتيلان: بلغت نسبة 12% أي ما يعادل 12 مقاولا،ذ ويقدر عدد سكانها بـ 13759 نسمة حسب إحصائيات 2019، وتبلغ مساحتها72.38 كلم² .تقع شمال غرب ولاية سطيف على بعد 81 كلم من مقر الولاية.
- بلدية بير العرش: مثلت نسبة 10%، أي ما يعادل10 مقاولين، ويقدر عدد سكانها بـ 32499 نسمة حسب احصائيات 2019، وتبلغ مساحتها 139.81كلم². وتقع البلدية شرقي ولاية سطيف وتبعد عن مدينة سطيف بـ 40 كلم.
- بلدية عين لقراج: مثلت هذه البلدية نسبة 5%، أي ما يعادل 5 مقاولين، ويقدر عدد سكانها بـ 16092 نسمة حسب إحصائيات 2019، وتبلغ مساحتها56.23كلم². وتقع البلدية شمال غرب ولاية سطيف، وتبعد عن مدينة سطيف بـ 80 كلم.
- بلدية ماوكلان: بلغت النسبة 4%، أي ما يعادل 4 مقاولين، ويقدر عدد سكانها بـ 18962 نسمة حسب إحصائيات 2019، وتبلغ مساحتها88.1 كلم². وتقع شمال غرب ولاية سطيف على بعد 56 كلم عن مدينة سطيف.

- بلدية تاشودة: مثلت نسبة 3% أي ما يعادل3 مقاولين، وهي منطقة ريفية تحتوي عدد قليل من المنازل والسكان(511 9 نسمة) بكثافة سكانية (117ن/كلم²) حسب إحصائيات 2019 [1]، لذلك نسجل قلة في عدد المقاولينة وتبلغ مساحتها81.2 كلم².

وفيما يلي الجدول الذي يبين نوع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلديات التي اختيرت للدراسة موزعة حسب القطاعات:

جدول رقم (14) يبرز القطاعات التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبلديات مجال الدراسة

نوع القطاع	التكرارات	النسبة المئوية
القطاع الصناعي	27	%27
قطاع النقل	12	%12
قطاع الفلاحة	41	%41
قطاع الحرف	05	%5
قطاع الخدمات	15	%15
المجموع	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم(05)

شملت أنشطة المؤسسات الصناعة، النقل، الفلاحة، الحرف والخدمات.

- تأتي الفلاحة في مقدمة أنشطة المؤسسات بنسبة 41% أي ما يمثل (41) من أفراد العينة، ويشمل النشاط الفلاحي النشاط الرعوي الزراعي، المتضمن: تربية الأبقار، تربية المواشي، تربية الدواجن، والدجاج البيوض، تربية النحل، وزراعة أشجار الثمار.
- أما الصناعة فبلغت نسبة 27% أي ما يمثل (27) من مفردات العينة: وقد تمثلت في الأنشطة التالية: تصنيع مواد الخرسانة، صناعة المنتجات من الجبس، صناعة الأعضاء الصناعية، نجارة الخشب والألمنيوم، صناعة مختلف المواد من الخشب، طلاء ومعالجة المعادن، صناعة كل الأجسام المجوفة من البلاستيك وكل أنواع الصمغ، نجارة الألمنيوم،

1) مجموع عدد السكان مصحح في **2019/12/31**، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف

صناعة عوارض الإسمنت، صناعة الكواشف المخبرية، تحويل الزجاج، صناعة الأنابيب البلاستيكية، صناعة وتحويل الرخام والغرانيت، صناعة المعدات الحديدية، توضيب المنتجات الغذائية، صناعة مواد التغذية للأنعام.

- ومثلت الخدمات نسبة 15%، أي ما يعادل (15) من مفردات العينة، وقد شمل في النشاطات الآتية: كهربائي متنقل، حرفي بلاط، حرفي بناء، تجليد السيارات وخياطة الباش، فن الرخامة، حرفي كهرباء العمارات، مدرسة تعليم السياقة، غسل وتشحيم المركبات. والملاحظ على هذا القطاع خلو البلديات (مجال الدراسة) من الخدمات التعليمية (مدارس خاصة للدعم)، والخدمات الصحية (أطباء أو مستشفيات وعيادات خاصة؛ مما يضطر المرضى للتنقل إلى المدينة لتلقي العلاج) .
- أما النقل فبلغ نسبة 12% أي ما يمثل (12) من مفردات العينة، وقد تنوعت مصادر النقل بين حافلة صغيرة، حافلة كبيرة، شاحنة مهيئة، مركبات مهيئة.
- ومثلت الحرف نسبة 5%، أي ما يعادل (5) من مفردات العينة، وشمل النشاطات التالية: صنع الأواني النحاسية، السلال المصنوعة من الألياف النباتية، النسيج والزرابي، الخزف والفخار...

4. خصائص مفردات العينة:

أ. **الجنس:** كل المقاولين كانوا ذكورا؛ وهذا حسب المعاينة الميدانية وبالاستناد إلى المعطيات المقدمة من الهيئات الداعمة، ويرجع السبب في ذلك إلى خصوصية المناطق الريفية ونمط ثقافتها الرافض في الغالب لعمل المرأة وإنشائها لمقاولتها الخاصة، وعدم تقبله لاشتغال الأنثى خارج نطاق البيت؛ لما يمثله ذلك من انتقاص لقيمة ومكانة العنصر الذكوري المتحكم بصرامة لحد الآن في مسار الحياة الاجتماعية في الريف.

ب. السن:

جدول رقم (15): يوضح الفئات العمرية المبحوثين

السن	التكرارات	النسبة المئوية
20-29 سنة	05	%5
30-39 سنة	21	%21
40-49 سنة	40	%40
50-59 سنة	28	%28
60 سنة فأكثر	06	%6
المجموع	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (1)

يتبين من هذا الجدول أن أغلب المبحوثين يندرجون ضمن الفئة العمرية [40-49سنة]، بنسبة 40 % تليها الفئة العمرية [50_.59سنة] بنسبة28 %. تأتي بعدها الفئة العمرية[30.39سنة] بنسبة21 %، ثم الفئة [60سنة فأكثر] بنسبة 6%، وأخيرا الفئة العمرية من [20_29] سنة، وهو ما يمثل نسبة 5%.

يمكن تفسير ذلك بأن معظم المقاولين في الفئة العمرية [40-49 سنة] راجع إلى أن إنشاء مؤسسة لا تحتاج إلى خبرة كبيرة ومؤهل علمي كبير، كما أن كل المبحوثين من عائلات أصولها ريفية تهتم بالعمل العائلي؛ حيث يستقر الأبناء مع الآباء لفترة طويلة؛ ويكّونون عملا جماعيا، يمارس من خلاله النشاط المهني في إطار مشترك، تبعا للبناء الثقافي التقليدي السائد في الريف، والذي يعتبر ضرورة اجتماعية؛ فالعمل في الريف يرتبط بالأرض والذي يتطلب التعاون والمشاركة، وهذه المحددات الاجتماعية تتناسب وخصائص المجتمع الريفي الذي ينتج نسقا اجتماعيا متميزا يُقرر فيه مصير الأبناء عن طريق توريث النشاط الزراعي والفلاحي جيلا بعد جيل. ثم تأتي فترة يستقل فيها الابن عن الأب، ويحاول ممارسة عمله بمفرده، وغالبا ما يكون ذلك في مرحلة متأخرة من العمر؛ كما بين الجدول؛ فأغلب المقاولين كانوا في عمر مابين 40 و 49 سنة، وهنا تقع على الفرد مسؤولية تحمل

أعباء وتكاليف العمل الجديد، ومع استفادته من خبرة سابقة يتمكن من التأقلم مع العمل المقاولاتي، وبتوفر هذه الخبرة تقل الأخطار والمشكلات والعوائق. وتعتبر هذه المرحلة العمرية هي المرحلة التي يعول عليها في بناء جيل آخر في الريف باعتبارها مرحلة العطاء والقدرة على الإنتاج..

أما الفئتان العمريتان [20_29] سنة، والفئة العمرة 60 أصحاب سنة فأكثر، مثلتا أدنى نسبة من المبحوثين الذين أنشأوا مقاولات. ويرجع تدني النسبة هنا إلى أن المبحوثين في السن ما بين 20 سنة إلى 30 سنة يتعذر عليهم الانفصال عن العائلة الريفية، لأن عملهم ينجز ضمن النشاط الفلاحي العائلي، أي أنه لا يسمح لهم بالاستقلالية لتكوين عمل خاص لهم، وفي المقابل فإن المبحوثين في الستين سنة أصبحوا غير قادرين على القيام بعمل خاص أو إنشاء المشاريع؛ لأن العمل الريفي الفلاحي والزراعي يحتاج إلى مجهود كبير.

ت- الحالة العائلية:

جدول رقم (16): يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية
أعزب	21	%21
متزوج	78	%78
مطلق	01	%1
المجموع	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (02)

نلاحظ من خلال هذا الجدول الذي يوضح الحالة العائلية للمبحوثين أن أغلب المبحوثين متزوجون، وذلك بنسبة 78 %، يليه العازبون بنسبة 21%، وأخيرا المطلقون بنسبة منخفضة جدا 1%.

نستنتج أن نسبة المقاولين المتزوجين تمثل أعلى نسبة؛ وهذا أمر طبيعي إذ يتحتم عليهم التفكير في مستقبلهم ومستقبل عائلتهم؛ مما يؤكد على حاجة هذه الفئات للعمل؛ خاصة أن أفراد العينة مجال الدراسة ريفيون رافضون لعمل المرأة، لذلك يقع على كاهل

الزوج سد حاجيات البيت والأولاد، وقد اختاروا التوجه للمقاولاتية من أجل بتوفير شغل دائم. أما بالنسبة للمقاولين العازبين فهم يمثلون الوافدين الجدد إلى سوق العمل، الذين مثلوا نسبة 21% ، ويرجع سبب نقص نسبة المقاولين في هذه المرحلة العمرية إلى ارتباطهم بالعائلة في العمل نظرا للبناء الثقافي التقليدي السائد في الريف الذي يعتبر ذلك ضرورة اجتماعية، فالعمل في الريف يتطلب مشاركة وتعاونا وتضامنا عائلي، وهذه المحددات الاجتماعية جاءت كنتيجة لخصائص المجتمع الريفي الذي ينتج نسقا اجتماعيا يقرر مصير الأبناء كما ذكرنا سابقا.

ث- **المستوى التعليمي:**

جدول رقم (17): يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
دون مستوى	05	%5
ابتدائي	17	%17
متوسط	48	%48
ثانوي	20	%20
جامعي	10	%10
المجموع	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم(03)

يبين الجدول المستويات التعليمية للمبحوثين، وقد جاءت متنوعة وشاملة لكل المراحل التعليمية، وحصلت فيه فئة ذوي المستوى المتوسط على أعلى نسبة؛ بما يقارب نصف عدد المبحوثين أي ما يمثل نسبة 48 %، تليها فئة المستوى الثانوي بنسبة 20%، ثم فئة المستوى الابتدائي بنسبة 17%، أما نسبة الجامعيين فبنسبة 10%، وأخيرا فئة الذين لم يحصلوا على مستوى تعليمي بنسبة 5% .

ونستنتج من ذلك أن المقاولين ذوي المستوى التعليمي المتوسط يمثلون أعلى نسبة بما يقارب نصف عدد المبحوثين، ويرجع ذلك لاعتبارات اجتماعية؛ إذ يتوفر الريف عادة على عدد مؤسسات تعليم ثانوية محدود وقليل؛ حيث تبين الإحصائيات المقدمة أن هناك

ثانويتين اثنتين ببلدية (بني ورتيلان)؛ بينما يوجد في كل من بلديات عين لقراج، حمام قرقور، موكلان، بير العرش، بازر صخرة، تاشودة، وأوريسيا، مؤسسة ثانوية واحدة لكل منها ، بينما لا يوجد في بلدية التلة أية ثانوية. لذلك يصعب على أبناء المنطقة الريفية إكمال الدراسة دون التنقل إلى مناطق أخرى تبعد عنهم؛ لأسباب عدة منها: نقص المواصلات، الطرق غير المعبدة... فيغادرون مقاعد الدراسة في سن مبكرة، ويتوجه الابن لمساعدة والده في العمل الفلاحي. ويعتقد هؤلاء أن مستقبلهم مرتبط بالريف والعمل فيه، إضافة إلى أن شروط إنشاء مؤسسة لا يتطلب مستوى تعليميا عاليا؛ لأن إنشاء المؤسسة يتوقف على توفر الإمكانيات المادية والرغبة والإرادة من الشخص المقاول.

أما نسبة الجامعيين ممن فتحت لهم الآفاق التعليمية فمثلت نسبة 10% فقط، ويرى معظمهم أن مستقبل استقرارهم هو المدينة؛ بحكم التعليم الذي استفادوا منه، فيتوجهون إلى المدن للعمل، وهذا ما جعل نسبة المستقرين منهم في الريف ضئيلة.

ج- تاريخ إنشاء المؤسسة :

جدول رقم (18): يوضح تاريخ إنشاء المؤسسة

فترة انشاء المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية
قبل سنة 2000	05	%5
من سنة 2000 إلى سنة 2009	05	%5
من سنة 2010 إلى سنة 2014	49	%49
من سنة 2015 إلى سنة 2021	41	%41
المجموع	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم(04)

يتضح من الجدول المتعلق بتاريخ إنشاء المؤسسة أن المؤسسات امتدت على الفترات الزمنية التالية:

- **فترة ما قبل سنة :2000** مثلت نسبة 5%؛ حيث تعتبر هذه المرحلة انتقالية بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والأحادية الحزبية في الجزائر، بموجب دستور 1989 وتبني نظام اقتصاد السوق؛ وقد تزامن هذا التحول مع فشل الجزائر في الانتقال إلى نظام سياسي

تعددي بعد إلغاء نتائج الانتخابات سنة 1991، وانزلاق البلاد إلى العنف والإرهاب أو ما عرف بالعشرية السوداء التي كانت نتائجها مأساوية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ومع هذا التدهور التي عاشته الجزائر إلا أن هناك بعض الإصلاحات التي هدفت إلى بعث النشاط الفلاحي عبر إجراءات التعديل الهيكلي. وأطلق على هذه المرحلة اسم: « مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق؛ حيث جاءت إصلاحات 1990 لوضع سياسة تنقل الاقتصاد الجزائري من التخطيط الاشتراكي إلى سياسة الاقتصاد الحر، فعمدت الجزائر إلى إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وهذا من خلال قانون 1990، الذي يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي، ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك لحماية الأراضي الفلاحية، وذلك في هذه الفترة؛ شهدت نقص في إنشاء المؤسسات خاصة في البلديات الريفية مجال الدراسة.

- **فترة [2000_2009]** : مثلت نسبة 5% رغم المخططات التنموية آنذاك (برنامج الإنعاش الاقتصادي سنوات 2001_2004)، وكان يطمح إلى الرفع من الإنتاج وتنويعه، والعمل على تصدير المنتوجات، ومن بين أهدافه دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل؛ عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة. والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009 الذي ركز على تحسين نتائج المستثمرات، تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها لا سيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وكان يهدف إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، توسيع وتحديث الخدمات العامة من أجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار، تطوير الموارد البشرية من خلال الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، تطوير البنية التحتية من خلال الاستعانة الوسائل التكنولوجية، ورفع مستوى النمو الاقتصادي.
- **الفترة [2010_2014]:** مثلت هذه الفترة نسبة 49% من عدد المؤسسات التي تم إنشاؤها مما يدل على أنها أنشئت منذ تسع (9) سنوات في المتوسط، ويرجع ذلك إلى مجموعة القوانين التي سُنّت في هذه الفترة قصد تشجيع الاستثمار الخاص، خاصة منها البرنامج الخماسي للتنمية؛ الذي لعب دورا هاما في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والذي جاء لتحسين التنمية البشرية، وقد خصصت الدولة لهذا البرنامج «غلافا

ماليا قدر بـ 21200 مليار دج أي ما يعادل 280 مليار دولار حيث خصص أكثر من 1.500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد من خلال تخصيص:

- أكثر من 1000 مليار دينار جزائري تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
- وما يقارب 150 مليار دينار جزائري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» [1].

وهذا ما يفسر زيادة إنشاء المشاريع خاصة في البلديات الريفية الريفية. إضافة إلى سياسية التجديد الفلاحي والريفي(2008_2014) ، التي كانت تهدف إلى تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- **الفترة [2015_2021]:** مثلت نسبة 41% ، أي إنها أنشئت منذ ثلاث(3) سنوات في المتوسط، ونستنتج من هذا أنها مؤسسات حديثة النشأة. كما نلاحظ هنا انخفاض النسبة نوعا ما رغم ما أولته الدولة من أهمية كبيرة وخاصة لمناطق الهضاب العليا؛ حيث نص قانون ترقية الاستثمار (2016) على أن المشاريع المنجزة في مناطق الهضاب العليا تستفيد من مزايا متعدة؛ كالإعفاءات والامتيازات الضريبية لفائدة الشباب أصحاب المشاريع ، بالإضافة إلى استفادتهم من مزايا في كل مراحل الإنجاز والاستغلال (تكلفة الإنجاز، أعباء الإيجار، الحصول على العقار) .

ثانيا: منهج وأدوات الدراسة

1. منهج الدراسة:

تم اختيار المنهج الوصفي –الذي يقوم على « دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات القائمة بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها »[2]– لما يستوجبه موضوع الدراسة؛ من وصف للظاهرة وتحليلها وتفسيرها. وتجدر الإشارة إلى أن المنهج الوصفي « يهدف كخطوة أولى إلى جمع بيانات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع اجتماعي، وتحليل ما تم جمعه من بيانات بطريقة موضوعية كخطوة ثانية تؤدي إلى التعرف إلى العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة كخطوة

1) برنامج التنمية الخماسي 2010_ 2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، متوفر على الموقع http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf. يوم 01 –05– 2020، الساعة 17:00.

2) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1986. ص 181

ثالثة. يضاف إلى أن هذا المنهج يعتمد لتنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة، واستمارات الاستبانة، وتحليل الوثائق والمستندات وغيرها»[1].

لذلك فهو المنهج الأنسب لهذه الدراسة، لوصف ظاهرة الثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية ولتحليل ما تم جمعه من بيانات للتعرف على العوامل المؤثرة على الظاهرة، وقد تم تطبيق المنهج الوصفي وفق مرحلتين نوجزهما فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:**

- جمع المعلومات النظرية حول الموضوع سواء كانت كمية أو نوعية.
- صياغة أهداف البحث.

- **المرحلة الثانية:**

- وضع التساؤلات العلمية وصياغة الفروض.
- اختيار عينة البحث المناسبة .
- اختيار الأساليب والأدوات المنهجية لجمع البيانات من خلال الملاحظة، الاستبيان، المقابلة.
- تبويب البيانات وتحليلها وتفسيرها ووضع الحلول المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة.

2. أدوات جمع البيانات:

أ- المقابلة:

تعتبر المقابلة من أدوات البحث الأساسية وهي :« وسيلة تقوم على حوار أو حديث لفظي بين الباحث والمبحوث» [2].

وقد تم استخدام المقابلة في بحثنا مع المبحوثين لتفادي الصعوبات في ملء الاستمارة، كما تم اجراء المقابلة مع مسؤولي أجهزة الدعم المختلفة، ومع عدد من المسؤولين بالولاية (ولاية سطيف)، حيث أجريت مقابلة مع مديري هياكل الدعم بسطيف وكانت كالتالي:

- مقابلة مع مدير الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

1) محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي _القواعد والمراحل والتطبيقات_ ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1999، ص ص (46_47).

2) فضيل دليو وآخرون :أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1996، ص 191.

- مقابلة مع مدير الصندوق الوطني للتامين عن البطالة.
- مقابلة مع مدير الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

كانت المقابلة مع كل مسؤول لجلب المعطيات الخاصة بالمعلومات الأولية لمقاولي ولاية سطيف بالبلديات مجال الدراسة ، وللحصول على الإحصائيات الخاصة بالمقاولاتية في سطيف وكذا واقع التنمية الريفية.

ب- **الاستمارة:**

الاستمارة عبارة عن: « نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف، ويتم تنفيذ الاستمارة عن طريق المقابلة الشخصية، أو ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد..» [1].

وقد شملت استمارة البحث أربعة محاور: تضمن المحور الأول بيانات شخصية عن أفراد العينة كالسن، المستوى التعليمي، الحالة العائلية ...وغيرها. أما المحور الثاني فشمل بيانات خاصة بمدى ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول، واشتمل على 10 أسئلة. أما المحور الثالث فقد احتوى على بيانات خاصة بأهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية، وتضمن 10 أسئلة . أما المحور الرابع فاحتوى على أهم الصعوبات التي تواجه المقاول في إنشاء مقاولة ريفية، وتضمن 10 أسئلة أيضا.

وقد تنوعت أسئلة الاستمارة بين أسئلة مغلقة وأسئلة مفتوحة، وتم توزيعها على عينة الدراسة بالمقابلة لتفادي صعوبات فهم الأسئلة والحصول على معلومات دقيقة للاستعانة بها في تحليل وتفسير المعطيات المقدمة.

وبعد اطلاع المحكّمَين على عنوان الدراسة وملخص الإشكالية وتساؤلات الدراسة وفرضياتها، أبديا آراءهما وملاحظاتهما حول الاستمارة ومحاورها من حيث مدى ملائمة الأسئلة لمحاور الدراسة، ومن حيث ترابط الأسئلة. وبناء على آراء المحكمَين وملاحظاتهما تم تعديل صياغة بعض الأسئلة وحذف بعضها وفق ما اقترحاه.

1) محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983، الطبعة الثالثة، ص 476.

وقد اشتملت الاستمارة على خمس محاور كالآتي:

- المحور الأول تضمن بيانات شخصية.
- المحور الثاني تضمن بيانات خاصة بمدى ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول
- المحور الثالث تضمن بيانات خاصة بأهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية.
- المحور الرابع تضمن بيانات خاصة بالمقاولة والبيئة الخارجية.
- المحور الخامس تضمن أهم الصعوبات التي تواجه المقاول في إنشاء مقاولة ريفية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى مجالات الدراسة (المكاني والزماني والبشري) مبرزين الدراسة الاستطلاعية والميدانية وزمن إجرائها ومجتمع البحث وعينة الدراسة كما تطرقنا إلى منهج الدراسة المتمثل في المنهج الوصفي الذي تم اعتماده في وصف وتحليل الظاهرة المدروسة والموسومة بالثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية في ولاية سطيف، كما تطرقنا إلى أدوات الدراسة؛ حيث حددنا أدوات جمع البيانات من مقابلة واستمارة لاستعمالها من خلال تفريغ البيانات وتحليلها وتفسيرها لدراسة الموضوع والوقوف على الصعوبات التي تعترض هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد حلول لها.

الفصل السابع

عرض وتحليل بيانات الدراسة

تمهيد

أولا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بمدى ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول

ثانيا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية

ثالثا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بالمقاولة والبيئة الخارجية.

رابعا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأهم الصعوبات التي تواجه المقاول في إنشاء مقاولة ريفية

خلاصة الفصل

تمهيد:

سيتم –في هذا الفصل – عرض وتحليل البيانات بما يتماشى مع تساؤلات الإشكالية؛ حيث يهدف الجانب الميداني إلى تحليل المعطيات واستخلاص النتائج لموضوع الدراسة.

أولا: عرض وتحليل بيانات اختيار المقاولة الملائم لمؤهلات يساهم المقاول في نجاحها.

جدول رقم (19): يوضح توزيع المبحوثين حسب طبيعة نشاط مؤسساتهم

نشاط المؤسسة	التكرارات	النسبة المئوية
الصناعة	27	%27
النقل	12	%12
الفلاحة	41	%41
الحرف	05	%5
الخدمات	15	%15
المجموع	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة (05)

يوضح الجدول أعلاه المتعلق بطبيعة نشاط المؤسسة أن المؤسسات تنشط في مجالات مختلفة موزعة كما يلي:

- **الفلاحة** : يأتي النشاط الفلاحي في مقدمة الأنشطة بنسبة 41 %، أي ما يمثل 41 من أفراد العينة، ونستنتج من ذلك أن نصف المقاولين تقريبا يزاولون النشاط الفلاحي؛ نظرا لطبيعة العينة المدروسة فمعظمها ريفية، ويشمل هذا النشاط: النشاط الرعوي الزراعي، المتضمن تربية الأبقار، تربية المواشي، تربية الدواجن، والدجاج البيوض، تربية النحل، زراعة أشجار الثمار. كما يرجع ارتفاع النشاط الفلاحي في هذه البلديات إلى الدعم الحكومي

للقطاع الفلاحي؛ الذي يعتبر أهم القطاعات المدعمة بغرض تحقيق الأمن الغذائي، وذلك عن طريق تطوير الاستثمار الفلاحي؛ الذي يتمثل في: [1]

- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، وكذا تثمينها وتخزينها وتغليفها وحتى تصديرها.
- الإعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات تطوير الري الفلاحي وحماية وتطوير التراث الحيواني والنباتي.
- الإعانات المقدمة لدعم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض الفلاحية .

كما ساهمت مختلف السياسات المنتهجة من الدولة في إرساء وتطوير الاستثمار الفلاحي، وتشجيع حاملي المشاريع، وذلك عن طريق وضع العقار الفلاحي تحت تصرفهم لإنجاز مشاريعهم ، وتقرر بذلك[2]:

- تسهيل عملية الحصول على الأراضي؛ عن طريق تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية قدر الإمكان.
- التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي.
- تنفيذ الإجراءات الهيكلية، لا سيما في ولايات الجنوب والهضاب العليا.
- تطهير العقار الفلاحي الذي تم منحه.

وهذا ما حفز الفلاحين في المناطق الريفية المدروسة على التوجه إلى الفلاحة والاستثمار فيها، و«العمل على زيادة الإنتاج الزراعي؛ عن طريق زيادة الأرض الصالحة للزراعة عن طريق عمليات الاستصلاح، أو عن طريق الزيادة في إنتاجية الأرض المستخدمة في الزراعة، نتيجة تحسين ظروف زراعتها؛ من حيث المدخلات الفلاحية المختلفة، من انتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض، واختيار البذور، ومكافحة الآفات الزراعية، واستخدام الآلات الزراعية الحديثة، وكذا تنمية الثروة الحيوانية بكل أشكالها، وبكل

1) القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أفريل 2014 يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302، الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، المتضمن تطوير الاستثمار الفلاحي ، الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر في 21 ماي 2014، ص12.

2) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع http://madrp.gov.dz/ar، يوم 2022/01/12 على 15:49pm.

الطرق الحديثة المستخدمة في هذا المجال، والتي تساعد سكان الريف خاصة في الوصول إلى مستوى أفضل من المستوى المعيشي»[1].

- **الصناعة:** يأتي النشاط الصناعي في المرتبة الثانية بنسبة 27%؛ حيث صرح 27 مبحوثا أن نشاط مؤسستهم صناعي. ويتضمن الأنشطة التالية: تصنيع مواد الخرسانة، صناعة المنتجات من الجبس، صناعة الأعضاء الصناعية، نجارة الخشب والألمنيوم، صناعة مختلف المواد من الخشب، طلاء ومعالجة المعادن، صناعة كل الأجسام المجوفة من البلاستيك وكل أنواع الصمغ، نجارة الألمنيوم، صناعة عوارض الإسمنت، صناعة الكواشف المخبرية، تحويل الزجاج، صناعة الأنابيب البلاستيكية، صناعة وتحويل الرخام والغرانيت، صناعة المعدات الحديدية، توضيب المنتجات الغذائية، صناعة مواد التغذية للأنعام. ويعود سبب نقص نسبة الصناعة في المناطق المدروسة مقارنة بالنشاط الفلاحي إلى كونها مناطق ريفية، (وقد كانت بلدية بازر سكرة الوحيدة من ضمن البلديات المدروسة من احتوت على نشاط بارز في الصناعة لتوفرها على منطقة صناعية تابعة لدائرة العلمة، لذلك يوجد بها عدد من المؤسسات الصناعية).

ويعتبر المجال الصناعي من أهم المجالات التي أصبحت ضرورية للمناطق الريفية؛ «لأن القطاع الزراعي يعجز لوحده عن تقديم فرص الاستخدام الكافية لسكان المناطق الريفية، ويأتي التصنيع كعامل أساسي من عوامل تطوير المناطق الريفية وتنميتها؛ إذ إنه يستطيع أن يوفر كثيرا من فرص العمل التي يبحث عنها القادرون على العمل من أبناء الريف، فيخفف الضغط السكاني الواقع على الموارد الزراعية، ويخفف من وطأة مشكلة البطالة بأنواعها الحقيقية المقنعة والموسمية، ويوفر منتجات صناعية متنوعة وضرورية؛ تلبي حاجة الريف ويصدر الفائض منها إلى المدن، ويزيد الدخل الفردي، ويحسن مستويات المعيشة؛ فينكمش الفقر ويصمد السكان في قراهم مرتبطين بأراضيهم بالحد من تيار الهجرة الريفية إلى المدن» [2].

ويمكن عزو نقص النشاط الصناعي في المناطق الريفية خاصة إلى: عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم، قدم الوسائل والمعدات، نقص التمويل وارتفاع التكاليف، وجود

1) محمد بويهي: **استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة** مرجع سابق ص 195.

2) حسن عبد القادر صالح : مدخل إلى جغرافية الصناعة، مرجع سابق، ص 255.

عوائق في التسويق، مشاكل المياه و الكهرباء، بالإضافة إلى نقص وسائل الاتصال والنقل وهي كلها ضرورية للنهوض بقطاع الصناعة.

- **الخدمات:** مثلت الخدمات نسبة 15%؛ حيث صرح 15 مبحوثا أن نوع نشاط مؤسستهم خدماتي، وقد تضمن هذا القطاع على مستوى البلديات المدروسة النشاطات الآتية: كهربائي متنقل، حرفي بلاط، حرفي بناء، تجليد السيارات وخياطة الباش، فن الرخامة، حرفي كهرباء العمارات، مدرسة تعليم السياقة، غسل وتشحيم المركبات. والملاحظ على هذا القطاع خلو البلديات (العينة المدروسة) من الخدمات التعليمية (مدارس خاصة للدعم)، والخدمات الصحية (أطباء ومستشفيات وعيادات خاصة؛ مما يضطر المرضى إلى التنقل إلى المدينة لتلقي العلاج) .
- **النقل:** بلغت مؤسسات النقل نسبة 12%، إذ صرح 12 مبحوثا أنهم ينشطون في مجال النقل، وقد تنوعت وسائل النقل بين حافلة صغيرة، حافلة كبيرة، شاحنة مهيئة، مركبات مهيئة؛ حيث يتفاوت عدد الخطوط الريفية حسب كل بلدية[1]؛ فنجد أن بلدية بني ورثيلان بها 25 خطا ريفيا، وبلدية حمام قرقور بها 16 خطا ريفيا، بينما هناك نسب متدنية في عدد الخطوط بباقي البلديات تتراوح بين 4 إلى 7 خطوط، في حين لا تحتوي بلدية التلة على أي خط نقل، مما يدل على العزلة التامة التي تعاني منها هذه البلدية.
- **الحرف:** تأتي الحرف في المرتبة الأخيرة بنسبة 5% ؛ حيث صرح 05 مبحوثين أنهم يمارسون النشاط الحرفي، على الرغم من أن البلديات محل الدراسة بلديات ريفية بحتة، ويفترض أن يرتفع عدد الحرفيين فيها؛ خاصة في مجال الحرف التقليدية كالحلي الفضية، الزرابي التقليدية الصوفية، صنع الأواني النحاسية، الخزف الفني والفخار، الألبسة التقليدية السلال المصنوعة من الألياف النباتية، إلى غير ذلك من الحرف التقليدية.. ويرجع سبب هذا النقص إلى عزوف جيل الشباب عن هذه النشاطات رغبة في الربح السريع والدخل الواسع بأقل جهد، ومن المعلوم أن هذه الحرف تحتاج جهدا كبيرا، والربح فيها يكون بطيئا، لذلك تتوجب دراسة ظاهرة هذا العزوف، والقيام بحملات توعية لفائدة الشباب للتنبيه على أهمية هذه الحرف؛ باعتبارها تراثا ثقافيا يجب الحفاظ عليه؛ إضافة إلى أن هذه الصناعات

1) مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، إحصائيات حول وسائل النقل بالبلديات قيد الدراسة لسنة 2019.

الحرفية التقليدية فن جمالي وتراث حضاري له أبعاده الاقتصادية والثقافية العديدة المساهمة في التنمية المحلية، ومن هذه الأبعاد: [1]

– إحياء تراث الأجداد، والحفاظ على الموروث الثقافي والعمل على استمراريته؛ بما يواكب روح العصر، وينمي مواهب الحرفيين، ويظهر إبداعهم ومهاراتهم.

– تجسيد سياسة الاعتماد على الذات على المستوى المحلي؛ حيث تعتمد الصناعات التقليدية على حشد الموارد والإمكانات المحلية .

– المساهمة في الحد من التبعية الاقتصادية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية، وتشجيع التصدير خارج المحروقات.

– المساهمة في التنمية المحلية، وتحقيق الاستقرار في المجتمع والتوازن في الأنشطة بين المحيط الريفي والمحيط الحضري .

– المساهمة الفعلية في رفع الدخل الحقيقي لأبناء المجتمعات الريفية والصحراوية، ومحاربة الفقر عن طريق تزويد فئات عريضة من المجتمع بالمؤهلات الحرفية التي تمكنهم من الحصول على مصادر دخل دائمة.

وعلى الرغم من هذه الأبعاد والدور الذي يضطلع به النشاط الحرفي في تنمية المجتمع والحفاظ على ثقافته فإن هذا القطاع يعاني من التهميش والإهمال ، ومن أسباب ذلك: [2]

– ضعف التشريعات الواضحة في تنظيم العمل وتطويره.

– النظرة الدونية لأرباب الحرف؛ مما أدى إلى إعراض الأجيال الجديدة عن ممارسة هذا النشاط والتنكر له وجهل أهميته.

– تدني مستوى الظروف وبيئة العمل الصحية والاجتماعية للعاملين.

– صعوبة الحصول على العتاد الضروري لعملية الإنتاج، بالإضافة إلى مشاكل التموين للمواد الأولية، ووجود صعوبات في توفرها بجودة مقبولة وأسعار مناسبة.

---

1) سهيلة عبد الجبار،، حاجي كريمة: «**واقع الصناعات التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحديات المنافسة**» مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد الثاني، العدد 1، جانفي 2016، ص 49. متوفر على الموقع : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67926

2) المرجع نفسه، ص51.

– انخفاض الموارد المالية الذاتية، وصعوبة الحصول على القروض الميسرة؛ مما أدى إلى هجرة العاملين في هذا القطاع إلى مجالات عمل أسهل وذات مردود أعلى .

جدول رقم (20): يوضح مدى وجود علاقة سابقة مع الفلاحة حسب السن

السن / الإجابة	20–29سنة		30_39 سنة		40–49 سنة		50_59 سنة		60 سنة فأكثر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	2	%40	13	%61,9	29	%72,5	18	%64,3	6	%100	68	%68
لا	3	%60	8	%38,1	11	%27,5	10	%35,7	0	%0	32	%32
المجموع	05	%100	21	%100	40	%100	28	%100	06	%100	100	%100

المصدر :سؤال الاستمارة رقم (6)

يتبين من الجدول أن نسبة 68% من المبحوثين صرحوا بأن لهم علاقة سابقة مع الفلاحة؛ وقد بلغت في الفئة العمرية (40_ 49) سنة نسبة 72% أي 29 مبحوثا، وما نسبته 64,3% لدي الفئة 50_59 سنة بـ (18) مبحوثا، كما مثلت الفئة العمرية 30_39 سنة نسبة 61,9% بـ(13) مبحوثا. مما يعني أن هذه العلاقة تشمل مختلف الفئات العمرية بنسب متقاربة.

مقابل نسبة 32% ما يعادل (32) مبحوثا لم تكن لهم علاقة بالمجال الفلاحي، وتقل هذه العلاقة بصورة جلية لدى الفئة العمرية (20_29) سنة، بنسبة 60 % .

ونلاحظ أن الفئات العمرية (40_49) سنة و(50_59) سنة و60 سنة فأكثر من المقاولين لهم علاقة سابقة مع الفلاحة، يرجع ذلك كون البلديات المدروسة كلها من أصول ريفية، وقد اخترنا المؤسسات النشطة ممن يكون محل إقامة أصحابها ومشاريعهم في الريف لطبيعة الدراسة، بينما الفئات العمرية الأقل (20_29) سنة أقل ارتباطا بالفلاحة، فهم من بلديات تكثر فيها المؤسسات الصناعية والخدماتية كبلدية بازر سكرة، التي يغلب على مؤسساتها الطابع الصناعي والخدماتي على حساب الفلاحة والزراعة (هذا لا يعني انعدام النشاط الزراعي والفلاحي بها)، لذلك نجد الفئة الأقل سنا يبتعدون عن الأرض ويمارسون أنشطة أخرى، وفيما يلي الجدول الذي يوضح طبيعة علاقة المبحوث مع الفلاحة.

جدول رقم (21): يوضح مدى محاولة المبحوثين إنجاز مشروع آخر سابقا حسب السن

السن / الإجابة	20-29 سنة		30-39 سنة		40-49 سنة		50-59 سنة		60 سنة فأكثر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	0	0	9	%42,9	14	%35	11	%39,3	1	%16,7	35	%35
لا	5	%100	12	%57,1	26	%65	17	%60,7	5	%83,3	65	%65
المجموع	05	%100	21	%100	40	%100	28	%100	6	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (07)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 65% أي ما يمثل 65 من المبحوثين صرحوا بأنهم لم يحاولوا إنجاز مشروع سابقا، وتتوزع هذه النسب بين الفئات العمرية على النحو التالي:

- الفئة العمرية (40_49 سنة) وذلك بنسبة 65% أي ما يعادل 26 مبحوثا.
- الفئة العمرية (50_59سنة) بنسبة 60,7%، بـ 17 مبحوثا.
- الفئة العمرية(30_39) سنة، بنسبة57.1% بـ 12 مبحوثا .
- الفئة العمرية(60) سنة، بنسبة83.3% بـ 5 مبحوثين .

وهذا في مقابل نسبة 35% أي 35 مبحوثا حاولوا إنجاز مشروع سابقا؛ وتتوزع على الفئات العمرية كما يلي:

- الفئة العمرية (30_39) سنة بنسبة 42.9% ما يمثل 9 مبحوثين.
- الفئة العمرية (40_49) سنة بنسبة 35%، أي 14 مبحوثين.
- الفئة العمرية (60) سنة بنسبة 16.7%، أي 1 مبحوثا.

نستنتج مما سبق أن أكثر من نصف المقاولين لم يحاولوا إنجاز مشروع آخر سابقا غير المشروع الذي ينشطون فيه حاليا؛ ويعود ذلك إلى كون البلديات المدروسة ريفية، وطبيعة الأسرة في المجتمعات الريفية تختلف بخصائصها عن باقي الأسر في المجتمع ففي الريف تكون الأسرة أو عائلة تقليدية؛ حيث « يبقى الابن (الذكر) عضوا فيها حتى بعد

زواجه وإنجابه أطفالا، وهذه الحالة تسمى الحالة الأبوية، وهي أكثر انتشارا في المحيط البدوي والريفي»[1]. ويقوم اقتصاد العائلة على النشاط الزراعي والفلاحي الذي يعدّ مصدر قوته ورزقه؛ إذ تبيّن أنّ نسبة 65% من المقاولين لم يغيروا عملهم هذا لارتباطهم الوثيق بالعائلة، ونجد أغلبهم ممن هم في سن الأربعينات والخمسينات والستينات، وبنسبة أقل من هم في سن الثلاثين؛ فرغم السن الكبير إلا أنهم لم ينفصلوا عن العائلة، لأن ثقافة الأسرة الممتدة والعمل الريفي مرسخ لديهم، ويصعب عليهم الانفصال عن الأسرة الكبيرة، وهذه الأسرة الريفية حسب "فردناند تونيز" تسودها العلاقات الأولية والقرابية، وهي « تشكل وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية، تفترض في أعضائها التعاون معا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، وكل حسب قدراته وعمره وجنسه، من أجل تأمين معيشتها وتحسين أوضاعها ومكانتها في المجتمع...، فالفرد في العائلة التقليدية عضو في عائلته أكثر منه فردا مستقلا »[2]؛ حيث يسودهم التضامن التقليدي والتعاون المتبادل حسب دوركايم، لذلك نجد أن الحياة العائلية سائدة في المجتمع الريفي، وتتميز العلاقات الاجتماعية بأنها قوية ومتينة بين الأفراد؛ لأنها تقوم على أساس صلات القرابة والنسب أو الصداقة والمعرفة الوثيقة. كما تعود أسباب عدم إنشائهم لمشاريع أخرى إما لصعوبات مالية، لا يستطيع بسببها المقاول فتح مشروع آخر، وإما لعدم توفره على خبرة مهنية في مجال غير الذي ينشط فيه. ولكن ذلك لا ينفي وجود فئة قليلة حاولت الاستقلال عن العائلة وإنجاز مشروع آخر، وأغلبهم في سن الثلاثين والأربعين؛ بدليل أن النسبة الأكبر من المقاولين الذين حاولوا إنجاز مشروع آخر كانت من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (30_39)سنة، وبلغت هذه النسبة 42.9%؛ وذلك لوجود الطموح والرغبة في التغيير الذي توفر لديهم مع تطور الوعي الاجتماعي والثقافي.

1)صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع البدوي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990،ص 187

2) حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998 ، ص ص: 175_176.

جدول رقم (22): يوضح مدى الاستفادة من تكوين مهني حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي / الإجابة	دون مستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	1	%20	7	%41,2	23	%47,9	8	%40	3	%30	42	%42
لا	4	%80	10	%58,8	25	%52,1	12	%60	7	%70	58	%58
المجموع	05	%100	17	%100	48	%100	20	%100	10	%100	100	%100

المصدر :سؤال الاستمارة رقم (08)

يبين الجدول أن 58 مبحوثا أي ما يمثّل نسبة 58 % من مفردات العينة صرحوا أنهم لم يتلقوا تكوينا في مجموع المستويات التعليمية ، خاصة فئة المبحوثين دون مستوى تعليمي وذلك بنسبة 80%، و فئة المبحوثين الجامعيين المتحصلين على شهادة علمية جامعية بنسبة 70%، وفئة المبحوثين المتحصلين على المستوى الثانوي بنسبة 60%.

كما يبين الجدول في جانبه المتعلق بالمستوى التعليمي أن نسبة 48% من المبحوثين لهم مستوى التعليم المتوسط، يليه المستوى الثانوي بنسبة 40 %، أي أن أغلبية المبحوثين دون المستوى الجامعي، وهذا يعني أن إنشاء مؤسسة لا يتطلب مستوى تعليميا عاليا، خاصة في المجال الفلاحي حيث تكون الأنشطة الزراعية عبارة عن مزارع تقليدية.

أما المبحوثين الذين تلقوا تكوينا مهنيا فبلغت نسبتهم 42% أي ما يمثل 42 من المبحوثين؛ تتوزع نسبهم كالتالي:

- المستوى التعليمي المتوسط بنسبة 47.9%، أي ما يمثل (23) من أفراد العينة.
- المستوى الابتدائي بنسبة 41,2%، أي ما يمثل (7) من أفراد العينة.
- المستوى الثانوي بنسبة 40% بـ 8 مبحوثين.
- المستوى الجامعي بنسبة 30 % بـ 3 مبحوثين.

نستنتج من ذلك أن من لم يوفق في إكمال مساره الدراسي ينخرط في التكوين المهني للحصول على المعرفة العلمية اللازمة من أجل إنشاء مؤسسة، ويعرف التكوين المهني بأنه: «مجموعة النشاطات التي تهدف إلى ضمان الحصول على المعرفة والمهارات والاتجاهات

الضرورية لأداء مهمة أو مجموعة من الوظائف مع القدرة والفعالية في نوع أو مجال من النشاطات الاقتصادية المعينة»[1]، من المتفق عليه أن للتكوين أهمية كبيرة التكوين سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة؛ حيث إنه:[2]

- يحسن المعارف والمهارات اللازمة للعمل على كل مستويات المستويات التنظيم.
- يساعد الأفراد على اعتبار أهداف المؤسسة من أهدافهم.
- يعمل على تحصيل المعارف، ويحسن فعالية المؤسسة في اتخاذ القرارات وحل المشاكل.
- وينمي معنى المسؤوليات تجاه المؤسسة كما يساعد على التكيف مع التغيرات الخاصة.
- يساعد الفرد على اتخاذ القرارات الصائبة وحل المشاكل بفعالية أكثر، ويشجع النمو الشخصي والثقة بالنفس، كما يسمح بالتدرج في إنجاز الأهداف الشخصية مع تحسين مهارات التفاعل، ويمنح للمستخدم المكوَّن إمكانيات النمو الشخصي والتحكم في مستقبله.

جدول رقم (23): يوضح مدى الاستفادة من التكوين المتلقى في انشاء المقاولة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي / الإجابة	دون مستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	1	%100	6	%85,7	20	%87	6	%75	3	%100	36	%85,7
لا	0	%0	1	%14,3	3	%13	2	%25	0	%0	6	%14,3
المجموع	01	%100	07	%100	23	%100	08	%100	03	%100	42	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (09)

1) بوفلجة غياث: **التربية والتكوين بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992،ص 03.

2) عبد الله إبراهيمي، المختار حميدة: «**دور التكوين في تثمين وتنمية الموارد البشرية**»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، فيفري 2005، ص ص (4_5). متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49617

يبين الجدول أن نسبة 85.7% أي ما يمثل (36) من المبحوثين صرحوا أنهم استفادوا من المعارف والمهارات التي تلقوها من التكوين؛ خاصة من كانوا في المستوى التعليمي المتوسط المقدرة بنسبة 87% أي ما يعادل (20) من أفراد العينة مقابل نسبة 14.3% أي ما يمثل (06) من المبحوثين صرحوا أنهم لم يستفيدوا من تكوينهم المهني.

إن أغلب المشروعات الريفية الصغيرة لا تحتاج تكوينا مهنيا؛ فهي تمارس عن طريق الخبرة العائلية الطويلة المتوارثة أبا عن جد، ويُفسَّر جواب بعض المقاولين أنهم استفادوا من التكوين بأنهم أغلبهم لا يملكون شهادات جامعية توجهوا للتكوين المهني لأنه فرصة تتيح لهم التعلم واكتساب خبرات جديدة في مجال المقاولات، وهي فرصة تمكنهم من الاطلاع على أساليب حديثة لإنشاء مشاريعهم الخاصة وتطويرها. فالتكوين المهني يساعدهم على امتلاك خبرات مؤهلة علميا، و تكمن أهداف التكوين في[1]:

- ضمان أداء العمل بفعالية و سرعة .
- ترغيب الفرد في عمله باعتبار أن زيادة إنتاجه مرهونة برغبته في أداء العمل.
- توفير الدافع الذاتي لدى الفرد لزيادة كفاءة وتحسين إنتاجه من خلال توعيته بأهداف المنظمة وسياستها وأهمية عمله ومدى مساهمته لتحقيق تلك الأهداف.

وبالتالي، فالتكوين يسعى لتطوير وتحسين تنمية وأداء الفرد لتحقيق أداء أحسن في المؤسسة.

كما تكمن أهمية التكوين بالنسبة للمؤسسة في:[2]

- زيادة الإنتاجية والأداء التنظيمي؛ ويتجلى ذلك في تعريف الأفراد بما هو مطلوب منهم.
- يساعد في ربط أهداف الأفراد العاملين بأهداف المؤسسة.
- يساعد في خلق اتجاهات إيجابية داخلية وخارجية للمؤسسة.
- يساعد في انفتاح المؤسسة على العالم الخارجي.
- يؤدي إلى توضيح السياسات العامة للمؤسسة.

أما بالنسبة للفرد فتكمن أهميته في:[1]

1) نظمي شحادة واخرون: **إدارة الموارد البشرية**، دار صفاء،عمان، الأردن، 2000، ص 51.

2) خالد عبد الرحيم مطر الهيني : **إدارة الموارد البشرية**، دار حامد، عمان، الأردن،1999، ص203

- رفع الروح المعنوية والرضا عن الأداء وتحسين العلاقات الإنسانية.
- تقليل الأخطاء والانحرافات .
- تحديث المعلومات وإثراء المعارف ذات العلاقة بالوظائف الحالية والمستقبلية.
- زيادة الفهم للقوانين والنظم واللوائح المنظمة للعمل والعلاقات.
- إثراء الخبرات والتجارب وتبادلها والتعرف على المستجدات الفكرية والعملية ذات العلاقة بمجال العمل.
- التخفيض من الصراعات والنزاعات والضغوط النفسية الناجمة عن نقص الكفاءة.
- مساعدة الأفراد في تحسين قراراتهم، وحل مشكلاتهم في العمل.
- غرس القيم الإيجابية وأخلاقيات الوظيفة العامة واجتناب العادات السلبية.
- المساعدة على تطوير مهارات الاتصال بين الأفراد.
- تطوير الدافعية (التحفيز) للأداء.
- التقليل من الأخطاء المهنية في المؤسسة.

جدول رقم (24): يوضح مدى ممارسة عمل سابق حسب السن

السن / الإجابة	20-29 سنة		30-39 سنة		40-49 سنة		50-59 سنة		60 سنة فأكثر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	1	%20	16	%76,2	32	%80	21	%75	3	%50	73	%73
لا	4	%80	5	%23,8	8	%20	7	%25	3	%50	27	%27
المجموع	05	%100	21	%100	40	%100	28	%100	6	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة(11)

نلاحظ من الجدول أن نسبة 73.7% أي ما يعادل(73) من المبحوثين صرحوا أنهم مارسوا عملا سابقا قبل بدء مشروعهم؛ فالخبرة تعدّ أحد متغيرات الثقافة المقاولاتية؛ لأنها تؤثر في اكتشاف واستغلال الفرص في جميع مراحل إنشاء المؤسسة. وتزيد هذه النسبة لدى

1) عامر خضير الكبيسي: **التدريب الإداري والأمني ـرؤية معاصرة للقرن الحادي والعشرين**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010، ص18

الفئات العمرية (40_49) سنة؛ بنسبة 80%، وكذلك الذين تتراوح أعمارهم بين (30_39) سنة؛ بنسبة 76.2%، ثم الذين تتراوح أعمارهم بين (50_59) سنة، بنسبة 75% . مقابل نسبة 26.3% من المبحوثين الذين لم يمارسوا أعمالا أخرى قبل إنشاء المشروع خاصة منهم الذين تتراوح أعمارهم من (20_29) سنة بنسبة 75%، ثم الذين تزيد أعمارهم عن (60 سنة) بنسبة 50%.

نستنتج أن الذين تتراوح أعمارهم من (40_49) سنة، كانوا ممن عملوا سابقا بعمل آخر، لأن البلديات المدروسة كلها ريفية؛ والمقاولون فيها كان لهم عملهم السابق العائلة حسب تصريحاتهم، وهم يستمرون في العمل العائلي إلى حين اكتسابهم الخبرة؛ والتي تعتبر من المعارف والمهارات التي يأخذها الفرد من الوسط؛ حيث تتكون لديهم خبرة مهنية تساعدهم في إدارة المشروع من جميع جوانبه التنظيمية والادارية، وهو ما يحفزهم على استقلالهم العائلي وإنشاء مشاريعهم الخاصة. وهذا ما توصلت إليه إحدى الدراسات السابقة المعنونة بـ «دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الانتاجية الخاصة» حيث استنتجت أن: [1]

_ المستوى التأهيلي السابق للمقاول يلعب دورا أساسيا في إنشاء المقاولة الحالية، ويعود ذلك إلى اكتسابهم الخبرة. كما يلعب النشاط السابق للمقاول دورا في إنشاء مقاولته الحالية فكثير من المقاولين أنشأوا مقاولاتهم اعتمادا على نشاط المؤسسة السابقة التي كانوا يعملون بها، لأن لهم خبرة ودراية كافية تمكنهم من التعامل مع كل الظروف والمشكلات، فهم يعتمدون على الموروث العملي السابق المكتسب في اتخاذ القرارات التي تناسب مقاولاتهم .أما بالنسبة لنسبة 26.3% من المبحوثين الذين لم يمارسوا أعمالا أخرى قبل إنشاء المشروع؛ خاصة منهم الذين تتراوح أعمارهم من (20_29) سنة؛ فقد مثلوا نسبة 75%، فهم عادة فئة الجيل الجديد من الشباب الذي يميل إلى الفردية؛ وهذا من التطورات والتغيرات الطارئة على الريف؛ فما يميز شباب اليوم –عموما– هو « القدرة على الاستجابة للمتغيرات مع من حوله، وسرعة استيعاب وتقبل الجديد المستحدث والتنبيه والدفاع عنه، وهذه السمات تعكس

1) فاطمة الزهراء مكلاتي: « **دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة_ دراسة ميدانية على عينة من مقاولي ولاية الجزائر العاصمة**» مرجع سابق، ص 156.

قناعة الشباب ورغبته في تغيير الواقع الذي وجد فيه ويشارك في صنعه»[1]؛ إذ « يواجه الشباب الكثير من صور الحراك الاجتماعي حتى يصبح مواطنا مندمجا في مجتمعه، حيث ينتقل من حالة الاعتماد على الغير إلى حالة الاستقلال النسبي، فالشباب ينتقلون من مرحلة التعلم إلى سوق العمل، وينتقل من المنزل إلى البيئة الخارجية، كذلك من العيش مع الأسرة إلى تكوين أسرة مستقلة. »[2]

وقد أكدت دراسة شويمات كريم أن « هناك وعيا مقاولاتيا ينتج عن الظروف الاجتماعية الصعبة التي تجعل الفرد يبحث عن فرصة عمل لتحقيق هويته»[3]، وأصبح الشباب يستقلون بعملهم الخاص بعيدا عن العائلة، ويتوجهون إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة وفق تخصصاتهم بعد أن استكمل معظمهم الدراسة الجامعية أو التكوين المهني.

جدول رقم (25): يوضح مدة ممارسة العمل قبل انشاء المقاولة حسب السن

السن / الإجابة	29_20 سنة		39_30 سنة		49_40 سنة		59_50 سنة		60 سنة فأكثر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أقل من 5 سنوات	0	%0	1	%6,3	0	%0	0	%0	0	%0	1	%1,4
من 5 إلى 9 سنوات	1	%100	4	%25	10	%31,3	6	%28,6	0	%0	21	%28,8
من 10 إلى 14 سنة	0	%0	7	%43,8	7	%21,9	8	%38,1	0	%0	22	%30,1
15 سنة فأكثر	0	%0	4	%25	15	%46,9	7	%33,3	3	%100	29	%39,7
المجموع	01	%100	16	%100	32	%100	21	%100	3	%100	73	%100

1) الخنساء تومي: « **دور الثقافة الجماهيرية في تشكيل هوية الشباب الجامعي**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع الاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016_2017، ص 222.

2) المرجع نفسه، ص 225.

3) كريم شويمات: « **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال" _تجربة المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب_**»، مرجع سابق.

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (12)

يبين الجدول أعلاه سنوات خبرة للمقاولين؛ حيث تجدر الإشارة إلى أهمية الخبرة في إنشاء المؤسسات المصغرة، باعتبارها احد العناصر المشكلة للثقافة المقاولاتية والتي ترتبط بخصائص المقاول. وقد أشارت دراسات كثيرة إلى الدور الذي تلعبه الخبرة في نجاح المؤسسة واستمرارها، فكلما زادت الخبرة كلما كانت المؤسسة ناجحة، وتوزعت في بحثنا النسب المئوية لخبرة المقاولين بالسنة على الفئات العمرية كالآتي:

- ما يفوق (15سنة) : مثلت الفئة العمرية (40_49) سنة أغلب المبحوثين الذين لديهم خبرة بـ 15 سنة نسبة 39.7% أي ما يمثل 29 من أفراد العينة، عملوا لمدة تفوق 15 سنة قبل إنشاء مقاولاتهم .
- ما بين (10_14) سنة: مثلت الفئة العمرية (30_39 سنة) أغلب المبحوثين في هذه الفئة الذين مارسوا عملا قبل إنشاء مشروعهم لمدة تتراوح بين 10 سنوات إلى 14 سنة ، بنسبة 30,1% ما يمثل 22 مبحوثا
- ما بين (5_9) سنة: مثلت الفئة العمرية (40_49) سنة أغلب المبحوثين الذين مارسوا عملا قبل إنشاء مشروعهم لمدة تتراوح بين 5 و9 سنوات بنسبة 28.8%، أي ما يمثل 21 مبحوثا.
- أقل من 5 سنوات : مثلت الفئة العمرية (30 _39) أغلب المبحوثين الذين مارسوا عملا لمدة أقلل من 5 سنوات ويمثلون نسبة 1.4% ، ما يمثل 1 مبحوثا.

نستنتج مما سبق أن هناك علاقة طردية بين سن المبحوثين والخبرة المهنية، ، أي كلما زادت الفئة العمرية زادت الخبرة. فالفئة العمرية من أربعين فما أكثر يمكن القول عنها أنها تمتلك الخبرة المهنية التي تعتبر أحد العوامل الأساسية للثقافة المقاولاتية، وهي تسهم في نجاح المشروع لأنها تعزز هذه الثقافة وتجعل الفرد أكثر نضجا وعقلانية.

يعود السبب إلى أن المقاول الريفي يعمل لمدة طويلة (من عشر إلى خمسة عشر سنة) مع العائلة إلى طبيعة النسق القيمي الاجتماعي في الريف المرتبط بالعائلة، كما أن طبيعة العمل الريفي (الزراعة والفلاحة وتربية المواشي) يتطلب التعاون الذي يعتبر من «خصائص الأسرة الريفية، والذي يظهر في اشتراك جميع أفراد الأسرة، الأب، الأم والأبناء

في العمل والإنتاج الزراعي في الأرض التي يمتلكونها كل واحد حسب امكانياته وقدراته وخبرته في هذا المجال وعلى هذا الأساس يعتبر أفراد الأسرة وحدة إنتاجية واحدة يعود دخلها للأسرة كلها» [1]، لذلك يأتي الانفصال عن العائلة وتكوين عمل خاص بعد مدة زمنية طويلة، وهذا ما يفسر طول مدة ممارسة العمل السابق قبل إنشاء مؤسسة بالنسبة للمقاول الريفي.

جدول رقم (26): يوضح مدى تطور المشروع منذ نشأته حسب طبيعة نشاط المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	النشاط الصناعي		نشاط النقل		النشاط الفلاحي		النشاط الحرفي		النشاط الخدماتي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	20	%74,1	6	%50	33	%80,5	3	%60	11	%73,3	73	%73
لا	7	%25,9	6	%50	8	%19,5	2	%40	4	%26,7	27	%27
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (13)

من خلال الجدول تبين أن أغلب المبحوثين صرحوا بأن مؤسساتهم كما صرحت بذلك نسبة 73% من المبحوثين، وتتوزع هذه النسب حسب نشاط المؤسسة كما يلي:

- الفلاحة: بلغت نسبتهم 80.5% ما يعادل (33)من أفراد العينة.
- الصناعة: وذلك بنسبة 74.1% ما يمثل (20)من أفراد العينة.
- الخدمات: بنسبة 73.3%، ما يمثل (11) من المبحوثين.
- النقل: بنسبة 50% ما يمثل (6) من مبحوثين .
- الحرف: بنسبة 60% ما يمثل (3) من أفراد العينة

وهذا ما يتوافق مع مجالات نشاط اليد العاملة بولاية سطيف ويبين جدول رقم (2)[2] الذي يبين توزيع اليد العاملة حسب القطاعات لسنة 2019 أن نسبة السكان المشتغلين في

1) حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **علم الاجتماع الريفي** ، مرجع سابق، ص 137_138.

2) جدول رقم (2) يبين توزيع المشتغلين حسب القطاعات2019، ص 143.

الفلاحة بلغت 27.57% أي ما يمثل (**134437**) مشتغلا، في حين بلغت نسبة المشتغلين من السكان في مجال الصناعة 14.98% أي ما يمثل (**73036**) مشتغلا، ، بينما سُجّلت أدنى نسبة بقطاع الخدمات؛ حيث كانت نسبة السكان المشتغلين به 7.90% بـ (**38502**) مشتغلا.

نستنتج مما سبق أن القطاع الفلاحي –حسب إحصائيات 2019– تصدر اهتمام المشتغلين. وذلك من منطلق أن البلديات محل الدراسة ريفية؛ فتطور المشاريع خاصة في المجال الفلاحي يرجع إلى طبيعة العمل الفلاحي الذي « يتطلب الخبرة والمهارة والغياب الكلي للتخصص المهني وتقسيم العمل » [1]، ويرجع ذلك لامتلاك أغلبية الريفين الخبرة الخاصة بالعمل الفلاحي والزراعي، فهم لا يجدون صعوبات في تطوير عملهم باستثناء الصعوبات الخارجة عن نطاق الفلاح، كالعوائق البيئية الخارجية. وقد تجسد هذا التطور في زيادة اليد العاملة للمؤسسات، والزيادة المعتبرة في معدلات الإنتاج سواء رؤوس الأغنام أم البقر أم الدجاج أم البيض –حسب كل مؤسسة فلاحية– وذلك حسب تصريحات المبحوثين. بالإضافة إلى توسيع المساحة المخصصة للمؤسسة لاستيعاب العدد الزائد.

وتمثلت المشاريع بالقطاع الصناعي في تصنيع مواد الخرسانة، صناعة المنتجات من الجبس، صناعة الأعضاء الصناعية، نجارة الخشب والألمنيوم، صناعة مختلف المواد من الخشب، طلاء ومعالجة المعادن، صناعة كل الأجسام المجوفة من البلاستيك وكل أنواع الصمغ، نجارة الألمنيوم، صناعة عوارض الاسمنت، صناعة الكواشف المخبرية، تحويل الزجاج، صناعة الأنابيب البلاستيكية، صناعة وتحويل الرخام والغرانيت، صناعة المعدات الحديدية، توضيب المنتجات الغذائية وغيرها، صناعة مواد التغذية للأنعام.. وذلك بفضل وجود منطقة نشاطات صناعية تتوفر على عديد المؤسسات الصناعية ببلدية بازر صخرة ، إذ يمكن اعتبار هذه البلدية صناعية أكثر منها فلاحية، كما تعتبر بموقعها الاستراتيجي بوابة الصحراء، وتتوفر على الشروط الملائمة للعمل والاستثمار في هذا المجال. وقد عرفت تطورا حسب تصريحات المبحوثين من حيث زيادة بعض معدلات الإنتاج، وتوفير مناصب الشغل لأصحاب المناطق، بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات في التنمية المحلية للمنطقة .

1) علي فؤاد احمد: **علم الاجتماع الريفي**، مرجع سابق، ص 50.

وأما الخدمات فتمثلت في النشاطات الآتية: كهربائي متنقل، حرفي بلاط، حرفي بناء، تجليد السيارات وخياطة الباش، فن الرخامة، حرفي كهرباء العمارات، مدرسة تعليم السياقة، غسل وتشحيم المركبات .

والملاحظ عموما أنه كلما زاد عدد المؤسسات في جميع المجالات بمنطقة معينة كلما تحقق الاكتفاء الذاتي، ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، فهي تساهم في التكامل الاقتصادي للمجتمع.

وفي المقابل صرحت نسبة 27% من المبحوثين أن مشاريعهم لم تتطور، خاصة منهم الذين مارسوا نشاط النقل وتبلغ نسبتهم 50%، وكذلك الذين مارسوا أنشطة حِرفية بنسبة 40%.

ويرجع فشل المقاولات الخاصة بالنقل إلى كون الريف منطقة معزولة وعدد السكان فيها قليل؛ لذلك يكون عدد الزبائن من المسافرين قليلا؛ مما يؤدي إلى نقص الأرباح، وبالتالي عدم تطور المشروع.

أما عدم تطور المؤسسات الحرفية فيرجع إلى أسباب عديدة منها:[1]

- غياب روح المقاولة لدى الحرفيين.
- ظروف العمل غير المناسبة .
- عدم توفر ميزة التنافسية في منتجات الصناعة التقليدية الجزائرية.
- إشكالية التسويق لمنتجات الصناعية التقليدية.
- إشكالية تصدير منتوجات الصناعة التقليدية.

هذه الصعوبات تجعل القطاع غير منتج، ومؤسساته معرضة للإغلاق؛ مما يؤدي إلى تأزم الوضع واحتمال تفاقم البطالة.

وعموما فإن خلق المشاريع في مناطق ريفية تواجهه صعوبات عديدة منها: خصوصية المنطقة الريفية، المناخ وصعوبة التضاريس، عدم توفر الهياكل التحتية، الكهرباء والغاز، إلى غير ذلك من الصعوبات التي تصاحب المقاولين في الريف.

---

1) أسيا شيبان: « **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية _ حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**»، مرجع سابق، ص ص (109_112).

جدول رقم (27): يوضح مدى تجسيد المشروع لطموحات صاحبه حسب طبيعة نشاط المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	النشاط الصناعي		نشاط النقل		النشاط الفلاحي		النشاط الحرفي		النشاط الخدماتي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	20	%74,1	9	%75	34	%82,9	3	%60	12	%80	78	%78
لا	7	%25,9	3	%25	7	%17,1	2	%40	3	%20	22	%22
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (14)

تشير بيانات الجدول أن نسبة 78% من المبحوثين صرحوا بأن مشاريعهم جسّدت طموحاتهم، خاصة منهم الذين مارسوا نشاطا فلاحيا؛ فقد بلغت نسبتهم 82.9%، تليهم فئة المبحوثين الذين مارسوا نشاطا خدماتيا؛ وذلك بنسبة 80%. مقابل المبحوثين الذين لم تجسد مشاريعهم طموحاتهم؛ وقدرت النسبة بـ 22%، خاصة منهم الذين مارسوا نشاطا حرفيا؛ ونسبتهم 40%، وكذلك الذين مارسوا نشاطا صناعيا؛ وتقدر نسبتهم بـ 25.9%، إضافة إلى الذين مارسوا نشاط النقل ونسبتهم 25%.

نستنتج أن أغلب المبحوثين حققوا طموحاتهم؛ لأنهم توصلوا إلى الاستقلالية عن العائلة؛ وتمكنوا من إنشاء مؤسسة، مما جسد ذلك طموحهم في تحقيق الأهداف التي يريدونها؛ نتيجة الدوافع التي تحركهم للنجاح والاستمرار. وقد استخلصت الدراسات المتعددة أن «الشخص صاحب الطموح العالي يمتاز بالنجاح والتفوق، وإنجاز الأعمال الصعبة، ويقبل بالمخاطرة المحسوبة التي تشجع النجاح على الفشل، والتركيز على عمل واحد فقط حتى نهايته قبل البدء في عمل آخر، والمثابرة، ولا يرى وضعه الراهن أفضل ما يمكن

الوصول إليه، ويميل إلى التفوق، ويخطط للمستقبل، ويتحمل المسؤولية، ويعتمد على نفسه ». [1]

كما يتصف الشخص الطموح بعدد من الصفات أهمها : «أنه غير راض عن وضعه الراهن، ولا يرى أن وضعه الحالي هو أفضل ما يمكن أن يصل إليه، كما لا يؤمن بالحظ ولا يترك أموره للصدفة والظروف، وهو شخص لا يجزع إن لم تظهر نتائج جهوده سريعا ويتحمل في سبيل الوصول إلى هدفه...وهو مقتنع أن بذل المزيد من الجهد عامل أساسي في النجاح، ويعمل على تطوير قدراته في المجال المهني، ولا يخشى المنافسة بل يعتبرها عاملا مساعدا لتطوير نفسه، يتعلم من خبراته في النجاح والفشل، ولا يخشى الفشل بل يكون دافعا له لتحقيق النجاح، ويميل للاعتماد على نفسه...» [2]. فالأفراد الحاملون لصفات الشخص الطموح هم أنفسهم الحاملون لصفات المقاول الناجح .

أما نسبة 22% من المقاولين الذين لم تجسد مشاريعهم طموحاتهم؛ فهم العازفون عن العمل بالأرض والفلاحة كما جاء على ألسنتهم، فهم لا يرغبون في البقاء في الريف، فمستوى طموحهم خارج عن العمل في الريف، بل لديهم رغبة في العمل بالمدينة، أو استحداث مؤسسات غير فلاحية ويبررون ذلك بصعوبة العمل في الريف؛ نظرا لعدة أسباب منها: ضعف البنية التحية (الطرقات غير معبدة مثلا)، صعوبة العمل الزراعي والفلاحي نظرا لعدم توفر الماء والكهرباء بشكل يسمح بالاكتفاء، جفاف الآبار، عدم منح ترخيص لحفر الآبار الارتوازية نظرا لاعتبارات إدارية يصنفونها أنها بيروقراطية؛ لذلك تكون هناك صعوبة في التنبؤ بالمنتوج الزراعي والفلاحي؛ وهو عموما يعتمد على العوامل الطبيعية وكمية الأمطار في تلك السنة، نقص التقنية الحديثة في الزراعة، إضافة إلى نقص المواصلات وغير ذلك من المشاكل المتعلقة بالريف.

---

1) فريد بوطابة، ويزة معمري: «**علاقة الطموح بالدافعية للانجاز لدى طلبة السنة أولى جامعي**»، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد التاسع عشر، العدد 02، 2019، ص 315. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104059

2) ريم كحيلة، وآخرون: «**دراسة لمستوى الطموح في ضوء بعض المتغيرات لدى عينة من طلاب الثالث ثانوي في مدينة اللاذقية**»، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الانسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، المجلد السادس والثلاثين، العدد 06، 2014، ص 256.

ثانيا: عرض وتحليل بيانات خاصة بأهم الدوافع إنشاء مقاولة

جدول رقم (28): يوضح انشاء المشروع بمبادرة من صاحبه حسب السن

السن / الإجابة	20-29 سنة		30-39سنة		40-49سنة		50-59سنة		60 سنة فأكثر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	5	%100	21	%100	37	%92,5	26	%96,4	6	%100	95	%95
لا	0	%0	0	%0	3	%7,5	2	%3,6	0	%0	5	%5
المجموع	05	%100	21	%100	40	%100	28	%100	6	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (15)

نلاحظ من الجدول أن أغلب المبحوثين؛ أي ما يمثل نسبة 95% صرحوا بأنهم أنشأوا المشروع بمبادرة منهم؛ وتعتبر المبادرة الذاتية من أهم الدوافع التي من شأنها تحفيز الفرد لإنشاء مؤسسة، ترتبط المبادرة في إنشاء المشروع بعدة دوافع نذكر منها:[1]

- الدوافع الاقتصادية : كالرغبة في تحقيق ربح مادي، التشجيع المقدم من طرف البنوك، استغلال فكرة أو فرصة في السوق، استغلال فكرة جديدة تسمح بتقديم منتوجات أو خدمات جديدة.
- الدوافع الاجتماعية: كضرورة اتباع عادات وتقاليد عائلية، أو الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية.

1) بادة فاروق : **واقع الكفاءات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _ دراسة حالة الجزائر_**» مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية والمالية،_ المدرسة العليا للتجارة_ 2016/2015، ص 09.

- الدوافع الشخصية: كرغبة المقاول في العمل لحسابه الخاص، الاستقلالية، الاستفادة على الصعيد الشخصي من الخبرة المهنية المكتسبة سابقا، تشجيع الأهل والأصدقاء، التشجيع المقدم من الزبائن أو الموردين المستقبلين.
- كما يرتبط دافع إنشاء المؤسسة والمبادرة بالروح المقاولاتية وأبعادها. ومن أبعاد روح المقاولاتية التي تعزز مبادرة المقاول لإنشائه مؤسسته:[1]

❖ الأهداف والطموحات: وتتمثل في:

– المعرفة والدراية المقاولاتية: ويمكن اكتسابها وتطويرها من خلال التعرض المستمر لأنشطة ريادة الأعمال، وهناك نوعان من المعرفة المقاولاتية يتعلق النوع الأول من المعرفة بقدرة الأفراد على التعرف على فرص ريادة الأعمال؛ حيث ينطوي ذلك على اكتشاف وتقييم فرص المشاريع الجديدة، ويتضمن التعرف على فرص العمل؛ القدرة على تحديد سوق أو مجموعة من الأشخاص الذين يواجهون مشكلة معينة. ويشير النوع الثاني من المعرفة إلى استغلال الفرصة المحددة بنجاح، حيث يقوم المقاولاتي (رائد الأعمال) بتطوير نموذج أعمال قابل للتطبيق، والذي يتضمن إنجاز وتطوير أعمال مربحة حول فرصة المشروع الجديد.

– القدرة والتواصل: لا يمكن القول عن فرد بأنه يتمتع بروح المقاولاتية إلا إذا كان يمتلك قدرات ومهارات في التواصل مع الآخرين؛ حيث إن إقامة أي مشروع مقاولاتي يتطلب خلق بيئة عمل تشاركية تضم قنوات اتصال فعالة؛ فروح المقاولة تتطلب الكثير من المهارات التفاعلية التي يمكن تحصيلها من خلال ردود الفعل ومناقشة القرارات والقدرة على الإقناع.

– الدافعية نحو التميز وتحقيق الإنجازات: إن وجود دافع قوي لدى الفرد لدخول عالم المقاولاتية هو ما يحرك حماسته وطاقته ويجعله يوجه اهتمامه وتركيزه إلى ما يريد، وتعتبر الدوافع الداخلية أقوى الدوافع التي يمتلكها الإنسان على مدار حياته، وذلك لقدرتها على توجيه القوى الذاتية الداخلية وتحقيق نتائج مهمة.

---

1) سلطان كريمة، عرقوب خديجة: «**روح المقاولة لدى الشباب الجزائري ودورها في تعزيز أفكاره الابداعية**»، مجلة دفاتر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد 17، العدد2، جوان 2021،(بتصرف)، ص 627. متوفر على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/174/17/2/158378 .

وتعتبر الفئة العمرية (50_59) سنة، والفئة العمرية(40_49) سنة أغلب المبحوثين المبادرين إلى إنشاء مؤسساتهم، مقابل نسبة 5% من المبحوثين الذين لم يكن إنشاء المشروع بمبادرة منهم.

ونستنتج من ذلك أن أغلب المقاولين الذين أنشأوا المشروع بمبادرة منهم، هم الفئة العمرية (50_59) سنة، والفئة العمرية(40_49) سنة ، وما يعزز دافع إنشاء المؤسسة لديهم هو الثقافة المقاولاتية التي تنمي فيهم روح المسؤولية والعمل على تجاوز العوائق؛ فهناك « وعي مقاولاتي ينتج عن الظروف الاجتماعية الصعبة التي تجعل الفرد يبحث عن فرصة عمل لتحقيق هويته، كذلك الخبرة والكفاءة المهنية السابقة لها دور في ذلك، كما أن للشبكات الاجتماعية الشخصية والمهنية للفرد دور في بلورة وتجسيد فكرة المشروع »[1].

وتبقى نسبة 5 % من المقاولين الذين لم يكن إنشاء المشروع بمبادرة منهم؛ بل من اقتراح الأصدقاء أو العائلة في حد ذاتها، أو ملاحظتهم لنشاط أُعجبوا به... هذه الفئة لا تتوفر فيهم قيم وخصائص مقاولاتية كخاصية المبادرة، أو مازالوا لا يملكون الخبرة الكافية التي تمكنهم من أخذ المبادرة وتحمل المسؤولية في أعمالهم الخاصة.

جدول رقم (29): يوضح دافع اختيار المشروع حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي / الإجابة	دون مستوى		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
من فكرة	03	%42.8	15	%48.4	39	%47.6	15	%57.7	05	%35.7	77	%48.1
عن خبرة	03	%42.8	14	%45.2	40	%48.8	10	%38.5	05	%35.7	72	%45
تشجيع من الغير	01	%14.4	02	%06.4	03	%3.6	01	%3.8	04	%28.6	11	%9.6
المجموع	07	%100	31	%100	82	%100	26	%100	14	%100	160	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (16)

[1]) كريم شويمات: « **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال" _تجربة المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب_**»، مرجع سابق.

يتبين من الجدول أن دافع اختيار المشروع يعود أساسا إلى فكرة ذاتية بنسبة 48.1% وهو ما يمثل (77) من أفراد العينة خاصة منهم أصحاب المستوى التعليمي الثانوي الذين بلغوا نسبة 57.7%، والمستوى الابتدائي بنسبة48.8% والمستوى المتوسط بنسبة 47.6%، فأغلب المؤسسات كانت وليدة فكرة، والفكرة « من أصعب المراحل التي يمر بها صاحب المشروع، سواء كانت الفكرة بحد ذاتها، أو الأفكار المتعلقة في أي مكون من مكونات المشروع التي تؤثر في المشروع الصغير تأثيرا ملموسا، كالموقع الأفضل أو الخدمة الأكثر ملائمة، أو طريقة الترويج، أو مصادر المواد الخام » [1]، وعادة ما يتطلب اكتشاف الفكرة مدة طويلة، لأن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة ثم إلى مؤسسة ناجحة. وعموما هناك ثلاث خطوات أساسية للبحث عن الفكرة، وتتمثل في[2]:

- ملاحظة الحياة اليومية: في هذه الخطوة يستعمل المقاول كل المعلومات المتواجدة، ولا يهمل أيا منها، كما لا يقتصر بحثه على الإحصائيات فقط لأنها لا تعكس إلا جزءا قليلا من الحقيقة، لذا يجب الاهتمام بالظروف المحيطة وكل التصرفات التي يبديها الأفراد يوميا من خلال محاولة الاستعلام بعناية عن كل الأشياء التي تحيط بهم.
- نقد المنافسة: لطرح نشاط منافس لما هو متواجد في السوق يستوجب أن تكون هناك فكرة واضحة عن نقاط القوة والضعف لمنتجات المنافسين وأيضا لطريقة صنعها، فبمجرد أن يبدأ المقاول بالتفكير الانتقادي، سوف يكتشف أفكار جديدة، إضافة إلى اكتشاف العديد من الصعوبات التي قد تواجهه.
- البحث عن الحلول والبدائل: من خلال أخذ العملية النقدية بجدية للحصول على الحلول والبدائل المتواجدة، وإجراء المفاضلة بينها، وبالتالي إيجاد الفكرة الملائمة.

- **عن خبرة** : صرح المبحوثون أنهم اختاروا المشروع عن خبرة بنسبة 45% ما يمثل 72 من أفراد العينة خاصة أصحاب المستوى المتوسط بنسبة 48.8%، والمستوى الابتدائي بنسبة 45.2% ، ثم المستوى الثانوي بنسبة 38.5% ، ثم الذين هم دون مستوى تعليمي

1) ابراهيم خالد الباش: **تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار البيروني، عمان الأردن، ط1، 2018 ص 11.

2) صندرة سايبي : **محاضرات في إنشاء المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2،، 2014_2015 ،ص 15

بنسبة 42.8% وأصحاب المستوى الجامعي بنسبة 35.7%، وتعتبر الخبرة من محددات نجاح المشروع المقاولاتي .

- **بتشجيع من الغير:** صرح المبحوثون أنهم اختاروا المشروع بتشجيع من الغير بنسبة 9.6% أي ما يمثل (11) من أفراد العينة، خاصة أصحاب المستوى الجامعي بنسبة 28.6%، وحسب تصريحاتهم فإن هناك من الأهل والأصدقاء من قام بتشجيعهم على إنشاء مؤسسة، فالمحيط والظروف الاجتماعية كثيرا ما تدفع بالمقاول إلى إنشاء مؤسسة.

جدول رقم (30): يوضح طبيعة العلاقة مع الفلاحة حسب السن

الإجابة / السن	من أسرة ريفية		امتلاك أرض فلاحية		امتلاك خبرة فلاحية		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
20-29 سنة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%100
30-39 سنة	2	%33.3	1	%16.7	3	%50	06	%100
40-49 سنة	5	%50	2	%20	3	%30	10	%100
50-59 سنة	2	%16.7	7	%58.3	3	%25	12	%100
60 سنة فأكثر	0	%0	1	%50	1	%50	02	%100
المجموع	9	%30	11	%36.7	10	%33.3	30	%100

المصدر :سؤال الاستمارة رقم (17)

يتبين من خلال الجدول الذي يوضح طبيعة علاقة المبحوثين مع الفلاحة حسب فئاتهم العمرية أن علاقتهم بها تتضح من خلال ما يأتي:

- **امتلاك أرض فلاحية** : حيث تقدر بنسبة 36,7% أي ما يعادل (11) مبحوثا، وتتوزع على الفئات العمرية كما يلي:
- الفئة العمرية (50_59) سنة؛ تمثل أغلب المبحوثين الذين ترتبط طبيعة علاقتهم مع الفلاحة بامتلاكهم أرض فلاحية بنسبة 58%.
- تليهم فئة فوق الستين سنة بنسبة 50%؛ حيث نجد أن كبار السن هم الأكثر تعلقا بالأرض، فللأرض أهمية كبيرة في النشاط الزراعي خاصة في المناطق الريفية، و« للأرض

قيمة اجتماعية لدى المجتمع حيث ارتبطت في كثير من الأحيان بالعرض والقيم الاجتماعية الأخرى الموروثة لدى المجتمع؛ حيث لا يمكن أن نميزها عن المبادئ والقواعد الاجتماعية باعتبارها جزءا لا يتجزأ منه، فهي منصهرة في الكيان الاجتماعي للقبيلة أو المجتمع »[1].
وقد باشرت الدولة الجزائرية منح معظم الفلاحين الجزائريين في الأرياف هذا الامتياز منذ الثورة الزراعية؛ حيث جاء في قانون الثورة الزراعية: « المادة الأولى: الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها، المادة 2: لا حق في الأرض للملاكين الزراعيين الذين لا يساهمون فعليا في الإنتاج، ويسقط حق كل مستغل سواء أكان مالكا أم غير مالك يهمل فلاحة أرضه. المادة 3: تلغى جميع أشكال التجارة الاستغلالية المتعلقة بموارد المياه المعدة للزراعة؛ والتي ينظم استعمالها لحاجات كل مزرعة، المادة 4: تؤمن حقوق الفلاحين على الأرض التي يحرثونها بأنفسهم وعلى نتائج عملهم، المادة 5: تمنح الدولة الأراضي المتوفرة للفلاحين الذين لا يملكون الأرض، وتساعدهم على تأمين استغلالها للحصول على إنتاج يلبي احتياجاتهم واحتياجات الأمة»[2]، وبموجب هذا القانون مُنحت الأراضي لأغلب الفلاحين.

- **امتلاك خبرة فلاحية:** تعتبر الخبرة الفلاحية من المعارف والمهارات التي يأخذها الفرد من الوسط، وهي من الخصائص التي يجب أن يتمتع بها المقاول. وقد بلغت نسبة امتلاك خبرة فلاحية 33.3%؛ ما يمثل (10) موزعة على الفئات العمرية كالتالي:
  - الفئة العمرية (30_39) سنة بنسبة 50% ما يمثل 3 مبحوثين.
  - الفئة العمرية الستين فما فوق بنسبة 50%، ما يمثل 3 مبحوثين؛ حيث يمكنهم العيش في الريف وامتهان مهنة الفلاحة والزراعة من امتلاك الخبرة الفلاحية اللازمة.
- **من أسرة ريفية** : يأتي هذا المتغير أقل نسبة حيث يساوي 30%، ما يمثل 9 مبحوثين موزعين على الفئات العمرية كالتالي:
  - الفئة العمرية (40_49) سنة بنسبة 50%؛ ما يمثل 5 مبحوثا.

1) كمال حوشين: « **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق المن الغذائي في الجزائر**»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006_2007، ص5.

2) الأمر رقم 71 _73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971، المتعلق بالثورة الزراعية، الجريدة الرسمية، العدد 97، 30 نوفمبر 1971، ص 1642.

- الفئة العمرية (30_39) ل بنسبة 33.3% ب 2 مبحوثين .
- الفئة العمرية (50_ 59)سنة ب 16.7% .

تعتبر البلديات محل الدراسة ريفية؛ فمن الطبيعي أن تكون للمقاول علاقة بالمجال الفلاحي والزراعي، وقد كانت النسبة منخفضة باعتبار أن المقاولين هناك لم يكونوا من أسر ريفية أبا عند جد فحسب المبحوثين فهم يستثمرون هناك في الريف.فمنهم من يمتلك أرض للاستثمار وهو ليس من أسرة ريفية.

جدول رقم (31): يوضح أسباب التوجه إلى المقاولة حسب السن

السن / الإجابة	20-29 سنة		30-39 سنة		40-49 سنة		50-59 سنة		60 سنة فأكثر		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الخروج من البطالة	02	%28.6	15	%37.5	36	%37.9	20	%34.5	05	%45.4	78	%37
تحقيق الاستقلالية	04	%57.1	16	%40	35	%36.8	21	%36.2	03	%27.3	79	%37.4
تقليد عائلي	01	%14.3	09	%22.5	24	%25.3	17	%29.3	03	%27.3	54	%25.6
المجموع	07	%100	40	%100	95	%100	58	%100	11	%100	211	%100

المصدر :سؤال الاستمارة رقم (18)

يتبين من الجدول أن أسباب التوجه إلى إنشاء مقاولة خاصة تتوزع كما يلي:

- **تحقيق الاستقلالية:** صرح أغلب المبحوثين بأن أسباب توجههم إلى المقاولة كان بغرض الاستقلالية بنسبة 37.4% وهو ما يمثل 79 من أفراد العينة، وتتوزع على الفئات العمرية كالآتي:
  - الفئة العمرية(20-29) سنة كانت بنسبة 57.1% وهو ما يمثل 4 مبحوثين.
  - الفئة العمرية (30-39) سنة بنسبة 40% ما يمثل 16 مبحوثا.
  - الفئة العمرية (40-49)سنة بنسبة 36.8%، بـ 35 مبحوثا.

- الفئة العمرية (50_59) سنة بنسبة36.2% ما يمثل 21 مبحوثا.
- وأخيرا الفئة العمرية اكثر من 60 سنة بنسبة 27.3%، ما يمثل 3 مبحوثين.

ويعتبر تحقيق الاستقلالية من الخصائص الشخصية للمقاول، وتظهر في مجموعة السمات التي يتصف بها الفرد؛ « حيث تمثل دالة لتفاعل جملة من الظروف والمتغيرات البيئية والعائلية والنفسية والاجتماعية والشخصية، وهذه تتجسد من خلال السلوك لإشباع دوافع معينة وتشمل هذه الخصائص الرغبة في الاستقلالية.. »[1]. ويقصد بها القدرة على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية في تحقيق الغايات والأهداف؛ حيث تعد من الخصاص الذاتية التي يجب أن تتوفر في المقاول؛ أي إدراك الرغبة بالاستقلالية؛ فكلما كانت هناك زيادة في إدراك الرغبات خاصة الاستقلالية والمخاطرة، كلما كان عدد المقاولات المنشأة في تزايد.

- **الخروج من البطالة:** صرح ما نسبته 37% أي ما يعادل (78) من المبحوثين أن أسباب توجههم إلى المقاولة كان للخروج من البطالة، ويتوزعون على الفئات العمرية كالآتي:
  - الفئة العمرية 60 سنة بنسبة 45.4% ما يمثل 5 مبحوثين.
  - الفئة العمرية (40_49) سنة بنسبة 37.9% أي ما يمثل 36 مبحوثا.
  - الفئة العمرية (30_39) سنة بنسبة 37.5% ما يمثل 15 مبحوثا.
  - الفئة العمرية (50_59) سنة بنسبة34.5% ما يمثل 20 مبحوثا.
  - الفئة العمرية (20_29) سنة بنسبة 28.6%، ما يمثل 2 مبحوثين.

تؤثر البطالة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ فتعتبر هدرا للطاقات الشبانية، إضافة إلا ان ارتفاعها في مجتمع ما سيؤدي حتما إلى انخفاض الانتاج، وبالتالي ظهور النشاط غير الرسمي الذي له العديد من السلبيات، كما تؤدي البطالة إلى زيادة الفقر والهجرة، لذلك فضل المبحوثون الذين ثرروا إنشاء مقاولة هذا الحل الخروج من البطالة كآلية للقضاء على الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمشكل البطالة عليهم.

- **تقليد عائلي:** صرح ما نسبته 25.6% من أفراد العينة أي ما يمثل (54) مبحوثا أن سبب توجههم إلى إنشاء مقاولة يرجع إلى تقليد عائلي ويتوزعون على الفئات العمرية الآتية:
  - الفئة العمرية (50–59) سنة بنسبة 29.3 % مي يمثل 17 مبحوثا.

1) فلاح حسن الحسيني: إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، مرجع سابق، ص47.

- الفئة العمرية 60 سنة بنسبة 27.3% ما يمثل 3 مبحوثين.
- الفئة العمرية (40–49) سنة بنسبة25.3%، ما يمثل 24 مبحوثا.
- الفئة العمرية (30–39) سنة بنسبة 22.5% ، ما يمثل 9 مبحوثين
- الفئة العمرية (20_29) سنة بنسبة 14.3% ما يمثل 1 مبحوثا.

وبما أن الريف والمشروعات الموجودة فيه هو محل الدراسة وكانت أغلب المؤسسات فلاحية زراعية ، وكما ذكرنا سابقا خصوصية المجتمع الريفي وتعلق أفراده بعضهم ببعض، فإنّ التقليد العائلي في المؤسسات المنشأة مثال واضح على الارتباط القوي بالعائلة.

جدول رقم (32): يوضح النشاط المفضل للمقاولين حسب طبيعة نشاط المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	النشاط الصناعي		نشاط النقل		النشاط الفلاحي		النشاط الحرفي		النشاط الخدماتي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
النشاط الخاص	27	%100	12	%100	39	%95,1	4	%80	11	%73,3	93	%93
النشاط العام	0	%0	0	%0	2	%4,9	1	%20	4	%26,7	7	%7
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (19)

نلاحظ من الجدول الذي يبين النشاط الاقتصادي المفضل حسب طبيعة نشاط المؤسسة أن أغلب المبحوثين يفضلون النشاط الخاص؛ وذلك بنسبة 93%، مقابل نسبة 7% من الذين صرحوا أن القطاع العام أفضل، وتتوزع هذه النسب حسب نوع النشاط الاقتصادي كالآتي:

- ❖ النشاط الفلاحي الخاص بنسبة95.1%، ما يمثل (39) مبحوثا. مقابل النشاط الفلاحي العام بنسبة 20% ما يمثل (02) مبحوثا.
- ❖ النشاط الصناعي الخاص بنسبة 100% ما يمثل (27)مبحوثا. في مقابل نسبة 00% أي ما يمثل 00 مبحوثا للنشاط الصناعي العام .

❖ النقل الخاص بنسبة 100% ما يمثل (12) مبحوثا مقابل نسبة 00% أي ما يمثل 00 مبحوثا لنشاط النقل العام .

❖ النشاط الخدماتي الخاص بنسبة 73.3% ما يمثل (11) مبحوثا، مقابل النشاط الخدماتي العام بنسبة 26.7%، ما يمثل ذلك (04) مبحوثين.

❖ النشاط الحرفي الخاص بنسبة80% ما يمثل (04) مبحوثين، في مقابل النشاط الحرفي العام بنسبة 4.9% ما يمثل (01) مبحوثا.

ويمكن تفسير ذلك بأن المقاولين يفضلون القطاع الخاص (القطاع الاقتصادي الحر)، وهذا يتماشى واختياراتهم ويعزز الثقافة المقاولاتية حيث يعرف القطاع الاقتصادي الحر على أنه: « النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى الربح لا يخضع إلى تمويل من الدول، ولا تؤول أرباحه إلى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة»[1].

ويرجع تفضيل القطاع الاقتصادي الحر على القطاع العام إلى حب الاستقلالية لدى الفرد المقاول، وسلطة اتخاذ القرارات وهي من الصفات الأساسية التي يتميز بها الفرد المقاول. إضافة إلى الرغبة في التحرر من الالتزامات التي يفرضها القطاع العام، وتحسين ظروف العمل وغيرها.

ومن خصائص وميزات القطاع الخاص نذكر: [2]

- السرعة في الإنجاز، وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز للمنافسة.
- يمتاز القطاع الخاص بخاصية الديناميكية والحيوية، وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، عكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.
- تميز القطاع الخاص بكفاءة عالية مقارنة بالقطاع العام؛ مما يؤدي إلى توفير المواد الأولية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها.

---

1) عباس النصراوي وآخرون: **القطاع العام والخاص في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1990، ص 118.

2) ينظر: جلول ياسين بن الحاج، عابد شريط: «**دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية_ دراسة حالة الجزائر_**»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مسغانم، الجزائر، العدد 10، 2016، ص241. متوفر على الموقع :https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8262

- يتصف القطاع الخاص باتباع أساليب إدارية حديثة، واستعمال تكنولوجيا متطورة؛ مما يساعد على زيادة الجودة وزيادة الإنتاجية.
- يتسم القطاع الخاص بالوضوح في الأهداف؛ إذ إن هدف المؤسسات الخاصة هو تحقيق الربحية، والمحافظة على السوق، والاستمرارية.

أما الذين فضلوا القطاع العام فغالبا ما تعاني مؤسساتهم من صعوبات، ويواجهون مشكلات وعوائق منها: «كبر حجم الأخطار والمسؤوليات والانشغالات، عمل شاق ومتواصل قد يحرم المعني بالأمر من الاستمتاع بصورة عادية مثلما يفعل صاحب المشروع الحر»[1]، فقد آثروا القطاع العام على الخاص ومن هذه الصعوبات:

✓ الصعوبات الادارية والتنظيمية:[2] إن ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات، نقص الخبرات الفنية، عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة في المعلومات، بالإضافة إلى:

✓ تداخل الصلاحيات بين مختلف الهيئات المكلفة بالاستثمار وعدم الشفافية وتعدد الجهات الوصية، تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، ضعف البنية التحتية، وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار(خدمات الماء، الكهرباء الغاز، خطوط الهاتف، وقنوات الصرف).

✓ الصعوبات المتعلقة بالعقار الصناعي: يمكن تحديد عدة عوائق خاصة بالعقار الصناعي توصل إليها الباحثان سليم مجلخ و وليد بشيشي في دراستهما: «المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب وجهة نظر المستثمر المحلي»، ومنها:[3] مشكلة المحسوبية والمحاباة، مشاكل قانونية؛ حيث إن هناك العديد من الإجراءات القانونية

---

1) سعيد أوكيل: **ريادة الأعمال أو المقاولاتية _مقاربة شاملة وعلمية**_ ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017.ص 132.

2) مولاي لخضر عبد الرزاق: «**متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية _دراسة حالة الجزائر**_» اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد _ تلمسان_2009_2010، ص 320.

3) سليم مجلخ، بشيشي وليد: «**المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب وجهة نظر المستثمر المحلي**»، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية _المجلد الثالث، العدد الثاني_ سبتمبر 2019، متوفر على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/530/3/2/98972. ص 100.

التي تطيل عملية الاستفادة من العقار الصناعي في المناطق الصناعية، الوقت المستغرق في الحصول على الأرض؛ حيث يصل حسب بعض المستثمرين إلى 5 سنوات، ارتفاع تكاليف النقل والتخزين، غياب نظام التخلص من النفايات، مشكلة القرب من المناطق السكانية، مشكلة تدني الوضع العام للمناطق الصناعية.

✓ الصعوبات المتعلقة بالتمويل:[1] من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشكلة التمويل، وخاصة من الجهاز المصرفي الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية:

- محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات: إن تكلفة التمويل ومشكلة الضمانات تحدان من مرونة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع بتكاليفه الرسمية وغير الرسمية عائقا لتطور المشروعات.

- محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والإجراءات: يتميز التمويل المصرفي التقليدي بمحدوديته الصيغية وتعقيداته الإجرائية والوثائقية؛ ذلك أن الوساطة المالية والمنظومة المصرفية لم يكن بإمكانها التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية المسجلة على مستوى الاقتصاد الكلي.

- محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والمشروطية والأولويات: إن حصة المشروعات الصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم ومن حيث المشروطية ومن ناحية الأولويات، وخاصة في ظل اقتصاد الانفتاح؛ حيث انعكس ذلك على حرمان الأنشطة الإنتاجية وفي آن واحد تشجيع أنشطة المضاربة وتوسع الدائرة التجارية المضاربية على حساب الدائرة الانتاجية التي توفر الثروات ومناصب الشغل بسبب الانفتاح غير المضبوط للاقتصاد الوطني.

- الصعوبات المتعلقة بالتسويق:[2] يرجع ضعف التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى العديد من العوامل نوجزها في العناصر التالية:

---

1) صالحي صالح: «**أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، العدد 03، 2004، ص: 40. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5992

2) العايب ياسين : «**إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية_ دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**» اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010_2011، ص 203_205.

- ضعف المداخيل التي تسمح بتغطية تكاليف التسويق؛ فنادرا ما تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تخصيص مبالغ ضخمة أو حتى في حدود نسبة 8% من رقم الأعمال لتغطية التسويق والإشهار، هذا الأخير إن وجد فإنه غالبا ما يقتصر على لافتات بسيطة، أو الدخول إلى المعارض الوطنية أو الدولية.

- ضيق السوق: حيث تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق المجاورة لها، ونادرا ما نجد منتوجا يوزع في مختلف الأسواق والمناطق، وفي مقابل ذلك نجد تدفقا سريعا للمنتجات الجنبية المنافسة، وذلك رغم السياسة التحفيزية والحمائية التي تطبقها الدولة على المنتوج الوطني، ويمكن إرجاع ضيق السوق المخصص لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عاملين: يتمثل الأول في كثرة النشاط غير الرسمي وقوته التنافسية نظرا لعدم احترامه للشروط والمواصفات المطلوبة في المنتوج، وكذا التهرب من المصاريف الجبائية وشبه الجبائية، أما العامل الثاني فيتمثل في عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإلمام بالمواصفات الدولية بسبب إشكالية ضعف العمالة، أو بسبب قلة الموارد المالية التي تسمح بمسايرة التغيرات التكنولوجية في الميدان.

- ضعف الترابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة المحلية والأجنبية؛ حيث يساهم الإشهار الذي تقوم به المؤسسات الكبيرة في حالة اعتمادها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الترويج لمنتجاتها، إلا أن الترابط ضعيف جدا.

- عدم القيام بالدراسات السوقية، واختيار استراتيجية الدخول والإقناع بالأدوات المعروفة كالسعر مثلا في التميز عن باقي المنتجين، كما أن تلك الدراسات إن وجدت فإنها لا تتميز بالتكرار والدورية، وهو مالا يجعلها قريبة من المستهلك من حيث رغباته وقدرته الشرائية.

- ضعف دور حاضنات الأعمال والمشاتل في تقديم الدعم في مجال التسويق للمؤسسة.

- الصعوبات المتعلقة بالرسوم الجمركية:[1] فالأعباء الضريبية التي تتحملها هذه المؤسسات – خاصة في مرحلة الانطلاق – لا يساعد بأية حال من الأحوال على العمل

1)) ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي: **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، مرجع سابق، ص109.

الإنتاجي بل يؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي.

كل تلك العيوب التي تصاحب العمل الخاص جعلت هؤلاء المقاولين يفضلون العمل في القطاع العام.

جدول رقم (33): يوضح ترتيب النشاط المفضل عند المقاول الريفي حسب الأهمية

الإجابة / القطاع	المرتبة الأولى		المرتبة الثانية		المرتبة الثالثة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
فلاحة	56	%56	12	%12	32	%32	100	%100
خدمات	20	%20	62	%62	16	%16	100	%100
نقل	24	%24	24	%24	52	%52	100	%100

المصدر :سؤال الاستمارة رقم (20)

يوضح الجدول ترتيب النشاط المفضل للمبحوثين حسب الأهمية، وقد كانت النسب كالآتي:

- ✓ **المرتبة الأولى:** احتلال القطاع الفلاحي المرتبة الأولى بنسبة 56% ما يمثل 56 مبحوثا من مجموع 100 مبحوث .
- ✓ **المرتبة الثانية:** القطاع الخدماتي بنسبة 62%، ما يمثل 62 مبحوثا. من مجموع 100 مبحوث.
- ✓ **المرتبة الثالثة:** احتل فيها نشاط النقل أكبر نسبة بـ 52% من مجموع 100 مبحوث.

كان هذا ترتيب النشاط المفضل حسب الأهمية لدى المقاولين؛ حيث نجد أن النشاط الفلاحي هو المفضل باعتبار أن البلديات المدروسة ريفية، وأهلها يفضلون النشاط الفلاحي لتعلقهم بالزراعة والفلاحة؛ إضافة إلى طبيعة المنطقة الجغرافية؛ فتضاريس هذه المناطق تشجع على النشاط الفلاحي أكثر من أي نشاط آخر، وتوفر الإمكانيات الفلاحية بهذه المناطق تجعل المقاولين يفضلون الفلاحة والزراعة على النشاطات الأخرى كالنقل مثلا. زيادة على الطابع الثقافي السائد بالمناطق الريفية الذي يرسّخ فكرة توراث العمل الفلاحي

والزراعي ويصعّب الخروج عن هذا النسق لممارسة أنشطة أخرى . ونلاحظ غياب النشاط الصناعي في تفكير المقاولين الريفين حيث تواجه الصناعة في الريف مشاكل عدة سنتطرق إليها لاحقا.

جدول رقم (34): يوضح ندامة المقاولين على اختيار المشروع الحالي حسب طبيعة نشاط المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	النشاط الصناعي		نشاط النقل		النشاط الفلاحي		النشاط الحرفي		النشاط الخدماتي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	4	%14,8	1	%8,3	2	%4,9	1	%20	1	%6,7	9	%9
لا	23	%85,2	11	%91,7	39	%95,1	4	%80	14	%93,3	91	%91
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (21)

يتّضح من خلال الجدول أن أغلب المبحوثين صرحوا أنهم غير نادمين على اختيارهم للمشروع؛ وذلك بنسبة 91%، ما يعادل (91) مبحوثا.

وتتوزع هذه النسب حسب طبيعة النشاط كالتالي:

- الفلاحة بنسبة 95.1% أي ما يمثل (39) مبحوثا.
- الخدمات بنسبة 93.3% ما يمثل(14) مبحوثا.
- النقل بنسبة 91.7% ما يمثل (11) مبحوثا.
- الصناعة بنسبة 85.2% ما يمثل (23) مبحوثا.
- الحرف بنسبة 80% ما يمثل (4) مبحوثا.

وفي المقابل صرحت نسبة 9% من المبحوثين أنهم ندموا على اختيارهم لمشروعهم الحالي، ونسبهم كالآتي:

- الحرف بنسبة 20% ما يمثل 1 مبحوثا.
- الصناعة بنسبة 14.8% ما يمثل 4 مبحوثين.

– النقل بنسبة 8.3%.ما يمثل 1 مبحوثا.
– الخدمات بنسبة 6.7% ما يمثل 1 مبحوثا.
– الفلاحة بنسبة 4.9%ما يمثل 2 مبحوثين.

ويُفسر عدم الندامة على اختيار المشروع بأن المقاولين اختاروا المشروع عن اقتناع؛ بالإضافة إلى نجاح مشاريعهم؛ خاصة الفلاحية؛ وسهولة إدارتهم لها؛ نظرا للخبرة في المجال الفلاحي، كذلك نقص المعوقات؛ مما حفزهم على إكمال المشروع، وتحقيق طموحاتهم.

أما الذين ندموا على اختيار المشروع فيرجع ذلك إلى الصعوبات التي تعاني منها مؤسساتهم، وكذلك سوء اختيار مجال النشاط المختار، كالنشاط الحرفي وعدم القدرة على منافسة المنتوجات، إضافة إلى صعوبات أخرى كنقص المواد الأولية، صعوبة التسويق، وغيرها. لذلك يجد المقاول نفسه نادما على اختياره لمشاريع فاشلة.

ثالثا: عرض وتحليل بيانات خاصة بالمقاولة والبيئة وتأثيرها على نجاح أو فشل المشروع المقاولاتي الريفي.

جدول رقم (35): يوضح مساهمة جهة خارجية في انشاء المقاولة حسب طبيعة نشاط المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	الصناعة		النقل		الفلاحة		الحرف		الخدمات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	25	%92,6	12	%100	38	%92,7	5	%100	12	%80	92	%92
لا	2	%7,4	0	%0	3	%7,3	0	%0	3	%20	8	%8
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (22)

يتبين من خلال الجدول أن نسبة 92% من المبحوثين، أي ما يمثل (92) مبحوثا أجابوا بأن المؤسسة أنشئت بدعم من طرف جهة خارجية، وقد كانت نسبهم حسب النشاط كالآتي:

- الفلاحة بنسبة 92.7%، أي ما يعادل (38) مبحوثا.
- الصناعة بنسبة 92.6% ما يمثل (25) مبحوثا.
- الخدمات بنسبة 80% ما يمثل (12) مبحوثا.
- وبنسب أقل المبحوثون الذين يزاولون نشاط النقل بـ 12 مبحوثا والحرف بـ 5 مبحوثين.

في مقابل نسبة 8% أي ما يمثل (08) من المبحوثين الذين صرحوا أنهم لم يعتمدوا على جهة معينة في إنشاء مشاريعهم بل اعتمدوا على أنفسهم، خاصة منهم المبحوثون الذين يزاولون نشاطا خدماتيا؛ بنسبة20%، والمبحوثون الذين يزاولون نشاطا صناعيا بنسبة 7.4%.

نستنتج أن أغلب المقاولين اعتمدوا على جهة معينة لتمويل مشروعهم؛ ويقصد بالجهة المعينة: الهيئات الحكومية المكلفة بتمويل المشاريع المقاولاتية ؛ ومنها: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بنك التنمية الريفية....أو العائلة والأصدقاء، ويعتبر التمويل من الشروط الضرورية لانطلاق المؤسسة خاصة في بداياتها، وتتلخص أهميته في أنه:[1] يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة يزيد بها الدخل الوطني، ويساهم في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة من أجل اقتناء أو تغيير المعدات، كما يعتبر وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، ونظرا لأهمية التمويل فإنه يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعنى بها المؤسسة بالبحث عن مصادره اللازمة والموافِقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها واستخدامها استخداما يتناسبمع تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ودون مخاطر؛ مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة.

1) رابح خوني، رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر، القاهرة مصر، 2008،ص 97.

ويرتبط التمويل بمختلف القطاعات، ويتضح ذلك في ارتفاع نسبة الذين أجابوا بنعم بغض النظر عن نشاط مؤسستهم حيث بلغت النسبة في الفلاحة 92.7%، و بلغت في الصناعة نسبة 92.6% ؛ وفي الخدمات بنسبة 80% .

أما الذين اعتمدوا على أنفسهم فنسبتهم قليلة، ويتم لجوء هؤلاء المقاولين إلى هذا التمويل الشخصي للابتعاد عن تمويل البنوك والمؤسسات المالية لاعتقادهم بربوية القروض.

جدول رقم (36): يوضح الجهات المساهمة في انشاء المقاولة حسب طبيعة نشاط المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	الصناعة		النقل		الفلاحة		الحرف		الخدمات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
بنك	14	%26,4	10	%45,5	30	%32,6	4	%36,4	5	%21,7	63	%31,3
أسرة	13	%24,5	2	%9,1	19	%20,7	3	%27,3	4	%17,4	41	%20,4
تمويل ذاتي	12	%22,6	1	%4,5	13	%14,1	1	%9,1	6	%26,1	33	%16,4
الأصدقاء	1	%1,9	1	%4,5	6	%6,5	0	%0	1	%4,3	9	%4,5
هيئات حكومية	13	%24,5	8	%36,4	24	%26,1	3	%27,3	7	%30,4	55	%27,4
المجموع	53	%100	22	%100	92	%100	11	%100	23	%100	201	%100
* المجموع أكبر من حجم العينة لأن هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة												

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (23)

نلاحظ من الجدول أن أغلب المبحوثين صرحوا بأنهم تلقوا مساعدات من جهات معينة في إنشاء المقاولة حيث يلجأ المقاول إلى طلب الدعم والمساعدة نتيجة عاملين أساسيين هما: [1]

- ✓ تفادي وتخطي العراقيل التي يواجهها أو يمكن أن تصادفه.
- ✓ الاستفادة من مختلف الخدمات المقدمة من قبل العديد من الهيئات والأدوات المرافقة لعملية الإنشاء.

كما يحتاج المقاول إلى الدعم من العائلة أو الأصدقاء. وفيما يلي نسب الجهات المساهمة في إنشاء المقاولة حسب طبيعة نشاط المؤسسة:

1. **البنك:** يأتي البنك في مقدمة المساهمين بنسبة 31.3%؛ ما يمثل (63) مبحوثا، وذلك عن طريق القروض التي يمنحها بما يتوافق وحجم وطبيعة المشروع، ويعد البنك من المؤسسات المالية الهامة في مجال التمويل بما يوفره من موارد مالية تسمح للمشاريع المقاولاتية بتغطية التكاليف وتوسيع نشاطها؛ مما يسهم في التنمية بجميع مجالاتها. ونجد القطاعات التي تم تمويلها من خلال البنك في دراستنا مقارنة بباقي المساهمين تتوزع عليها النسب كما يأتي:

- النقل بنسبة 45.5 %، ما يمثل 10 مؤسسات.
- الحرف بنسبة 36.4%، ما يمثل 4 مؤسسات.
- الفلاحة بنسبة32.6%، ما يمثل 30 مؤسسة.
- الصناعة بنسبة 26.4%، ما يمثل 14 مؤسسة.
- الخدمات بنسبة 21.7%، ما يمثل 5 مؤسسات.

2. **الهيئات الحكومية:** تم تمويل بعض المؤسسات من طرف هيئات حكومية تمثلت في (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، وذلك بنسبة 27.4%، ما يمثل 55 مؤسسة، وكانت النسب حسب نشاط المؤسسة مقارنة بباقي المساهمين كالتالي :

- النقل بنسبة 36.4%، ما يمثل 8 مؤسسات.
- الخدمات بنسبة 30,4%، ما يمثل 7 مؤسسات.

1) صندرة سايبي : **هيئات وأدوات مرافقة إنشاء مؤسسة**، مرجع سابق، ص 11.

- الحرف بنسبة 27.3%، ما يمثل 3 مؤسسات.
- الفلاحة بنسبة 26.1%، ما يمثل 24 مؤسسة.
- الصناعة بنسبة 24.5%، ما يمثل 13 مؤسسة.

وقد تم الاعتماد على هذه الهيئات نظرا للتسهيلات المختلفة المقدمة من طرفها سواء الجبائية أم المالية، وهدف هذه الهيئات هو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عددها وتوسيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويتمثل دورها في:[1]

- تخفيف الأعباء الاجتماعية : فقد عملت الدولة في هذا المجال على تقديم إعانة مالية شهرية لمدة ثلاث سنوات لكل مؤسسة تبرم عقد عمل لمدة غير محدودة، والإعفاء من الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي لكل مؤسسة تشرع في إعداد برامج لتأهيل عمالها لمدة أقصاها ثلاثة أشهر، والتخفيض التكميلي للاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي لأرباب العمل لمدة سنة بالنسبة للمؤسسات التي توظف أكثر من 09 عمال، كما تستفيد المؤسسات من تخفيض في حصة الاشتراك في الضمان الاجتماعي لمدة ستة أشهر عن كل عملية توظيف تأتي في إطار وكالات التشغيل.
- تخفيف الأعباء الضريبية: من جملة ما قامت به الدولة هو الاعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل في تكوين الاستثمارات، والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمنتجات المستوردة أو المحلية التي تدخل في تكوين الاستثمارات، والإعفاء من الرسم على التحويل بمقابل بخصوص شراء العقار.
- تدابير متعلقة بالجانب المالي والإداري: في هذا الجانب من الدعم قامت الدولة بتخفيض معدلات الفائدة والإعفاء من دفعها، وتشجيع البنوك على تمويل المشاريع الاستثمارية. وقد أنشأت هيئات عديدة تهدف لتفعيل العلاقة بين المستثمرين ومختلف البنوك ومختلف الهيئات التي يلجأ إليها المستثمر. ولكل هيئة من هيئات دعم المقاولاتية صيغها الخاصة.

ونستعرض فيما يأتي أهم الهيئات التي ساهمت بدعم المبحوثين وتقديم التسهيلات :

أ. **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:** تتمثل الامتيازات التي يقدمها الصندوق في:

---

1) لزهر العابد: **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013، ص 253.

- سلفة غير مكفأة واجبة السداد بدون فوائد يمنحها الصندوق والتي تتغير حسب المبلغ الإجمالي للمشروع.
- سلفة غير مكفأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد يمنحها الصندوق في حالات خاصة تقدر بمبلغ 500.000 دج من أجل اقتناء ورشة متنقلة في مجال، الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التبريد، تركيب الزجاج، دهن العمارات، وميكانيك عامة، وتمنح هذه القروض بصفة خاصة للبطالين حاملي شهادات التكوين المهني.
- سلفة غير مكفأة تكميلية واجبة السداد بدون فوائد يمنحها الصندوق في حالة كراء محل من إجل ممارسة نشاط إنتاج السلع والخدمات، تقدر ب 500.000دج.
- سلفة غير مكفأة تكميلية واجبة السداد دون فوائد يمنحها الصندوق لحاملي الشهادات الجامعية، لا تتجاوز مبلغ 1000.000دج، من أجل كراء محل موجه لإنشاء مكاتب جماعية تخص نشاطات المكاتب الطبية، خبرة في المحاسبة وغيرها.
- مساهمة مالية شخصية ضئيلة.
- مرافقة شخصية من طرف منشط (مستشار)، تتم عبر الاستشارة والمساعدة طيلة مرحلتي الإنجاز وبعث المشروع.

ب_الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا): وتتمثل المهام في:[1]

- ❖ تقديم استشارة ومرافقة للشباب ذوي المشاريع في إنشاء النشاطات.
- ❖ تزويد الشباب ذوي المشاريع بكافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي المتعلقة بنشاطهم.
- ❖ تطوير العلاقة مع مختلف شركاء الجهاز: بنوك، مصالح الضرائب، صناديق الضمان الاجتماعي للأجراء وغير الأجراء.
- ❖ تطوير الشراكة بين القطاعات لتحديد فرص استثمار في مختلف القطاعات.
- ❖ ضمان تكوين متعلق بالمؤسسات لصالح الشباب ذوي المشاريع.

1) المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، ص 12.

- ❖ تسجيل كل شكل آخر من الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية إحداث أنشطة وتوسيعها.
- ❖ تشجيع كل الأعمال والتدابير الأخرى الرئيسية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- ❖ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

ج_ الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار: حيث تكلف بالمهام التالية:[1]

- ❖ مهمة الإعلام: وذلك بضمان الاستقبال لصالح المستثمرين في جميع المجالات الضرورية للاستثمار، جمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط الأعمال بالتعرف الأحسن على التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار، وضع أنظمة إعلامية تسمح للمستثمرين بالحصول على المعطيات الاقتصادية أو مصادر المعلومات الأنسب والضرورية لتحضير مشاريعهم، وضع بنوك معطيات تتعلق بفرص الأعمال والشراكة والمشاريع وثروات الأقاليم المحلية والجهوية وطاقاتها، وضع مصلحة للإعلام تحت تصرف المستثمرين من خلال كل دعائم الاتصال، وضمان خدمة النشر حول المعطيات المذكورة.
- ❖ مهمة التسهيل: إنشاء الشباك الواحد غير المركزي طبقا لأحكام المادة 2، تحديد العراقيل والضغوطات التي تعيق إنجاز الاستثمارات، وتقترح على الوزير الوصي التدابير التنظيمية والقانونية لعلاجها، إنجاز الدراسات بغرض تبسيط الإجراءات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار وإنشاء الشركات.
- ❖ مهمة ترقية الاستثمار: المبادرة بكل عمل في المجال الإعلامي والترقية والتعاون مع الهيئات العمومية والخاصة في الجزائر بهدف ترقية الاستثمار في الداخل والخارج، ضمان خدمة علاقات العمل وتسهيل الاتصالات مع المستثمرين غير المقيمين مع المتعاملين الجزائريين وترقية المشاريع وفرص الأعمال، تنظيم لقاءات وملتقيات وأيام دراسية ومنتديات وتظاهرات أخرى ذات الصلة بمهامها.

---

1) المرسوم التنفيذي رقم 06_356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادر في 11 اكتوبر 2006، ص 14_16.

❖ مهمة المساعدة: تنظيم مصلحة استقبال المستثمرين وتوجيههم والتكفل بهم ،، وضع خدمة الاستشارات مع إمكانية اللجوء إلى الخبرة الخارجية، مرافقة المستثمرين ومساعدتهم لدى الإدارات الأخرى.

❖ مهمة المساعدة في تسيير العقار الصناعي: إعلام المستثمرين عن توفير الأوعية العقارية، تجميع كل معلومة مفيدة لفائدة بنك المعطيات العقارية المؤسس على مستوى الوزارة المكلفة بترقية الاستثمارات.

❖ مهمة تسيير الامتيازات: تحديد المشاريع التي تهم مصلحة الاقتصاد الوطني استناد إلى المعايير والقواعد المحددة في التنظيم المعمول به التي صادق عليها المجلس الوطني للاستثمار.....

❖ مهمة المتابعة: جمع المعلومات حول مدى تقدم المشاريع وكذا التدفقات الاقتصادية المترتبة عنها وبهذا الصدد يتعين على المستثمرين أن يقدموا وضعية تعد وفق الاشكال والإجراءات المقررة بالاشتراك بين الوزارة المكلفة بالاستثمارات ووزارة المالية...

د _الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: أسندت لها المهام التالية :[1]

❖ المادة 2: القرض المصغر قرض يمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم.

❖ المادة 03 : يوجه القرض إلى إحداث أنشطة بما في ذلك أنشطة المنزل باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط، شراء المواد الأولية.

وكل آلية من هذه الآليات لها شروط.

3. **الأسرة والعائلة:** كان تمويل الأسرة والعائلة للمشروع المقاولاتي بنسبة 20,4%، وكانت النسب حسب نشاط المؤسسة كالتالي: الحرف بنسبة 27.3 %، الصناعة بنسبة 24,5 %، والفلاحة بنسبة 20.7%، والخدمات بنسبة 17.4%، والنقل بنسبة 9,1%.

4. **التمويل الذاتي:** تم تمويل المشاريع بالتمويل الذاتي بنسبة 16.4%، وكانت النسب حسب نشاط المؤسسة كالتالي: الخدمات بنسبة 26.1%، الصناعة بنسبة 22.6%،

1) المواد 2 –3 من المرسوم الرئاسي رقم 04_13 مؤرخ في 22 جانفي 2004 يتعلق بجهاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004 ص3.

والفلاحة بنسبة 14,1%، والحرفة بنسبة 9.1%، والنقل بنسبة 4.5%. ونلاحظ أن نسبة المعتمدين على أموالهم الخاصة منخفضة؛ وتمويلاتهم « تتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء، إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه» [1] . ومن مزايا التمويل الذاتي [2]:

- يعتبر المصدر الأول والرئيسي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي يصعب عليها الحصول على حاجتها من الأموال من مصادر خارجية خاصة عند انعدام الضمانات أو نظرا لارتفاع أسعار الفائدة المطبقة على القروض.
- يسمح للمؤسسات التي لا تستطيع الدخول إلى السوق المالي بالحصول على الموارد الضرورية لتطويرها.
- يحافظ على الاستقلالية المالية للمؤسسة؛ إذ لا تقع تحت رقابة من قبل الدائنين.
- يجنب المؤسسة التقلبات الموسمية المحتملة.

5. **الأصدقاء:** تم تمويل المشاريع المقاولاتية للمبحوثين من طرف الأصدقاء بنسبة 4.5%، وكانت النسب حسب نشاط المؤسسة كالتالي: الفلاحة ونسبتهم 6.5%، النقل بنسبة 4.5%، الخدمات بنسبة 4.3%، الصناعة بنسبة 1.9%. أما الحرف فبنسبة 0%.

كانت نسبة الأصدقاء ضئيلة في المساهمة في إنشاء المقاولة بنسبة 4.5% ويرجع ذلك إلى البدائل التي وفرتها الدولة من هيئات لتمويل هذه المؤسسات؛ إضافة إلى المزايا التي تقدمها هذه الهيئات من تخفيض لنسب الفوائد البنكية، الامتيازات الجبائية، الاعفاء من الرسوم العقارية وغيرها، علىعكس الاقتراض من الأصدقاء الذي قد يشكل عائقا إذا ما ألحوا على استرداد أموالهم؛ خاصة إذا كانت المؤسسة في بداياتها لأن ذلك سيعرضها لخطر الإفلاس.

1) صندرة سايبي: **سيرورة إنشاء المؤسسة_ أساليب المرافقة**،جامعة قسنطينة، 2009_2010، ص 19.

2) عبد القادر بوعزة: « **التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة**» ، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003_2004، ص16.

جدول رقم (37): يوضح الهيئة الداعمة حسب الهيئات المختصة بتطوير المشاريع الصغيرة حسب طبيعة نشاط المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	الصناعة		النقل		الفلاحة		الحرف		الخدمات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
الصندوق الوطني للتامين عن البطالة	17	%63	12	%100	29	%70,7	5	%100	6	%40	69	%69
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	1	%3,7	0	%0	0	%0	0	%0	3	%20	4	%4
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	3	%11.1	0	%0	5	%12,2	0	%0	1	%6,7	9	%9
مديرية الفلاحة	0	%0	0	%0	1	%2,4	0	%0	0	%0	1	%1
تمويل ذاتي	6	%22,2	0	%0	6	%14,6	0	%0	5	%33,3	17	%17
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (24)

نلاحظ من الجدول أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛ يعد أهم هيئة داعمة للمؤسسات في دراستنا، وذلك بنسبة 69% أي ما يمثل 69 مؤسسة؛ موزعة نسبهم حسب نشاط المؤسسة كالآتي:

- الفلاحة بنسبة 70.7% ما يمثل (29) مؤسسة.
- الصناعة بنسبة 63% أي ما يمثل (17) مؤسسة.

وقد مثل هذان القطاعان النسبة الأغلب في التمويل باعتبار أن البلديات محل الدراسة تعتمد على الفلاحة، وكذلك الصناعة في مناطق معينة (كبلدية بازر سكرة التي تحتوي على منطقة صناعية، لذلك نجد نسبة القطاع الصناعي مرتفعة)، أضف إلى ذلك الامتيازات التي يقدمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة خاصة فيما يتعلق بالسن أو العمر فهذا الصندوق الوحيد الذي يمنح الحق في أخذ القروض لكبار السن حتى (50سنة).

وتنخفض نسبة التمويل من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للخدمات والحرف والنقل للأسباب الآتية :

- يتم تمويل الخدمات عادة بالتمويل الذاتي كما بينته إجابات المبحوثين (نسبة 33.3% من المبحوثين كان تمويلهم ذاتيا)، لذلك تنخفض نسبة الطلب على التمويل في الخدمات لدى الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة.
- بالنسبة للحرف: عدد المؤسسات قليل جدا حسب العينة المدروسة، ويرجع ذلك إلى عزوف الشباب عن ممارسة الحرف، لذلك نجد نسبة التمويل من طرف الوكالة ضئيلا بما يمثل (5) مبحوثين فقط.
- بالنسبة للنقل: يرجع سبب انخفاض التمويل (12) مبحوثا فقط نظرا لتشبع السوق أو هذه البلديات، بوسائل النقل، وحسب الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أن أي نشاط تم تشبع السوق منه لا يتم تمويله(كالنقل، المخبزات، مطاعم الأكل السريع...) لكي لا يكون هناك ركود اقتصادي في منطقة ما. أما المبحوثين الذين اعتمدوا على التمويل الذاتي في بناء مشاريعهم فتقدر نسبتهم بـ 17%، خاصة منهم الذين يمارسون الخدمات بنسبة 33.3%، وكذلك الذين يزاولون الصناعة ونسبتهم 22.6%.

ويتم التمويل والامتيازات المقدمة من طرف الصندوق كما يأتي:

1. **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة :**

يقدر المبلغ الذي يتم تمويل المشاريع به من طرف الصندوق ب 10 مليون دج[1] ، ويمول من طرف ثلاثة أطراف كما يأتي: المقاول بنسبة 1% أو بنسبة 2%، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بنسبة 29% أو بنسبة 28%، والقرض البنكي بنسبة 70%.

ويتمتع صاحب المشروع بمجموعة من المزايا تخص كل المراحل التي يمر بها المشروع كما يأتي:

❖ **الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة الانجاز**[2]: تتمثل في:

- تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% من الرسوم الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية على الاقتناءات العقارية المخصصة التي تدخل في إطار إنشاء مشروع صناعي.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات.

❖ **الامتيازات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال:** تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع الاستثمارية أو النشطة أو المشاريع المؤهلة للاستفادة من دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر من :[3]

- إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات، 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع (جنوب هضاب..) ابتداء من تاريخ الاستغلال.

أما باقي الهيئات فكانت نسب تمويلهم للمشاريع كالتالي:

2. **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية anade** :كانت نسبة التمويل 6% بمعدل 6 مبحوثين؛ حيث تتم صيغ التمويل والامتيازات الممنوحة في إطار جهاز الوكالة كالآتيي:

---

1) المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 10_158 المؤرخ في 20 جوان 2010، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 04_02 المؤرخ في 03 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة ومستوياتها. الجريدة الرسمية العدد 39، الصادر في 23 جوان 2010، ص 16.

2) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سطيف.

3) المادة 14 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، ضمن القانون رقم 14_10 المؤرخ في 30ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 الجريدة الرسمية ، العدد 78 ، الصادر في 31ديسمبر 2014، ص7.

- **التمويل الثنائي:** أقل من 10 ملاين دج: حيث تكون المساهمة الشخصية للشاب بنسبة 50%، والمساهمة الوكالة بنسبة 50% [1].
- **التمويل الثلاثي:** أقل من 10 ملايين دج: حيث تكون المساهمة الشخصية بنسبة 15% أو بنسبة 12% بالنسبة للمناطق الخاصة والهضاب العليا أو بنسبة 10% بالنسبة لمناطق الجنوب، و بنسبة 5% للشباب العاطل والطلبة حاملي المشاريع. وتكون مساهمة الوكالة بنسبة 15%، ومساهمة البنك بنسبة 70%.
- **الإعفاءات الجبائية:** تضم: [2]

- إعفاء كليا من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 3 سنوات إبتداء من تاريخ الشروع في استغلال المشروع، و6 سنوات إذا كانت في مناطق الجنوب والهضاب العليا، وتمتد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال على الأقل.

- إعفاء كليا من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، و 06 سنوات إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، وتمتد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف 03 عمال على الأقل.

- إعفاء من الرسم العقاري للبنايات المستعملة في النشاطات التي يمارسها المستثمرون لمدة 03 سنوات ابتداء من تاريخ الانجاز، و 06 سنوات إذا ما أقيمت هذه البنايات في مناطق يجب ترقيتها.

- الإعفاء من جميع حقوق التسجيل والعقود المتضمنة تأسيس الشركات.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الاستفادة من تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك خلال سنوات الثلاث الأولى من

1) المرسوم التنفيذي رقم 20_392 مؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها. الجريدة الرسمية، العدد 70، الصادر في 25 نوفمبر 2020. ص 8.

2) الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية سطيف.

الإخضاع الضريبي، ويكون التخفيض بنسبة 70% تخفيض خلال السنة الأولى من الاخضاع الضريبي، ونسبة 50% تخفيض خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي. ونسبة 25% تخفيض من السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

3. **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI:** ساهمت هذه الهيئة في تمويل المؤسسات بنسبة 9% ما يمثل 9 مؤسسات، حسب القانون 16_09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار تم إنشاء هيكلة جديدة للتحفيزات الجبائية في ثلاثة مستويات:

أ- **المشاريع المنجزة في الشمال:**

- مرحلة الإنجاز:[1]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.

1) المادة 12 من القانون رقم 16_09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 46، الصادرة في 03 اوت 2016، ص 19_20.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

▪ مرحلة الإستغلال:[1] بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد لمدة 03 سنوات من المزايا الآتية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ب- **الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا مناطق اخرى تتطلب تنميتها من قبل الدولة :** تستفيد مما يأتي:

▪ مرحلة الإنجاز : [2]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

1) المادة 12 من القانون رقم 16_09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 46، الصادرة في 03 اوت 2016، ص 19_20.

2) المادة 13من القانون رقم 16_09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 46، الصادرة في 03 اوت 2016، ص 20.

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشئات الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية.

- مرحلة الإستغلال:[1]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ت- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني:

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثماراتُ التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة.[2]

- مرحلة الإنجاز:[3]

كل المزايا التي ذكرت سابقا من مرحلة الإنجاز بالإضافة إلى:

1) المادة 14، من القانون رقم 16_09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 46، الصادر في 03 اوت 2016، ص 20

2) المادة 17 من القانون رقم 16_09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 46، الصادر في 03 اوت 2016، ص 21

3) المادة18 من القانون رقم 16_09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 46، الصادر في 03 اوت 2016، ص 21

- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.

- مرحلة الإستغلال: [1]

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.

- الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

- الاستفادة من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار أنشطة الصناعية الناشئة ولمدة لا تتجاوز (05) سنوات.

كل هذه المزايا تقدمها الوكالة الوطنية للاستثما، مع الإشارة إلى أن هناك مزايا أخرى خاصة بالقطاعات الصناعية والسلع والخدمات الموجهة للتصدير، والقطاع الفلاحي والسياحي.

4. **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر** : كان تمويل المشاريع بنسبة 4% بمعدل 4 مبحوثين؛ حيث تمول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر المشروعات الصغيرة بـ:[2]

- ❖ قرض بدون فوائد عندما تفوق كلفة المشروع 100,000 دج؛ يخصص لتكملة مستوى المساهمات الشخصية المطلوبة للاستفادة من القرض البنكي.
- ❖ تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المتحصل عليها.
- ❖ قرض دون فوائد بعنوان اقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها 30.000 دج
- ❖ يستفيد –حسب المادة _8 المواطنون المؤهلون لجهاز القرض المصغر من استشارة الوكالة .
- ❖ يتم – حسب المادة 9– تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية.
- ❖ تتم –حسب المادة 10– المتابعة خلال فترة الاستفادة من هذه الامتيازات.

1) المادة 20 من القانون رقم 16_09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 46، الصادر في 03 اوت 2016، ص 21

2) المواد 7_8_9_ 10 من المرسوم الرئاسي رقم 04_13 مؤرخ في 22 جانفي 2004 يتعلق بجاز القرض المصغر، الجريدة الرسمية العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004، ص4

وهناك تمويل ثنائي (بمساهمة المستفيد والبنك تتراوح كلفته ما بين 50.000 و 100.000دج)، وتمويل ثلاثي يكون بمساهمة (المستفيد والوكالة و البنك، وكلفة المشروع تتراوح بين 50.000و 400.000 دج)[1].

جدول رقم (38): يوضح تلقي أشكال أخرى من الدعم حسب الهيئات الداعمة للمشروع

الهيئة الداعمة / الإجابة	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة		الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM		الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI		الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية		مديرية الفلاحة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	57	%82,6	0	%0	1	%33,3	2	%33,3	1	%100	61	%73,5
لا	12	%17,4	4	%100	2	%66,7	4	%66,7	0	%0	22	%26,5
المجموع	69	%100	04	%100	03	%100	06	%100	01	%100	83	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (25)

نلاحظ من بيانات الجدول أن نسبة 73.5% أي 61 من أفراد العينة صرحوا أنهم تلقوا أشكالا أخرى من الدعم؛ من مختلف الهيئات والوكالات؛ وقد تمثلت النسب حسب كل هيئة كما يلي:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الوطنية: بنسبة 82.6% أي ما يمثل 57 مؤسسة، باعتبار الامتيازات التي تقدمها؛ حيث تعتبر الوكالة الوحيدة التي تقدم تمويلا لأصحاب السن فوق الخمسين.
- الوكالة الوطـنية لدعـم وتنمية المقاولاتية بنسبة 33.3% بما يمثل 2 مؤسسة.

1) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية سطيف.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنسبة 33.3%، بما يمثل 1 مؤسسة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 0 %، بما يمثل 00 مؤسسة.
- مديرية الفلاحة: بنسبة 100% بما يمثل 1 مؤسسة.

في مقابل الذين لم يتلقوا دعما آخر غير الدعم المالي من الوكالات والمقدرة نسبتهم بـ 26.5%، بما يمثل 22 مؤسسة.

وتتمثل الأشكال الأخرى من المساعدات والدعم من الهيئات الداعمة للمقاولاتية حسب تصريحات المبحوثين في :

❖ **المرافقة:** وهي « عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الانشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج الكثير من الخبرات»[1]، كما أنها «عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال؛ خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة؛ التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة أو المساعدة» [2].

وترتكز عمليات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة على ثلاثة محاور:[3]

- الدعم المالي: من خلال توفير تسهيلات للحصول على تمويل الاستثمارات الجديدة واستثمارات التوسع وغيرها.

---

1) محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة: «**المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة،_ تحليل نظري واسقاط على الواقع الجزائري**»، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يومي 18_19 أفريل 2019، ص5. متوفر على الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2651/1/45.pdf

2) عبد السلام أبو قحف وآخرون: **حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص 10.

3) محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، مرجع سابق ، نقلا عن: Philippe ALBERT Michel BERNASCONI , , Lynda GAYNOR . LES INCUBATEURS EMERGENCE D'UNE NOUVELLE INDUSTRIE, COMPARAISON DES ACTEURS ET DE LEURS STRATEGIES : France ~ Allemagne ~ Royaume Uni ~ Etats-Unis, étude présente au (Ministère de l'Economie des Finances et de l'Industrie), france, Avril 2002,p8-9

- شبكات النصح والتكوين: الهدف من هذه الشبكات حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات الصغيرة.
- الدعم اللوجيستيكي: حيث تهدف بعض الهيئات إلى توفير مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة في محلات متاحة وخلال فترات زمنية محدودة وخدمات إدارية مختلفة وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة، بالإضافة إلى تقديم بعض النصائح البسيطة أو المعقدة حسب المشروع.

وللمرافقة مراحل: أولى قبل إنشاء المشروع وثانية خلال إنشاء المشروع وثالثة بعد إنشائه، نوضحها فيما يلي:[1]

- **المرافقة القبلية:** عند قدوم أي مقاول إلى هيئة المرافقة لأول مرة تقام معه جلسات أولى تسمى بمرحلة المرافقة القبلية، ويتم فيها استقبال المقاول، ويختلف شكل الاستقبال من هيئة لأخرى؛ حيث أن بعضها يكتفي في أول لقاء بتقديم بعض المعلومات وتوجيه المقاول(حامل المشروع)، في حين تقوم هيئات أخرى منذ اللقاء الأول بتحليل وتقييم إمكانيات المشروع(شكل المشروع، المنتج، السوق...)، وبالتالي فالمرحلة القبلية تقوم في الأساس على التعارف بين كل من حامل المشروع والهيئة المرافقة... وتختلف مدة وشكل الاستقبال من هيئة لأخرى؛ حيث يمكن أن تكون عبارة عن مقابلات أو مكالمات هاتفية دورية، أو عبارة عن مواعيد مستمرة. وتسعى هيئة المرافقة في هذه المرحلة إلى تسليط الضوء على الخدمات التي يمكن أن تقدمها لحامل المشروع، وإظهار أهمية المرافقة في نجاح واستمرار المشروع، ولذلك تحتاج هذه الهيئات إلى كفاءات مهنية وخبرات عالية في الميدان لاستقبال وتوجيه حاملي المشروع والإجابة عن الأسئلة المختلفة للمقاولين الذين يختلفون في أهدافهم وطموحاتهم وفي أشكال المشاريع المختلفة.
- **المرافقة خلال الإنشاء:** تتميز بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة، وتتمثل فيما يلي:
  - ✓ إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع.
  - ✓ البحث عن الوسائل المالية (قروض، إعانات، مساعدات..).

1) أمال بعيط: **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر_ واقع وآفاق_** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة1، 2016_2017، ص ص 35، 36.

- ✓ القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية والقانونية.
- ✓ المرافقة يمكن أن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.
- ✓ الاستقلالية حيث تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه.

▪ **المرافقة بعد الإنشاء:** يقوم قليل من الهيئات بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، وتتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- ✓ التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية.
- ✓ الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال.
- ✓ أسئلة مختلفة: العقود، المناقصات...

وقد توصلت الباحثة آمال بعيط في دراستها "برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر_ واقع وآفاق" إلى أن:[1] المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته حتى يتمكن من إطلاق منتجه في السوق، وحتى يقنع المستهلكين به. كما استنتجت أن بيئة الأعمال والتي يمكن اعتبارها كمحيط مقاولاتي، تؤثر على كل مرحلة من مراحل العملية المقاولاتية؛ فقد تكون إما محفزا وإما مثبطا لإنشاء المؤسسات؛ لذلك وجب وضع آليات لمرافقة المقاول في هذه المراحل بغية التكيف مع ديناميكية هذا المحيط، واستنتجت أن النمو الاقتصادي ومستوى التشغيل يكون نتيجة الديناميكية الاقتصادية والمتمثلة في الحركية المقاولاتية، أي خلق أو توسيع المؤسسات، وهذا لا يتأتى إلا بوجود آليات مرافقة داعمة تقدم برامج تكوينية في مختلف الميادين لتحسين مستوى المقاولين. ومن أشكال الدعم أيضا من الهيئات –اضافة إلى المرافقة– : التدريب، التكوين والتوجيه وهي من أساليب المرافقة المقاولاتية، و« تتمثل في مجموعة من التدخلات التي يلجأ لها المقاولون أو أصحاب المؤسسات في الظروف الصعبة التي تمر بها مؤسساتهم، وتختلف هذه

1) أمال بعيط، مرجع سابق، ص 243.

الأساليب باختلاف احتياجات المنشئين وتمايز مستواهم التكويني؛ حيث تهدف إلى نقل المعارف والخبرات في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات من المرافق إلى المقاول»[1].

❖ **التكوين والتدريب:** يُعرف التكوين[2] بأنه" العملية المخططة والمنظمة والمتواصلة التي تهدف إلى جعل العاملين يكتسبون المعارف والمهارات والقدرات الجديدة المختصة والمرتبطة بالعمل، أو تغيير بعض اتجاهات العاملين وسلوكهم وتصرفاتهم على نحو يضمن تحسين أدائهم"، و« يتجسد دور المرافق من خلال التكوين في تعليم المقاول كيفية مواجهة صعوبات عالم الأعمال، بالإضافة إلى الخبرة اللازمة للتكيف معها ويشمل التكوين الإجابة على تساؤلات المقاولين في عدة مجالات، والتي تمكن المقاول من تجاوز كل مراحل إنشاء المؤسسة في أحسن الظروف والاحاطة بالمفاهيم الأساسية في مجال إنشاء المؤسسات»[3].

ويعرف التدريب بأنه كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى تزويد العاملين بالمعلومات الضرورية لضمان إلمامهم بدقائق العمل وظروفه أو خلق مهارات فنية او إدارية تحتاج إليها المؤسسة، أو تغيير وجهات المعتقدات التي لدى الأفراد بشكل إيجابي على نتائج أعمالهم وهو نشاط يهدف إلى تنمية قدرات الأفراد لصقل هذه المهارات[4].

ومن مزايا التدريب ما يلي:[5]

- اكتساب الفرد لخبرات جديدة تؤهله إلى الارتقاء وتحمل مسؤوليات أكبر في العمل.
- اكتساب الفرد اللصفات التي تؤهله لشغل المناصب القيادية.

---

1) فوزي أيت سعيد، محبوب بن حمودة: «**المرافقة المقاولاتية وتنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**»، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد06، العدد(03) ، 2017، ص 874. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47230.

2)أحمد بن عبد الرحمن الشميمري: **مبادىء إدارة الأعمال_ الأساسيات والاتجاهات الحديثة**، الرياض، العبيكان للنشر 2005، ص400.

3) أشرف مهني: «**المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر**»، رسالة ماجستير في إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2014، ص83.

4) بدر الدين طالبي، أسية لعساس: **أثر التدريب على أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية الانتاجية** ص147. مقال متوفر على الموقع :https://www.enssea.net/enssea/majalat/2539.pdf

5) صلاح الدين محمد عبد الباقي: **الجوانب التطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2001، ص 186.

- زيادة ثقة العاملين بأنفسهم نتيجة لاكتساب معلومات وخبرات وقدرات جديدة، مما يؤدي إلى رفع روحهم المعنوية.
- بالنسبة للمؤسسة فإن تنمية كفاءات وخبرات العاملين، وزيادة مهارتهم واكسابهم مهارات سلوكية معينة تزيد من قدراتهم على تطوير العمل بمنشآتهم.
- إعداد جيل من الأفراد لشغل الوظائف القيادية على جميع المستويات داخل المؤسسة.
- مواجهة التغيرات التي تحدث في النظم الاقتصادية والاجتماعية ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي السائد في المجتمعات الصناعية والتجارية المتقدمة.

وقد توصلت الباحثة ليليا عين سوية في بحثها "التدريب وعلاقته بعملية التجديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أن: [1] التدريب مهم بالنسبة للمؤسسة والعمال على حد سواء، حيث يمكن العامل من اكتساب مهارات وعارف جديدة، أما بالنسبة للمؤسسة فهو يحقق أهدافها المتعلقة بنجاح عملية التجديد وتحسين الجودة وزيادة الانتاج وأكدت انه لكي يحدث التدريب أثره في تنمية المورد البشري وتزويده بالمهارات والسلوكيات الجديدة لا بد من برامج تدريبية مبنية على أسس علمية ووضع نظام لقياس فاعلية التدريب.

❖ **التوجيه:**[2] يقصد بالتوجيه كل شخص يتولى رعاية شخص آخر يكون تحت سلطته، أما في إدارة الأعمال فيقصد به توجيه ومساندة عامل جديد بالمؤسسة من قبل موظف آخر ذي خبرة لتمكينه من الاندماج بسهولة في المؤسسة، وذلك عن طريق تعليمه والرفع من كفاءاته الاذإدارية، ويمكن تعريف التوجيه المقاولاتي بأنه علاقة دعم تربط مقاولا ذا خبرة بمقاول شاب أقل خبرة من أجل مساعدته على تحسين كفاءاته الإدارية عن طريق التعلم.

1) ليليا عين سوية: «**التدريب وعلاقته بعملية التجديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**»، مجلة دراسات وأبحاث، العـــدد 21، جامعـــة الجلفـــة، ديســـمبر 2015، ص 83. متـــوفر علـــى الموقـــع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1614

2) فوزي أيت سعيد، محبوب بن حمودة: **المرافقة المقاولاتية وتنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**، مرجع سابق، ص 874.

❖ **الاستشارة:** [1] يحتاج المستثمر مهما كان مجال نشاطه، وأيا كان مشروعه، وفي أي مرحلة في دورة حياة المشروع، إلى خدمات استشارية متعددة تسانده في اتخاذ قراراته، وتجنبه المشاكل التي تحدث عند اتخاذ قرارات غير مدروسة، فمهما كانت خبرته في مجال إدارة الأعمال، يستحيل أن يلم بكل الخبرة المرتبطة بنشاط المشروع ووظائفه،

وتقدم هذه الهيئات الداعمة تسهيلات من أجل المقاولين الجدد لتحفيزهم؛ وذلك لضمان نجاح المشروع. ونجد أن هذه التسهيلات منصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 11_103 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011؛ يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03_290 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003 والذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها في المادتين 6 و7 [2]، حيث تنص المادة 6 التي تعدل وتتمم أحكام المادة 12 كما يأتي:

- يستفيد الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع من تخفيض في نسب فائدة قروض الاستثمارات الخاصة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها إياهم البنوك والمؤسسات المالية؛ حيث يحدد هذا التخفيض على النحو التالي:

– نسبة 80% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية.

– نسبة 60% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية بعنوان الاستثمارات المنجزة في كل قطاعات النشاط الأخرى.

وعندما تكون استثمارات الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع في ولايات الهضاب العليا والجنوب ترفع معدلات التخفيض المنصوص عليها إلى نسبة 95% ونسبة 80% من المعدل المدين الذي تطبقه البنوك والمؤسسات المالية.

---

1) يسمين دروازي: «**الاستشارة وأهمية دراسة الجدوى التسويقية في نجاح المشروعات الاستثمارية في الجزائر**»، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010_2011، ص 151.

2) المادة 6 و7 من المرسوم التنفيذي رقم 11_103 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03_290 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003 يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، ، الجريدة الرسمية: العدد 14، الصادر في 6 مارس 2011، ص20.

أما المادة 7 فتمنح تأجيل لمدة ثلاث (3) سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي.

جدول رقم (39): يوضح العراقيل التي تواجهها المؤسسة في الحصول على الدعم المالي من الهيئات

الهيئة الداعمة / الإجابة	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة		الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر		الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار		الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية		مديرية الفلاحة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	28	%40,6	0	%0	0	%0	1	%16,7	1	%100	30	%36,1
لا	41	%59,4	4	%100	03	%100	5	%83,3	0	%0	53	%63,9
المجموع	69	%100	04	%100	03	%100	06	%100	1	%100	83	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (26)

يبين الجدول المتعلق بالصعوبات والعراقيل في الحصول على الدعم المالي أن نسبة63.9 % أي ما يمثل (54) من المبحوثين صرحوا بأنهم لم يواجهوا مشاكل وعراقيل في الحصول على الدعم المالي من الوكالة أو الهيئة المختصة ؛ وكانت النسب حسب الهيئات الداعمة كما يلي:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: بنسبة 59.4% وهو ما يمثل 41 من أفراد العينة.
- الوكالة الوطـنية لدعـم وتنمية المقاولاتية: بنسبة 83.3% ما يمثل من (05) من أفراد العينة.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمعدل (04) من أفراد العينة
- و الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمعدل (03) من أفراد العينة.
- مديرية الفلاحة : بنسبة 0%.

لقد قامت الدولة في إطار ترقية المقاولاتية باستحداث هيئات لدعم المقاولاتية؛ مما مكن من تذليل جل الصعوبات؛ خاصة المتعلقة بالحصول على التمويل لبدء المشروع ، لكن ما يزال مشكل التمويل يشكل عائقا أمام تطور المؤسسات المصغرة إذا لم يتم الحصول عليه، أو طالت مدة الحصول عليه؛ حيث نجد بالمقابل الذين صرحوا أنهم واجهوا مشاكل وعراقيل في الحصول على الدعم من الهيئات المختصة بنسبة 36.1% ما يمثل (30) من

المبحوثين، وتعد هذه النسبة مرتفعة ومعرقلة لإنشاء المشروع بالنظر إلى أهمية الجانب المالي، وهو ما ينعكس على دوافع المقاول وتحقيقه لأهدافه، وتعد « المعوقات التمويلية من أهم المشاكل التي تعترض إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فصعوبة الحصول على التمويل اللازم تظل تؤرق كاهل هذا القطاع، ويمكن تصنيف هذه المعوقات إلى مصرفية متعلقة بالجهاز المصرفي السائد أهمها صرامة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية والبنوك المانحة للتمويل وتعقد إجراءاتها، إضافة إلى ارتفاع معدلات الفوائد على القروض وغيرها، ومعوقات أخرى كشح البدائل التمويلية المستحدثة وحداثة ظهورها خاصة في البلدان النامية»[1].

توصل الباحث "جبار محفوظ" في بحثه « المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها.»[2] إلى نتيجة مفادها: لكي تقوم المؤسسات الصغيرة بدورها كاملا يجب على الحكومة توفير المناخ المناسب لها، لا سيما التمويل المناسب وبشروط معقولة، وأن ذلك يتحقق بـ:

- تقديم التسهيلات التمويلية لتلك المؤسسات بطرق سريعة (دون بيروقراطية) ومستمرة حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع، من كافة البنوك، ودعوة هذه الأخيرة لتخصيص جزء من قروضها الإجمالية لتلك المؤسسات.
- إنشاء بنك متخصص في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط، الشيء الذي يتيح فرص المتابعة الجيدة للمشاريع المستفيدة من القروض والتسهيلات.
- تقديم القروض بشروط ميسرة، لاسيما فيما يتعلق بسعر الفائدة، وكذا تيسير الضمانات المطلوبة من المستثمرين أصحاب المشاريع.
- إنشاء صندوق أو هيئة لضمان القروض أو تفعيله إن كان موجودا.

---

1) بوساق أحمد: «**البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات)** » ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2020_2021، ص28. متوفرة على الموقع :-https://dspace.univ alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/1869/1/%D8%B3.1363.33.pdf

2) محفوظ جبار: «**المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها_ دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999_2001**» ، مجلة العلوم الانسانية، فيفري 2004. ص 13_14 .متوفر على الموقع http://www.webreview.dz/IMG/pdf/3-30.pdf

- استخدام الأساليب الحديثة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل الإيجار المنتهي بالبيع أو ما يعرف بالإيجار الائتماني، الشيء الذي يزيد من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- السماح للمؤسسات المتوسطة بالاستفادة من الادخار الوطني، وذلك بإتاحة الفرصة لها بالتسجيل في البورصة، وإمكانية إصدار الأسهم والسندات لتنويع مصادر تمويلها.

ويضيف الباحث نفسه أن حل معضلة تمويل المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة يعتبر بمثابة الخطوة الأساسية لتطوير هذه الأداة الفعالة في دفع عجلة التنمية، فيعود ذلك بالفائدة على الاقتصاد الوطني ككل.

جدول رقم (40): يوضح الاستفادة من دورات تدريبية وتكوينية من طرف الهيئات الداعمة قبل انشاء المشروع حسب الهيئات الداعمة للمشروع

الهيئة الداعمة / الإجابة	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة		الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر		الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار		الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية		مديرية الفلاحة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	42	%60,9	1	%25	0	%0	6	%100	1	%100	50	%60,2
لا	27	%39,1	3	%75	3	%100	0	%0	0	%0	33	%39,8
المجموع	69	%100	04	%100	03	%100	06	%100	1	%100	83	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (27)

نلاحظ من الجدول الذي يمثل الاستفادة من دورات تدريبية وتكوينية من طرف الهيئات الداعمة أن نسبة 60.2% أي ما يمثل (50) من أفراد العينة صرحوا بأنهم استفادوا من دورات تدريبية وتكوينية من طرف الهيئات قبل إنشاء المؤسسة.

ونسب الاستفادة من الدورات التدريبية حسب هيئات دعم المقاولاتية كالآتي:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الوطنية بنسبة 60.9%. أي ما يمثل (42) من المبحوثين.

- الوكالة الوطـنية لدعـم وتنمية المقاولاتية بنسبة 100 % أي ما يمثل(06) مبحوثين.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنسبة 00% أي ما يمثل 00 مبحوث.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 25 % أي ما يمثل(01) مبحوثا.
- مديرية الفلاحة: بنسبة 100% أي ما يمثل 1 مبحوثا.

نستنتج من ذلك أن الهيئات الداعمة للمشاريع لا تقتصر مهامها على الدعم المالي فقط، بل تتعدى ذلك إلى التوجيه والتكوين في مجالات شتى، ونجد أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مثّل أعلى نسبة له في عمل دورات تدريبية لأصحاب المشاريع الجديدة، كما مثل أعلى نسبة في التمويل سابقا؛ حيث يعمل الصندوق على تقديم مساعدات منها:[1] الاستفادة من التكوين من أجل زيادة القدرات والمؤهلات والرفع من المستوى المهني، ويقوم هذا الجهاز بتمويل المشروعات المصغرة التي ينوي أصحابها إنشاءها وفق لشروط محددة، ويكون التكوين من خلال « الاستفادة من حزمة من التقنيات العلمية والعملية من أجل التسيير الأمثل للمشروع، وتفادي العشوائية من خلال دورات علمية تعزز من الرصيد الفكري لصاحب المشروع»[2].

ويعمل الصندوق على تقديم خدمات لتكوين المقاول، تتمثل في القيام بدورة تكوينية لمدة من ثلاث أيام إلى أسبوع تخص كل المستثمرين الجدد. ويكون التكوين في: تسيير المؤسسة، كيفية خلق مؤسسة، التسويق، معرفة الأمور القانونية المتعلقة بالمؤسسة والعلاقة مع المحيط. كل ذلك من أجل تعليم المقاول مواجهة الصعوبات والمشاكل المحيطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى إكسابه الخبرة اللازمة للتكيف معها .

وفي المقابل نجد أن نسبة 39.3% من المبحوثين صرحوا بأنهم لم يستفيدوا من دورات تدريبية وتكوينية من طرف الوكالة قبل إنشاء المؤسسة، ويرجع ذلك لسببين حسب

1) المرسوم التنفيذي رقم 94_188، المؤرخ في 6 جويلية 1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-1 ، المؤرخ في 11ماي 1994 ، الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر في 7جويلية 1994، ص 5 .

2) زهير بن يحيى، أحمد بن قطاف: «**دور المرافقة والتكوين في ترقية المقاولاتية في الجزائر_دراسة حالة مجموعة من آليات دعم المقاولاتية لولاية المسيلة**»، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، المجلد (08) العدد (01)، 2019، ص 182. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105195

إجابات المبحوثين، الأول: امتلاك المقاول لخبرة كافية تغنيه عن التكوين الذي تقدمه الوكالة، والثاني: أن بعض وكالات الدعم لا تقدم هذا التكوين للمستثمرين الجدد .

جدول رقم (41): يوضح مرافقة الوكالة الداعمة والممولة للمشروع في جميع مراحله حسب الهيئات الداعمة للمشروع

الهيئة الداعمة / الإجابة	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة		الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر		الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار		الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية		مديرية الفلاحة		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	42	%60,9	4	%100	2	%66,7	5	%83,3	1	%100	54	%65,1
لا	27	%39,1	0	%0	1	%33,3	1	%16,7	0	%0	29	%34,9
المجموع	69	%100	04	%100	03	%100	06	%100	01	%100	83	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (28)

نلاحظ من الجدول الذي يمثل مرافقة المقاول من طرف الوكالة الداعمة والممولة للمشروع في جميع مراحله أن نسبة 65.1% من مفردات العينة أي ما يمثل (54) من المبحوثين صرحوا بأن الوكالة الداعمة لمشروعهم رافقتهم في جميع مراحله.

ونسب المرافقة حسب الهيئات الداعمة للمشروع كالآتي:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: رافق المبحوثين في جميع المراحل، وكانت بنسبة 60.9% ما يمثل 42 من أفراد العينة.
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: رافقت المبحوثين في جميع مراحل إنشاء المؤسسة بنسبة 83.3% ما يمثل (05) مبحوثين.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: كانت بـ (04) مبحوث.
- والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: بنسبة 66.7% ما يمثل(02).
- ومديرية الفلاحة بـ (01) مبحوث.

مقابل نسبة 34.9% ما يمثل (29) من المبحوثين صرحوا بأن الوكالة الداعمة لمشروعهم لم ترافقهم في جميع مراحل إنشاء المشروع ، ونسبهم حسب الهيئات كالآتي:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: بنسبة39.1% ما يمثل 27 من المبحوثين صرحوا أن الصندوق لم يرافقهم في جميع مراحل إنشاء المشروع.
- الوكالة الوطـنية لدعـم وتنمية المقاولاتية: بنسبة 16.7% أي ما يمثل 1 مبحوثا.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: بنسبة 33.3 %بـ(01) مبحوثا.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: بنسبة 00% أي ما يمثل 00 مبحوثا.
- مديرية الفلاحة فنسبة مرافقتهم للمشروع في جميع مراحله منعدمة بنسبة 00% أي ما يمثل 00 مبحوث.

وحسب المعطيات وجدنا أن نسبة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة هي الأعلى في مرافقة المشروع في كل مراحله، وكما لاحظنا أن هذا كان الغالب في التمويل، وفي التكوين والتدريب وفي المرافقة نتيجة الامتيازات التي يمنحها للمستثمرين، «حيث يستفيد المستثمر في إطار الصندوق من مجموعة من المزايا المالية والضريبة أبرزها المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال، والتدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة، وكذا الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في الرسوم الجمركية والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال، إضافة إلى الدعم المالي لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر (30_50) سنة»[1].

1) **التمويل:** يمنح الصندوق امتيازات مالية وجبائية نوجزها فيما يلي:[2]

❖ **الامتيازات المالية:** الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة الثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة، وتتلخص الامتيازات المالية في:

- القرض دون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

1) أيوب مسيخ: «**دور المرافقة في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**»، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 8، العدد 2، 2014، ص 246، متوفر على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/8/2/86698

2) الصندوق الوطني للتامين عن البطالة ولاية سطيف، على الموقع: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Autre.aspx

❖ **الامتيازات الجبائية:** يتمتع الشباب الناشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية وتخفيضات جبائية تتحدد كما يأتي:

- مرحلة الانجاز: تتمثل الامتيازات في:

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات.

– الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

– الاعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

- مرحلة الاستغلال: تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

– الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

2) **المرافقة:** تبدأ المرافقة من أول يوم يأتي فيه المقاول أو المستثمر للصندوق الوطني للتامين عن البطالة؛ حيث يتم:

- الاستقبال والتوجيه.
- المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع.
- الحصول على موافقة البنك .
- تكوين صاحب المشروع.
- تمويل المشروع والانطلاق في النشاط.
- متابعة النشاط.

وتسمى هذه المرحلة بالمرافقة القبلية

❖ **المرافقة خلال الإنشاء:**[1] تتميز بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة تتمثل فيما يأتي:

- إعداد وتشكيل ملف إنشاء المشروع.
- البحث عن الوسائل المالية (قروض، إعانات، مساعدات..).
- القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية والقانونية.
- المرافقة يمكن ن تصل إلى غاية المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع.
- الاستقلالية حيث تحاول هيئات الدعم والمرافقة تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه.

❖ **المرافقة بعد الإنشاء:** تقوم قليل من الهيئات بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، وتتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليين، يتم فيها بحث العناصر التالية:

- التسيير: الخزينة، الوضعية المالية، تشكيل لوحة قيادة مالية.
- الجانب التجاري: البحث عن الزبائن، الاتصال.
- أسئلة مختلفة: العقود، المناقصات...

أما المبحوثون الذين صرحوا بأن الوكالة الداعمة لمشروعهم لم ترافقهم في جميع مراحل إنشاء المشروع ونسبتهم 34.9% ما يمثل (29)، وتعتبر المرافقة الجيدة للمقاول خلال فترة إنشاء المشروع وقبله مهمة لتفادي الصعوبات التي تعترض المقاول وتسهيل عملية إنشاء المؤسسات والتصدي للمشاكل الإدارية، ولأجل مرافقة فعالة توصل الباحث "مسيخ أيوب" في بحثه : "دور المرافقة في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" إلى ما يأتي:[2]

✓ من أجل قيام وكالات المرافقة بلعب دور متكامل في مجال مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ينبغيأن تقوم بإعداد دراسات حول مختلف القطاعات ومدى جاذبيتها

1) أمال بعيط: **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر_ واقع وآفاق_** ، مرجع سابق، ص 35_36.

2) مسيخ أيوب : « **دور المرافقة في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**» ، مرجع سابق ، ص 254.

مما يسمح بإعداد دراسة دقيقة للسوق ولشدة المنافسة، و ذلك أخذا بعين الاعتبار منافسة القطاع غير الرسمي، وهذا من شأنه أن يرفع من حظوظ المنشئين في الحصول على قروض من المؤسسات المالية، وأيضا من معدل بقاء ونمو.

✓ تكثيف تنظيم الصالونات والمعارض الجهوية والوطنية وحتى الدولية، ومحاولة إشراك أكبر عدد ممكن من المنشئين فيها، وذلك بهدف التعريف أكثر بأسلوب المرافقة المقاولاتية بالمؤسسات الصغيرة التي أنشئت بدعم من طرف هيئات المرافقة المقاولاتية.

✓ إعطاء الأهمية اللازمة للدعم المعنوي المقدم من طرف هيئات المرافقة على شاكلة تقديم النصائح والارشادات والتوجيهات والبيانات والمعلومات الضرورية للمقاول.

جدول رقم (42): يوضح طبيعة العلاقة مع الجهات التي تتعامل معها المقاولة حسب الهيئات الداعمة للمشروع

الهيئة الداعمة / الإجابة	الصندوق الوطني للتامين عن البطالةCNAC		الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM		الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI		الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية anade		مديرية الفلاحة		العائلة والأصدقاء		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
حسنة	65	%94,2	4	%100	2	%66,7	6	%100	1	%100	8	%47,1	86	%86
غير حسنة	4	%5,8	0	%0	1	%33,3	0	%0	0	%0	9	%52,9	14	%14
المجموع	69	%100	04	%100	03	%100	06	%100	01	%100	17	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (29)

نلاحظ من الجدول الذي يمثل طبيعة العلاقة مع الجهات التي يتعامل معها المقاول والهيئات الداعمة للمشروع أن نسبة 86% من المبحوثين أي ما يمثل86 مبحوثا أجابوا بأن علاقاتهم حسنة مع الهيئات التي تمول مشروعهم؛ وذلك بالنسب الآتية:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بنسبة 94.2% وهو ما يمثل (65) من أفراد العينة .
- العائلة والأصدقاء بنسبة 47.1% ما يمثل (08) مبحوثين.
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بنسبة100% أي ما يمثل(06) مبحوثين.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بنسبة 100% أي ما يمثل(04) مبحوثين.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنسبة 66.7% ما يمثل (02) مبحوثين.
- مديرية الفلاحة بنسبة 100% أي ما يمثل 1 مبحوثا .

وذلك في مقابل نسبة 14% أي ما يمثل (14) من المبحوثين أجابوا بأنهم لا تربطهم علاقات حسنة مع الهيئات الداعمة لمشروعهم .

نستنتج من ذلك فعالية برامج المقاولاتية التي أنشأتها الدولة لترقية المقاولاتية والسهر على مساعدة الشباب و التحفيزات المقدمة من الهيئات؛ لذلك نجد إقبال مالكي المشاريع على هذه الوكالات بنسب معتبرة؛ لتحقيق مشاريعهم المقاولاتية في إطار التعاون بين (الدولة، إدارة الهيئات الداعمة والمرافقة لأصحاب المشاريع، المقاول) لإحداث التنمية، وتحقيق الغايات المأمولة من هذه الاستراتيجية.

أما ضآلة النسب في كل من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ومديرية الفلاحة فليس راجعا إلى أن المبحوثين لا تربطهم علاقات جيدة بها، وإنما يرجع حسب المبحوثين إلى طول مدة منح التمويل والبيروقراطية الإدارية، وارتفاع الضرائب .

جدول رقم (43): يوضح طبيعة تأثير المحيط الخارجي على المشروع

نوع النشاط / الإجابة	الصناعة		النقل		الفلاحة		الحرف		الخدمات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
مشجع	22	%81,5	12	%100	36	%87,8	5	%100	13	%86,7	88	%88
غير مشجع	5	%18,5	0	%0	5	%12,2	0	%0	02	%13.3	12	%12
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (30)

نلاحظ من الجدول أن نسبة 88% أي ما يمثل (88) من أفراد العينة أجابوا بأن المحيط الخارجي مشجع لنشاط مؤسستهم ؛ وتتوزع نسبهم على القطاعات كالتالي :

- الفلاحة: بنسبة 87.8%، ما يمثل (36) من أفراد العينة.
- الخدمات: بنسبة 86,7% بما يمثل (13) من أفراد العينة.
- الصناعة: بنسبة 81.5% ما يمثل (22) من أفراد العينة.
- الحرف: بنسبة 100% أي ما يمثل (05) عينة من أفراد العينة.

مقابل ما نسبته 12% أي ما يمثل (12) من أفراد العينة فقط صرحوا أن المحيط الخارجي للمؤسسة غير مشجع، خاصة المؤسسات الفلاحية والصناعية.

يلاحظ من النتائج أن المحيط الخارجي للمؤسسة مشجع، ويقصد بالمحيط الخارجي أو البيئة الخارجية: كل ما يؤثر على المؤسسة من ظروف تأتي من خارجها وتنقسم إلى بيئتين: البيئة المحلية أو البيئة التنافسية: وأساسها قوى العمل (كالمنافسة، والبضائع البديلة، ودخول منافسين جدد، الزبائن، الموردين...)، وبيئة كلية تتشكل من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية [1].

فالمحيط الخارجي للمؤسسة هو كل العناصر الموجودة خارج المؤسسة والتي لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها.، وينقسم إلى المحيط الخارجي الجزئي والمحيط الخارجي الكلي:[2]

1) **المحيط الخارجي الجزئي:** ويشمل: 1.المنافسون، 2.الموردون(من يقومون بتقديم المواد الأولية للمؤسسة والآلات وقطع الغيار، معدات الانتاج)، 3.الوسطاء(تجار الجملة والتجزئة) 4. الزبائن، 5. الجماهير(الجمهور المالي، الجمهور الاعلامي، الجمهور الحكومي، عامة الجمهور والمواطنون)

2) **المحيط الخارجي الكلي:** والعوامل المكونة للمحيط الكلي هي 1. المحيط الديموغرافي(السكان)، 2. المحيط الاقتصادي (كالدخل الحقيقي ونموه، الادخار والمديونية، التضخم..) 3 .المحيط الطبيعي (الموارد الطبيعية)، 4. التكنولوجيا(يجب الاطلاع على كل

1) نبيل جواد: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006، ص 140.

2) عبد الله بن حمو، صابرين زيتوني: «**مكونات المحيط الخارجي وأثرها على دخول المؤسسات الجزائرية إلى الأسواق الدولية _دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية المصدرة**» ، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 05، العدد 09، 2018 ، ص64، 65. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/329/5/2/62989

ما هو جديد والذي يعتبر فرصة للتطور واهم عوامله سرعة التقدم العلمي) 5. المحيط السياسي والقانوني (التيارات السياسية التي تخص حرية التجارة الخارجية، سياسات إعادة الهيكلة...قانون المالية، قانون الضريبة قانون الحفاظ على البيئة) 6.المحيط الثقافي والاجتماعي(التحولات الاجتماعية، الهجرة، النزوح الريفي).

ومن الأسباب التي تجعل المؤسسة تهتم بمحيطها وتراقبه باستمرار:[1]

- أن المؤسسة لا تنشط في فراغ بل هي مرتبطة أماميا وخلفيا بشبكات المتعاملين والأسواق، الهيئات والأفراد، وعليها التأقلم في عملية التعامل.
- أن مختلف الأفراد والهيئات والمؤسسات تؤثر في المؤسسة وفي بعضها أيضا، وتفرض المؤسسة قيودا وحدودا من طبائع مختلفة، ثقافيا، اجتماعيا، بيئيا.

وكما تسعى المؤسسة مهما كان نوعها وطبيعة نشاطها إلى دراسة محيطها لبلوغ أهداف نذكر منها:[2]

- **الأهداف الاقتصادية:** تحقيق الربح، تحقيق متطلبات المجتمع، عقلنة الانتاج،
- **الأهداف الاجتماعية:** ضمان مستوى مقبول من الأجور،، المحافظة على الحد الأدنى المضمون للأجر، تحسين مستوى معيشة العمال، إقامة أنماط استهلاكية معينة (تقديم منتجات جديدة أو التأثير في الأذواق عن طريق الاشهار والدعاية هذا ما يجعل المجتمع يكسب عادات استهلاكية جديدة).
- **الأهداف التكنولوجية:** استحداث وظائف أو مصالح خاصة بعملية البحث والتطوير، مساندة السياسة القائمة في البلاد؛ حيث تساعد المؤسسة الدولة في مجال البحث والتطوير وبالتالي تنفيذ الخطة المسطرة من طرف الدولة، من خلال التنسيق بين مختلف الجهات من مؤسسات البحث العلمي وجامعات ومؤسسات اقتصادية ا كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجزائروغيره.
- **الأهداف الثقافية والرياضية:** توفير وسائل ثقافية وترفيهية، تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى، تخصيص أوقات للرياضة.

---

1) خير الدين تشوار: " المؤسسة والمحيط" محاضرات في مقياس اقتصاد المؤسسة، متوفرة على الموقع : https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=10541، ص 06.

2) المرجع نفسه ص 10، 11.

إذن، فالمحيط الخارجي يشمل جميع الفاعلين الاجتماعين الذين يعتبر وجودهم ذا تأثير مباشر أو غير مباشر على الأداء التنظيمي للمقاولة، وأي تجاهل لأحد هذه العوامل قد يؤدي بالمؤسسة للإفلاس أو الموت، ويعتبر المحيط الخارجي مهما جدا؛ فهو يساعد على تحديد المخاطر التي تهدد المؤسسة كما يعين المؤسسة على اقتناص الفرص فكلما كانت دراسة المحيط بشكل جيد كلما كانت فرصة المؤسسة أفضل لتحقيق أداء متميز.

ونجد المحيط الخارجي مشجعا بالدرجة الأولى للمؤسسات الفلاحية كون البلديات المدروسة كلها فلاحية، فالظروف والمحيط الخارجي ملائم لها من حيث توفر الأراضي (خاصة العائلية منها)، وتوفر صاحب المقاولة على الخبرة اللازمة من العائلة، وامتيازات الدولة للفلاحين وغيرها، ومن أجل التأكيد على تشجيع هذه المؤسسات الفلاحية تسعى ولاية سطيف جاهدة لتطوير القطاع الفلاحي، وذلك بوضع استراتيجيات وآفاق التنمية الفلاحية بـ:[1]

- زيادة المساحة المسقية من خلال مشروع التحويلات الكبرى.
- تحويل نمط الزراعة من المحاصيل الكبرى إلى نمط التشجير؛ مثل: الأشجار المثمرة والمقاومة للجفاف؛ خاصة في المناطق الجنوبية للولاية.
- تشجيع الفلاحين على التهيكل في شكل تعاونيات فلاحية، ومرافقتهم في تجسيد المشاريع الجماعية للدفع بالتنمية الفلاحية.

جدول رقم (44): يوضح تشجيع المجتمع للمبادرات الفردية للمقاول

نوع النشاط / الإجابة	الصناعة		النقل		الفلاحة		الحرف		الخدمات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	21	%77,8	12	%100	37	%90,2	5	%100	10	%66,7	85	%85
لا	6	%22,2	0	%0	4	%9,8	0	%0	5	%33,3	15	%15
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (31)

1) مديرية الفلاحة لولاية سطيف.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 85 % أي ما يمثل 85 من المبحوثين صرحوا بأن المجتمع (البيئة المحيطة بالمؤسسة) يشجع على المبادرات الفردية، ونسب التشجيع حسب نشاط المؤسسة كالتالي:

- الفلاحة: بنسبة 90.2% أي ما يمثل (37) من أفراد العينة .
- الصناعة: بنسبة 77.8%، ما يمثل (21) من افراد العينة.
- الخدمات: بنسبة 66.7%ما يمثل (10) من أفراد العينة.
- النقل بنسبة 100 % أي ما يمثل (12) من أفراد العينة.
- الحرف بنسبة 100 % أي ما يمثل (05)من أفراد العينة.

مقابل نسبة 15% أي ما يمثل (15) من المبحوثين صرحوا أن المجتمع لا يشجعهم على المبادرات الفردية المؤسسة، ونسبهم كالتالي:

- الخدمات بنسبة 33.3%، ما يمثل (05) من أفراد العينة.
- الصناعة بنسبة 22.2%، ما يمثل (06) من أفراد العينة
- الفلاحة بنسبة 9.8% أي ما يمثل (04) من المبحوثين.
- الحرف ونشاط النقل بنسبة 00%، أي ما يمثل 00 من المبحوثين.

نستنتج من ذلك أن المجتمع مشجع للمبادرات الفردية، خاصة في المجال الفلاحي والزراعي بدليل أن ما نسبته 90.2% من المقاولين أجابوا بأنهم لاقوا تشجيعا من محيطهم وبيئتهم، وهذا يرجع للروح الجماعية في الثقافة الريفية التي تثمن وتشجع التعاون والعمل، ومن أسباب ذلك أن نقص الخدمات الأساسية في المناطق الريفية يجعل سكان المنطقة يشجعون مثل هذه المبادرات سواء أكانت المقاولة صناعية أم فلاحية أم خدماتية، إذ إن في وجودها ونجاحها إزالة لأعباء كثيرة عن سكان المنطقة؛ فنسبة التشجيع مرتفعة. ويقصد بالمجتمع: المحيط (بيئة المؤسسة) وهو :" مجموعة من المتغيرات (أحداث وعناصر) غير مراقبة من طرف المؤسسة، ولكن تؤثر في أداء المؤسسة وتشمل هذه على قوى وعوامل قد تكون ايجابية لصالح المؤسسة، أو سلبية تعمل في غير صالح المؤسسة" [1] إضافة إلى: **العائلة وتأثيرها على المبادرة الشخصية الفردية (للابن):** تعتبر العائلة المشجع الأول

1) بختة حداد: «**ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**» ، مرجع سابق، 2009،ص 176.

للمقاول من خلال المحفزات، خاصة المعنوية من تحفيز وتشجيع للبدء وللمبادرة في انشاء المشروع. حيث تؤكد العديد من الدراسات الحديثة أن «المقاولة في الجزائر كفضاء سوسيوثقافي تبقى متأثرة بصفة مباشرة بالعائلة وبقيمها التي يحملها أفرادها المسيرين، كما أن المؤسسة هي حقل آخر من حقول الإنتاج وإعادة الانتاج، فنزوع العائلة إلى دعم أفرادها ومرافقتهم في مسارهم المقاولاتي هو مظهر من مظاهر الحفاظ على كيانها ووجودها» [1].

- **المؤسسة ومحيطها من المنافسين الموردين المستهلكين:** تعتبر قدرة المنشئات الصغيرة على الاستمرار نابعة من قدرتها على المنافسة وعلى حجم المساحة المعطاة لها من المنشآت الكبيرة ومن القطاعات الحاضنة ومن المنافسة الخارجية، ودرجة تفهم الدولة لدورها وأهميتها، والاستمرار نتيجة طبيعية للنجاح والقدرة على التنافس وقدرتها على تسويق منتجاتها في الأسواق المحلية والدولية[2].

ويضيف الباحث بلوناس عبد الله: [3] أن تحقيق المنافسة لا يتوقف فقط على مجرد وفرة عناصر الإنتاج منخفضة التكلفة وعالية الجودة، بل على كفاءة استخدام هذه العوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، البنية التحتية، الموقع الجغرافي...)، ومادامت عوامل الإنتاج تتصف بالمرونة والتجدد بسبب أثر التقدم التكنولوجي والعلمي، فإن المحافظة على المنافسة يتوقف على مدى استمرارية الارتقاء بعوامل الانتاج وتطويرها، وينتج عن المنافسة بين المؤسسات التي تنشط في القطاع نفسه إما زوال المؤسسة أو استمرارها حسب قدرة المؤسسة على المراوغة.

- **شبكة القوانين السياسية والتنظيمية:** وتضم مجموعة من القرارات المتخذة من طرف الحكومات والهيئات التي لها علاقة مع المؤسسة، كما تعبر عن القوانين والتشريعات التي

1) سفيان بدراوي : مرجع سابق ص 199.

2) بشير بن عيشي: «**آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة**» ، الملتقى الدولي حول " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" يومي 17و18 أفريل 2006جامعة حسيبة بن بوعلي، ص 1025. متوفر على الموقع :https://iefpedia.com /

3) عبد الله بلوناس: «**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالاسقاط على الحالة الجزائرية**» ، الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" يومي 17و18 أفريل 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي ص 31، متوفر على الموقع:https://iefpedia.com /

تصدرها الحكومة، والجهات المنظمة للعمل السياسي والاقتصادي في المجتمع، بالإضافة إلى تلك الناتجة عن الوسط الدولي والعالمي[1].

وقد سنّت الجزائر مجموعة من القوانين في إطار ترقية وتشجيع المقاولاتية ونذكر من ذلك:

✓ القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ساهم في سد الفراغ القانوني الذي كان يعرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع معايير تصنيف -بشكل واضح-، وعرف هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بشكل رسمي.

كما نص هذا القانون على مجموعة من التدابير والآليات بهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد.

كما اعتمد القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الاجراءات التي تهدف إلى دعم ومساندة وترقية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها من خلال:[2]

- إنعاش النمو الاقتصاي.
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور التكنولوجي.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع نشاطها.

وقد كانت من أهداف هذا القانون مايلي: [3]:

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.
- الرفع من مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- تشجيع الإبداع والابتكار.
- تشجيع عملية التصدير.

---

1) بختة حداد، مرجع سابق، ص 177.

2) المادة 08 من القانون رقم 01 . 18، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد77، 15 ديسمبر 2001 .

3) القانون رقم 01 ـ 18، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية، العدد77، 15 ديسمبر 2001، ص4.

- تسهيل توزيع المعلومات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لكن على الرغم من جميع الآليات التي أتى بها القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومختلف النصوص التنظيمية المتعلقة به فإنه لم يحقق الأهداف المرجوة، وهو ما أدى إلى إلغاء هذا القانون واستبداله بالقانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1] والذي يهدف إلى تشجيع وخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع آليات وهيئات متخصصة لمرافقتها في مختلف المراحل التي تمر بها. كما عزز هذا القانون دور الوكالة المرافقة لهذا النوع من المؤسسات لتحقيق النمو الاقتصادي.

فالقانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى:[2] بعث النمو الاقتصادي، من خلال إقامة مشاريع تنموية وفقا للتكنولوجيات الجديدة عن طريق مراكز البحث والتطوير التكنولوجي والحاضنات التكنولوجية، مع تنمية روح الابداع والابتكار والعمل على ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة عليها.

وفي هذا الصدد أدرج المشرع الجزائري، ضمن الباب الأول في المادة (15) من القانون رقم 17_02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منه مجموعة القواعد والتدابير كتشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار، تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

كل العوامل السابقة الذكر مشجعة للمبادرات الفردية في إنشاء المؤسسات التي تهدف إلى التنمية بجميع مجالاتها، مقابل نسبة 15% فقط من المقاولين الذين لم يجدوا تشجيعا

---

1) القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادر في 11 جانفي 2017، ص 4.

2) صافية إقلولي أولد رابح: « **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القانون رقم 01-18 والقانون 01-17**» ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري جامعة مولود معمري _تيزي وزو_ نوفمبر 2019، ص 44.

3) القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادر في 11 جانفي 2017 ص 6.

من محيطهم، وحسب المعطيات المتحصل عليها من المبحوثين كان ذلك نتيجة بعض العوائق التي تقف في طريقهم، خاصة وأن كل المشاريع تتم في بلديات ريفية، ومن العوائق: الشعور بالنقص والعجز واحتقار العمل اليدوي، عدم توفر الخدمات العامة، تخلف الأوضاع الإدارية، عدم مشاركة المرأة في العمليات الإنتاجية بسبب العادات الاجتماعية...

رابعا) عرض وتحليل بيانات أهم الصعوبات التي تواجه المقاول في إنشاء مقاولة ريفية

جدول رقم (45): يوضح الصعوبات في بداية إنشاء المشروع حسب طبيعة نشاط المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	الصناعة		النقل		الفلاحة		الحرف		الخدمات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	23	%85,2	8	%66,7	30	%73,2	4	%80	11	%73,3	76	%76
لا	4	%14,8	4	%33,3	11	%26,8	1	%20	4	%26,7	24	%24
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الإستمارة رقم (32)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 76% من المبحوثين أي ما يمثل 76 من أفراد العينة صرحوا بأنهم واجهوا صعوبات في بداية إنشاء مشروعاتهم؛ وكانت النسب حسب طبيعة نشاط المؤسسة كالتالي:

- الصناعة بنسبة 85.2% ما يمثل 32 من المبحوثين.
- الحرف وذلك بنسبة 80% أي ما يمثل 4 من المبحوثين.
- الخدمات فمثلت ما نسبته 73,3% أي ما يمثل 11 مبحوثا.
- الفلاحة فمثلت ما نسبته73.2 % أي ما يمثل 30 مبحوثا

إن أي مؤسسة عند بداياتها تواجهها مجموعة من الصعوبات تعرقل و تعيق سيرها الحسن، وهذه الصعوبات تكون متعلقة بنوع نشاط المؤسسة، و أبرز ما يعيق المؤسسات في بداياتها: العراقيل الإدارية، العراقيل التسويقية، العراقيل التمويلية خاصة وأن

المناطق محل الدراسة ريفية تزيد وتتفاقم فيها الصعوبات؛ وأكبر نسبة من هذه الصعوبات واجهت النشاط الصناعي. ومن المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر:[1]

- المشاكل المتعلقة بالمواد الخام، ويؤدي ذلك إلى توقف النشاط بسبب عدم توفر المواد الأولية في وقتها.
- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات: ومنها قدم التجهيزات ووسائل الإنتاج، إضافة إلى الاهتلاك المعنوي لكثير من الأجهزة نتيجة التقدم التكنولوجي، إضافة إلى الوضعية المالية الصعبة التي لا تسمح لها بتجديد عتادها.
- مشاكل متعلقة بالتسويق: منها المنافسة غير العادلة وغير المتكافئة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة المستوردة.
- مشاكل تتعلق بالخبرة الفنية وغياب التنظيم والتخطيط الصناعي.
- مشاكل متعلقة بانخفاض الانتاجية والعقار الصناعي: تدني مستوى الانتاجية على المستويين العام والخاص لعدة أسباب، منها: ضعف التخصص، عدم وجود الحوافز الداعمة للإنتاج.

أما المشاكل والصعوبات التي اعترضت المؤسسات الحرفية الذي ذكرها الباحثان:[2] جليلة بن العمودي، و سمية دربال: وتمثلت في عدم إدراج المؤسسات الحرفية كأولوية تنموية ضمن السياسات الاقتصادية الإصلاحية للبلاد، وكذا ضعف التشريعات والنظم الواضحة لدعمه، عدم الاستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع، صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات، سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي، نقص التأهيل المهني للحرفيين، ضعف التحفيز المالي والجبائي، ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي، إشكالية تسويق المنتوج التقليدي.... كما ترجع العوائق بالنسبة للمؤسسات الخدماتية في الجزائر إلى صعوبات في التمويل، في الاشهار وفي الخبرة.

---

1) الطيب عيدي، أم الخير العقون: «**دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية**»، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 5 العدد 01، 2001، ص 299_300. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/428/5/1/155374

2) جليلة بن العمودي، سمية دربال: « **سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر**»، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018.ص 224، 225. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/68141

بالإضافة إلى كل الصعوبات السابقة تضاف إلى المؤسسات محل الدراسة باختلاف مجالاتها موقعها الجغرافي في بلديات ريفية (فالموقع يساهم أيضا في نجاح أو فشل المؤسسة).

في المقابل، فإن المبحوثين الذين تقدر نسبتهم بـ 24%، أي ما يمثل (24) من أفراد العينة صرحوا أنهم لم يواجهوا صعوبات في بداية المشروع، خاصة منهم الذين يمارسون النقل والبالغة نسبتهم 33.3%، والذين يزاولون الفلاحة ونسبتهم 26.8%، ويرجع ذلك إلى خصوصية المنطقة، فهي ريفية تصلح للنشاط الفلاحي وإن كانت به صعوبات إلا أنها أقل مقارنة بالمؤسسات في القطاعات الأخرى.

جدول رقم (46): يوضح طبيعة الصعوبات التي تواجه المؤسسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	الصناعة		النقل		الفلاحة		الحرف		الخدمات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
المنافسة في السوق	14	%35,9	6	%54,5	17	%30,9	2	%33,3	9	%56,3	48	%37,8
صعوبة التسويق (قلة الطلب على المنتوج)	15	%38,5	4	%36,4	11	%20	2	%33,3	3	%18,8	35	%27,6
صعوبة في الانتاج	7	%17,9	1	%9,1	19	%34,5	0	%0	1	%6,3	28	%22
صعوبات أخرى	3	%7,7	0	%0	8	%14,5	2	%33,3	3	%18,8	16	%12,6
المجموع	39	%100	11	%100	55	%100	6	%100	16	%100	127	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (33)

تشير المعطيات الموضحة بالجدول الخاص بالصعوبات التي تواجه المقاولة أن أغلب المؤسسات واجهت صعوبات عديدة، فبالإضافة إلى مشكل التمويل، مشكل الخبرة، مشكل ندرة المواد الأولية، كانت إجابات المبحوثين مركزة على المنافسة في السوق، صعوبة الإنتاج او قلة الطلب على المنتوج، وصعوبات أخرى، و تتوزع النسب كالآتي:

1. المنافسة في السوق:

مثلت المنافسة في السوق نسبة 37,8% أي ما يمثل (48) من أفراد العينة؛ حيث تعد المنافسة من أهم عوامل فشل المؤسسات لعدم توفرها على المعايير التنافسية، خاصة عند تعرض المؤسسة إلى المنافسة الشديدة (نقص الجودة، ارتفاع التكلفة)، وقد جاء في إحدى الدراسات أن« سوء النتائج وتحقيق الخسائر لا يرجع بالدرجة الأولى إلى الانخفاض في الإنتاجية ،و تخلف التكنولوجيا، بقدر ما يكمن في فشل المؤسسة في أن تكون منافسا قويا» [1]، و« يترتب عن ذلك ضآلة حجمها وحصتها في الأسواق، وذلك بسبب صعوبة تسويق منتجاتها وضيق المنافذ التسويقية، وهو ما يعرض امكانية بقائها واستمرارها وتطورها للخطر، خاصة في ظل ضعف القدرة التنافسية لمنتجاتها سواء كانت سلعا او خدمات »[2]،

وتكثر المنافسة في السوق (في البلديات قيد الدراسة)، حسب النسب الآتية:

- الخدمات: بنسبة 56.3%، أي ما يمثل 9 مؤسسات.
- النقل بنسبة 54.5%، أي ما يمثل 6 مؤسسات.
- الصناعة بنسبة 35.9%، أي ما يمثل 14 مؤسسة.
- الحرف بنسبة 33.3%، أي ما يمثل 2 مؤسسة.
- الفلاحة بنسبة 30.9%. أي ما يمثل 17 مؤسسة .

فكلما كان عدد المؤسسات أكبر كلما ازدادت المنافسة؛ خاصة بين المؤسسات التي تقدم منتجات مماثلة للمنتجات الموجودة في السوق.

رغم صعوبة المنافسة فإن لها فوائد كثيرة منها: تعزيز الابتكار، زيادة الطلب على المنتجات ... مما يزيد من تقدم وتطور المؤسسة.

1) توفيق محمد عبد المحسن: **بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية، دار الفكر العربي**، 2005_2006، ص 152.

2) محمد مباني: «**سبل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ دراسة حالة الجزائر_**» أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2016_2017، ص 37.

2. صعوبة التسويق (قلة الطلب على المنتج):

مثلت صعوبة التسويق نسبة 27.6%؛ أي ما يمثل 35 من أفراد العينة موزعة على النشاطات كالآتي:

- الصناعة: بنسبة 38.5%، أي ما يمثل 15 مبحوثا.
- النقل بنسبة 36.4%، أي ما يمثل 4 مبحوثين.
- الحرف: بنسبة 33.3%، أي ما يمثل 2 مبحوثين .
- الخدمات: بنسبة 18.8%، أي ما يمثل 3 مبحوثين .
- الفلاحة: بنسبة 20%، أي ما يمثل 11 مبحوثا.

وترجع أسباب الصعوبات التسويقية حسب تصريحات المبحوثين إلى عدم إقبال المستهلكين على سلع المؤسسة، ارتفاع جودة السلع التي تقدمها المؤسسات الأخرى،..، ومن العوامل التي تؤدي صعوبة التسويق،عدم الاهتمام بدراسة السوق (دراسة الجدوى)، إضافة إلى :[1]

- نقص في سياسة ترقية المبيعات.
- سعر مرتفع جدا.
- عدم كفاية المعلومات المحصلة لمشاكل التسويق.
- الوكالة الاشهارية غير كافية أو غير فعالة.

فالتسويق الفعال يجب ان يلغي أو على الأقل يحد من هذه الأخطار والأخطاء، وهدفه هو تحليل المحفزات والحاجات للزبائن لكي تستجيب المنتجات المطورة فعلا لآمال وتطلعات السوق، الاهتمام بما يفضل الزبون المحتمل، تحليل وتخيل لظروف تقديم المنتوج في السوق، وكذا تحليل دور المنتوج الجديد في السياسة الخارجية والتنافسية للمؤسسة.

أضف إلى ذلك خصوصية الموقع الجغرافي؛ فالمناطق الريفية يصعب وصول الموزعين الذين يهتمون بالتسويق إليها نظر للطرق الغير مبعدة وصعوبة المواصلات بشكل

1)غنية فيلالي: «**أساليب تطوير المنتجات في المؤسسة الاقتصادية**»، اطروحة ماجستير في العلوم التجارية، 2007_2008،جامعة منتوري قسنطينة، ص 104،_105.متوفرة على الموقع: https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/AFIL2401.pdf

عام. كذلك يرجع لأسباب تتعلق بالمنتج المحلي الذي يصعب تسويقه نظر لمزاحمة مؤسسات اخرى له خاصة في المجال الصناعي ، أما في القطاع الحرفي فلاحظنا سابقا الصوبات المتعلقة به سواء بالتسويق أو بالإنتاج. ولكي نصل إلى حلول جذرية لمشكلة التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذكر الباحث "غزيباون علي" أنه يجب:[1]

- العناية بإعداد دراسات الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، للتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية، التسويقية، والإدارية.
- اتباع أساليب علمية محددة لصياغة الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والبرامج التسويقية.
- تشجيع التعاون بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الكبيرة.
- التأكيد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضرورة الاهتمام بالتوجه التسويقي والمبادرة بالتأهيل في هذا المجال والتركيز في هذه العملية على تحسين نوعية المنتجات. بالإضافة إلى تنفيذ أنظمة صارمة لمراقبة الجودة لتطوير الانتاج، وكذا الاهتمام ببحوث التسويق وإنشاء انظمة معلومات تسويقية فعالة تسمح بمتابعة تطورات البيئة لاستغلال الفرص المتاحة.
- توفير المعلومات والبيانات المتعلقة بحجم وانشطة هذه المؤسسات واحتياجاتها، ودراسة نقاط القوة والضعف داخل القطاع، ودراسة الفرص والتهديدات التي تحيط بها، وذلك لإعداد الصياغة الصحيحة للاستراتيجية التسويقية لدعم وتطوير هذه المؤسسات.
- وضع الحوافز الملائمة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كالتمويل التأمين، السياسة الضريبية، النقل والتوزيع..

3. **صعوبة الإنتاج** : مثلت الصعوبة في الانتاج نسبة 22 % أي ما يمثل 22 مؤسسة تتوزع حسب النشاط كما يأتي:

- الفلاحة: بنسبة 34.5%، أي ما يمثل 19 مؤسسة.

1) علي غزيباون وآخرون : «**إشكالية تبني الفكر التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**»، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2–لونيسي علي مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر، رقم المجلد 11، العدد 01، 05_11_2020، ص 11. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/275/11/1/134883

- الصناعة: بنسبة 17.9%، أي ما يمثل 7 مؤسسات.
- الخدمات: بنسبة 6.3 %. أي ما يمثل 1 مؤسسة.
- النقل: بنسبة 9.1 %، أي ما يمثل 1 مؤسسة.
- الحرف: بنسبة 00 % أي ما يمثل 00 مؤسسة.

ويجدر الذكر أن صعوبة الإنتاج بقطاع النقل يقصد بها عدم توفر زبائن ومسافرين دائمين خاصة وأن المناطق ريفية.

وترتبط صعوبة الانتاج في المؤسسات الفلاحية بعوامل كنقص المياه والاعتماد الكلي على الأمطار، وبالنسبة للمؤسسات في القطاع الفلاحي نقص اليد العاملة المؤهلة، ندرة المواد الأولية، نقص الخبرة، سوء التخطيط، هذه الأسباب من شأنها أن تعرقل الإنتاج أو أن تشكل انخفاضا فيه.

4. **صعوبات أخرى :**

تختلف المشاكل التي تواجه المقاول الريفي حسب كل قطاع فـ« بالإضافة إلى المشاكل السابقة عادة ما يفتقد صاحب المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى الكفاءة اللازمة في إعداد دراسة جدوى المشروع، خاصة في الجانب الاقتصادي كونه لا يفصل بين الذمة المالية الشخصية والذمة المالية المؤسسية، وعدم إلمامه بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وبمشاكل الانتاج والتمويل والتسويق»[1].

وتمثل الصعوبات الاخرى نسبة 12.6%، أي ما يمثل 16 مؤسسة تتوزع حسب نشاط المؤسسة كما يأتي:

- الحرف: بنسبة 33.3%، أي ما يمثل 2 مؤسسة.
- الخدمات: بنسبة 18.8%، أي ما يمثل 3 مؤسسات.
- الفلاحة: بنسبة 14.5% ، أي ما يمثل 8 مؤسسات.

1) أم الخير زيوش: « **تقييم دور اهم الهيئات الحكومية المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**»، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة العدد 06، ص 180. متوفر على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/400/3/2/44839

- الصناعة: بنسبة 7.7 %، أي ما يمثل 3 مؤسسات.
- النقل: بنسبة 00 % أي ما يمثل 00 مؤسسة.

و نجد من أهم المشاكل حسب تصريحات المبحوثين:

- ضعف البنية التحية (الطرقات غير معبدة).
- عدم توفر الماء والكهرباء بشكل يسمح بالاكتفاء، خاصة في المجال الزراعي والفلاحي لاعتماده الكبير على الماء؛ إذ نقف على جفاف الآبار، وعدم منح ترخيص لحفر الآبار الارتوازية؛ نظرا لاعتبارات إدارية يصنفونها بأنها بيروقراطية؛ لذلك تكون هناك صعوبة في التنبؤ بالمنتوج الزراعي والفلاحي؛ نظرا لاعتماده على العوامل الطبيعية وكمية الأمطار في تلك السنة.
- صعوبة الحصول على المادة الأولية وارتفاع أسعارها سواء كانت بذور، أعلاف، خشب مواد خاصة بالحرف، بلاستيك.
- نقص الخبرة وعدم توفر التكوين والتدريب تؤدي إلى فشل المشروع .
- نقص المعرفة في استخدام التكنولوجيا.
- نقص التقنية الحديثة في الزراعة.
- ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.

كما يجب التأكيد على المعوقات الثقافية، وإهمال دور المرأة الريفية في إنشاء المشاريع ومشاركتها في التنمية، وهي من المعوقات التي يجب دراستها وإيجاد حلول سريعة لها.

ومن الاقتراحات التي أوصى بها المبحوثون لتفادي الصعوبات نجد:

- ✓ فتح المناقصات أمام المؤسسات الصغرى.
- ✓ دعم المقاولين الصغار من خلال تمويلهم وفتح الأسواق لهم.
- ✓ إعطاء الأولوية في التنمية للمناطق المهمشة والمعزولة.
- ✓ تعبيد الطرقات لتسهيل عملية النقل بين الريف والمدن.
- ✓ توفير السكن لأصحاب الريف.
- ✓ دعم الدولة للأنشطة الحرفية.
- ✓ تمديد مدة تسديد القروض.

- ✓ توفير مناطق خاصة للنشاطات الحرفية (خاص بالمقاولة الحرفية).
- ✓ تسهيلات إدارية
- ✓ تخفيضات ضريبية
- ✓ المرافقة المستمرة.
- ✓ إعادة النظر في مؤسسات النقل بالقضاء على الفوضى وتنظيم خطوط النقل حسب الطلب والكثافة السكانية.
- ✓ إقامة شراكات بين المؤسسات الكبرى والصغرى للاستفادة المتبادلة في مجالات الإنتاج والتسويق.
- ✓ استخدام الدعاية والإشهار في التسويق، باعتبار أن المناطق الريفية بعيدة عن المدن وغير مأهولة؛ لذلك يجب الإشهار لها لمعرفتها في السوق.
- ✓ فتح مناطق خاصة لتسويق المنتج تكون قريبة من الريف.
- ✓ توفير المادة الأولية بأثمان معقولة.
- ✓ اختيار المشروع الملائم، ويجب مراعاة خصوصية المنطقة الريفية.
- ✓ إعداد المعارض للتعريف بالمؤسسات الصغيرة الناشطة بالريف.
- ✓ فتح مكاتب خاصة للمقاولين لطرح انشغالاتهم ومشاكل مؤسساتهم وإيجاد الحلول لهم.

ولتطبيق هذه الاقتراحات : [1]

- لا بد من إعداد خطط تفصيلية تعالج مختلف المشكلات، وتتناول كل القطاعات بشكل منسق ومتكامل.
- لابد من إشراك المواطنين إشراكا كاملا وفعليا في كل مرحلة من مراحل العمل سواء أكانت تخطيطية أم تنفيذية أم تقويمية.
- تحسين المستوى المعيشي لسكان المجتمع الريفي.
- ولكي تتم عمليات التنمية الريفية بما يعود بالنفع الحقيقي على سكان المجتمع الريفي لا بد من اشتراك جميع المختصين في كافة المجالات التنمية في الزراعة والصحة والتعليم وغيرها من المجالات في مشروعات التنمية كل في اختصاصه.

---

1) محمد علاء الدين عبد القادر: **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية**، مرجع سابق، ص ص (83_85).

– لا بد من إذكاء الوعي بحقوق الريف، وإقناع أهل الحضر بالدور الذي تقوم به القرية في بناء المجتمع، وأن يقوم المسؤولون وعلى كافة المستويات بتوفير التمويل اللازم لدعم برامج التنمية الريفية، ووضع استراتيجيات وخطط العمل المستقبلية لمقابلة المشاكل والاحتياجات الملحة، لكي يحتل العمل في الريف المكانة التي يستحقها، ولكي تحصل القرية على بعض حقوقها.

لا بد من توفُّر الحلول اللازمة لهذه المعوقات لكي تجسد التنمية الريفية أهدافها، وتحقق غاياتها، وهي رهينة بمراعاة مجموعة من القواعد الأساسية؛ وتشتمل هذه القواعد على ما يأتي: [1]

- وجوب اتباع المنهج العلمي: لكي يمكن تحديد مدى النجاح ومدى الفشل، والتعرف على أسباب هذا وذاك؛ إذ لا بد من إجراء مسوح قبلية وبعدية وبعض الأبحاث الميدانية، كما لا بد من تسجيل وتحليل ما اتخذ من إجراءات وما نتج من نتائج؛ لاكتساب الخبرة من الجهد المبذول.
- وجوب العمل في إطار خطة عامة متكاملة لتنمية الريف والحضر: أي في ضوء تكامل المجتمع؛ فلا يمكن تناول جزء منه بالإصلاح إلا في إطار خطة شاملة لإصلاح المجتمع الأكبر الذي يشتمل على الريف والحضر والصحراء.
- وجوب تكامل الخطة وتوازن محتوياتها: لتفادي ظهور مشكلات قد تنجم عادة عن التفاوت في سرعة التغيير في مختلف القطاعات، فلا بد من إعداد خطط تفصيلية تعالج مختلف المشكلات، وتتناول كل القطاعات بشكل منسق ومتكامل.
- وجوب إشراك المواطنين في برامج التنمية الريفية: فلابد من إشراك المواطنين إشراكا كاملا وفعليا في كل مرحلة من مراحل العمل، سواء كانت تخطيطية أو تنفيذية أو تقويمية.
- وجوب الاهتمام بأنشطة الصناعات الصغيرة والتنمية الاقتصادية: لكي تقابل مشروعات التنمية الاحتياجات الأساسية للمواطنين؛ لا بد من الاهتمام بأنشطة الصناعات الصغيرة، وإعطاء مشروعات التنمية الاقتصادية الزراعية والتجارية والصناعية أولوية على باقي المشروعات لخلق فرص ومجالات عمل جديدة، وتحسين المستوى المعيشي لسكان المجتمع الريفي.

1) رشاد أحمد عبد اللطيف: **تنمية المجتمع المحلي**، مرجع سابق، ص ص (253_254).

- وجوب إشراك المختصين في مختلف المشروعات: لكي تتم عمليات التنمية الريفية بما يعود بالنفع الحقيقي على سكان المجتمع الريفي لا بد من اشتراك جميع المختصين في كافة مجالات التنمية (الزراعة والصحة والتعليم وغيرها من المجالات) في مشروعات التنمية.
- ضرورة التنسيق بين المجهودات المبذولة: لكي يتم التعاون بين مختلف الهيئات العاملة في مجال تطوير القرية، ولكي يقل تداخل البرامج وتكرارها، لا بد من تدعيم أجهزة التنسيق على مختلف المستويات وعلى رأسها المجالس القروية.
- ضرورة وجود اهتمام شعبي باستراتيجية العمل في الريف: لكي يحتل العمل في الريف المكانة التي يستحقها، ولكي تحصل القرية على بعض حقوقها، لا بد من إذكاء الوعي بحقوق الريف، واقناع أهل الحضر بالدور الذي تقوم به القرية في بناء المجتمع. وأن يقوم المسؤولين وعلى كافة المستويات بتوفير التمويل اللازم لدعم برامج التنمية الريفية، ووضع استراتيجيات وخطط العمل المستقبلية لمقابلة المشاكل والاحتياجات الملحة.

كما يجب:

- الاعتماد على الشباب وتفعيل دور المرأة؛ فالشباب هم أكثر فئات المجتمع الريفي استعدادا لقبول التغيير والمساهمة في إحداثه، وهم الأداة الفاعلة في تحمل المسؤولية والتحرك الواعي نحو إحداث التعديل أو التغيير الدائم والمناسب للمجتمع في مراحله المختلفة.
- الاهتمام بالمرأة فهي نصف المجتمع، وما تقوم به من جهد خلال عمليات التنشئة له انعكاسه الإيجابي على معدلات التنمية.

جدول رقم (47): يوضح وجود صعوبات مع الوكالات الداعمة

الهيئة الداعمة / الإجابة	الصندوق الوطني للتامين عن البطالة		الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر		الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار		الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية		مديرية الفلاحة		العائلة والأصدقاء		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	17	%24,6	0	%0	0	%0	1	%16,7	0	%0	1	%5,9	19	%19
لا	52	%75,4	4	%100	3	%100	5	%83,3	1	%100	16	%94,1	81	%81
المجموع	69	%100	04	%100	03	%100	06	%100	01	%100	17	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (34)

نلاحظ من الجدول الذي يوضح مواجهة المبحوثين لصعوبات مع الجهات ذات العلاقة مع المشروع أن بنسبة 81% أي ما يمثل 81 مبحوثا صرحوا بأنهم لا يواجهون صعوبات مع الهيئات الداعمة للمشروع سواء كانت هيئة أم بنك أم العائلة والأصدقاء، ويمثل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة العدد الأكبر بما يقابل (52) مبحوثا من أفراد العينة وبنسبة 75.4% وقد بينا سابقا التسهيلات المقدمة من هذا الصندوق من أجل دعم ومرافقة المشاريع، وجهود الدولة لترقية المقاولاتية وتذليل الصعوبات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك باستحداث آليات وبرامج لدعم تلك المشاريع وترقيتها، وهذه الآليات تعمل جاهدة من أجل بلوغ المشاريع الأهداف المنوطة بها. لذلك أغلب المقاولين المنشئين لمؤسسات مصغرة لم تواجههم صعوبات.

إلا أن نسبة 19% أي ما يمثل (19) من المبحوثين صرحوا بأنهم واجهتهم صعوبات مع الهيئات الداعمة للمشاريع، وترجع تلك الصعوبات حسب تصريحات المبحوثين إلى عجزهم عن تسديد القروض، بالإضافة إلى الجانب الإداري والتنظيمي من كثرة الأوراق والبيروقراطية، طول مدة دراسة الملف واستلام التمويل (سنتين تقريبا تفصل بين ايداع الملف وتمويل صاحب المشروع حسب تصريحات أفراد العينة)، طول مدة التمويل، رفض الملف وإعادته بسبب عدم مطابقة الشروط، طلب إعادة دراسة جدوى المشروع، عدم توفر المؤسسة على الحكامة.

جدول رقم (48): يوضح مواجهة صعوبات في تسديد مستحقات القروض

نوع النشاط / الإجابة	الصناعة		النقل		الفلاحة		الحرف		الخدمات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	8	%38,1	2	%16,7	5	%14,3	2	%40	2	%20	19	%22,9
لا	13	%61,9	10	%83,3	30	%85,7	3	%60	8	%80	64	%77,1
المجموع	21	%100	12	%100	35	%100	05	%100	10	%100	83	%100

المصدر :سؤال الاستمارة رقم(35)

يبين الجدول أن نسبة 77.1% أي ما يمثل (64) من المبحوثين لم يواجهوا صعوبات في تسديد مستحقات القروض؛ وتتوزع هذه النسب على القطاعات كما يأتي:

- الفلاحة: بنسبة 85.7% أي ما يمثل (30) من أفراد العينة.
- النقل: بنسبة 83.3%، أي ما يمثل 10 من أفراد العينة.
- الخدمات بنسبة 80%، أي ما يمثل 8 من أفراد العينة.
- الصناعة: بنسبة 61.9%، أي ما يمثل 13 من أفراد العينة.
- الحرف بنسبة 60%، أي ما يمثل 3 من أفراد العينة.

مقابل ما نسبته 22.9% أي ما يمثل 19 من أفراد العينة صرحوا بأنهم واجهوا صعوبات في تسديد مستحقات القروض، وتتوزع هذه النسب على القطاعات كما يأتي:

- الحرف: بنسبة 40%، أي ما يمثل 2 من أفراد العينة.
- الصناعة: بنسبة 38.1%، أي ما يمثل 8 من أفراد العينة.
- الخدمات بنسبة 20%، أي ما يمثل 2 من أفراد العينة.
- النقل: بنسبة 16.7%، أي ما يمثل 2 من أفراد العينة.
- الفلاحة: بنسبة 14.3% أي ما يمثل 5 من أفراد العينة.

نستنتج من ذلك أن أغلبية المبحوثين لم تواجههم صعوبات في تسديد مستحقات القروض؛ و يُفسر ذلك بأن المؤسسة تتميز بالتوازن المالي الذي يعبر عنه بـ « المواءمة أو التناسق بين الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها المؤسسة والموارد المالية التي تسمح لها

بالاحتفاظ بتلك الوسائل، بمعنى آخر التناسق بين مصادر الموال واستخداماتها»[1] ، إضافة إلى إيلاء الدولة أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسخيرها لهياكل دعم؛ لتقديم الدعم المالي والتقني؛ حيث يتحصل المستثمر على مساعدات(لكل وكالة دعمها وامتيازاتها) مثل: الإعفاء من الرسم على العقار، الإعفاء من TVA على السلع والخدمات، منح قروض دون فائدة...، وحتى تحقق المؤسسة توازنها المالي ينبغي مراعاة تحقيق التعادل بين المدة المحددة للاستفادة من الأموال وبين مدة الاستثمار(أي الحياة الانتاجية للاستثمار) [2] ، واستنادا إلى هذه القاعدة، فإنه ينبغي على المؤسسة أن تمول استخداماتها الثابتة بموارد دائمة إما الأصول المتداولة، وهي تختلف بطبيعتها عن الاستخدامات الثابتة؛ فيجب تمويلها بموارد مالية قصيرة الأجل؛ نظرا لأن المؤسسة تكون قادرة على الوفاء بالتزامات التمويل قصير الأجل وشروطه، معنى هذا أنه يجب على المؤسسة استثمار الأموال بشكل تتمكن فيه هذه المؤسسة من تسديد أعبائها، ومن القواعد أيضا انه يستوجب على المؤسسة تحقيق فائض أو هامش من الأموال الدائمة، إضافة إلى ضرورة إحداث توازن في الهيكل المالي للمؤسسة بين الأموال الخاصة والديون، معنى ذلك أنه عندما تريد المؤسسة طلب قرض لتمويل احتياجاتها، فإنه ينبغي أن تكون قيمة القرض مساوية او أقل من قيمة الأموال الخاصة، مما يضمن استقلالية المؤسسة من جهة، ومن جهة أخرى لكون الأموال الخاصة بمثابة الضمان الوحيد للدائنين.

أما نسبة 22.9 % من المبحوثين الذين صرحوا بوجود صعوبات تمثلت في عدم القدرة على تسديد ديونهم؛ حيث تمس هذه الظاهرة العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يفرض عليها إعادة جدولة ديونها نتيجة الصعوبات التي تواجه مقاولي هذا القطاع من صعوبة التسويق، نقص المادة الأولية، عدم توفر الطرقات؛ لأن أغلب المؤسسات متواجدة بالريف؛ حيث نقص الإمكانيات اللازمة لهذا القطاع.

1) بسدات كريمة: «**التسيير المالي**»، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس_ مستغانم، 2021_2022، ص 48

2) بسدات كريمة: المرجع نفسه، ص 48_49.

جدول رقم (49): يوضح التفاؤل بمستقبل المؤسسة

نوع النشاط / الإجابة	الصناعة		النقل		الفلاحة		الحرف		الخدمات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
نعم	23	%85,2	11	%91,7	40	%97,6	3	%60	13	%86,7	90	%90
لا	4	%14,8	1	%8,3	1	%2,4	2	%40	2	%13,3	10	%10
المجموع	27	%100	12	%100	41	%100	05	%100	15	%100	100	%100

المصدر: سؤال الاستمارة رقم (36)

نلاحظ من الجدول الذي يبين تفاؤل المبحوثين بمستقبل مؤسساتهم أن نسبة 90% أي ما يمثل (90) من أفراد العينة متفائلون بمستقبل مؤسساتهم؛ وتتوزع نسبهم كما يأتي:

- الفلاحة: بنسبة 97.6% ما يمثل (40) من أفراد العينة.
- النقل: بنسبة 91.7% أي ما يمثل(11) من افراد العينة.
- الخدمات: بنسبة 86.7%، أي ما يمثل 13 من أفراد العينة.
- الصناعة: بنسبة 85.2%، أي ما يمثل 23 من أفراد العينة.
- الحرف: بنسبة 60 %، أي ما يمثل 3 من أفراد العينة.

مقابل ما نسبته 10% أي ما يمثل (10) من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يتفاءلون بمستقبل المؤسسة؛ وتتوزع نسبهم كالآتي:

- الحرف: بنسبة 40 %، أي ما يمثل 2 من أفراد العينة.
- الصناعة: بنسبة 14.8%، أي ما يمثل 4 من أفراد العينة.
- الخدمات: بنسبة 13.3%، أي ما يمثل 2 من أفراد العينة.
- النقل: بنسبة 8.3% أي ما يمثل1 من افراد العينة.
- الفلاحة: بنسبة 2.4% ما يمثل 1 من أفراد العينة.

نستنتج أن المقاولين المتفائلين بمستقبل مؤسستهم يمثلون الأغلبية بنسبة 90%، فمن الخصائص والمميزات الشخصية للمقاول الناجح خاصية أو ميزة التفاؤل؛ وعادة ما يكون الشخص المقاول متفائلا أكثر من غيره ويتمتع بخاصية الإصرار على النجاح، ويتيح التفاؤل بمستقبل المؤسسة –ولو بعد الفشل– للمقاول تجاوز العقبات ورفع التحدي من أجل استمرار

النجاح، ويضيف يوسف ميخائيل أن « التفاؤل يلعب دورا بعيد المدى في حياتنا النفسية وفي تصرفاتنا، وفي علاقاتنا بغيرنا وفيما نقوم بوضعه من خطط للاضطلاع بها في المستقبل القريب والبعيد ، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن جميع المناشط الإيجابية في حياتنا سواء كانت فكرا أم عاطفة أم عملا إنما ترتبط على نحو أو آخر بما يعتمل في جهازنا النفسي من تفاؤل، ولعلنا نضيف إلى هذا أيضا أن جميع ما يمكن أن يصيبه الفرد أو تصيبه الجماعات من نجاح أو ما يمكن أن تضطلع به من مهام إنما يعتمد على مدى الاحساس بالتفاؤل، فعندما ترسم في ذهنك شيئا فإنك تأخذ في الموازنة بين احتمالات النجاح واحتمالات الفشل وفي ضوء ترجيحك للنجاح على الفشل فإنك تقدم على النجاح.»[1]. وعلى العكس من ذلك فإن المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يتفاءلون بمستقبل المؤسسة فإنهم قد رجحوا احتمال الفشل على النجاح ، ويرجع ذلك للصعوبات المختلفة التي واجهتهم أو التي تواجههم كنقص خبرة المقاول في المجال المراد إنشاء المؤسسة فيه، ندرة المواد الأولية، المنافسة، عدم أهلية المقاول في الإدارة أي ضعف الكفاءة والقدرة على اتخاذ القرارات.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم عرض بيانات الفرضيات وتحليلها وتفسيرها، وقد تمثلت في أربع فرضيات: تمحورت الفرضية الأولى حول مساهمة اختيار المقاولة الملائم لمؤهلات المقاول في نجاحها، وتمحورت الفرضية الثانية حول مساهمة دوافع المقاول في إنشاء مشروعه، أما الفرضية الثالثة فقد كانت حول تأثير البيئة الخارجية على نجاح أو فشل المشروع المقاولاتي الريفي، وتمحورت الفرضية الرابعة حول مواجهة المقاولات الريفية صعوبات تعيق أداءها.

1) يوسف ميخائيل أسعد :**التفاؤل والتشاؤم**، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة، د ط، ص 321.

الفصل الثامن

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

أولا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات.

1. مناقشة نتائج الفرضية الأولى المتعلقة بملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول.

2. مناقشة نتائج الفرضية الثانية المتعلقة بأهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية

3. مناقشة بيانات الفرضية الثالثة المتعلق بتأثير البيئة الخارجية على نجاح أو فشل المشروع المقاولاتي الريفي.

4. مناقشة بيانات الفرضية الرابعة المتعلقة بالصعوبات التي تواجه المقاولات الريفية والتي تعيق أداءها.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الدراسات السابقة.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء نظريات التنمية.

رابعا: النتائج العامة للدراسة

تمهيد :

نحاول في هذا الفصل عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية على ضوء تحليل وتفسير البيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية للكشف عن واقع التنمية الريفية بولاية سطيف باعتبارها إجابات عن تساؤلات البحث، والتحقق من مدى صحة الفرضيات.

أولا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات

توصلت هذه الدراسة الموسومة بـ « الثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية بولاية سطيف » إلى النتائج التالية:

❖ أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة 40 % من أفراد العينة الذين أنشأوا مؤسساتهم يقعون في الفئة العمرية [40-49سنة]، وذلك راجع إلى صعوبة إنشاء مؤسسة في سن صغير، بل لا بد من اكتساب خبرة ومؤهل علمي يمكن المقاول من إنشاء وإدارة مشروعه ويرجع أيضا إلى أن كل المبحوثين من عائلات أصولها ريفية تفرض نسقا معينا من العيش؛ حيث يستقر الأبناء مع الآباء لفترة طويلة؛ ويكّونون عملا جماعيا، يمارس من خلاله النشاط المهني في إطار مشترك، تبعا للبناء الثقافي التقليدي السائد في الريف، والذي يعتبر ضرورة اجتماعية؛ فالعمل في الريف يتطلب التعاون والمشاركة وكثرة اليد العاملة، وهذه المحددات الاجتماعية نتيجة لخصائص المجتمع الريفي؛ الذي ينتج نسقا اجتماعيا متميزا يُقرر فيه مصير الأبناء عن طريق توريث النشاط الزراعي والفلاحي جيلا بعد جيل. ثم تأتي فترة يستقل فيها الابن عن الأب، ويحاول ممارسة عمله بمفرده .

❖ كما بينت النتائج أن نسبة 78% من المقاولين متزوجون؛ مما يؤكد حاجة هذه الفئة للعمل؛ إذ يتحتم عليهم التفكير في مستقبلهم ومستقبل عائلتهم؛ خاصة وأن العينة محل الدراسة ريفيون رافضون لعمل المرأة، لذلك يقع على كاهل الزوج سد حاجيات البيت والأولاد، فيختار التوجه للمقاولاتية من أجل توفير شغل دائم.

❖ بينت نتائج الدراسة أيضا أن نسبة 48% من أفراد العينة مستواهم التعليمي متوسط، ويرجع ذلك لاعتبارات اجتماعية وثقافية سائدة في الريف؛ أولها: توفره عادة على عدد مؤسسات تعليم ثانوية محدود خاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة، وهذا ما تبين من الإحصائيات المقدمة من مديرية البرمجة في ولاية سطيف، حيث توجد ثانويتان اثنتان

ببلدية (بني ورتيلان)؛ بينما يوجد في كل من بلديات عين لقراج، حمام قرقور، موكلان، بير العرش، بازر صخرة، تاشودة، وأوريسيا، مؤسسة ثانوية واحدة لكل منها، وينعدم وجودها في بلدية التلة؛ لذلك يصعب على أبناء المنطقة الريفية إكمال الدراسة دون التنقل إلى مناطق أخرى تبعد عنهم؛ لأسباب عدة منها: نقص المواصلات، الطرق غير المعبدة ، فيغادرون مقاعد الدراسة في سن مبكرة، وثانيها: توجه الابناء لمساعدة والديهم في العمل الفلاحي، بحكم صعوبة العمل الزراعي والفلاحي الذي يحتاج إلى المساعدة والمشاركة، مما يساهم في عزوفهم عن إكمال الدراسة في المستوى الثانوي.

إضافة الى ذلك، فإنشاء مؤسسة ريفية لا يتطلب مستوى تعليميا أو تأهيلا عاليا نظرا لطبيعة نشاطها.

❖ وأظهرت النتائج المتعلقة بتاريخ إنشاء المؤسسة أن نسبة 49% من المؤسسات تم إنشاؤها خلال الفترة [2010_2014]، مما يدل على أنها أنشئت منذ تسع (9) سنوات في المتوسط. ويرجع ذلك إلى مجموعة القوانين التي سُنت في هذه الفترة قصد تشجيع الاستثمار الخاص، خاصة منها البرنامج الخماسي للتنمية؛ الذي لعب دورا هاما في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والذي جاء لتحسين التنمية البشرية، إضافة إلى سياسية التجديد الفلاحي والريفي(2008_2014) التي كانت تهدف إلى تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد لاحظنا أن عدد المؤسسات أكبر في هذه الفترة بسبب تشجيع الدولة ودعمها.

- أما الفترة [2015_2021] فمثلت نسبة 41%، أي إنها أنشئت منذ ثلاث(3) سنوات في المتوسط، ونستنتج من هذا أنها مؤسسات حديثة النشأة، ونلاحظ هنا انخفاض النسبة نوعا ما رغم ما أولته الدولة من أهمية كبيرة وخاصة لمناطق الهضاب العليا؛ حيث نص قانون ترقية الاستثمار (2016) على أن المشاريع المنجزة في مناطق الهضاب العليا تستفيد من مزايا متعددة؛ كالإعفاءات والامتيازات الضريبية لفائدة الشباب أصحاب المشاريع ، بالإضافة إلى استفادتهم من مزايا في كل مراحل الإنجاز والاستغلال (تكلفة الإنجاز، أعباء الايجار، الحصول على العقار) .

- أما سنوات 2000-2009 فقد مثلت نسبة 5% رغم المخططات التنموية آنذاك (برنامج الانعاش الاقتصادي سنوات (2001_2004)، وكان يطمح البرنامج إلى الرفع من

الإنتاج وتنويعه، والعمل على تصدير المنتوجات، ومن بين أهدافه: دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل؛ عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005_2009؛ حيث ركز على تحسين نتائج المستثمرات، تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها لا سيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد؛ حيث هدف البرنامج إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، توسيع وتحديث الخدمات العامة من أجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار، تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية من خلال الاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة، رفع مستوى النمو الاقتصادي.

- أما فترة ما قبل 2000 فمثلت نسبة 5%؛ حيث تعتبر مرحلة قبل سنة 2000 مرحلة انتقالية تم التخلي فيها عن النظام الاشتراكي والأحادية الحزبية في الجزائر، ليحل نظام اقتصاد السوق محل النظام القديم، ويتم تبني التعددية الحزبية؛ وقد عاشت الجزائر تدهورا في جميع الجوانب مع تردي الوضع الأمني؛ فكانت الإصلاحات سنة 1990، وهدفت قوانينها إلى بعث النشاط الفلاحي عبر إجراءات التعديل الهيكلي. وأطلق على هذه المرحلة اسم: مرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق؛ حيث جاءت اصلاحات 1990 لوضع سياسة تنقل الاقتصاد الجزائري من التخطيط الاشتراكي إلى سياسة الاقتصاد الحر، وعمدت الجزائر إلى إيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وهذا من خلال قانون 1990، الذي يهدف إلى بعث النشاط الفلاحي، ومحاولة علاج سلبيات قانون 1987، وذلك لحماية الأراضي الفلاحية، وذلك في هذه الفترة؛ التي شهدت نقصا في إنشاء المؤسسات خاصة في البلديات الريفية محل الدراسة .

❖ أما عن طبيعة نشاط المؤسسات فقد شملت أنشطة المؤسسات كل من الصناعة، النقل، الفلاحة، الحرف والخدمات، واحتل القطاع الفلاحي النصيب الأكبر بنسبة 41% أي ما يمثل (41) من أفراد العينة؛ حيث تمثل في النشاط الرعوي الزراعي، المتضمن تربية الأبقار، تربية المواشي، تربية الدواجن، والدجاج البيوض، تربية النحل، زراعة الأشجار المثمرة. كما يرجع تصدر النشاط الفلاحي الأنشطة الأخرى في هذه البلديات إلى الدعم الحكومي له؛ إذ يعتبر أهم القطاعات المدعمة بغرض تحقيق الأمن الغذائي، وذلك عن

طريق تطوير الاستثمار الفلاحي، تليه الصناعة بنسبة 27% أي ما يمثل 27 من أفراد العينة، ويتضمن الأنشطة التالية: تصنيع مواد الخرسانة، صناعة المنتجات من الجبس، صناعة الأعضاء الصناعية، نجارة الخشب والألمنيوم، صناعة مختلف المواد من الخشب، طلاء ومعالجة المعادن، صناعة كل الأجسام المجوفة من البلاستيك وكل أنواع الصمغ، نجارة الألمنيوم، صناعة عوارض الإسمنت، صناعة الكواشف المخبرية، تحويل الزجاج، صناعة الأنابيب البلاستيكية، صناعة وتحويل الرخام والغرانيت، صناعة المعدات الحديدية، توضيب المنتجات الغذائية، صناعة مواد التغذية للأنعام. ويعود سبب نقص نسبة الصناعة في المناطق المدروسة مقارنة بالنشاط الفلاحي إلى كونها مناطق ريفية، (وقد كانت بلدية بازر سكرة الوحيدة من ضمن البلديات المدروسة من احتوت على نشاط بارز في الصناعة باعتبارها تملك منطقة صناعية تابعة لدائرة العلمة، لذلك توفرت على عدد من المؤسسات الصناعية)، كما يمكن عزو نقص النشاط الصناعي في المناطق الريفية خاصة إلى: مشاكل منها: الاعتماد على النشاط الزراعي والفلاحي فقط، عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم، قدم الوسائل والمعدات، ندرة رأس المال وارتفاع التكاليف، عائق التسويق، مشاكل المياه و الكهرباء، بالإضافة إلى التخلي عن الاهتمام بالصناعات التقليدية، ونقص وسائل الاتصال والنقل الضرورية للنهوض بقطاع الصناعة. ويمثل النشاط الخدماتي نسبة 15% أي ما يعادل 15 مؤسسة، وقد تضمن هذا القطاع على مستوى البلديات المدروسة النشاطات الآتية: كهربائي متنقل، حرفي بلاط، حرفي بناء، تجليد السيارات وخياطة الباش، فن الرخامة، حرفي كهرباء العمارات، مدرسة تعليم السياقة، غسل وتشحيم المركبات.

أما النقل فكان بنسبة 12%، أي ما يمثل 12 مؤسسة، وقد تنوعت مصادر النقل بين حافة صغيرة، حافلة كبيرة، شاحنة مهيئة، مركبات مهيئة.

وشكلت الحرف نسبة 5 % أي ما يمثل 05، وتمثل نشاطها في: الزرابي التقليدية الصوفية، صنع الأواني النحاسية، الخزف الفني والفخار، الألبسة التقليدية، السلال المصنوعة من الألياف النباتية.

1. مناقشة نتائج الفرضية الأولى المتعلقة بملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال مؤشرات: الخبرة، التكوين والتدريب، الطموحات والحاجة للإنجاز، التاريخ العائلي؛ حيث يفترض هذا الطرح أن اختيار المقاولة الملائم لمؤهلات المقاول الريفي يسهم في نجاحها، وقد تبين من خلال المعطيات الخاصة بالفرضية التي تحصلنا عليها من الجداول أن أغلب المبحوثين صرحوا أن مؤهلاتهم وقدراتهم لم تمكنهم من إنشاء مؤسستهم، فمثل هذه المؤسسات الصغيرة خاصة الزراعية والفلاحية لا تحتاج مؤهلات عالية، ويمكن عرضها من خلال المؤشرات التالية:

❖ تبيّن أن نسبة 68% من المبحوثين صرحوا بأن لهم علاقة سابقة بالفلاحة، فالفئات العمرية (40_49) سنة و(50_59) سنة و60 سنة فأكثر من المقاولين لهم علاقة سابقة مع الفلاحة؛ بما يعزز الانتماء إلى النشاط والارتباط بالأرض، وبما أن البلديات المدروسة ريفية بحتة فمن الطبيعي أن يكون للمقاول علاقة مع الفلاحة سواء بامتلاك أرض أو خبرات في المجال الفلاحي والزراعي، أو أنه من أسرة ريفية أبا عن جد، وهذا ما بينه الجدول رقم (30) الذي يوضح طبيعة العلاقة مع الفلاحة حسب السن.

❖ أكثر من نصف المقاولين بنسبة 65% لم يحاولوا إنجاز مشروع آخر سابقا غير المشروع الذي ينشطون فيه ولم يغيروا عملهم، وهذا لارتباطهم الوثيق بالعائلة، كما تعود أسباب عدم إنشائهم لمشاريع أخرى إما لصعوبات مالية؛ لا تمكنهم من إقامة مشروع آخر، وإما لعدم توفرهم على خبرة مهنية في مجال غير الذي ينشطون فيه.

❖ **التكوين:** بينت نتائج الدراسة أن نسبة 58 % من المبحوثين لم يتلقوا تكوينا في مجموع المستويات التعليمية؛ بحكم أن هذه المشروعات الصغيرة –خاصة الفلاحية التي تنشط في المجال الزراعي والفلاحي– لا تحتاج تكوينا، وأن المقاول أنشأها عن طريق المكتسبات الموروثة عن العائلة .

❖ **الخبرة:** تمتلك نسبة 39.7% من المبحوثين خبرة أكثر من 15 سنة قبل إنشاء المؤسسة، وكانت هذه الخبرة خاصة في المجال الفلاحي والزراعي بحكم طبيعة البلديات فكلها ريفية، كما أن طبيعة العمل الريفي (الزراعة والفلاحة وتربية المواشي) يتطلب التعاون الذي يعتبر من خصائص الأسرة الريفية؛ لذلك فإن الخبرة تكون موروثة ومكتسبة من العائلة .

❖ **تطور المؤسسة:** بينت النتائج أن نسبة 73% من المؤسسات قد تطورت؛ خاصة في القطاع الفلاحي؛ وذلك بنسبة 80.5%، وتمثل هذا التطور حسب المبحوثين في زيادة اليد العاملة للمؤسسة، والزيادة المعتبرة في معدلات الانتاج سواء رؤوس الأغنام أم البقر أم الدجاج أم البيض –حسب كل مؤسسة فلاحية– وذلك وفق تصريحات المبحوثين، بالاضافة إلى توسع في المساحة المخصصة للمؤسسة لاستيعاب العدد الزائد، ويرجع ذلك لامتلاك أغلبية الريفيين الخبرة الخاصة بالعمل الفلاحي والزراعي، كما يرجع إلى أن البلديات المدروسة تقع ضمن مناطق ريفية، يمتلك فيها المقاولون من الخبرة والكفاءة ما يمكنهم من تجاوز العوائق والمشكلات التي تعترضهم، والوصول بالعمل إلى درجة عالية من الإتقان، بما يتيح لهم تطوير مقاولاتهم، وترقيتها بأفكار جديدة ومبتكرة؛ لذلك لا يجدون صعوبات في تطوير عملهم باستثناء الصعوبات الخارجة عن نطاق الفلاح، كالصعوبات البيئية الخارجية. كما تبين أن قطاع الصناعة شهد تطويرا للمشاريع العديدة المنجزة في إطاره، وذلك بنسبة 74.1% أي ما يمثل 20 من أفراد العينة، وتمثلت المشاريع في: تصنيع مواد الخرسانة، صناعة المنتجات من الجبس، صناعة الأعضاء الصناعية، نجارة الخشب والألمنيوم، صناعة مختلف المواد من الخشب، طلاء ومعالجة المعادن، صناعة كل الأجسام المجوفة من البلاستيك وكل أنواع الصمغ، نجارة الألمنيوم، صناعة عوارض الاسمنت، صناعة الكواشف المخبرية، تحويل الزجاج، صناعة الأنابيب البلاستيكية، صناعة وتحويل الرخام والغرانيت، صناعة المعدات الحديدية، توضيب المنتجات الغذائية وغيرها، صناعة مواد التغذية للأنعام. وسبب التطور هو حاجة المناطق الفلاحية إلى وجود منتجات تساهم في دعم القطاع الفلاحي؛ وتوفير مواد أولية ضرورية، وفك العزلة عن الريف عن طريق المنتجات التي توفرها المقاولات الصناعية، كما تساهم المناطق الريفية بدورها في تطوير هذه المقاولات؛ بفضل ما توفره لها من ظروف عمل وإنتاج ملائمة وهذا ما يثبت صدق الفرضية.

❖ **مدى تجسيد المشروع لطموحات المقاول** : بينت النتائج أن نسبة 78% من المبحوثين صرحوا أن مشاريعهم جسدت طموحاتهم، خاصة منهم الذين مارسوا نشاطا فلاحيا سابقا، والبالغة نسبتهم 82.9%، لأنهم حققوا الاستقلالية وإشباع دوافعهم في النجاح والاستدامة وتحقيق أهدافهم.

من خلال ما سبق؛ لم تتحقق الفرضية الأولى: (يساهم اختيار المقاولة الملائم لمؤهلات المقاول في نجاحها)، فمثل هذه المشروعات الصغيرة خاصة في المجال الفلاحي والزراعي لا تحتاج مؤهلات عالية لنجاحها، بل تحتاج إلى خبرة ورغبة ذاتية.

2. مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثانية المتعلقة بمساهمة دوافع المقاول إلى إنشاء مشروعه.

من خلال المؤشرات هذه الدراسة المتعلقة بدوافع المقاول التي جعلته يُقدم على إنشاء مؤسسة أثبتت الدراسة الميدانية أن الدوافع المتمثلة في (الحاجة إلى الاستقلالية_ الرغبة في تحقيق الربح المادي، إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، المبادرة في العمل) تساعد المقاول وتحفزه على إنشاء مقاولة، وبالتالي صدق الفرضية الثانية، ونوضح ذلك في المؤشرات التالية:

❖ **المبادرة:** بينت النتائج أن نسبة 95% من المبحوثين صرحوا بأنهم أنشأوا المشروع بمبادرة منهم؛ بحكم عدة دوافع نذكر منها:

- **الدوافع الاقتصادية** : كالرغبة في تحقيق ربح مادي، التشجيع المقدم من طرف البنوك، استغلال فكرة أو فرصة في السوق، استغلال فكرة جديدة تسمح بتقديم منتوجات أو خدمات جديدة.
- **الدوافع الاجتماعية:** كضرورة اتباع عادات وتقاليد عائلية، أو الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية.
- **الدوافع الشخصية:** كرغبة المقاول في العمل لحسابه الخاص، الاستقلالية، الاستفادة على الصعيد الشخصي من الخبرة المهنية المكتسبة سابقة، تشجيع الأهل والأصدقاء، التشجيع المقدم من الزبائن او الموردين المستقبلين.
- **الدافعية نحو التميز وتحقيق الانجازات:** إن وجود دافع قوي لدى الفرد لدخول عالم المقاولاتية هو ما يحرك حماسته وطاقته ويجعله يوجه اهتمامه وتركيزه إلى ما يريد، وتعتبر الدوافع الداخلية أقوى الدوافع التي يعرفها الإنسان على مدار حياته، وذلك لقدرتها على توجيه القوى الذاتية الداخلية لتحقيق نتائج مهمة.

❖ كما بينت النتائج أن أغلب المقاولين اختاروا المشروع عن فكرة تم تجسيدها في مؤسسة، وتعتبر الفكرة من أصعب المراحل التي يمر بها المقاول.

❖ **طبيعة العلاقة مع الفلاحة** :بينت النتائج طبيعة علاقة أفراد العينة بالفلاحة التي هي علاقة انتماء؛ حيث قدرت نسبتهم بـ 16.2% من المبحوثين، وهي النسبة الغالبة، فللأرض أهمية كبيرة في النشاط الزراعي خاصة في المناطق الريفية، وللأرض أهمية اجتماعية بالغة لدى المجتمع خاصة الريفي؛ حيث ارتبطت في كثير من الأحيان بالعرض والقيم الاجتماعية الأخرى الموروثة لدى المجتمع. وقد باشرت الدولة الجزائرية منح معظم الفلاحين الجزائريين في الأرياف الأراضي أيام الثورة الزراعية لتحقيق عدة مبادئ وغايات منها إيقاف الزحف الريفي للمدن ، وتشجيع على التنمية الريفية. فلطبيعة العلاقة مع الأرض دور في دفع المقاول الريفي لانجاز مشروعه على أرضه من أجل تنميه منطقته .

❖ **تحقيق الاستقلالية:** بينت النتائج أن من عوامل التوجه إلى المقاولاتية تحقيق الاستقلالية كما صرحت بذلك نسبة 37.4% من المبحوثين الذين اختاروا النشاط الفلاحي والزراعي بنسبة أكبر. ويعتبر هذا العامل من الخصائص الشخصية للمقاول والتي تظهر في مجموعة السمات التي يتصف بها الفرد.

❖ **تفضيل النشاط الخاص على العام:** أظهرت النتائج أن أغلب المبحوثين يفضلون النشاط الخاص؛ وذلك بنسبة 93%، ويرجع ذلك إلى حب الاستقلالية لدى الفرد المقاول، وسلطة اتخاذ القرارات وهي من الصفات الأساسية التي يتميز بها المقاول. إضافة إلى الرغبة في التحرر من الالتزامات التي يفرضها القطاع العام، وهذا يتماشى واختياراتهم ويعزز الثقافة المقاولاتية.

كما يتميز القطاع الحر بخصائص كالسرعة في الإنجاز، وتحقيق أهداف البرامج والمشاريع الاقتصادية، وذلك لتوفر الحافز للمنافسة، والديناميكية وسرعة المبادرة قبل فوات الفرصة، والوضوح في الأهداف؛ إذ إن هدف المؤسسات الخاصة هو تحقيق الربحية، والمحافظة على السوق، والاستمرارية، عكس القطاع العام الذي يمتاز بالبطء في حركته ومبادرته.

❖ **ترتيب النشاط المفضل:** بينت النتائج أن المرتبة الأولى كانت للفلاحة بنسبة 56%؛ حيث يفضل المبحوثون هذا النشاط لارتباطهم بالزراعة والفلاحة، إضافة إلى طبيعة المنطقة

الجغرافية؛ فتضاريس هذه المناطق تشجع على النشاط الفلاحي أكثر من أي نشاط أخر خدماتي كان أم صناعي، وتوفر الإمكانيات الفلاحية بهذه المناطق تجعل المقاولين يفضلون الفلاحة والزراعة على الأنشطة الأخرى كالنقل مثلا، زيادة على الطابع الثقافي السائد بالمناطق الريفية الذي يرسّخ فكرة توراث العمل الفلاحي والزراعي ويعيق الخروج عن هذا النسق لممارسة أنشطة أخرى. ثم تأتي في المرتبة الثانية الخدمات بنسبة 62%، ثم المرتبة الثالثة نشاط النقل بنسبة 52%.

❖ **الندامة على اختيار المشروع:** بينت النتائج أن أغلب المبحوثين صرحوا أنهم غير نادمين على اختيارهم للمشروع؛ وذلك بنسبة 91%، أي ما يمثل 91 مبحوثا، خاصة الفلاحة حيث تبلغ النسبة (95.1%). ويفسر عدم الندامة بأن المقاولين اختاروا المشروع باقتناع؛ بالإضافة إلى نجاح مشاريعهم؛ خاصة الفلاحية؛ وسهولة تطبيقهم لها؛ نظرا للخبرة في المجال الفلاحي، وحبهم لمهنتهم ونقص المعوقات، ودعم الدولة؛ مما يحفزهم على إكمال المشروع، وتحقيق طموحاتهم.

نستنتج من ذلك تحقق الفرض الثاني الذي مفاده أن دوافع المقاول تساهم في إنشاء مشروعه من خلال: (الاهتمام، المحافظة على مصدر الرزق، عدم الندامة على اختيار المشروع . تحقيق الاستقلالية_ الرغبة في تحقيق الربح المادي، الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية، المبادرة).

3. مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الثالثة: " تؤثر البيئة الخارجية على نجاح أو فشل المشروع المقاولاتي الريفي"

من خلال المعطيات والجداول الخاصة بفرضيات الدراسة، وبعد تحليل جداول البيانات تبين أن أغلب المبحوثين صرحوا بتأثر مؤسساتهم بالبيئة الخارجية أي ما يحقق الفرض، وقد كان هذا التأثير إيجابيا ومشجعا على إنشاء المؤسسات واستمرارها؛ سواء أكان من الهيئات الحكومية (توجيه، تدريب، تكوين، مرافقة)، أم من الدولة (مجموع القوانين)، أم العائلة والأصدقاء، ونوضح ذلك فيما يأتي:

❖ **الدعم:** لعب الدعم دورا أساسيا في إنشاء المؤسسات عن طريق القروض؛ إذ إن نسبة 92% من المبحوثين أجابوا بأن المؤسسة أنشئت بدعم من طرف جهة خارجية،

وتمثلت في الهيئات الحكومية المكلفة بتمويل المشاريع المقاولاتية؛ ومنها: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بالإضافة إلالعائلة والأصدقاء.

ويتمثل هذا الدعم في التمويل المالي الذي يعتبر من الشروط الضرورية لانطلاق المؤسسة خاصة في بداياتها؛ حيث تظهر أهمية التمويل في أنه يساعد على إنجاز مشاريع جديدة، ويساهم في تحقيق أهداف المؤسسة.

وقد شمل هذا التمويل مختلف القطاعات، ويتضح ذلك في ارتفاع نسبة الذين أجابوا بنعم بغض النظر عن نشاط مؤسستهم؛ حيث بلغت النسبة في الفلاحة 92.7%، وفي الصناعة بنسبة 92.6% ؛ وفي الخدمات فبنسبة 80% .

أما الذين اعتمدوا على أنفسهم فنسبتهم قليلة؛ وعادة ما يعتمد هؤلاء في التمويل على الأموال الخاصة؛ وعدم لجوئهم إلى البنوك والمؤسسات المالية راجع إلى اعتقادهم بربوية القروض، لذلك اختاروا التمويل الشخصي.

- **الجهات المساهمة في إنشاء المقاولة:**

- **البنك:** يأتي البنك في مقدمة المساهمين بنسبة 31.3%؛ من خلال القروض والدعم الذي يستفيد منه المقاول مع ما يتوافق واحتياجاته؛ بما يوفره من موارد مالية تسمح بتمويل المشاريع المقاولاتية وتطويرها، وهي عامل ضروري في التنمية بجميع مجالاتها. ونجد أهم القطاعات التي تم تمويلها من خلال البنك في دراستنا: النقل بنسبة 45.5%، الحرف بنسبة 36.4%، الفلاحة بنسبة 32.6%، الصناعة بنسبة 26.4%، الخدمات بنسبة 21.7%
- **الهيئات الحكومية:** وهي تتمثل –حسب دراستنا– في: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وقد تم تمويل المؤسسات في الدراسة من طرف الهيئات الحكومية بنسبة 27.4%، وكانت النسب حسب نشاط المؤسسة كالآتي : النقل بنسبة 36.4%، الخدمات بنسبة 30,4%، الحرف بنسبة 27.3%، الفلاحة بنسبة 26.1%، والصناعة بنسبة 24.5%.

وقد تم الاعتماد على هذه الهيئات نظرا للتسهيلات المختلفة المقدمة من طرفها سواء الجبائية أم المالية، وهدف هذه الهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عددها وتوسيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- **الأسرة والعائلة:** كان تمويل الأسرة والعائلة للمشروع المقاولاتي بنسبة 20,4%، وتتوزع هذه النسب حسب نشاط المؤسسة كالتالي: الحرف بنسبة 27.3 %، الصناعة بنسبة 24,5 %، و الفلاحة بنسبة 20.7%، الخدمات بنسبة 17.4%، والنقل بنسبة 9,1%.
- **التمويل الذاتي:** جاءت نسبته قليلة مقارنة بباقي أشكال الدعم؛ فقد بلغت نسبته 16.4%، تأتي الخدمات في مقدمتها بنسبة 26.1%، تليها الصناعة بنسبة 22.6%، والفلاحة بنسبة 14,1%، والحرف بنسبة 9.1%، والنقل بنسبة 4.5%، ؛ وعادة ما يعتمد هؤلاء في التمويل على أموالهم الخاصة؛ وعدم لجوئهم إلى البنوك والمؤسسات المالية لاعتقادهم بربوية القروض.

إن البدائل التي وفرتها الدولة من هيئات لتمويل هذه المؤسسات، إضافة إلى المزايا التي تقدمها هذه الهيئات –من تخفيض لنسب الفوائد البنكية، الامتيازات الجبائية، الاعفاء من الرسوم العقارية وغيرها– جعلت المقاول يفضل الذهاب إليها بدل الاقتراض من الأصدقاء .

❖ ويعتبر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة أهم مساهم بنسبة 69%؛ خاصة في المجال الفلاحي بنسبة 70.7% ثم المجال الصناعي بنسبة 63%.

❖ **أشكال أخرى من الدعم** : تقدم وكالات الدعم –بالاضافة إلى التمويل– أشكالا أخرى من الدعم؛ حيث أثبتت بيانات الجدول أن نسبة 73.5% أي ما يمثل 61 من أفراد العينة صرحوا أنهم تلقوا أشكالا أخرى من الدعم تمثلت في:

- **المرافقة:** وتعتبر من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشائه لمؤسسته؛ حيث تكون المرافقة من قبل الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن مراحل:

– مرحلة ما قبل إنشاء المشروع: يتم فيها استقبال المقاول، ويجري التعارف بين المقاولين وهيئة المرافقة أو المستثمر لتقديم المعلومات وتوجيه المقاول.

- المرافقة خلال الإنشاء: تتميز بمجموعة من الخدمات التي تقدمها هيئات المرافقة، وتتمثل في: تشكيل ملف إنشاء المشروع، البحث عن الوسائل المالية (قروض، إعانات، مساعدات..)، القيام بالخيارات الجبائية، الاجتماعية والقانونية، المساعدة في تخطيط وإنجاز خطوات إنشاء المشروع، تشجيع استقلالية المقاول في اتخاذ القرارات الخاصة بمشروعه.
- المرافقة بعد الإنشاء: القليل من الهيئات تقوم بمتابعة المؤسسات الصغيرة بعد إنشائها، وتتضمن المتابعة بعد الإنشاء مواعيد شهرية مع صاحب المشروع طوال السنتين الأوليين لمتابعة سير المؤسسة.

- **التكوين والتدريب:** حيث يكون دور المرافق من خلال التكوين في تعليم المقاول كيفية مواجهة صعوبات عالم الأعمال، والتي تمكن المقاول من تجاوز كل مراحل إنشاء المؤسسة في أحسن الظروف .
- **التوجيه** : هو علاقة تربط المقاول صاحب الخبرة بمقاول شاب أقل خبرة من أجل مساعدته على تحسين كفاءاته عن طريق تعليمه والرفع من كفاءاته الادارية .
- **الاستشارة:** يحتاج المستثمر –مهما كان مجال نشاطه– إلى خدمات استشارية متعددة تسانده في اتخاذ قراراته وتجنبه المشاكل .

كما تقدم هذه الهيئات تسهيلات من أجل المقاولين الجدد وتحفزهم؛ وذلك لضمان نجاح المشروع. ونجد أن هذه التسهيلات منصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 11_103 مؤرخ في 6 مارس سنة 2011؛ يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03_290 المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003 والذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع.

❖ **المشاكل و العراقيل في الحصول على الدعم من الهيئات:** بينت النتائج أن نسبة 63.9% من المبحوثين صرحوا بأنهم لم يواجهوا مشاكل وعراقيل في الحصول على الدعم المالي من الوكالات أو الهيئات التي قامت الدولة في إطار ترقية المقاولاتية باستحداثها للعمل على تذليل الصعوبات؛ خاصة تلك المتعلقة بالحصول على التمويل لبدء المشروع.؛ وتتوزع النسب حسب الهيئات الداعمة كما يأتي:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بنسبة 59.4%.
- الوكالة الوطـنية لدعـم وتنمية المقاولاتية بنسبة 83.3%.

- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بـ (04) من أفراد العينة.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بـ (03) من أفراد العينة .

فيجب على الحكومة توفير المناخ المناسب لكي تقوم المؤسسات الصغيرة بدورها كاملا، لا سيما التمويل المناسب وبشروط معقولة .

❖ **الاستفادة من دورات تدريبية وتكوينية من طرف الهيئات** : بيّنت نتائج الدراسة اهتمام هذه الهيئات بالمقاولين من خلال تقديم دورات تدريبية وتكوينية؛ حيث صرح نسبة 60.2% من المبحوثين بأنهم استفادوا من دورات تدريبية وتكوينية من طرف الهيئات قبل إنشاء المؤسسة. وتتوزع هذه النسب حسب الهيئات كالآتي:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الوطنية: بنسبة 60.9%.
- الوكالة الوطـنية لدعـم وتنمية المقاولاتية: بـ (06) مبحوثين.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: بنسبة (00)%.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بـ (01) مبحوث.
- مديرية الفلاحة: بـ 1 مبحوث.

نستنتج مما سبق أن مهام الهيئات الداعمة للمشاريع لا تقتصر على الدعم المالي فقط، بل تتعدى ذلك إلى التوجيه والتكوين في مجالات متعددة، ونجد أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مثّل النسبة الغالبة في القيام بدورات تدريبية لأصحاب المشاريع الجديدة. وتتعلق الدورات التدريبية والتكوين بكيفية خلق مؤسسة وطرق تسييرها، والتسويق، ومعرفة الأمور القانونية المتعلقة بالمؤسسات، والعلاقة مع المحيط. كل ذلك من أجل تعليم المقاول مواجهة الصعوبات والمشاكل التي يمكن أن تعترضه، بالإضافة إلى إكسابه الخبرة اللازمة للتكيف معها، والاستفادة من التكوين من أجل زيادة قدراته ومؤهلاته والرفع من المستوى المهني.

❖ **مرافقة الوكالة الداعمة والممولة للمشروع** : بّينت الدراسة أن الوكالة الداعمة والممولة رافقت المقاول في جميع مراحل إنشائه للمشروع بنسبة 65.1%؛ حيث صرح 54 من المبحوثين بأن الوكالة الداعمة لمشروعهم رافقتهم في جميع مراحل إنشاء المشروع، وتتوزع نسبهم كالآتي:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: بنسبة 60.9% .

- الوكالة الوطـنية لدعـم وتنمية المقاولاتية بنسبة 83.3% .
- أما الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بـ (04) مبحوثين.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنسبة 66.7% أي ما يمثل02 مبحوثين.
- مديرية الفلاحة بـ (01) مبحوثا.

❖ **طبيعة العلاقة مع الجهات التي تتعامل معها المقاولة:** بيّنت النتائج أن علاقات المقاول مع الهيئة الداعمة علاقات حسنة؛ حيث نجد أن نسبة 86% من المبحوثين أجابوا بأن لهم علاقات حسنة مع الهيئات التي تمول مشروعهم؛ وذلك بالنسب التالية:

- وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بنسبة 94% من أفراد العينة.
- العائلة والأصدقاء بنسبة 47.1% .
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ب 06 مبحوثين.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (04) مبحوثين .
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنسبة 66.7%.
- أما مديرية الفلاحة فأجاب مبحوث واحد أنه تربطه علاقة حسنة مع المديرية .

و يرجع ذلك إلى فعالية برامج المقاولاتية التي أنشأتها الدولة لترقية المقاولاتية والسهر على مساعدة الشباب، والتحفيزات المقدمة من الهيئات؛ لذلك نجد إقبال أصحاب المؤسسات على هذه الوكالات بنسب معتبرة؛ لتحقيق مشاريعهم المقاولاتية في إطار التعاون بين (الدولة، إدارة الهيئات الداعمة والمرافقة لأصحاب المشاريع، المقاول) لإحداث التنمية، وتحقيق الغايات المأمولة من هذه الاستراتيجية.

❖ **تأثير المحيط الخارجي على المشروع:** بيّنت الدراسة التأثير الإيجابي للمحيط الخارجي على المشروع، وذلك بنسبة 88% من أفراد العينة؛ وتتوزع هذه النسبة حسب القطاعات كالآتي:

- الفلاحة: بنسبة 87.8%.
- الخدمات: بنسبة 86,7% .
- الصناعة: 81.5% .

ويشمل المحيط الخارجي جميع الفاعلين الاجتماعين الذين يعتبر وجودهم ذا تأثير مباشر أو غير مباشر على الأداء التنظيمي للمقاولة؛ وأي تجاهل لأحد هذه العوامل قد

يؤدي بالمؤسسة للإفلاس أو الموت. ويعتبر المحيط الخارجي من المتغيرات الأساسية المؤثرة على أداء المؤسسة؛ فهو يساعد على تحديد المخاطر التي تهددها كما يساعدها على اقتناص الفرص؛ فكلما كانت دراسة المحيط بشكل جيد كلما كانت فرصة المؤسسة أفضل لتحقيق أداء متميز.

وبالنسبة للمؤسسات الفلاحية فقد ساهم المحيط الخارجي بدرجة أساسية في تشجيعها؛ كون البلديات المدروسة كلها فلاحية، والظروف والمحيط الخارجي ملائم لها من حيث توفر الأراضي (خاصة العائلية منها)، توفر صاحب المقاولة على الخبرة اللازمة من العائلة، امتيازات الدولة للفلاحين وغيرها. ومن أجل التأكيد على تشجيع هذه المؤسسات الفلاحية تسعى ولاية سطيف جاهدة لتطوير القطاع الفلاحي؛ وذلك بوضع استراتيجيات وآفاق التنمية الفلاحية من خلال:

- زيادة المساحة المسقية من خلال مشروع التحويلات الكبرى.
- تحويل نمط الزراعة من المحاصيل الكبرى إلى نمط التشجير؛ مثل: الأشجار المثمرة والمقاومة للجفاف، خاصة في المناطق الجنوبية للولاية.
- تشجيع الفلاحين على التهيكل في شكل تعاونيات فلاحية، ومرافقتهم في تجسيد المشاريع الجماعية للدفع بالتنمية الفلاحية.

وتسعى المؤسسة –مهما كان نوعها وطبيعة نشاطها– إلى دراسة محيطها لبلوغ أهداف منها: تحقيق الربح، تحقيق متطلبات المجتمع، عقلنة الانتاج، المحافظة على الحد الأدنى المضمون للأجر، تحسين مستوى معيشة العمال، تقديم منتجات جديدة، استحداث وظائف أو مصالح خاصة بعملية البحث والتطوير، توفير وسائل ثقافية وترفيهية، تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى، تخصيص أوقات للرياضة.

❖ **تشجيع المجتمع للمبادرات الفردية** : بيّنت الدراسة أن نسبة 85% من المبحوثين صرحوا بأن المجتمع (البيئة المحيطة بالمؤسسة) يشجّع المبادرات الفردية للمقاول، وتتوزع النسب حسب نشاط المؤسسة كالآتي:

- الفلاحة بنسبة 90.2%
- الصناعة بنسبة 77.8%
- الخدمات بنسبة 66.7% ،

- النقل بنسبة 100% بـ 12 مبحوثا
- الحرف بنسبة 100% بـ 05 مبحوثين.

ونستنتج من ذلك أن المجتمع مشجع للمبادرات الفردية؛ خاصة في المجال الفلاحي والزراعي؛ بدليل أن ما نسبته 90.2% من المقاولين أجابوا بأنهم لاقوا تشجيعا من محيطهم وبيئتهم، وهذا يرجع للروح الجماعية في الثقافة الريفية التي تثمّن وتشجّع التعاون والعمل. ومن أسباب ذلك أن نقص الخدمات الأساسية في المناطق الريفية يجعل سكان المنطقة يشجعون مثل هذه المبادرات سواء أكانت المقاولة صناعية أم فلاحية أم خدماتية؛ إذ إن في وجودها ونجاحها إزالة لأعباء كثيرة عن سكان المنطقة، ومن عناصر المجتمع المشجعة على مبادرة المقاول لإنشاء المؤسسة:

- **العائلة:** تعتبر العائلة المشجع الأول للمقاول؛ وذلك عن طريق المحفزات؛ حيث تؤكد العديد من الدراسات الحديثة أن المقاولة تبقى متأثرة بصفة مباشرة بالعائلة وبقيمها التي تحملها. فنزوع العائلة إلى دعم أفرادها ومرافقتهم في مسارهم المقاولاتي هو مظهر من مظاهر الحفاظ على كيانها ووجودها.
- **النصوص القانونية:** وهي مجموعة من القرارات المتخذة من طرف الحكومات والهيئات التي لها علاقة مع المؤسسة، وتتمثل في القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة. وقد سنت الجزائر مجموعة من القوانين في إطار ترقية وتشجيع المقاولاتية، ونذكر من ذلك: القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد ساهم في سد الفراغ القانوني الذي كان يعرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ بوضع معايير تصنيف بشكل واضح، وعرّف هذا النوع من المؤسسات في الجزائر بشكل رسمي، كما نص هذا القانون على مجموعة من التدابير والآليات بهدف دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد. كما اعتمد القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الإجراءات التي تهدف إلى دعم ومساندة وترقية وإنشاء المؤسسات، إضافة إلى القانون 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يهدف إلى: بعث النمو الاقتصادي من خلال إقامة مشاريع تنموية وفقا للتكنولوجيات الجديدة عن طريق مراكز البحث والتطوير التكنولوجي والحاضنات التكنولوجية، مع تنمية روح الإبداع

والابتكار والعمل على ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحافظة عليها. وقد قدم هذا القانون مجموعة القواعد والتدابير، كتشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار، تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة والتكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. مناقشة النتائج في ضوء الفرضية الرابعة المتعلقة بمواجهة المقاولات الريفية صعوبات تعيق أداءها" :

تبين من خلال المعطيات والجداول الخاصة بفرضيات الدراسة بعد تحليلها أن أغلب أفراد العينة صرحوا بأن مؤسساتهم واجهت مشاكل ومعوقات ونوضح ذلك فيما يأتي:

❖ **الصعوبات في بداية المشروع:** بينت نتائج الدراسة أن نسبة 76% من أفراد العينة صرحوا أنهم واجهوا صعوبات في بداية إنشاء مشروعاتهم، موزعين حسب نشاط المؤسسة كالآتي:

- الصناعة وذلك بنسبة 85.2% .
- الحرف بنسبة 80%.
- الخدمات بنسبة73,3%.
- الفلاحة بنسبة73.2%.

واجهت –إذن– أغلب المؤسسات صعوبات تعيق سيرها، وأبرز ما يعرقل المؤسسات في بداياتها –حسب تصريحات المبحوثين والتي سنفصل فيها لاحقا–: العراقيل الإدارية، العراقيل التسويقية، العراقيل التمويلية.

❖ **طبيعة الصعوبات :** تبين أن أغلب المؤسسات واجهت صعوبات عديدة؛ فبالإضافة إلى مشكل التمويل، مشكل الخبرة، مشكل ندرة المواد الأولية، كانت إجابات المبحوثين مركزة على المنافسة في السوق، صعوبة الانتاج، قلة الطلب على المنتوج، وصعوبات أخرى .

▪ **المنافسة في السوق:** تبين أن المنافسة في السوق مثلت أكبر نسبة 37,8% من أفراد العينة؛ وهي تعد من أهم عوامل فشل المؤسسات لعدم توفرها على المعايير التنافسية؛ فعند تعرض المؤسسة إلى المنافسة الشديدة (نقص الجودة، ارتفاع التكلفة). وتكثر صعوبة المنافسة في السوق (في البلديات المدروسة)، خاصة في المؤسسات الخدماتية؛ التي تقدم

سلعا منتجة، فقد مثلت نسبة 56.3%، كان للنقل منها نسبة 54.5%، وللصناعة نسبة 35.9%، وللحرف نسبة 33.3%، وللفلاحة نسبة 30.9%. والملاحظ أنه كلما كان عدد المؤسسات أكبر كلما ازدادت المنافسة؛ خاصة بين المؤسسات التي تقدم منتجات مماثلة للمنتجات الموجودة في السوق.

ورغم صعوبة المنافسة فإن لها فوائد كثيرة؛ منها: تعزيز الابتكار، زيادة الطلب على المنتجات ... مما يزيد من تقدم وتطور بعض المؤسسات.

- **صعوبة التسويق (قلة الطلب على المنتج):** أما صعوبة التسويق وقلة الطلب على المنتج التي واجهت المبحوثين فكانت بنسبة 27.6%؛ خاصة المشاريع ذات النشاط الصناعي بنسبة 38.5%، ثم المشاريع الخاصة بالنقل بنسبة 36.4%، الحرف بنسبة 33.3%، ثم الخدمات بنسبة 18.8%، والفلاحية بنسبة 20%. وترجع أسباب الصعوبات التسويقية إلى: عدم إقبال المستهلكين على سلع المؤسسة، ارتفاع جودة السلع التي تقدمها المؤسسات الأخرى .
- **صعوبة الإنتاج** : مثلت الصعوبة في الإنتاج نسبة 22 % في كل من المؤسسات الفلاحية بنسبة 34.5%، والمؤسسات الصناعية بنسبة 17.9%، وبنسب متدنية باقي المؤسسات في باقي القطاعات. ويجدر الذكر أن صعوبة الإنتاج في قطاع النقل يقصد بها عدم توفر زبائن ومسافرين دائمين، خاصة وأن المناطق ريفية. وهناك أسباب عديدة تؤثر في إنتاجية المشروعات الصغيرة منها سوء التخطيط؛ الذي يؤدي إلى عدم تدفق المواد الأولية، وسوء تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الآلات والطاقة الكهربائية، و قلة الخبرات الفنية. وترتبط صعوبة الإنتاج في المؤسسات الفلاحية بعوامل عديدة، كنقص المياه والاعتماد الكلي على الأمطار، وبالنسبة للمؤسسات في القطاع الفلاحي نقص اليد العاملة المؤهلة، ندرة المواد الأولية، نقص الخبرة.. هذه الأسباب من شأنها أن تعرقل الإنتاج أو أن تشكل انخفاضا فيه.
- **صعوبات أخرى:** مثلت الصعوبات غير التي ذكرت سابقا نسبة 12.6%، خاصة في المؤسسات الحرفية بنسبة 33.3%، والمؤسسات الخدماتية بنسبة 18.8%، والمؤسسات الفلاحية بنسبة 14.5% .

بالإضافة إلى المشاكل السابقة التي تواجه المقاول الريفي حسب كل قطاع، نجد من أهم المشاكل –حسب تصريحات المبحوثين–: ضعف البنية التحية (الطرقات غير معبدة)، عدم توفر الماء والكهرباء بشكل يسمح بالاكتفاء؛ خاصة في المجال الزراعي والفلاحي لاعتماده الكبير على الماء؛ إذ نقف على جفاف الآبار، وعدم منح ترخيص لحفر الآبار الارتوازية؛ نظرا لاعتبارات إدارية يصفها المبحوثون بالبيروقراطية؛ لذلك تكون هناك صعوبة في التنبؤ بالمنتوج الزراعي والفلاحي؛ نظرا لاعتماده على العوامل الطبيعية وكمية الأمطار في تلك السنة، صعوبة الحصول على المادة الأولية وارتفاع أسعارها سواء كانت بذور، أعلاف، خشب مواد خاصة بالحرف، بلاستيك وغيرها، نقص الخبرة وعدم توفر التكوين والتدريب، نقص المعرفة في استخدام التكنولوجيا، نقص التقنية الحديثة في الزراعة، ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.

كما يجب التأكيد على المعوقات الثقافية، وإهمال دور المرأة الريفية في إنشاء المشاريع ومشاركتها في التنمية، وهي من المعوقات التي لا بد من دراستها وإيجاد حلول سريعة لها.

❖ **وجود صعوبات مع وكالات الدعم:** أثبتت الدراسة أن أغلب المبحوثين لم تواجههم صعوبات مع وكالات الدعم المالية المسخرة من طرف الدولة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت نسبتهم 81% من المبحوثين؛ فقد صرحوا بأنهم لم تواجههم صعوبات مع الهيئات الداعمة للمشروع سواء أكانت هيئة أم بنكا. وقد سبقت الإشارة إلى التسهيلات المقدمة من الدولة من أجل دعم ومرافقة المشاريع، وجهودها لترقية المقاولاتية ولتذليل الصعوبات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك باستحداث آليات وبرامج لدعم تلك المشاريع وترقيتها، وهذه الآليات تعمل جاهدة من أجل بلوغ المشاريع الأهدافَ المنوطة بها. لذلك فأغلب المقاولين المنشئين للمؤسسات لم تواجهم صعوبات.

❖ **صعوبات في تسديد مستحقات القروض** : بينت الدراسة أن نسبة 77.1% من المبحوثين لم يواجهوا صعوبات في تسديد مستحقات القروض؛ خاصة المؤسسات الفلاحية؛ بنسبة 85.7% من أفراد العينة.

نستنتج من ذلك أن أغلب المبحوثين لم تواجههم صعوبات في تسديد مستحقات القروض؛ ويفسر ذلك بأن المؤسسة تتميز بالتوازن المالي، إضافة إلى إيلاء الدولة أهمية

كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسخيرها لهياكل دعم تسهر على تقديم الدعم المالي والتقني؛ حيث يتحصل المستثمر على مساعدات متنوعة (فلكل وكالة دعمها وامتيازاتها)، مثل: الإعفاء من الرسم على العقار، الإعفاء من TVA على السلع والخدمات، منح قروض دون فائدة...

❖ **التفاؤل بمستقبل المؤسسة :** بينت الدراسة أن 90% من المبحوثين متفائلون بمستقبل مؤسساتهم؛ خاصة منهم أصحاب المؤسسات الفلاحية بنسبة 97.6%، ومؤسسات بنسبة 91.7% ، والمؤسسات الخدماتية بنسبة 86.7%، والمؤسسات الصناعية بنسبة 85.2%.

فمن الخصائص والمميزات الشخصية للمقاول الناجح خاصية أو ميزة التفاؤل؛ فعادة ما يكون الشخص المقاول متفائلا أكثر من غيره، ويتمتع بخاصية الإصرار على النجاح. ويتيح التفاؤل بمستقبل المؤسسة –ولو بعد الفشل– للمقاول تجاوز العقبات والاستمرار ورفع التحدي من أجل النجاح.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

1. دراسات خاصة بالمقاولاتية:

أ– **دراسة فاطمة الزهراء مكلاتي: « دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة ».**

توصلت الباحثة إلى نتائج نذكر منها:

– المستوى التأهيلي السابق للمقاول –والذي كان سابقا عاملا أجيرا– يلعب دورا أساسيا في إنشاء المقاولة الحالية، وهذا يعود للخبرة المكتسبة من القطاع العمومي.

– يلعب النشاط السابق للمقاول دورا في إنشاء مقاولته الحالية؛ فكثير من المقاولين أنشأوا مقاولاتهم على ضوء نشاط المؤسسة السابقة التي كانوا يعملون بها؛ لأن لهم خبرة ودراية بنشاط المؤسسة، وكيفية التعامل مع كل التوقعات فهم يعتمدون على الموروث العملي السابق المكتسب في اتخاذ القرارات التي تناسب مقاولاتهم .

– يمتاز المقاولون بعدة خصائص منها التحدي، والصبر، والجودة، وتنظيم الوقت؛ رغم اختلاف مستوياتهم التأهيلية وأعمارهم ومستوياتهم التعليمية.

وهذا ما يتوافق مع الدراسة الحالية في ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول حيث تبين في الدراسة (جدول رقم (24) من أن نسبة 73.7% من المبحوثين صرحوا أنهم

مارسوا عملا سابقا قبل بدء مشروعهم واكتسابهم الخبرة؛ خاصة في العمل الريفي الفلاحي والزراعي مع أنه لا يحتاج الكثير من الخبرة؛ إلا أن المقاول يأخذ المهارات من الوسط؛ حيث تتكون لديه خبرة مهنية تحفزه على إنشاء مشروعه الخاص، وتساعده على إدارة المشروع من جميع جوانبه التنظيمية والإدارية، وهذا ما توصلت إليه الباحثة مكلاتي فاطمة الزهراء.

كما تقاربت مع دراستنا امتياز المقاولين بعدة خصائص منها: التحدي، والصبر، والجودة، وتنظيم الوقت، رغم اختلاف مستوياتهم التأهيلية السابقة وأعمارهم ومستوياتهم التعليمية؛ حيث أكد الجدول رقم (27) أن الأفراد الحاملين لصفات الشخص الطموح هم أنفسهم الحاملون لصفات المقاول الناجح؛ فصاحب الطموح العالي يمتاز بالنجاح، وإنجاز الأعمال الصعبة، ويقبل بالمخاطرة المحسوبة التي تشجع النجاح على الفشل، والتركيز على عمل واحد فقط حتى نهايته قبل البدء في عمل آخر، والمثابرة، ولا يرى وضعه الراهن أفضل ما يمكن الوصول إليه، ويميل إلى التفوق، ويخطط للمستقبل، ويتحمل المسؤولية، ويعتمد على نفسه، وهذه كلها صفات مقاولاتية يمتلكها ويتميز بها المقاول.

ب- **دراسة كريم شويمات: «دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال" _تجربة المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب_»:**

حيث توصلت الباحث إلى نتائج تؤكد أن شبكة العلاقات الاجتماعية تلعب دورا رئيسيا ومركزيا في بناء النسق الاجتماعي للمؤسسة المصغرة؛ حيث يتمظهر هذا البناء في تكوّن الهيكلة البشرية ونوعية العلاقات التي تؤسسها، أين يظهر تفعيل للروابط القوية (العائلة والقرابة) والروابط الضعيفة (الأصدقاء والمعارف) في هذا البناء، والجدول رقم (21) يبين أن أكثر من نصف المبحوثين لم يحاولوا إنجاز مشروع آخر غير المشروع الذي ينشطون فيه ويمتد من العائلة الكبيرة، فطبيعة الأسرة في المجتمعات الريفية تختلف بخصائصها عن باقي الأسر في المجتمع، ففي الريف تكون الأسرة أو العائلة تقليدية، والمقاولون لم يغيروا عملهم لارتباطهم الوثيق بالعائلة وتقاليدها.

وأثبتت دراسة الباحث كريم شويمات أن هناك وعيا مقاولاتيا ينتج عن الظروف الاجتماعية الصعبة التي تجعل الفرد يبحث عن فرصة عمل لتحقيق هويته. وبينت الدراسة

الحالية أن هناك فئة قليلة من المبحوثين من توفر فيهم هذا الوعي، كما يتبين من الجدول رقم (24).

كما أثبتت الدراسة السابقة أيضا أن هناك سمات ودوافع تدفع المقاولين إلى ممارسة فعل المقاولة. وقد بينت الدراسة الحالية أن هناك دوافع نفسية واجتماعية واقتصادية تحفز المقاول على إنشاء مشروعه الخاص انظر الجدول رقم (28)، ويبين الجدول رقم (31) أن هناك أسبابا تدفع المقاول نحو المقاولاتية وأهمها الخروج من البطالة وتحقيق الاستقلالية..

ت- **دراسة زاهية حساين: « عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية . بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ . مساهمة في فهم صيرورة إنشاء المؤسسات الجزائرية وأصل تكوّنها:**

وقد سعت الباحثة إلى الكشف عن العوامل المحددة والمنمية لمثل هذه اليقظة والمساهمة في ميلاد هذه الكيانات السوسيو اقتصادية. من أجل ذلك كان السؤال الرئيسي للدراسة حول "ماهية العوامل الاجتماعية المحددة لميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية المرتبطة بمرحلة ما قبل الإنشاء في صيرورة فعل إنشاء مؤسسة جديدة؟". وقد أفضت النتائج إلى وجود عدة عوامل ساهمت في فعل الإنشاء منها: ما هو خارجي مرتبط بمختلف الأوساط التي عايشها المبحوث، ومنها ما هو داخلي نابع من ذاته. وقد تقاربت مع دراستنا في ذلك، حيث وصلنا في بحثنا إلى أن هناك دوافع نفسية واجتماعية واقتصادية تحفز المقاول على إنشاء مشروعه الخاص انظر الجدول رقم (28)، ويبين الجدول رقم (31) أن هناك أسبابا تدفع المقاول نحو المقاولاتية تتمثل في الخروج من البطالة وتحقيق الاستقلالية..

ث- **سفيان بدراوي : « ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول _دراسة ميدانية بولاية تلمسان»:**

توصل الباحث إلى نتائج أهمها: أهمية الشبكات الاجتماعية في العملية المقاولاتية، وهي نتيجة تتماثل مع ما توصلت إليه دراستنا؛ حيث تدفع الشبكات العائلية الريفية المقاول إلى تقليد العائلة ، والجدول رقم (21) يبين أن أكثر من نصف المبحوثين لم يحاولوا إنجاز مشروع آخر غير المشروع الذي ينشطون فيه، ففي الريف تكون الأسرة أو العائلة تقليدية والمقاولين لم يغيروا عملهم بسبب ارتباطهم الوثيق بالعائلة وتقاليدها.

2. دراسات خاصة بالتنمية الريفية:

أ- **دراسة توفيق تمار: «التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000_ 2014»**؛ حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن تحقيق التنمية الريفية بكل أبعادها يؤدي إلى ترقية المناطق الريفية مما يؤدي إلى استقرار السكان في المناطق الريفية.
- يؤدي تداخل البرامج والسياسات المرتبطة بالتنمية الريفية إلى نقص الكفاءة والفعالية في تحقيق أهدافها.
- عدم تحقيق التنمية الريفية مردّه إلى جملة من المعوقات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية.

وهذا ما يتقارب مع دراستنا في التساؤل المتعلق بمواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الريف لصعوبات كثيرة؛ حيث توصلنا إلى أن المقاولات الريفية تواجه صعوبات تعيق أداءها، وهذا ما وضحه الجدول رقم (45) والجدول رقم (46).

ب- **دراسة منال محمد نمر قشوع: «استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية_ حالة دراسة منطقة الشعراوية محافظة طولكرم_»:**

تمحورت تساؤلات الباحثة حول الاحتياجات الخاصة لمنطقة الشعراوية، والمعيقات التي تحد من تحقيق التنمية الريفية المتكاملة. وأظهرت النتائج مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة الشعراوية، وكذلك خصائصها الطبيعية والديموغرافية من حيث موقعها الجغرافي، وتوفرها على أكبر حوض مائي، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هذه المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية وفيزيائية وسياسية نتيجة إقامة جدار الفصل العنصري على أخصب أراضيها؛ مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة. وتتماثل مع دراستنا من حيث المشاكل التي تعاني منها المناطق الريفية في ولاية سطيف ببلدياتها الريفية؛ إذ صرح أغلب المبحوثين جدول (46) بمشاكل بمناطهم الريفية التي نذكر منها: ضعف البنية التحية (الطرقات غير معبدة)،عدم توفر الماء والكهرباء بشكل يسمح بالاكتفاء، خاصة في المجال الزراعي والفلاحي لاعتماده الكبير على الماء إذ نقف على جفاف الآبار، وعدم منح ترخيص لحفر الآبار الارتوازية؛ نظرا لاعتبارات إدارية يصفوها بأنها بيروقراطية؛ لذلك تكون هناك صعوبة في التنبؤ بالمنتوج الزراعي والفلاحي؛ نظرا لاعتماده على العوامل الطبيعية

وكمية الأمطار في تلك السنة، صعوبة الحصول على المادة الأولية وارتفاع أسعارها سواء كانت بذور، أعلاف، خشب مواد خاصة بالحرف، بلاستيك، نقص الخبرة وعدم توفر التكوين والتدريب مما يؤدي إلى فشل المشروع، نقص المعرفة في استخدام التكنولوجيا، نقص التقنية الحديثة في الزراعة، ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات:

تباينت أفكار وتحليلات المنظرين في موضوع المقاولاتية ودورها في التنمية بتباين منطلقاتهم النظرية، وقد اعتمدت هذه الدراسة على مقاربتين: المقاربة النفسية والمقاربة الثقافية:

لقد وجهت المقاربة النفسية اهتمامها إلى المقاول، والدوافع التي تدفعه إلى إنشاء مؤسسة –كما تم عرضها في الفصل النظري–، وقد اختبرنا –من خلال دراستنا الإمبريقية هذه– الفرضية التي كانت حول مساهمة دوافع المقاول في إنشاء مشروعه، وتبين بأن هذه المقاربة تفسر فعلا هذه الفرضية؛ حيث إن هناك دوافع تدفع المقاول إلى إنشاء مؤسسته سواء أكانت دوافع اقتصادية كالرغبة في تحقيق ربح مادي، أو دوافع اجتماعية كضرورة اتباع عادات وتقاليد عائلية، أو الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية أو دوافع شخصية، كتحقيق الاستقلالية(جدول رقم 32)، الاستفادة من الخبرة المهنية المكتسبة سابقة (جدول رقم 30)، تشجيع الأهل والأصدقاء. كما تعزز مبادرة المقاول –الجدول رقم (29)– في إنشاء المؤسسة الروح المقاولاتية من خلال الأهداف والطموحات، المعرفة المقاولاتية، قدرات المقاول ومهاراته التفاعلية مع الأخرين، والدافعية نحو التميز وتحقيق الإنجازات؛ حيث إن وجود دافع قوي لدى الفرد لدخول عالم المقاولاتية هو ما يحرك حماسته ويدفعه لإنشاء مؤسسته. وأهم الدوافع التي تحرك الفرد هي الدوافع النفسية، وهذا ما يتوافق مع المقاربة النفسية التي اهتمت في تفسير سلوك المقاول بالجانب النفسي، وركزت على الخصائص النفسية والسمات الشخصية للمقاول وما يميزه من صفات ودوافع وسلوك، إضافة إلى أصوله الاجتماعية، على عكس المقاربة الوظيفية التي أهملت الخصائص الشخصية والثقافية وتأثير العائلة. من خلال أعمال ماكليلاند الذي حاول تفسير سلوك المقاول في نظريته التي تعتمد على الإنجاز والحاجة إليه وعلى الحاجة إلى القوة أو السلطة؛ حيث « يُرجع ماكليلاند بروز التنمية الاقتصادية في مجتمع ما إلى وجود الحاجة للإنجاز مرتفعة عند أفراد المجتمع. وهذه

الحالة تولد عددا كبيرا من المقاولين الدينامكيين. وقد حدّد هذا المفكر العلاقة بين دور السمات البسيكولوجية والنمو الاقتصادي انطلاقا من نشاط التقاول، فهناك عناصر داخلية وعلى وجه الخصوص قيم إنسانية، ومحفزات تدفع الأشخاص لاستغلال فرص اقتصادية، فالحاجة للإنجاز حسبه تظهر كأمّ التحفيز لنشاط التقاول، وهذه الحاجة تعرف على أنها التصرف الأحسن، لا بهدف الشهرة أو الحصول على أموال؛ ولكن لتحقيق الذات (حاجة فطرية)؛ فالمقاول حسبه يملك تحفيزا سيكولوجيا للإنجاز وتحقيق ابتكاراته»[1].

وأما المقاربة الثقافية فقد ركزت على العوامل الثقافية ونظام القيم ودوره في تشجيع العمل المقاولاتي؛ حيث تقوم على افتراض « أن الثقافة السائدة التي تشجع على المقاولاتية في أي مجتمع تؤدي إلى إفراز العديد من الأنشطة المقاولاتية وبروز السلوك المقاول لدى العديد من الأفراد الذين يعشون في ذلك المجتمع»[2]. والثقافة السائدة في مجتمع ما هي التي تؤدي إلى ظهور مقاولين في ذلك المجتمع بناء على ثقافة العمل السائد في العائلة. ومن خلال دراستنا الامبريقية وبعد تحليل جداول البيانات تبين أن أغلب المبحوثين تأثرت مؤسساتهم بالبيئة الخارجية، وكان هذا التأثير إيجابيا ومشجعا على إنشاء المؤسسات واستمرارها؛ سواء أكان من الهيئات الحكومية (توجيه، تدريب، تكوين، مرافقة) أم الدولة (مجموع القوانين)، أم العائلة والأصدقاء (جدول 43- جدول 44). فالمجتمعات الريفية تكثر فيها المؤسسات ذات نشاطات العمل العائلي المتشابه؛ الذي يرتكز على النشاط الفلاحي والزراعي وهذا ما افترضته المقاربة الثقافية. وقد ركزت هذه المقاربة على المحيط الثقافي وعلى الثقافة السائدة في المجتمع ونظام القيم، باعتبار أن ذلك محفزا وموجها للمقاول، وبالتالي تأكيد الأهمية الكبرى للظروف الثقافية في تشجيع المسار المقاولاتي من أجل الوصول للتطور الاقتصادي، فالمؤسسة «لا تنشط في فراغ بل هي مرتبطة أماميا وخلفيا بشبكات المتعاملين والأسواق، الهيئات والأفراد، وعليها التأقلم في عملية التعامل. وإن

1) بختة حداد: « **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري**»، مرجع سابق ص55 .

2) مجدي عوض مبارك الريادة في الأعمال ، مرجع سابق، ص 76.

مختلف الأفراد والهيئات والمؤسسات تؤثر في المؤسسة وفي بعضها أيضا، وتفرض المؤسسة قيودا وحدودا من طبائع مختلفة، ثقافيا، اجتماعيا، بيئيا» [3].

رابعا: النتائج العامة:

من خلال عرض وتحليل البيانات الخاصة بالدراسة وتفسيرها في ضوء الفرضيات والمقاربات نصل إلى النتائج العامة لهذه الدراسة الخاصة بالثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية في ولاية سطيف، ونعرضها فيما يأتي:

1. **مدى ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول الريفي:: تبين من ذلك ما يأتي:**

❖ تنوعت قطاعات ومجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلديات الريفية محل الدراسة بين الفلاحة والصناعة والخدمات والحرف والنقل، لكن يغلب على المؤسسات القطاع الريفي نظرا لحيثيات الدراسة حيث ركزنا على البلديات الريفية .

2. **مدى ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول:** ونستنتج من ذلك ما يأتي:

❖ أغلب المقاولين لهم علاقة سابقة مع الفلاحة، ويرجع ذلك كون البلديات المدروسة كلها ريفية، وقد اخترنا المؤسسات الناشطة في الريف لطبيعة الدراسة.

❖ لم يحاول المقاولون إنجاز مشروع آخر سابقا غير المشروع الذي ينشطون فيه؛ نظرا لطبيعة وخصوصية المجتمعات الريفية التي تختلف بخصائصها عن باقي الأسر في المجتمع؛ ففي الريف تكون الأسرة أو العائلة تقليدية، ويكون الابن عضوا فيها حتى بعد زواجه، ونجد اقتصاد العائلة يقوم على النشاط الزراعي والفلاحي الذي يعتبر مصدر قوتهم ورزقهم، و المقاولون لم يغيروا عملهم هذا لارتباطهم الوثيق بالعائلة.

❖ أغلب المقاولين –خاصة الذين هم دون مستوى تعليمي– لم يتلقوا تكوينا نظرا لتوارثهم المعرفة والمهارات الضرورية عن الآباء والأجداد في مجال أعمالهم؛ لأن مثل هذه المشاريع الريفية لا تحتاج إلى خبرة علمية واسعة. أما المبحوثين الذين تلقوا تكوينا فقد صرحوا أنهم استفادوا من المعارف والمهارات التي تلقوها من التكوين؛ خاصة ممن كانوا في قطاعات أخرى غير القطاع الفلاحي.

[3] خير الدين تشوار: " المؤسسة والمحيط" مرجع سابق ص06

❖ أغلب المقاولين في البلديات المدروسة زاولوا سابقا عملا آخر مع العائلة، قبل إنشائهم لمشروعاتهم وهم يستمرون في العمل العائلي إلى حين اكتسابهم الخبرة؛ التي تعتبر من المعارف والمهارات التي يأخذها الفرد من الوسط؛ حيث تتكون لديه خبرة مهنية تحفزه على استقلاله عن العائلة وإنشاء مشروعه الخاص .

❖ أغلب المقاولين عملوا لمدة تفوق (15سنة) قبل إنشاء مقاولاتهم، ويرجع ذلك إلى طبيعة النسق القيمي الاجتماعي في الريف المرتبط بالعائلة، كما أن طبيعة العمل الريفي (الزراعة والفلاحة وتربية المواشي) يتطلب التعاون الذي يعتبر من خصائص الأسرة الريفية؛ والذي يظهر في اشتراك جميع أفراد الأسرة في العمل والانتاج الزراعي؛ لذلك يكون الانفصال عن العائلة وتكوين عمل خاص صعبا ويأتي بعد مدة زمنية طويلة، وهذا ما يفسر طول مدة ممارسة العمل الآخر قبل إنشاء مؤسسة بالنسبة للمقاول الريفي.

❖ أغلب المؤسسات المنشأة تطورت خاصة في المجال الفلاحي والزراعي، ويرجع ذلك لامتلاك أغلبية الريفين الخبرة الخاصة بالعمل الفلاحي والزراعي، لذلك لا يجدون صعوبات في تطوير عملهم، باستثناء الصعوبات الخارجة عن نطاق الفلاح، كالصعوبات البيئية الخارجية.

❖ حقق أغلب المقاولين طموحاتهم؛ لأنهم توصلوا إلى الاستقلالية عن العائلة وإنشاء مؤسسة، فتجسيد الطموح يكون بتحقيق الأهداف التي يريدها الفرد المقاول؛ نتيجة الدوافع التي تحركه للنجاح والاستمرار.

3. **أهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية**: وتبين من ذلك ما يأتي:

❖ المبادرة : كان إنشاء المقاولين لمشاريعهم الخاصة ناتجا عن مبادرة منهم، وبوجود عدة دوافع منها: الدوافع الاقتصادية كالرغبة في تحقيق ربح مادي، والدوافع الاجتماعية كضرورة اتباع العادات والتقاليد عائلية، والدوافع الشخصية كرغبة المقاول في العمل لحسابه الخاص والاستقلالية، وما يعزز دافع إنشاء المؤسسة لديه ويبعث فيه روح المسؤولية والعمل على تجاوز العوائق هو الثقافة المقاولاتية .

❖ الفكرة: اختار أغلب المقاولين المشروع عن فكرة؛ حيث يتم من خلال الفكرة دراسة الحاجة للمشروع، ووضع خطط وحلول لتحقيق أهداف المشروع، وصياغة المشروع تمهيدا

لإعداد دراسة الجدوى وتحديد التكاليف المالية له، والموقع الملائم، ودراسة المنافسين والموردين، ومعاينة محيط المؤسسة إلى غير ذلك قبل أن يتخذ المقاول القرار لتنفيذ المشروع.

❖ امتلاك أرض فلاحية: أغلب المقاولين يمتلكون أراضي فلاحية، وللأرض أهمية كبيرة في النشاط الزراعي خاصة في المناطق الريفية؛ لما لها قيمة اجتماعية لدى المجتمع إلى درجة أنه لا يمكن أن تمييزها عن المبادئ والقواعد الاجتماعية، فهي منصهرة في الكيان الاجتماعي للقبيلة أو المجتمع. وامتلاك الأرض يسهل على المستثمرين مباشرة نشاطهم وتسهيل التمويل من الهيئات الداعمة والبنك.

❖ تحقيق الاستقلالية: توجه أغلب المقاولين إلى المقاولة بغرض الاستقلالية؛ ويقصد بها: القدرة على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية في تحقيق الغايات والأهداف؛ حيث تعد الاستقلالية من الخصاص الذاتية التي تتوفر في المقاول؛ أي إدراك الرغبة بالاستقلالية.

❖ تفضيل القطاع الخاص أو العام: يفضل أغلب المقاولين النشاط الخاص، وهذا يتماشى واختياراتهم ويعزز الثقافة المقاولاتية. وتفضيل القطاع الاقتصادي الحر على القطاع العام راجع لحب الاستقلالية لدى الفرد المقاول، وسلطة اتخاذ القرارات، وهي من الصفات الأساسية التي يتميز بها الفرد المقاول. إضافة إلى الرغبة في التحرر من الالتزامات التي يفرضها القطاع العام، وتحسين ظروف العمل وغيرها. وأغلب المقاولون يفضلون النشاط الفلاحي الخاص لتعلقهم بالزراعة والفلاحة. إضافة إلى طبيعة المنطقة الجغرافية؛ فتضاريس هذه المناطق تشجع على النشاط الفلاحي أكثر من أي نشاط، وتوفر الإمكانيات الفلاحية بهذه المناطق تجعل المقاولين يفضلون الفلاحة والزراعة عن النشاطات الأخرى كالنقل مثلا. زيادة على الطابع الثقافي السائد بالمناطق الريفية الذي يرسّخ فكرة توارث العمل الفلاحي والزراعي، ويعيق الخروج عن هذا النسق لممارسة أنشطة أخرى .

❖ الندامة على اختيار المشروع: أغلب المقاولين غير نادمين على اختيارهم للمشروع؛ فاختياره كان عن اقتناع؛ خاصة مع نجاح مشاريعهم؛ خاصة الفلاحية؛ وسهولة تطبيقهم لها؛ نظرا للخبرة في المجال الفلاحي، إضافة إلى نقص المعوقات؛ مما يحفزهم على إكمال المشروع، وتحقيق طموحاتهم.

4. المقاولة وتأثير البيئة الخارجية:

أ- التمويل:

❖ اعتمد أغلب المقاولين على جهة معينة لتمويل مشاريعهم، ويعتبر التمويل من الشروط الضرورية لانطلاق المؤسسة خاصة في بداياتها، ويتوفر هذا التمويل في مختلف القطاعات، ويتضح ذلك في ارتفاع نسبة الذين أجابوا بنعم بغض النظر عن نشاط مؤسستهم؛ حيث بلغت أكبر نسبة في النشاط الفلاحي؛ لأن أغلب المؤسسات فلاحية.

❖ تلقوا أغلب المقاولين مساعدات من الهيئات الداعمة للمقاولاتية لإنشاء المقاولة؛ حيث يلجأ المقاول لطلب الدعم والمساعدة نتيجة عاملين أساسيين هما: تفادي وتخطي العراقيل التي يواجهها أو يمكن أن تصادفه، والاستفادة من مختلف الخدمات المقدمة من قبل العديد من الهيئات والأدوات المرافقة لعملية الإنشاء؛ حيث يمثّل البنك أعلى نسبة في تمويل المؤسسات، وهو يعد من المؤسسات المالية الهامة في مجال التمويل؛ بسبب ما يوفره من موارد مالية تسمح للمقاولات بتمويل مشاريعها وتوسيع نشاطها؛ وهو ما يسهم في التنمية بجميع مجالاتها. كما كان التمويل أيضا من الهيئات الحكومية الداعمة للمقاولاتية، وقد تم الاعتماد على هذه الهيئات نظرا للتسهيلات المختلفة المقدمة من طرفها سواء الجبائية أم المالية، وهدف هذه الهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة عددها، وتوسيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، تخفيف الأعباء الاجتماعية، تخفيف الأعباء الضريبية. وقد أنشئت هيئات عديدة تهدف لتفعيل العلاقة بين المستثمرين ومختلف البنوك ومختلف الهيئات التي يلجأ إليها المستثمر .

❖ من الهيئات التي مولت مشاريع المقاولين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛ حيث يعد هذا الأخير أهم مؤسسة داعمة لمشاريع المقاولين في الدراسة.

ب- أشكال أخرى من الدعم:

❖ تلقى أغلب المقاولين أشكالا أخرى من الدعم؛ من مختلف الهيئات والوكالات. وتمثلت هذه الأشكال من الدعم في المرافقة، التكوين والتدريب، التوجيه، الاستشارة.

❖ لم يواجه المقاولون مشاكل وعراقيل في الحصول على الدعم المالي من الوكالة أو الهيئة المختصة، حيث قامت الدولة في إطار ترقية المقاولاتية باستحداث هيئات لدعم المقاولاتية وتم تذليل جل الصعوبات؛ خاصة المتعلقة بالحصول على التمويل لبدء المشروع.

❖ الاستفادة من دورات تدريبية وتكوينية: استفاد أغلب المقاولين من دورات تدريبية وتكوينية من طرف الهيئات قبل إنشاء المؤسسة. وقد كان الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الوطنية الغالب في القيام بتدريب وتكوين للمقاولين للاستفادة من المعارف العلمية والعملية من أجل التسيير الأمثل للمشروع؛ وذلك من خلال إجراء دورات في كيفية خلق مؤسسة وتسييرها، التسويق، معرفة الأمور القانونية المتعلقة بالمؤسسة والعلاقة مع المحيط. كل ذلك من أجل تعليم المقاول مواجهة الصعوبات والمشاكل المحيطة بالمؤسسة، بالإضافة إلى إكسابه الخبرة اللازمة للنجاح في مشروعه.

❖ المرافقة: كما أن أغلب المقاولين رافقتهم الهيئات الداعمة في جميع مراحل إنجاز المشروع، وخاصة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة الذي رافق المبحوثين في جميع المراحل، حيث يستفيد المستثمر في إطار الصندوق من مزايا مالية وضريبة أبرزها: المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع، ومساعدة المقاولين في وضع مخطط الأعمال، والتدريب والتكوين أثناء بداية إنشاء المشروع وبعد إنشائه.

❖ طبيعة العلاقة مع الهيئات الممولة للمشروع: للمقاولين علاقات حسنة مع الهيئات التي تمول مشروعهم؛ خاصة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ويرجع ذلك إلى فعالية برامج المقاولاتية التي أنشأتها الدولة لترقية المقاولاتية والسهر على مساعدة الشباب و التحفيزات المقدمة من الهيئات؛ لذلك نجد إقبال مالكي المشاريع على هذه الوكالات بنسب معتبرة؛ لتحقيق مشاريعهم المقاولاتية في إطار التعاون بين (الدولة، إدارة الهيئات الداعمة والمرافقة لأصحاب المشاريع، المقاول) لإحداث التنمية، وتحقيق الغايات المأمولة من هذه الاستراتيجية.

5. تأثير المحيط الخارجي على المؤسسة:

❖ المحيط الخارجي للمؤسسة مشجع، خاصة المحيط الخارجي للمؤسسات الفلاحية، وتقوم أي المؤسسة بدراسة محيطها من أجل تحقيق الربح، وتحقيق متطلبات المجتمع،

وضمان مستوى معيشي مقبول، وتدريب العمال المبتدئين. ويعتبر المحيط الخارجي مهما إذا تمت دراسته دراسة جيدة؛ فهو يساعد على تحديد المخاطر التي تهدد المؤسسة، كما يعين أصحاب المؤسسات على اقتناص الفرص؛ فكلما كانت دراسة المحيط جيدة كانت فرصة المؤسسة لتحقيق أداء متميز أفضل، وتأتي المؤسسات الفلاحية في الدرجة الأولى من حيث تشجيع المحيط الخارجي كون البلديات المدروسة كلها فلاحية، فالظروف والمحيط الخارجي ملائم لها من توفر الأراضي (خاصة العائلية منها)، و امتلاك صاحب المقاولة للخبرة اللازمة من العائلة، وامتيازات الدولة للفلاحين وغيرها .

❖ المجتمع مشجع للمبادرات الفردية، خاصة في المجال الفلاحي والزراعي، وهذا يرجع إلى الروح الجماعية في الثقافة الريفية؛ فهي تشجع على التعاون بين أفراد المجتمع وتثمنه.

6. **الصعوبات:**

❖ واجه أغلب المقاولين صعوبات في بداية إنشاء مشروعاتهم؛ خاصة أصحاب المؤسسات الصناعية والمؤسسات الحرفية؛ لأن أي مؤسسة في بدايتها تواجهها مجموعة من الصعوبات تعرقل وتعيق سيرها الحسن، وهذه الصعوبات تكون متعلقة بنوع نشاط المؤسسة، وأبرز ما يعرقل المؤسسات في بداياتها العراقيل الإدارية، والعراقيل التسويقية، والعراقيل التمويلية؛ إذ إن المناطق المدروسة ريفية ودرجة العراقيل تزداد. وقد كانت أكبر نسبة للصعوبات خاصة بالمؤسسات الصناعية، ومن المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي: نقص المواد الأولية، عدم توفر التجهيزات ووسائل الإنتاج الجديدة والمتطورة، ومنها المنافسة بين منتجات الصناعة المحلية وبين منتجات الصناعة المستوردة، ونقص الخبرة الفنية وتدني مستوى الانتاجية. أما المشاكل والصعوبات التي اعترضت المؤسسات الحرفية فتتمثل في: صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات، سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي، نقص التأهيل المهني للحرفيين، ضعف التحفيز المالي والجبائي، ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي، وإشكالية تسويق المنتوج التقليدي.

❖ واجهت أغلب المؤسسات صعوبات متنوعة، فبالإضافة إلى مشكل التمويل، ومشكل الخبرة، ومشكل ندرة المواد الأولية؛ فإن المقاولين ركزوا على عوائق المنافسة في السوق، وصعوبة الانتاج أو قلة الطلب على المنتوج، وعوائق أخرى مثل: ضعف البنية التحية (الطرقات غير معبدة)،عدم توفر الماء والكهرباء بشكل يسمح بالاكتفاء، خاصة في المجال

الزراعي والفلاحي لاعتماده الكبير على الماء إذ نقف على جفاف الآبار، وعدم منح ترخيص لحفر الآبار الارتوازية؛ نظرا لاعتبارات إدارية يصنفونها بيروقراطية؛ لذلك تكون هناك صعوبة في التنبؤ بالمنتوج الزراعي والفلاحي؛ نظرا لاعتماده على العوامل الطبيعية وكمية الأمطار في تلك السنة، صعوبة الحصول على المادة الأولية وارتفاع أسعارها سواء أكانت بذورا، أعلافا، خشبا، مواد خاصة بالحرف، أم بلاستيك... نقص الخبرة وعدم توفر التكوين والتدريب، مما يؤدي إلى فشل المشروع، نقص المعرفة في استخدام التكنولوجيا، نقص التقنية الحديثة في الزراعة، ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة، وإهمال دور المرأة الريفية في إنشاء المشاريع ومشاركتها في التنمية.

❖ أغلب المقاولين لم تواجههم صعوبات مع الهيئات الداعمة للمشروع سواء أكانت هيئة أم بنكا أم العائلة والأصدقاء، خاصة البرامج المقاولاتية التي أنشئت لدعم ومرافقة المشاريع، وجهود الدولة لترقية المقاولاتية، ولتذليل الصعوبات من طرف الدولة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وذلك باستحداث آليات وبرامج لدعم تلك المشاريع وترقيتها، وهذه الآليات تعمل جاهدة من أجل بلوغ المشاريع الأهداف المنوطة بها.

❖ أغلب المقاولين لم يواجهوا صعوبات في تسديد مستحقات القروض؛ خاصة المؤسسات الفلاحية، ويفسر ذلك بأن المؤسسة تتميز بالتوازن المالي نتيجة لتحقيقها عوائد ربحية، فيكون تسديد القرض في وقته. أما المبحوثون الذين واجهوا صعوبات؛ فتمثلت في عدم القدرة على تسديد ديونهم نتيجة صعوبة التسويق، نقص المادة الأولية، عدم توفر الطرقات؛ لأن أغلب المؤسسات متواجدة بالريف؛ حيث نقص الإمكانيات اللازمة لهذا القطاع.

❖ التفاؤل بمستقبل المؤسسة: أغلب المقاولين متفائلون بمستقبل مؤسستهم؛ خاصة منهم الذين ينشطون في الفلاحة؛ فعادة ما يكون الشخص المقاول متفائلا أكثر من غيره، ويتمتع بخاصية الإصرار على النجاح. ويتيح التفاؤل بمستقبل المؤسسة ولو بعد الفشل للمقاول تجاوز العقبات والاستمرار ورفع التحدي من أجل استمرار المشروع .

لقد كانت هذه الدراسة محاولة للإجابة على الإشكال المتمثل في : الدور الذي تلعبه الثقافة المقاولاتية في نجاح المؤسسة والمساهمة في التنمية بالمناطق الريفية في بولاية سطيف؛ إذ تبين أنه رغم توفر الأبعاد التي تتحكم في المؤسسة وتؤثر عليها كالاستعدادات الشخصية للمقاول الريفي في خلق مشروعات، أو ما يشكله المحيط الاجتماعي والعائلي من تشجيع ودعم، أو ما تقدمه برامج التكوين والتعليم ومؤسسات الدولة (ما تقدمه الدولة من برامج لإصلاح الاختلالات الناتجة عن الإصلاحات التي تسبقها، وتقديم استراتيجيات لتشجيع الاستثمار خاصة في المناطق الريفية لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع)، فإن هذه الثقافة المقاولاتية لم تنجح في خلق التنمية الريفية سواء ببعدها الاقتصادي المتمثل في تحقيق نمو اقتصادي يغطي احتياجات المجتمع المحلي، أو البعد الاجتماعي المتمثل في تحقيق المساواة، والقضاء على الفوارق بين الريف والحضر، أو البعد البيئي المتمثل في حسن استغلال الموارد البيئية المتاحة والحفاظ عليها، أو بعد التنمية البشرية المتمثل في ترقية الخدمات الصحية و مؤسسات التعليم بأطوارها؛ إذ بقيت هذه المؤسسات المنشأة مؤسسات ربحية فقط لا ترقى إلى أن تكون مؤسسات مقاولاتية تبحث عن الإبداع والابتكار.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علم الاجتماع

التخصص: علم الاجتماع والتنمية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

الثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية في الجزائر

دراسة ميدانية لولاية سطيف

دليل الاستمارة

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

رشيدة لعمارة أ. د خالد حامد

ملاحظة: أختي المقاولة، أخي المقاول، بيانات المقابلة سرية ولا تستعمل إلا لأغراض علمية.

السنة الجامعية: 2018–2019

المحور الأول: بيانات شخصية:

1. السن: .....
2. الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐ أرمل (ة) ☐
3. المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

دراسات أخرى حدد.....

4. في أي سنة تم إنشاء المؤسسة ؟

.....

5. ما هي طبيعة نشاط مؤسستك؟

المحور الثاني: بيانات خاصة بمدى ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول

6. هل لك علاقة سابقة بالفلاحة؟.....
7. هل حاولت إنجاز مشروع آخر سابقا؟

_نعم ☐

_لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ نعم لماذا لم تنجزه؟

.....

8. هل تحصلت على شهادة في التكوين المهني؟

_نعم ☐

_لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم حدد التخصص.....

9. هل استفدت من هذا التكوين في إنشاء مقاولتك؟

_نعم ☐

_لا ☐

10. كيف استفدت من ذلك؟.....

.....

؟

11. هل مارست مسبقا أي عمل؟

_نعم ☐

_لا ☐

إذا كانت الإجابة بنعم حدد نوع العمل.....

12. كم دامت سنوات خدمتك في القطاع؟

.....

13. هل تطور مشروعك منذ أن أنجزته؟

_ نعم ☐

_لا ☐

في حالة الإجابة ب لا لماذا

.....

في حالة الاجابة بنعم في ماذا تطور

.....

14. هل جسد المشروع طموحاتك ؟

_نعم ☐

_ لا ☐

في حالـــــــــــــــــــــــــــة لا لمـــــــــــــــــــــــــــاذا ؟

اشرح.....

في حالة نعم كيف ذلك.....

المحور الثالث: بيانات خاصة بأهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية

15. . هل أنشأت المشروع بمبادرة منك؟

_نعم ☐

_لا ☐

16. كيف اخترت هذا المشروع ؟

_من فكرة

_عن خبرة

_بمساعدة من الغير

17. ماهي طبيعة العلاقة مع الفلاحة؟

_ لأنك من أسرة ريفية

_تمتلك ارض فلاحية

_لديك خبرة فلاحية

_أخرى.....

18. هل توجهك نحو هذا النوع من المقاولات بغرض:

_الخروج من البطالة

_تحقيق الاستقلالية

_ اتباع العائلة

_أخرى

19. إذا طلب منك الاختيار بين النشاطات المقاولاتية فأي نشاط تفضل؟

_الخاص. ☐.....لماذا؟

_العام . ☐.....لماذا؟

20. هل يمكنك ترتيب هذه الأنشطة حسب أهميتها لديك؟

_فلاحة ☐

_خدمات ☐

_ نقل ☐

_أخرى.....حدد

21. هل ندمت على اختيار هذا المشروع؟

_نعم

_لا

في كلتا الحالتين وضح الأسباب في ذلك؟

.....

المحور الرابع: بيانات خاصة بالمقاولة وتاثير البيئة الخارجية

22. هل ساهمت جهة معينة في إنشاء مقاولتك؟

_نعم ☐

_لا ☐

23. ما هي الجهات المساهمة في إنشاء مقاولتك :

_بنك

_أسرة.

_ تمويل ذاتي

_الأصدقاء

_هيئات حكومية

24. مـــا هـــي الهيئـــة الـــتي أخـــذت منهـــا دعمـــا ماليـــا؟

.....

25. هل تلقيت أشكالا أخرى من الدعم من هذه الوكالات؟

_نعم ☐

_لا ☐

_في حالة نعم ماهي ؟.....

26. هـل واجهـت مشـاكل وعراقيـل في حصـولك علـى الـدعم المـالي مـن الوكالة أو الهيئة المختصة؟

_نعم ☐

_لا ☐

إذا كان بنعم ما هي هذه المشاكل؟

.....

27. هل استفدتم من دورات تدريبية وتكوينية من طرف الهيئات الداعمة لمشروعكم قبل إنشاء المؤسسة؟

_نعم ☐

_لا ☐

حدد نوع التدريب والتكوين في حالة استفادتك

.....

28. هل الوكالة الداعمة والممولة لمشروعك رافقتك في جميع مراحل الإنشاء؟

_نعم ☐

_لا ☐

29. ماهي طبيعة العلاقة مع الجهات التي تتعامل معها؟

- حسنة
- غير حسنة

في كلتا الحالتين حدد لماذا؟ .....

.....

30. كيف تقيم طبيعة تأثير المحيط الخارجي على المشروع؟

مشجع

غير مشجع

في كلتا الحالتين كيف ذلك؟.....

.....

31. هل المجتمع يشجع على المبادرات الفردية ؟

نعم لا

كيف ذلك؟ .....

.....

.المحور الخامس: أهم الصعوبات التي تواجه المقاول في إنشاء مقاولة ريفية

32. هل واجهتك صعوبات في بداية إنشاء المشروع؟

_نعم ☐

_لا ☐

33. ما هي الصعوبات التي واجهتك أثناء وبعد إنشاء وهل لديك أي اقتراحات توصي بها لتخطي الصعوبات؟؟

_ المنافسة في السوق

_ صعوبة التسويق (قلة الطلب على الانتاج)

_ صعوبات الانتاج

_اخرى.....

34. هل تجد صعوبة في التعامل مع الجهات الداعمة التي لها علاقة بالمشروع؟

_نعم ☐

_لا ☐

في حالة نعم ماهي هذه الصعوبات.....

35. هل تعاني من صعوبة في تسديد مستحقات القروض؟

_نعم ☐

_لا ☐

_اذا كان نعم حدد لماذا؟.....

36. هل انت متفاءل بمستقبل مؤسستك؟

_نعم ☐

_لا ☐

في كلتا الحالتين لماذا.....

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	يبين توزيع سكان ولاية سطيف بين الحضر والريف	139
2	يبين توزيع اليد العاملة حسب القطاعات2019	143
3	يبين مجال نشاط المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية سنة 2019	144
4	يبين مجال نشاط المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة سنة 2019	145
5	يبين توزيع مشاريع الاستثمارات المصرح بها من الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بها حسب قطاع النشاط الاقتصادي من2019/01/01 الى 2019/12/31 لولاية سطيف	146
6	يبين وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الكبرى إلى غاية 2019	147
7	يبين حصيلة الانتاج خلال المواسم الفلاحية (2020/2019/2018)	149
8	يبين حصيلة إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2020/2019(الوحدة قنطار)	153
9	يبين حصيلة انتاج اللحوم البيضاء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017	154
10	يبين حصيلة انتاج اللحوم الحمراء خلال المواسم الفلاحية 2019/2018/2017	156
11	يبين برنامج التنمية الريفية الخاص بالمناطق الجبلية لشمال الولاية على حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني للتنمية الريفية"	158
12	يبين برنامج التنمية الريفية الخاص بالمناطق الجبلية لشمال الولاية على حساب التخصيص الخاص رقم 140-302 الذي عنوانه "مكافحة التصحر و تنمية المناطق الرعوية والسهبية	159
13	يبين توزيع أصحاب المؤسسات مجال الدراسة حسب البلديات	168
14	يبين القطاعات التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبلديات مجال الدراسة	170

15	يوضح الفئات العمرية للمبحوثين	172
16	يوضح توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية	173
17	يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	174
18	يوضح تاريخ إنشاء المؤسسة	175
19	يوضح توزيع المبحوثين حسب طبيعة نشاط مؤسساتهم	182
20	يوضح مدى وجود علاقة سابقة مع الفلاحة حسب السن	187
21	يوضح مدى محاولة المبحوثين إنجاز مشروع آخر سابقا حسب السن	188
22	يوضح مدى الاستفادة من تكوين مهني حسب المستوى التعليمي	190
23	يوضح مدى الاستفادة من التكوين في انشاء المقاولة حسب المستوى التعليمي	191
24	يوضح مدى ممارسة عمل سابق حسب السن	193
25	يوضح مدة ممارسة العمل قبل انشاء المقاولة حسب السن	195
26	يوضح مدى تطور المشروع منذ نشأته حسب طبيعة نشاط المؤسسة	197
27	يوضح مدى تجسيد المشروع لطموحات صاحبه حسب طبيعة نشاط المؤسسة	200
28	يوضح انشاء المشروع بمبادرة من صاحبه حسب السن	202
29	يوضح دافع اختيار المشروع حسب المستوى التعليمي	204
30	يوضح طبيعة العلاقة مع الفلاحة حسب السن	206
31	يوضح أسباب التوجه إلى المقاولة حسب السن	208
32	يوضح النشاط المفضل للمقاولين حسب طبيعة نشاط المؤسسة	210
33	يوضح ترتيب النشاط المفضل عند المقاول الريفي حسب الأهمية	215
34	يوضح ندامة المقاولين على اختيار المشروع الحالي حسب طبيعة نشاط المؤسسة	216
35	يوضح مساهمة جهة خارجية في انشاء المقاولة حسب طبيعة نشاط المؤسسة	217
36	يوضح الجهات المساهمة في انشاء المقاولة حسب طبيعة نشاط المؤسسة	219
37	يوضح الهيئة الداعمة حسب الهيئات المختصة بتطوير المشاريع الصغيرة حسب طبيعة نشاط المؤسسة	226
38	يوضح تلقي أشكال أخرى من الدعم حسب الهيئات الداعمة للمشروع	234
39	يوضح العراقيل التي تواجهها المؤسسة في الحصول على الدعم المالي من الهيئات	241
40	يوضح الاستفادة من دورات تدريبية وتكوينية من طرف الهيئات الداعمة قبل انشاء المشروع حسب الهيئات الداعمة للمشروع	243

41	يوضح مرافقة الوكالة الداعمة والممولة للمشروع في جميع مراحله حسب الهيئات الداعمة للمشروع	248
42	يوضح طبيعة العلاقة مع الجهات التي تتعامل معها المقاولة حسب الهيئات الداعمة للمشروع	249
43	يوضح طبيعة تأثير المحيط الخارجي على المشروع	250
44	يوضح تشجيع المجتمع للمبادرات الفردية للمقاول	253
45	يوضح الصعوبات في بداية إنشاء المشروع حسب طبيعة نشاط المؤسسة	258
46	يوضح طبيعة الصعوبات التي تواجه المؤسسة حسب طبيعة نشاط المؤسسة	260
47	يوضح وجود صعوبات مع الوكالات الداعمة	269
48	يوضح مواجهة صعوبات في تسديد مستحقات القروض	270
49	يوضح التفاؤل بمستقبل المؤسسة	272

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	يوضح برنامج المحور الزراعي	125
2	يوضح برنامج التجديد الريفي	127

قائمة المصادر والمراجع

- **المؤلفات**
- **النصوص التشريعية والتنظيمية**
- **المجلات والدوريات**
- **رسائل الماجستير والدكتوراه**
- **الملتقيات**
- **المحاضرات**
- **المعاجم والقواميس**
- **المواقع الالكترونية**
- **المراجع الأجنبية**

- **المؤلفات:**

1. إبراهيم خالد الباش: **تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار البيروني، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2018.

2. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد: **التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية مصر، 2009.

3. أحمد بن عبد الرحمن الشميمري: **مبادىء إدارة الأعمال_ الأساسيات والاتجاهات الحديثة**، العبيكان للنشر، الرياض، 2005.

4. أحمد عبد الرؤوف درويش: **قضايا التنمية في الدول النامية_ مقدمة في سوسيولوجيا التنمية_**، دار الوفاء، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2013.

5. أحمد كمال أحمد: **قراءات في علم الاجتماع**، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.

6. إسماعيل ميهوبي: **مقدمة في دراسة المجتمع المحلي الريفي – تحليل سوسيولوجي للتنشئة الاجتماعية للتلميذ المراهق بالوسط الريفي –** ، دار جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، دون ذكر السنة.

7. أنتوني غندنز: **علم الاجتماع**، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، دون ذكر السنة.

8. بلال خلف السكارنة: **الريادة وإدارة منظمات العمال**، دار المسيرة، عمان، 2008.

9. توفيق محمد عبد المحسن: **بحوث التسويق وتحديات المنافسة الدولية، دار الفكر العربي**، 2005_2006.

10. جوزيف أ.شومبيتر : **الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، مارس 2011.

11. حسن بهلول : **القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

12. حسن عبد القادر صالح : **مدخل إلى جغرافية الصناعة**، دار الشروق، عمان، الأردن، 1985.

13. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **التنمية_اجتماعيا_اقتصاديا_سياسيا_ إداريا_بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

14. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **الثقافة _دراسة في علم الاجتماع الثقافي_** مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.

15. حسين عبد الحميد أحمد رشوان: **علم الاجتماع الريفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

16. حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.

17. خالد عبد الرحيم مطر الهيني : **إدارة الموارد البشرية**، دار حامد، عمان، الأردن،1999.

18. دنيس كوش: **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى، مارس 2007.

19. رابح خوني، رقية حساني: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر، القاهرة مصر، 2008.

20. رابح كعباش: **سوسيولوجيا التنمية**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

21. رشاد أحمد عبد اللطيف: **تنمية المجتمع المحلي**، دار الوفاء، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

22. رشيد زرواتي: **إشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المتخلفة**، زاعياش، بوزريعة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2011.

23. رشيد زرواتي: **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، دار زاعياش، بوزريعة، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.

24. رفعت لقوشة : **التنمية الزراعية _قراءة في مفهوم متطور_**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1998.

25. سامر جلدة : **السلوك التنظيمي والنظريات الإدارية**، دار أسامة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

26. سعاد نايف البرنوطي: **إدارة الأعمال الصغيرة_أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

27. سعيد أوكيل: **ريادة الأعمال أو المقاولاتية _مقاربة شاملة وعلمية_** ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2017.

28. سعيد سبعون، حفصة جرادي: **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة، الجزائر، 2012.

29. شفق العوضي الوكيل: **التخطيط العمراني**، القاهرة، الطبعة الأولى، أكتوبر 2006 .

30. صلاح الدين محمد عبد الباقي: **الجوانب التطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2001.

31. صلاح مصطفى الفوال: **علم الاجتماع البدوي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.

32. عالية حبيب وآخرون: **علم الاجتماع الريفي**، دار المسيرة، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2011.

33. عامر خضير الكبيسي: **التدريب الإداري والأمني _رؤية معاصرة للقرن الحادي والعشرين**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2010.

34. عباس النصراوي وآخرون: **القطاع العام والخاص في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1990.

35. عبد السلام أبو قحف وآخرون: **حاضنات الأعمال (فرصة جديدة للاستثمار، وآليات لدعم منشآت الأعمال الصغيرة)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.

36. عبد الغني عماد : **سوسيولوجيا الثقافة _المفاهيم والاشكاليات من الحداثة إلى العولمة** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، دون ذكر السنة.

37. عبد الغني عماد: **منهجية البحث في علم الاجتماع الإشكاليات، التقنيات، المقاربات**، دار الطليعة، بيروت، لبنان،الطبعة الأولى، 2007.

38. عبد القادر محمد عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، مصر، 2003.

39. عبد المنعم شوقي: **الخدمة الاجتماعية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989.

40. عدي قصور: **مشكلات التنمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

41. عثمان رشدي: **الريادة والعمل التطوعي**، دار الراية، عمان، الأردن، 2012.

42. علي فؤاد أحمد: **علم الاجتماع الريفي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.

43. علي فؤاد أحمد : **مشكلات المجتمع الريفي في العالم العربي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

44. غياث بوفلجة: **التربية والتكوين بالجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

45. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي: **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2008.

46. فؤاد بن غضبان: **علم اجتماع التنمية**، دار الرضوان، عمان الأردن، 2013.

47. فضيل دليو وآخرون :**أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1996.

48. فلاح حسن الحسيني: **إدارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

49. لوجلي صالح الزوي: **علم الاجتماع الريفي**، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 1990.

50. ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي: **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.

51. مالك بن نبي: **شروط النهضة**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق سوريا، 1986.

52. مالك بن نبي: **مشكلة الثقافة**، ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 2000.

53. محمد سمير أحمد: **الادارة الاستراتيجية وتنمية الموارد البشرية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

54. محمد السويدي: **مفاهيم علم الثقافة ومصطلحاته**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 1991.

55. محمد السويدي: **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري . تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، دون ذكر السنة.

56. محمد عبيدات وآخرون: **منهجية البحث العلمي – القواعد والمراحل والتطبيقات**– دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 1999.

57. محمد عثمان النوري،: **تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية**، خوارزم العلمية للنشر، جدة 2011،

58. محمد علاء الدين عبد القادر: **علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسة التنمية الريفية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003.

59. محمد علي محمد: **علم الاجتماع والمنهج العلمي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 1983.

60. محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،1986

61. محمد محمود الجوهري: **علم اجتماع التنمية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.

62. محمد نبيل جامع: **علم المجتمع الريفي والتنمية الريفية**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2010.

63. محمد نبيل سعد: **تنمية المجتمعات المحلية بين الواقع والمأمول**، الدار العلمية، دمنهور مصر، 2009.

64. محمد ياسر خواجة: **علم اجتماع التنمية_ المفاهيم والقضايا**-، دار الفكر العربي، مصر، 2014.

65. محمود عودة: **دراسات في علم الاجتماع الريفي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1992.

66. مجدي عوض مبارك: **الريادة في الأعمال ـ المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية** ، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009.

67. مروة أحمد ، نسيم برهم: **الريادة وإدارة المشروعات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2007.

68. مزهر شعبان العاني وآخرون: **إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي**، دار صفاء، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

69. ميشيل تودارو: **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ ، الرياض، المملكة العربية السعودية. الطبعة الثانية، 2009 .

70. نائل عبد الحافظ العوالمة: **إدارة التنمية : الأسس، النظريات، والتطبيقات العملية**، دار زهران، عمان الأردن، 2009.

71. نبيل جواد: **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجزائرية للكتاب، الجزائر، الطبعة الأولى، 2006.

72. نظمي شحادة واخرون: **إدارة الموارد البشرية**، دار صفاء،عمان، الأردن، 2000

73. يوسف ميخائيل أسعد :**التفاؤل والتشاؤم**، دار نهضة مصر، القاهرة، دون ذكر السنة.

– النصوص التشريعية والتنتظيمية:

74. الجريدة الرسمية، العدد 97، الصادر في 30 نوفمبر 1971، ميثاق الثورة الزراعية.

75. الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر في 18 أفريل 1990، القانون رقم 90_10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد والقرض.

76. الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر 2001، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

77. الجريدة الرسمية ، العدد 67، الصادر في 17 أكتوبر 2002، القانون رقم 99_11، المؤرخ في 23 ديسمبر 1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000.

78. الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادر في 08 يونيو 2003، القانون 02_11 المؤرخ في 24 ديسمبر2002 المتضمن قانون المالية لسنة 2003.
79. الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادر في 31 ديسمبر 2014، القانون رقم 14_10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015 .
80. الجريدة الرسمية ، العدد 46، الصادرة في 03 اوت 2016، القانون رقم 16_09، المؤرخ في 03 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار.
81. الجريدة الرسمية، العدد 2، 11 جانفي 2017، القانون رقم 17-02، المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
82. الجريدة الرسمية، العدد 97، 30 نوفمبر 1971، الأمر رقم 71 _73 المؤرخ في 8 نوفمبر 1971، المتعلق بالثورة الزراعية.
83. الجريدة الرسمية: العدد 98،، الصادر بتاريخ 08 ديسمبر 1972، الأمر رقم 72_ 64، المؤرخ في 2 ديسمبر 1972، يتضمن إحداث التعاون الفلاحي.
84. الجريدة الرسمية العدد 78، الصادر في 30 سبتمبر 1975، الأمر رقم 58/75، المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والمتضمن القانون المدني المعدل والمتمم.
85. الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادر في 22أوت 2001، الأمر التشريعي رقم 01-03 المؤرخ في 22 أوت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار.
86. الجريدة الرسمية، العدد 64، المرسوم التشريعي رقم 93_12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار.
87. الجريدة الرسمية العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004، المرسوم الرئاسي رقم 04_13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتعلق بجهاز القرض المصغر.
88. الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر في 28 جويلية 1981، المرسوم رقم 81_ 164 المؤرخ في 25 يوليو 1981، يتضمن القانون الأساسي للقرية الاشتراكية الفلاحية.
89. الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادر في 15 أفريل 1987، المرسوم التنفيذي رقم 87_82 المؤرخ في 14- أفريل-1987، يتضمن إحداث صندوق للضمان الفلاحي.

90. الجريدة الرسمية، العدد 22، الصادر في 30 ماي 1990، المرسوم التنفيذي رقم 90_158 المؤرخ في 26 ماي 1990، يتضمن تنظيم صندوق الضمان على الكوارث الفلاحية وعمله.

91. الجريدة الرسمية، العدد 44، الصادر في 7جويلية 1994، المرسوم التنفيذي رقم 94_188، المؤرخ في 6 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

92. الجريدة الرسمية ، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، المرسوم التنفيذي رقم 96-295، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302_087 الذي عنوانه الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب.

93. الجريدة الرسمية العدد 52 ، الصادر في 11 سبتمبر 1996، المرسوم التنفيذي رقم 96_ 296 المؤرخ في 08 سبتمبر1996، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

94. الجريدة الرسمية ، العدد 31، الصادر في 04 جوان 2000، المرسوم التنفيذي رقم118_2000، المؤرخ في 30 ماي 2000، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302_067 الذي عنوانه الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

95. الجريدة الرسمية، العدد 42، الصادر في 16 جويلية 2000، المرسوم التنفيذي رقم 2000/ 190 ، المؤرخ في 11 جويلية 2000 ، يحدد صلاحية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

96. الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر في 27 أوت 2000، المرسوم التنفيذي رقم119_2000، المؤرخ في 30 ماي2000 ، يتضمن إنشاء صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية.

97. الجريدة الرسمية، العدد 74، الصادر في 13نوفمبر2002، المرسوم التنفيذي رقم 02-373، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002. يتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.

98. الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر في 26 أفريل 2003، المرسوم التنفيذي رقم 03_78 ، المؤرخ في 25 فبراير 2003 ، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات .
99. الجريدة الرسمية، العدد 13 ، الصادر في 26 فيفري 2003، المرسوم التنفيذي رقم 03_79 ، المؤرخ في 25 فيفري 2003 ، المتضمن الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها.
100. الجريدة الرسمية، العدد 13 ، الصادر في 26 فيفري 2003، المرسوم التنفيذي رقم 03_80 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
101. الجريدة الرسمية، العدد 54، الصادر في 10 سبتمبر 2003، المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر2003،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.
102. الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 25جانفي 2004، المرسوم التنفيذي رقم 04_14 ، المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي.
103. الجريدة الرسمية، العدد32، الصادر في 4 ماي 2005، المرسوم التنفيذي رقم 05-165، المؤرخ في 3 ماي 2005، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمها وسيرها.
104. الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادر في 02 نوفمبر 2005، المرسوم التنفيذي رقم 05_413 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302_067 الذي عنوانه الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي.
105. الجريدة الرسمية: العدد 72، الصادر في 2 نوفمبر 2005، المرسوم التنفيذي رقم 05_415 المؤرخ في 25 أكتوبر 2005 ، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 121_ 302 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.

106. الجريدة الرسمية العدد 64، الصادر في 11 اكتوبر 2006، المرسوم التنفيذي رقم 06_356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

107. الجريدة الرسمية العدد 39، الصادر في 23 جوان 2010، المرسوم التنفيذي رقم 10_158 المؤرخ في 20 جوان 2010، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 04_02 المؤرخ في 03 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة ومستوياتها.

108. الجريدة الرسمية: العدد 14، الصادر في 6 مارس 2011، المرسوم التنفيذي رقم 11_103، المؤرخ في 6 مارس سنة 2011، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 03_290، المؤرخ في 6 سبتمبر سنة 2003 يحدد شروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

109. الجريدة الرسمية ، العدد 41، الصادر في 18 أوت 2013، المرسوم التنفيذي رقم 13_280 مؤرخ في 1 أوت 2013، يحدد كيفيات نسيير حساب التخصيص الخاص رقم 139_302 الذي عنوانه الصندوق الوطني للتنمية الريفية.

110. الجريدة الرسمية العدد 70، الصادر في 25 نوفمبر 2020، المرسوم التنفيذي رقم 20_329 . مؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويغير تسميتها.

111. الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر في 21 ماي 2014، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أفريل 2014 ، الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية"، المتضمن تطوير الاستثمار الفلاحي.

112. الجريدة الرسمية، العدد 30، الصادر في 21 ماي 2014، القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2 أفريل 2014 يحدد قائمة إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 139-302، الذي عنوانه " الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية".

- **المجلات والدوريات:**

113. ابتسام حاوشين: «**السياسات الزراعية في الجزائر وما مدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي**»، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة 2، المجلد 3، العدد 6، ديسمبر 2014.

114. أشواق بن قدور، محمد بالخير: «**أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي**»، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنغاست، الجزائر، العدد 11، جانفي 2017. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9148

115. أم الخير زيوش: «**تقييم دور اهم الهيئات الحكومية المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**»، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 06. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/400/3/2/44839

116. إيمان حيولة، وردة موساوي: « **مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية**»، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، جامعة محمد اسطمبولي، معسكر، المجلد 05، العدد 02، 2020. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/150337

117. أيوب مسيخ: « **دور المرافقة في تعزيز روح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**»، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد 8، العدد 2، 2014. متوفر على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/417/8/2/86698

118. جلول ياسين بن الحاج، عابد شريط: «**دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية المحلية_ دراسة حالة الجزائر_**»، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مسغانم، الجزائر، العدد 10، 2016. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8262

119. جليلة بن العمودي، سمية دربال: «**سياسة دعم المؤسسات الحرفية في الجزائر**»، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جوان 2018. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/68141

120. حميد حملاوي ، شهرة شرايطية: «**المقاولاتية كآلية لتشغيل خريجي الجامعات في الوطن العربي**» ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 19، العدد 2، 2019. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104062

121. ريم كحيلة، فؤاد صبيرة، غزل أحمد يونس : «**دراسة لمستوى الطموح في ضوء بعض المتغيرات لدى عينة من طلاب الثالث ثانوي في مدينة اللاذقية**»، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الانسانية، جامعة تشرين، اللاذقية، سوريا، المجلد 36، العدد 06، 2014.

122. زهير بن يحيى، أحمد بن قطاف: « **دور المرافقة والتكوين في ترقية المقاولاتية في الجزائر_دراسة حالة مجموعة من آليات دعم المقاولاتية لولاية المسيلة**»، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، جامعة الجزائر 3، المجلد (08) العدد (01)، ديسمبر 2019. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105195

123. سلطان كريمة، عرقوب خديجة: «**روح المقاولة لدى الشباب الجزائري ودورها في تعزيز أفكاره الإبداعية**»، مجلة دفاتر، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، المجلد 17، العدد2، جوان 2021. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/158378

124. سليم مجلخ، وليد بشيشي: «**المشاكل التي تعاني منها المناطق الصناعية في الجزائر حسب وجهة نظر المستثمر المحلي**»، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية _المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2019، متوفر على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/530/3/2/98972

125. سهيلة عبد الجبار، حاجي كريمة: «**واقع الصناعات التقليدية الجزائرية بين قصر النظر التسويقي وتحديات المنافسة**»، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2016. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/67926

126. صالح صالحي: «**أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**»، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، ، العدد 03، 2004. متوفر على الموقع:https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5992

127. الطيب عيدي، أم الخير العقون: « **دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية**»، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 5 العدد 01، 2001. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/428/5/1/155374

128. عبد الله إبراهيمي، المختار حميدة: «**دور التكوين في تثمين وتنمية الموارد البشرية**»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، فيفري 2005. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49617

129. عبد الله بن حمو، صابرين زيتوني: « **مكونات المحيط الخارجي وأثرها على دخول المؤسسات الجزائرية إلى الأسواق الدولية _دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية المصدرة**»، مجلة المالية والأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 05، العدد 09، 2018، متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/329/5/2/62989

130. عمر علي اسماعيل: «**خصائص الريادي في المنظمات الصناعية وأثرها على الإبداع التقني**»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، العدد الرابع، المجلد 12، 2010.

131. علي غزيباون، سماعيل قرينات ، إلياس منصر: «**إشكالية تبني الفكر التسويقي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**»، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مخبر التنمية الاقتصادية البشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2-، المجلد 11، العدد 01، 2020، متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/275/11/1/134883

132. فتيحة بوزيان ، مليكة شبايكي حفيظ: «**تقييم سياسات الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر**»، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة قسنطينة 2، المجلد 5، العدد1، جوان، 2018.متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54598

133. فريد بوطابة، ويزة معمري: «**علاقة الطموح بالدافعية للانجاز لدى طلبة السنة أولى جامعي**»، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد التاسع عشر، العدد 02، 2019. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104059

134. فوزي أيت سعيد، محبوب بن حمودة: «**المرافقة المقاولاتية وتنشيط الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**»، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، المجلد06، العدد(03) ، 2017. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47230.

135. كريم زرمان: «**التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي2001_2009** »، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 7، جوان 2010. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38950

136. ليليا عين سوية: «**التدريب وعلاقته بعملية التجديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**»، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، العدد 21، ديسمبر 2015. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1614

137. محفوظ جبار: «**المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها_ دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال الفترة 1999_2001**»، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، فيفري 2003. متوفر على الموقع https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49119

138. محمد بويهي: «**استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة**»، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 26، 2012. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54508

139. محمد غردي ، نصر الدين بن نير: «**تطور السياسات الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها**»، مجلة الإدراك والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة02، العدد 10، 2016. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20929

140. محمد قرينات: «**التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي**»، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد 9، 2003. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59834

141. مصطفى طويطي : «**استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية التجربة الجزائرية أنموذجا**»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، 2015. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17037

142. مليكة عرعور: «**أساليب تنمية الموارد البشرية**»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 23، نوفمبر 2011. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49507

143. ناصر بوعزيز: «**سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة**»، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 43، مارس 2016. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4636

144. وردة سعادة: «**المنظمة العالمية للتجارة والسياسات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000_2016**»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 8، 2017. متوفر على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93421

- رسائل الماجستير والدكتوراه:

145. أحمد بوساق: «**البيئة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المعوقات والمقومات)** »، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 03، 2020_2021، متوفرة على الموقع :- https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/1869/1/%D8%B3.1363.33.pdf

146. أحمد التيجاني هيشر: « **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974_2012** »، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص

اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015_2016.

147. أحمد الصغير تشقال: « **القرى الفلاحية الاشتراكية والتنمية الريفية _حالة دائرة الخضرية_** »، مذكرة ماجستير في الجغرافيا والتهيئة العمرانية، تخصص تعمير وتخطيط إقليمي، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 2013.

148. أحمد ضيف: «**أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989_ 2012**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

149. أسماء محمد أمين عبد الله ربيع: «**التنمية الريفية في مركز مشتول _محافظة الشرقية _**»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الآداب، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة ، 2013.

150. آسيا شيبان: « **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية_حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر_**»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008_2009.

151. أشرف مهني: « **المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر**»، مذكرة ماجستير في إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014.

152. أمال بعيط: « **برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر_ واقع وآفاق_**» أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة1، 2016_2017.

153. بختة حداد : « **ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر1، 2008_2009.

154. تفاحة هرقون: « **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل _دراسة حالة ولاية تيارت**_»، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2011_2012.

155. توفيق تمار: « **التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد والمعوقات 2000_ 2014** »، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

156. خالد وليو: « **التنمية الريفية في منطقة عفرين _حاضرها وآفاقها المستقبلية_**»، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا الاعلامية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 2009.

157. خديجة عياش: « **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر _دراسة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000_2007** » ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2010_2011.

158. الخنساء تومي: « **دور الثقافة الجماهيرية في تشكيل هوية الشباب الجامعي**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع الاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016_2017.

159. رابح الزبيري: «**الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره** »، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1996-1997.

160. زاهية حساين: « **عوامل ميلاد وتنمية اليقظة المقاولاتية: بين المعاش، الحركية وحوافز المنشئ... مساهمة في فهم صيرورة إنشاء المؤسسات الجزائرية وأصل تكونها**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه- علم اجتماع التنمية-، قسم علم الاجتماع ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، 2012_2013.

161. الزهرة عباوي: « **المسارات الاجتماعية والثقافية للمرأة المقاولة وعلاقتها باختيار النشاط الاجتماعي_ دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة_ ولاية سطيف**»، مذكرة

لنيل شهادة الماجستير علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة محمد لمين دباغين سطيف02، 2014-2015.

162. سفيان بدراوي : « **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول "_دراسة ميدانية بولاية تلمسان_**» أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د ، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد 2014_2015.

163. صندرة سايبي: « **المقاولية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر –دراسة مقارنة بين ولايات قسنطينة وميلة وجيجل** –» ، أطروحة دكتوراه في علوم التسييير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013_2014.

164. عبد القادر بوعزة: « **التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة**»، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2003_2004.

165. غنية فيلالي: « **أساليب تطوير المنتجات في المؤسسة الاقتصادية**»، اطروحة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007_2008.متوفرة على الموقع: https://bu.umc.edu.dz/theses/economie/AFIL2401.pdf

166. فارس طراد: « **مناجمنت الإبداع وتأثيره على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، فرع تسيير المنظمات، قسم قانون العلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2006_2007.

167. فاروق أوشن: « **تقييم آثار تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة في تحقيق التنمية الريفية المستدامة، دراسة حالة مشروع منطقة ايقوبان بلدية شلية ولاية خنشلة** »، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014_2015.

168. فاروق بادة : « **واقع الكفاءات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة _ دراسة حالة الجزائر_**» مذكرة ماجستير في العلوم التجارية والمالية،_ المدرسة العليا للتجارة_ 2015/2016.

169. فاطمة الزهراء مكلاتي: « **دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة_ دراسة ميدانية على عينة من مقاولي ولاية الجزائر العاصمة**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع تنظيم وعمل، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله_ الجزائر2، 2016_2017.

170. كريم شويمات: « **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة لدى الشباب البطال" _تجربة المؤسسات المصغرة الناشئة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب_**»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم اجتماع التنظيم والعمل، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2 ، 2010_2011.

171. كمال حوشين: « **إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**»، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2006_2007.

172. لزهر العابد: « **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**»، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013.

173. محمد الأمين نور: « **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات_ دراسة حالة _ ولاية تيارت**»، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2011_2012.

174. محمد مباني: « **سبل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_ دراسة حالة الجزائر_** » أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر03، 2016_2017.

175. منال محمد نمر قشوع: « **استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية_ حالة دراسة منطقة الشعراوية محافظة طولكرم_**»، رسالة ماجستير في

التخطـيط الحضـري والإقليمـي، كليـة الدراسـات العليـا، جامعـة النجـاح الوطنيـة، نـابلس، فلسطين، 2009.

176. منيرة سلامي : « **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2006_2007.

177. مولاي لخضر عبد الرزاق: « **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية _دراسة حالـة الجزائـر**»**_** اطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه فـي العلـوم الاقتصـادية، تخصـص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد _ تلمسان_2009_2010.

178. ناديـة دبـاح: « **واقـع المقاولاتيـة فـي الجزائـر وآفاقهـا_2000_2009**» ، مـذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2021_2022.

179. الطيب هاشمي: « **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000_2006، نمـوذج تطبيقـي للمخطـط بولايـة سـعيدة**» ، مـذكرة مقدمـة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية، تخصـص اقتصـاد التنميـة، كليـة العلـوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2006_2007.

180. ياسين العايب : « **إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية_ دراسة حالـة المؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة فـي الجزائـر**_» اطروحـة مقدمـة لنيـل شـهادة الـدكتوراه فـي العلـوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010_2011.

181. يسـمين دروازي: « **الاستشـارة وأهميـة دراسـة الجـدوى التسـويقية فـي نجـاح المشروعات الاستثمارية في الجزائـر**»، أطروحـة مقدمـة لنيل الدكتوراه في العلوم التجاريـة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010_2011.

- **الملتقيات:**

182. بلقاسم ماضي ، عبير بوضياف: «**ثقافة المؤسسة والمقاولاتية**»، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الأولى حول المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، يومي 17و18أفريل2010.

183. رياض طالبي، عبد الرحمان القري: « **استراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي**»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة "،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011م.

184. توفيق خذري، حسين بن الطاهر: «**المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**»، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، جامعة البويرة، يومي: 05، 06 ماي 2013.

185. بشير بن عيشي: «**آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة المنافسة**»، الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 17و18 أفريل 2006 متوفر على الموقع : https://iefpedia.com/

186. الشريف بقة وآخرون: «**تحليل وتقييم المؤسسات في الجزائر_حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف_**»، الملتقى الدولي حول "تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 25_26 ماي 2003.

187. شهلة قدري، حليمة السعدية قريشي: «**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر**»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول "استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 15_16_2011.

188. صافية إقلولي أولد رابح: «**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القانون رقم 01-18 والقانون 01-17**»، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري، جامعة مولود معمري _تيزي وزو_ نوفمبر 2019.

189. عبد العزيز بن قيراط، غنية بركات: « **التكوين في المقاولاتية كأداة لتعزيز الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين**»، مداخلة ضمن الملتقى الأول " المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر"، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 22_23 أفريل2014.

190. عبد الله بلوناس: «**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالاسقاط على الحالة الجزائرية**» ، الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 17و18 أفريل 2006. متوفر على الموقع:https://iefpedia.com /

191. محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة: «**المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة،_ تحليل نظري واسقاط على الواقع الجزائري**»، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، يومي 18_19 أفريل 2019. متوفر على الموقع: https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2651/1/45.pdf

192. مراد ناصر: «**دور ومكانة المقاول في التنمية الاقتصادية في الجزائر**»، مداخلة ضمن ملتقى "المقاولة والإبداع في الدول النامية"، المركز الجامعي خميس مليانة، 13 _14 نوفمبر 2007.

193. منيرة سلامي: «**التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة**»، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول " استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 18، 19 أفريل 2012.

194. نعيمة برودي: «**التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**»، الملتقى الدولي "متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة

بـن بـوعلي الشـلف، يـومي 17و18 أفريـل 2006، متـوفر علـى الموقـع
https://ia903409.us.archive.org/20/items/economy_0002/economy1491-.pdf

- **المحاضرات:**

195. خير الدين تشوار: **المؤسسة والمحيط،** محاضرات في مقياس اقتصاد المؤسسة، متوفرة على الموقع :-https://elearn.univ
.tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=10541
196. صندرة سايبي: **سيرورة إنشاء المؤسسة_ أساليب المرافقة**،جامعة قسنطينة، 2010_2009،
197. صندرة سايبي : **محاضرات في إنشاء المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2014_2015
198. صندرة سايبي : **هيئات وأدوات مرافقة إنشاء مؤسسة،** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2009_2010،
199. كريمة بسدات: «**التسيير المالي**» ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس_ مستغانم، 2022_2021.

- **المعاجم والقواميس:**

200. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور : **لسان العرب**، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، دون ذكر السنة.
201. مجموعة خبراء عرب في علم الاجتماع: **الموسوعة العربية لعلم الاجتماع**، الدار العربية للكتاب، تونس، 2010.
202. محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، 2006م.
203. **المعجم الوسيط:** مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2008م.

204. معن خليل العمر: **معجم علم الاجتماع المعاصر**، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، 2000 .

- **المواقع الالكترونية**

205. بدر الدين طالبي، أسية لعساس: **أثر التدريب على أداء المؤسسات الاقتصادية العمومية الانتاجية**. مقال متوفر على الموقع : https://www.enssea.net/enssea/majalat/2539.pdf

206. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، القاهرة ، 2000.

207. وزير الفلاحة والتنمية الريفية (عبد القادر بوعزقي) يوضح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الموقعhttps://www.youtube.com/watcht?v

208. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر: التجديد الفلاحي والريفي، على الموقع:.www.aoad.org/algeria-Inv

209. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ، مسار التجديد الفلاحي والريفي _عرض وآفاق_ 2012، متوفر على الموقع: www.minagri.dz

210. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية على الموقع http://madrp.gov.dz/ar

211. وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري: بلاغ حول الاجراءات المتخذة على إثر الإعلان عن مرض الحمى القلاعية، متوفر على الموقع: http://www.agriculture.tn/?p=7314.

212. برنامج التنمية الخماسي 2010_ 2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، متوفر على الموقع http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf.

213. تقرير التنمية الريفية لعام 2016، متوفر على الموقع:www.ifad.org ، يوم 29/ 09/ 2017، على الساعة18:30 pm

- **المراجع الأجنبية:**

214. Alain Fayolle: Le métier de créateur d'entreprise, Organisation , 2003.
215. Berreziga Amina, Meziane Amina: "**la culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs algeriens** " , colloque national sur les stratégies d'organisation et d'Accompagnement des PME en Algérie, universite kasdi merbeh ouargla, faculte des sciences economiques commerciales et sciences de gestion, dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream .22_01_2014, 11:35AM.
216. Jean marie, **la culture entrepreneurlale**, colloque du 10eme anniversaire de la fondation de l'entrepreneurssique, ecole de hautes études commerciales de montéréal, 24-25 janvier 2009,
217. Pierre-André Julien , Michel Marchesnay, **lentrepreneuriat**, edition economica, paris,1996.
218. Lassaad Mezghani et autre: **culture entrepreneuriale**, projet culture entrepreneuriale et creation d'entreprise a l'universite de sfax, 2008.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار التصوري والمفهمي للموضوع	
أولا: إشكالية وموضوع الدراسة	2
1. الإشكالية	2
2. فرضيات الدراسة	4
3. أهداف الدراسة	4
4. أهمية الدراسة	4
5. أسباب اختيار الموضوع	5
ثانيا: المفاهيم الأساسية للبحث	6
1. مفهوم الثقافة	6
2. مفهوم المقاول	10
3. مفهوم المقاولاتية	14
4. مفهوم الثقافة المقاولاتية	17
5. مفهوم التنمية	19
6. مفهوم المجتمع الريفي	21
7. التنمية الريفية	22
ثالثا: الدراسات السابقة	24
الفصل الثاني المقاولة والثقافة المقاولاتية	
تمهيد	40
أولا: خصائص ومميزات المقاول	40
1. خصائص المقاول	40

2. أدوار المقاول	43
3. أهداف المقاول	44
ثانيا : المقاربة النظرية للمقاولاتية	45
1. المقاربة الوظيفية	45
2. المقاربة النفسية	47
3. المقاربة الثقافية	48
ثالثا: الفاعلون في نشر الثقافة المقاولاتية والعوامل المؤثرة فيها	49
1. الفاعلون في نشر الثقافة المقاولاتية	49
2. العوامل المؤثرة في الثقافة المقاولاتية	53
رابعا: الأجهزة والآليات الداعمة للمقاولات في الجزائر	55
1. وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	55
2. الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58
خامسا: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية والتحديات التي تواجهها	63
1. الدور الاقتصادي	63
2. الدور الاجتماعي	66
3. التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	67
سادسا. التطور التاريخي للمقاولات في الجزائر	68
1. المرحلة الأولى (1963 – 1982)	69
2. المرحلة الثانية (1982 – 1988)	71
3. المرحلة الثالثة (ما بعد 1988)	72

خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث :التنمية الريفية أهميتها ومجالاتها	
تمهيد	76
أولا: المداخل النظرية للتنمية	76
1. الاتجاه الماركسي – كارل ماركس–	76
2. الاتجاه المثالي – ماكس فيبر–	77
3. الاتجاه السيكلوجي – ماكليلاند–	79
4. الاتجاه التطوري المحدث – والت روسو–	80
ثانيا: المجتمع الريفي والتنمية الريفية	82
1. سمات وخصائص المجتمع الريفي	82
2. القواعد الأساسية لتنمية المجتمع الريفي	86
ثالثا: التنمية الريفية أهدافها_ أسسها _ أهميتها _ مجالاتها	87
1. أهداف التنمية الريفية	87
2. أسس التنمية الريفية	90
3. أهمية التنمية الريفية	92
4. مجالات التنمية الريفية	93
رابعا: معوقات التنمية الريفية وسياسات مواجهتها	96
1. معوقات التنمية الريفية	96
2. سياسات مواجهة معوقات التنمية الريفية	99
خلاصة الفصل	101
الفصل الرابع: التنمية الريفية في الجزائر	
تمهيد:	104
أولا : سياسات التنمية الريفية في الجزائر	104
1. سياسات التنمية الريفية خلال الفترة 1962_1980	104

2. سياسات التنمية الريفية خلال الفترة (1981_1990)	111
3. سياسات التنمية الريفية في الفترة 1990_ 2000	113
4. سياسات التنمية الريفية خلال (2000_2010)	114
5. سياسة التجديد الريفي والفلاحي بعد 2010	123
ثانيا: الصناديق المخصصة لدعم التنمية الريفية بالجزائر	129
1. بنك الفلاحة والتنمية الريفية	129
2. صندوق الضمان الفلاحي	129
3. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	130
4. الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	130
5. صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية	131
6. الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي	131
7. الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي	132
8. الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية	133
خلاصة الفصل	133
الفصل الخامس: التنمية الريفية في ولاية سطيف	
تمهيد	137
أولا: تقديم ولاية سطيف	137
ثانيا: السكان _ السكن	139
ثالثا : التربية والتعليم	141
رابعا :التكوين المهني	142
خامسا : قطاع التشغيل	143
سادسا: القطاع الصناعي لولاية سطيف والبلديات مجال الدراسة	147
سابعا: القطاع الفلاحي لولاية سطيف والبلديات مجال الدراسة	149
ثامنا: برامج التنمية الريفية خلال 2020 في ولاية سطيف	158

خاتمة الفصل	160
الفصل السادس : منهج ومجالات الدراسة	
تمهيد	162
أولا: مجالات الدراسة	162
1- المجال المكاني	162
2- المجال الزماني	163
أ- الدراسة الاستطلاعية	163
ب- الدراسة الميدانية	164
3- المجال البشري	165
أ- مجتمع البحث	165
ب-عينة الدراسة	166
4- خصائص مفردات العينة	171
أ- الجنس	171
ب- السن	172
ت- الحالة العائلية	173
ث- المستوى التعليمي	174
ج-تاريخ إنشاء المؤسسة	175
ثانيا: منهج وأدوات الدراسة	177
1-منهج الدراسة	177
2-أدوات جمع البيانات	178
أ- المقابلة	178
ب- الاستمارة	179
خلاصة الفصل	180

الفصل السابع: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية	
تمهيد	182
أولا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بمدى ملاءمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول	182
ثانيا: عرض وتحليل البيانات الخاصة بأهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية	202
ثالثا: عرض وتحليل بيانات خاصة بالمقاولة والبيئة الخارجية.	217
رابعا: عرض وتحليل بيانات لأهم الصعوبات التي تواجه المقاول في إنشاء مقاولة ريفية	258
خلاصة الفصل	273
الفصل الثامن: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية	
تمهيد	275
أولا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الفرضيات.	275
1. مناقشة نتائج الفرضية الأولى المتعلقة بملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول.	279
2. مناقشة نتائج الفرضية الثانية المتعلقة بأهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية	281
3. مناقشة بيانات الفرضية الثالثة المتعلقة بتأثير البيئة الخارجية على نجاح أو فشل المشروع المقاولاتي الريفي.	283
4. مناقشة بيانات الفرضية الرابعة المتعلقة بالصعوبات التي تواجه المقاولات الريفية والتي تعيق أداءها.	291

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء الدراسات السابقة	294
ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة في ضوء النظريات	298
رابعا: النتائج العامة	300
الخاتمة	312
الملاحق	309
لاستمارة	310
فهرس الجداول	316
فهرس الأشكال	319
ملخص الدراسة	

ملخص:

الثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية

دراسة ميدانية بولاية سطيف

يشكل البحث في موضوع المقاولاتية أهمية بالغة باعتبارها إحدى ركائز التنمية، ويتلخص موضوع بحثنا في: دور الثقافة المقاولاتية في تنمية المناطق الريفية اجتماعيا واقتصاديا، وذلك من خلال إبراز مكانة المقاولات وقدرتها على تحقيق التنمية الريفية؛ فالمقاولة في المجتمع مورد أساسي لتوفير مناصب الشغل، ومفتاح ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية... إضافة إلى إبراز دور الثقافة المقاولاتية للمقاول الريفي كفاعل اجتماعي في تطوير مشروعه وتنميته لمنطقته ومجتمعه؛ فالثقافة المقاولاتية هي تفاعل للمتغيرات الذاتية التي تميز الفرد؛ من دوافع ومؤهلات وقيم وللمتغيرات المجتمعية المرتبطة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي؛ حيث تمسّ الجانب الاجتماعي بما تحققه المقاولات من تحسين وضعية الفرد من حيث الدخل ومستوى المعيشة.. والجانب الاقتصادي الذي يعود نجاح المقاولة فيه بالربح على المجتمع المحلي الريفي، وكذا الجانب الثقافي من خلال إكساب الفرد جملة من الخصائص والسمات التي تجعله يعتمد على نفسه دون انتظار العمل المأجور أو التعرض للبطالة.

وتبعا لذلك؛ فإن هذا البحث يسعى إلى محاولة تقديم حلول للمشاكل والمعوقات التي تواجه حاملي المشاريع من أجل ترقية وتشجيع الثقافة المقاولاتية لتحقيق التنمية الريفية.

وتهدف الدراسة إلى :

- الكشف عن واقع الثقافة المقاولاتية لدى فئة الشباب المنشئين للمشروعات، والتعرف على واقع التنمية الريفية وأهم مجالاتها في ولاية سطيف.
- التعرف على تأثير المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة في إنشائها.
- الكشف عن أهم العوامل المؤثرة على الثقافة المقاولاتية في المجال الريفي.
- التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه المقاولين في مجال التنمية الريفية.

وقد تم اختيار الموضوع لعدة أسباب، منها:

- محاولة ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى المقاولين في المناطق الريفية؛ بتقديم دراسة تستخلص عوامل نجاح أو فشل المشاريع المنجزة للاستفادة من الخبرات الممكنة في هذا المجال.

- تم اختيار ولاية سطيف بالنظر إلى الطابع الريفي الذي تتميز به أغلب بلدياتها؛ ومحاولة كشف واقع وآفاق التنمية الريفية بهذه الولاية في علاقته بمستوى الثقافة المقاولاتية لدى المقاولين.

أما تساؤلات البحث فتتمثل في التساؤل الرئيسي، وهو: ما دور الثقافة المقاولاتية في تحقيق التنمية الريفية لولاية سطيف؟ وفي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول الريفي؟
- ما هي أهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية؟
- كيف تؤثر البيئة الخارجية على إنشاء مقاولات ريفية؟

وتم اختيار المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية، وتحليل ما تم جمعه من بيانات للتعرف على العوامل المؤثرة في الظاهرة، بالإضافة إلى المقابلة، وكانت عينة البحث 100 مقاول.

وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- لا تساهم مؤهلات المقاول في إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة ونجاحها بل مثل هذه المشروعات لا تحتاج مؤهل علمي كبير.
- تساهم دوافع المقاول في إنشاء مشروعه.
- تؤثر البيئة الخارجية على نجاح المشروع المقاولاتي الريفي.
- تواجه المقاولات الريفية صعوبات تعيق أداءها.
- إن هذه المشروعات الصغيرة لا ترقى إلى مستوى يؤهلها لتحقيق الثقافة المقاولاتية والوصول إلى مستوى الإبداع والابتكار، لكنها تسهم في التنمية الريفية ولو نسبيا، ويظهر ذلك من خلال امتلاك المقاولين لدوافع وقدرات تمكنهم من إنشاء مؤسسة وتحقيق الأهداف التي يريدونها. كما تؤثر البيئة الخارجية بشكل يسمح بإنشاء المؤسسات واستمرارها إلا أنها تواجه صعوبات تعيق أداءها ولا تسهم في نجاحها بشكل يرقى لأن تكون مؤسسات مقاولاتية.

ملخص:

الثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية

دراسة ميدانية بولاية سطيف

يشكل البحث في موضوع المقاولاتية أهمية بالغة باعتبارها إحدى ركائز التنمية، ويتلخص موضوع بحثنا في: دور الثقافة المقاولاتية في تنمية المناطق الريفية اجتماعيا واقتصاديا، وذلك من خلال إبراز مكانة المقاولات وقدرتها على تحقيق التنمية الريفية؛ فالمقاولة في المجتمع مورد أساسي لتوفير مناصب الشغل، ومفتاح ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية... إضافة إلى إبراز دور الثقافة المقاولاتية للمقاول الريفي كفاعل اجتماعي في تطوير مشروعه وتنميته لمنطقته ومجتمعه؛ فالثقافة المقاولاتية هي تفاعل للمتغيرات الذاتية التي تميز الفرد؛ من دوافع ومؤهلات وقيم وللمتغيرات المجتمعية المرتبطة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي؛ حيث تمسّ الجانب الاجتماعي بما تحققه المقاولات من تحسين وضعية الفرد من حيث الدخل ومستوى المعيشة.. والجانب الاقتصادي الذي يعود نجاح المقاولة فيه بالربح على المجتمع المحلي الريفي، وكذا الجانب الثقافي من خلال إكساب الفرد جملة من الخصائص والسمات التي تجعله يعتمد على نفسه دون انتظار العمل المأجور أو التعرض للبطالة.

وتبعا لذلك؛ فإن هذا البحث يسعى إلى محاولة تقديم حلول للمشاكل والمعوقات التي تواجه حاملي المشاريع من أجل ترقية وتشجيع الثقافة المقاولاتية لتحقيق التنمية الريفية.

وتهدف الدراسة إلى :

- الكشف عن واقع الثقافة المقاولاتية لدى فئة الشباب المنشئين للمشروعات، والتعرف على واقع التنمية الريفية وأهم مجالاتها في ولاية سطيف.
- التعرف على تأثير المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة في إنشائها.
- الكشف عن أهم العوامل المؤثرة على الثقافة المقاولاتية في المجال الريفي.
- التعرف على المشكلات والمعوقات التي تواجه المقاولين في مجال التنمية الريفية.

وقد تم اختيار الموضوع لعدة أسباب، منها:

- محاولة ترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى المقاولين في المناطق الريفية؛ بتقديم دراسة تستخلص عوامل نجاح أو فشل المشاريع المنجزة للاستفادة من الخبرات الممكنة في هذا المجال.
- تم اختيار ولاية سطيف بالنظر إلى الطابع الريفي الذي تتميز به أغلب بلدياتها؛ ومحاولة كشف واقع وآفاق التنمية الريفية بهذه الولاية في علاقته بمستوى الثقافة المقاولاتية لدى المقاولين.

أما تساؤلات البحث فتتمثل في التساؤل الرئيسي، وهو: ما دور الثقافة المقاولاتية في تحقيق التنمية الريفية لولاية سطيف؟ وفي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى ملائمة المشروع لمؤهلات وقدرات المقاول الريفي؟
- ما هي أهم الدوافع التي أدت بالمقاول إلى إنشاء مقاولة ريفية؟
- كيف تؤثر البيئة الخارجية على إنشاء مقاولات ريفية؟

وتم اختيار المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الثقافة المقاولاتية والتنمية الريفية، وتحليل ما تم جمعه من بيانات للتعرف على العوامل المؤثرة في الظاهرة، بالإضافة إلى المقابلة، وكانت عينة البحث 100 مقاول.

وقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- لا تساهم مؤهلات المقاول في إنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة ونجاحها بل مثل هذه المشروعات لا تحتاج مؤهل علمي كبير.
- تساهم دوافع المقاول في إنشاء مشروعه.
- تؤثر البيئة الخارجية على نجاح المشروع المقاولاتي الريفي.
- تواجه المقاولات الريفية صعوبات تعيق أداءها.
- إن هذه المشروعات الصغيرة لا ترقى إلى مستوى يؤهلها لتحقيق الثقافة المقاولاتية والوصول إلى مستوى الإبداع والابتكار، لكنها تسهم في التنمية الريفية ولو نسبيا، ويظهر ذلك من خلال امتلاك المقاولين لدوافع وقدرات تمكنهم من إنشاء مؤسسة وتحقيق الأهداف التي يريدونها. كما تؤثر البيئة الخارجية بشكل يسمح بإنشاء المؤسسات واستمرارها إلا أنها تواجه صعوبات تعيق أداءها ولا تسهم في نجاحها بشكل يرقى لأن تكون مؤسسات مقاولاتية.

Abstract:

The Culture of Entrepreneurship and the Rural Development: Field Study in the Wilaya of Setif

Researches about the entrepreneurship is of a major concern as it represents a crucial pilar of development. This research is concerned with investigating the role of the culture of entrepreneurship in developing rural areas in the social and economic domains. The study attempts to highlight the status of entrepreneurship and its abilities to realize the rural development. Entrepreneurship is regarded as a primordial resource as it ensures employment for citizens, and a necessary key to reach human, social and economic development. The research tries also to underline the role of the entrepreneurial culture rural entrepreneur seen as a social actor in developing his project and his contributions to developing his society and zone. The entrepreneurial culture is the result of the interaction of individual mutations that characterize a man, such as motivations, qualifications, values and the social changes related to social and economic environment. This kind of culture is linked to the social, economic and cultural aspects, first, because enterprises are meant to improve the individuals' situation in terms of increasing income and living level, and secondly, because the success of any enterprise ensures benefits for local rural society, at the cultural level it ensures acquiring individuals a set of characteristics and features that motivate him to be self-dependent and incites him to avoid waiting only for paid functions or becoming jobless.

In the light of that, this research seeks to provide solutions for problems and obstacles challenged by projects' owners in order to promote and to enhance entrepreneurial culture in realizing the rural development.

The objectives of this field study can thus be the following:

- To highlight the reality of entrepreneurial culture among youths having a start up project and to recognize the level of the rural development and its important domains in the Wilaya of Setif.
- To recognize the impact of the external and internal context on the emergence of an enterprise.
- To highlight the most important factors that influence on the entrepreneurial culture in rural context.
- To recognize problems and obstacles challenging entrepreneurs in the domain of rural development.

This subject was selected for several causes such as:

- To contribute in spreading and establishing an entrepreneurial culture among entrepreneurs in rural zones via providing a study that highlihts the factors of success or failure of realized projects in order to take advantage of possible experiences.
- The Wilaya of Setif was selected because it is known for the rural aspect of the most of its zones. The study aims thus to unveil the reality of the rural development in this wilaya and to define its relationship with the level of entrepreneurial culture among entrepreneurs.

The study attempts hence to provide answers to this questions: What is the role of the entrepreneurial culture in realizing the rural development in the wilaya of Setif?

This question may suggest secondary questions such as:

- To what extent does the project suit the entrepreneur's skills and abilities?
- What are the basic motives that led the entrepreneur to found a rural enterprise?
- How does the external environment influence the foundation of a rural enterprise?

The method adopted in this study is a descriptive one to analyse the collected data and to define factors influencing the phenomenon. The study is also based on interviewing a sample of 100 entrepreneurs.

The most significant findings of the study may be the listed below:

- The entrepreneur's qualification do not contribute in starting small or middle project because such projects do not require any qualification.
- The motivations of an entrepreneur contribute in selecting and starting his projects.
- External environment influences the success of the rural entrepreneurial project.

- Rural entrepreneurs are challenging various problems and constraints that may hamper their success.
- Such small projects are not susceptible to realize an entrepreneurial culture, they are not pertinent to reach a level of innovation and invention. However, they are contributing relatively in the rural development. Such contributions are evidenced by the fact that entrepreneurs have a set of skills and motivation that enable them to create an enterprise and reach their pursued objectives. The external environment also influence by allowing the creation and the continuity of enterprises. However, external environment may also hamper the performance and the success of the enterprises and may not contribute in helping them to develop into entrepreneurial institutions.